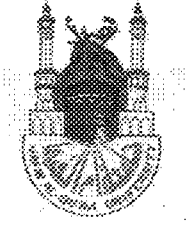


بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
عمادة الدراسات العليا

### نموذج رقم (٨)

### (( إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات ))

الاسم : إلياس الحاج إسحاق ، كتيبة اللغة العربية ، قسم الدراسات العليا ، فرع اللغة  
الأطروحة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها في تخصص النحو الصرف  
عنوان الأطروحة : (( الإهمال في العربية أسرارها ومظاهره دراسة نحوية ))

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله  
وصحبه أجمعين ، وبعد:

فبناء على توصية اللجنة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها  
بتاريخ ١٥/١١/١٤٢٢هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل  
اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة  
أعلاه. والله الموقِّع ،،،

### أعضاء اللجنة

المناقش الداخلي	المناقش الخارجي	المشرف
د. محمد السعيد عبدالله عامر	أ.د. محمد عبدالحميد سعد	أ.د. عبدالرحمن محمد إسماعيل
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

يعتمد

رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٤٠٠٨

٢٠٠١

١٩٦٨



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة

# الإهمال في العربية أسرارُه ومَظانُه

(( دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ ))

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد

الطالب / إلياس الحجاج إسحاق

إشراف

سعادة الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن محمد إسماعيل

١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م

١٠٧٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ،  
وبعد:

فهذه الرسالة عنوانها : (( الإهمال في العربية أسرارها ومظانها دراسة نحويّة )) ، وتتكون من تمهيد  
وبابين وخاتمة وفهرس للآيات والأشعار والمصادر والمراجع والموضوعات.

وفي التمهيد تعريج على بيان ما يشمله عنوانُ الرسالة من الكلمات ، وما يتصل به من تعريف  
للإسم والفعل والحرف ، وغير ذلك.

البابُ الأولُ ضُمّنَ حديثاً عن الإهمال الوضعي في فصلين أحدهما في الأسماء ، ويشملُ إهمال  
اسم الإشارة ، وإهمال الاسم المضمّر ، وإهمال الاسم العلم ، وإهمال اسم الاستفهام ، وإهمال الاسم  
الموصول. والثاني في الحروف ، ويشمل إهمال الحرف لحملة على نظيره ، وإهماله لدخوله على ما  
ليس معرباً ، وإهماله لمراعاة الأصل الذي تركّب منه ، وإهماله لزيادته في الكلام ، وإهماله لعدم  
اختصاصه ، وإهماله لتنزله منزلة جزء من الكلمة ، وإهماله لوقوعه موقع الجملة.

والبابُ الثاني خُصّصَ للحديث عن الإهمال العارض ، ويتكون من ثلاثة فصول أحدها في  
الأسماء ، ويشمل إهمال الاسم لحملة على نظيره ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرباً ، وإهماله لفقد  
شرط من شروط عمله ، وإهماله لتقدم عامل غير حرف جر عليه ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله  
لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه. والثاني في الأفعال ، ويشمل إهمال الفعل لتأخره عن  
معموليّه ، أو توسطه بينهما ، وإهماله لحملة على نظيره ، وإهماله لزيادته ، وإهماله للفصل بينه وبين  
معموليّه بما له صدر الكلام ، وإهماله لكفه بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقوعه توكيداً ،  
وإهماله لوقوعه مبدلاً منه. والثالث في الحروف ، ويشمل إهمال الحرف لحملة على نظيره ، وإهماله  
لتخفيفه ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرباً ، وإهماله للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها ،  
وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لكفه بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله  
لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه ، وإهماله لتوارده هو وعاملٍ آخر على معمول واحد.  
وفي الخاتمة عرض لبعض النتائج والتوصيات. والله نسأل أن يوفق الجميع لما يحبّه الله ويرضاه.

عميد كلية اللغة العربية

المشرف

الباحث

د. صالح بن جمال بدوي

أ.د. عبدالرحمن محمد إسماعيل

الطالب / إلياس الحاج إسحاق

التوقيع .....

التوقيع .....

التوقيع .....

## تقديم

الحمدُ لله الذي أعمل كلَّ شيءٍ خلقه في طاعته وتسيجه ، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ، إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ ، والصلاة والسلامُ على سيِّدِ وَلَدِ آدَمَ الَّذِي لَمْ يُهْمَلْ شَعِيرَةٌ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فكان مثلاً يُحتذى للعاملين المُهتدين ، وناصحًا أمينًا للمُهملين الخاملين ، وبعدُ:

فإنَّ أهلَ العربية قد اهتموا بالعواملِ اهتمامًا مُنقطعَ النظرِ سواءً أكان العاملُ أصلًا كالفعلِ أم محمولًا عليه ؛ لشبهه به كالاسمِ والحرفِ ، وإنما فعلوا ذلك لما للعواملِ مِنْ أثرٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ في المفرداتِ والجُمَلِ والمبنيَّاتِ .

أما الهواملُ فلا يَكادون يَخصُّونها ببابٍ يتناولُ أنواعها وأسرارها ، وإنما نراهم لا يذكرونها إلا لِمَا ، أو يشيرون إليها إشاراتٍ لطيفةً خفيةً ، لا يُدرِكها إلا من أعملَ الفكرَ ، وأنعمَ النظرَ في التعبيرِ عنها أو تفسيرها ، وهذا نجدُه مبثوثًا في مواطنٍ كثيرةٍ من التراثِ العربيِّ الذاهرِ ، وإنما كان تناولُهُم لهذه الهواملِ متفرِّقًا ؛ إذ لا أثرَ لها في الكلامِ سيوى التقريرِ ، أو سبكِ نَظْمٍ ، أو زيادةٍ توكيدٍ ، أو تمييزٍ بين مُذكَّرٍ ومُؤنَّثٍ ، ومُتصرفٍ وغيرِ مُتصرفٍ وغيرِ ذلك .

ولمَّا كانت هذه الدراسةُ أكثرَ ما يُعنى به الإهمالُ ومظاهره ومسائله في العربية ، فقد تناولتُ بالبحثِ والدراسةِ ألوانَ المُهمَلاتِ مِنْ أسماءِ وأفعالٍ وحروفٍ ، كما عرَضتُ للإهمالِ بنوعيه الوضعيِّ والعارضِ في كلِّ لونٍ مما سبقَ ، وذكرتُ تبعًا لذلكَ ألفاظَ كلِّ نوعٍ ، وبيَّنتُ عللَهُ وأسْرارَهُ ، هذه الأسرارُ أوجزها في التالي:

أولًا - صيرورةُ الحرفِ كاجزءٍ من الكلمةِ ؛ إذ جزءُ الشيءِ لا يعملُ فيه ، من ذلك تاءُ الخطابِ في أنتَ وفروعه ، وكافُ الخطابِ في إياكَ وفروعه ، وأحرفُ المضارعةِ في نحو: أقومُ ، ونقومُ ، وتقومُ ويقومُ ، والسينُ وسوفَ مع الأفعالِ ، وألُ في الأسماءِ .

ثانيا - زيادةُ بعضِ الكلمِ في الاستعمالِ ، كزيادةِ كانَ ، وأنَّ ، باستثناءِ حُرُوفِ الجرِّ الزائدةِ ؛ إذ استُصْحِبَ فيها العملُ ؛ لِشِدَّةِ اختصاصِها بالأسماءِ واتصالها بها .

ثالثًا - عدمُ اختصاصِ الأداةِ ، مثلُ الهمزةِ ، وهل من أدواتِ الاستفهامِ ، وحُرُوفِ العطفِ ، وغيرها مما لا يَخْتَصُّ بِقَبِيلٍ .

رابعاً - حملُ الشيءِ على نظيره ، مثلُ إهمالِ ( ليس ) حملاً على ما النافية ، وإهمالِ ( أن ) المصدرية حملاً على ( ما ) أختها ، وإهمالِ ( إن ) الشرطية حملاً على ( لو ) أو ( إذا ) الشرطيتين .  
خامساً - فقدُ العاملِ الضعيفِ شرطاً من شروطِ العملِ ؛ لكونه فرعاً على غيره ، كإهمالِ المصدرِ ، واسمِ الفاعلِ وما حُمِلَ على الفعلِ عندَ فقدِ شرطٍ من شروطِ إعماله .

سادساً - الاعتراضُ بينِ العاملِ الضعيفِ ومعموله ، كإهمالِ لن عندِ الفراءِ جَوَازاً إذا اعْتَرَضَ بجملةِ الشرطِ بينها وبينِ معمولها في نحو: (( لَنْ إِنْ تَزُرَّنِي أَزُورَكَ )) ، بالنصبِ إعمالاً وبالجزمِ على الجوابِ وإلغاءِ لن ، وكالفصلِ بينِ ظنٍّ وأخواتها وبينِ معمولاتها بما له صدرُ الكلامِ من أدواتِ النفي والاستفهامِ ولامِ الابتداء ، وكالفصلِ بينِ إنٍّ وأخواتها ومدخولياتها بـ ( ما ) الزائدة ، والفصلِ بينِ المصدرِ ومعموله ، وبينِ اسمِ الفاعلِ ومعموله .

سابعاً - كَفُّ بعضِ الأفعالِ بـ ( ما ) الزائدة ، مثلُ قَلَّمَا ، وكَثَرَمَا ، وطَالَمَا ، وَنِعَمًا ، وَبِئْسَمَا .

ثامناً - تَوَسُّطُ العاملِ بينِ معموليه ، مثلُ ظنٍّ وأخواتها إذا تَوَسَّطَنَ بينِ معموليهنَّ ، نحو: زيدٌ - ظننتُ - قائمٌ ، في أحدِ الوجهين... إلخ .

وسنوضحُ كلَّ أولئك في موضعه توضيحاً جلياً - إن شاء الله - من خلالِ هذه الرسالة .  
ولاختيارِ موضوعِ (( الإهمالُ في العربية : أسرارُه ومظانُه ، دراسةٌ نحويَّةٌ )) عدَّةُ بواعثٍ ؛ منها : أن أكثرَ كتبِ النحوِ توجَّهُ جُلَّ عنايتها إلى ظاهرةِ الإعمالِ تفصيلاً وتحليلاً مُهملةً ظاهرةَ الإهمالِ ، ولم نجدْ ذلكَ فيها جلياً إلا عندَ بيانِ أنواعِ الحروفِ مِنْ حيثِ الاختصاصُ وعدمه ، فَمَا يَخْتَصُّ يَعْمَلُ ، وما لا فلا .

وثانيها - خلوُّ المكتبةِ العربيةِ من بحثٍ يتناولُ ظاهرةَ الإهمالِ بعامةٍ سواءً أكان ذلكَ في الأسماءِ أم في الأفعالِ أم في الحروفِ .

وثالثها - أن الدارسينَ لعلمِ العربيةِ بحاجةٌ إلى صنْعِ عَمَلٍ شاملٍ لكلِّ طَرَائِقِ الإهمالِ وعِلَلِهِ في العربيةِ .

ورابعها - أن دراسةَ الإهمالِ إلى جانبِ الإعمالِ يجعلُ طالبَ العربيةِ مُحيطاً بأبعادها جَامِعاً بينِ أطرافها المتضادةِ فكأنه قد أحاطَ بها .

وخامسها - أن في هذه الدراسةِ تحقيقاً لأُمْنِيَّةٍ غابرةٍ ، فكمْ تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكْتُبَ فِي مَوْضُوعِ

ذِي شَأْنٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ يُعِينُنِي عَلَى فَهْمِ كَثِيرٍ مِنْ أَسْرَارِهَا وَمَذَاهِبِ الْعَرَبِ الْمُخْتَلِفَةِ فِيهَا ، فَهَدَانِي  
اللَّهُ إِلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ ، وَرَجَوْتُهُ - تَعَالَى - أَنْ يُسَدِّدَ الْخَطَأَ بَحَيْثُ آتِي عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ جَوَانِبِهِ مَا  
اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

ومن مقتضيات العمل العلمي يَجْدُرُ بِي أَنْ أَشِيرَ هُنَا إِلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي سُبِقَتْ فِيهَا إِلَى  
الْإِهْمَالِ مِنْ أَعْمَالٍ وَنَتَاجِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَصْرِيَّيْنِ وَغَيْرِ عَصْرِيَّيْنِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ  
نَجِدُهَا أَنَّهَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ فِي تَقْسِيمِ الْحُرُوفِ إِلَى عَامِلَةٍ وَهَامِلَةٍ ؛ إِذْ أَلْفَ ابْنِ فَضَّالٍ الْمَجَاشِعِيِّ  
كِتَابًا سَمَاهُ بـ (( الْهُوَامِلُ وَالْعَوَامِلُ )) ، وَكَذَلِكَ صَنَّفَ الْحُرُوفَ إِلَى عَامِلَةٍ وَهَامِلَةٍ ابْنُ بَابِشَادٍ فِي  
(شرح المقدمة المحسبة) ، وَالْحِيدْرَةُ الْيَمْنِي فِي (كشف المشكل في النحو) ، وَابْنُ يَعِيشِ الصَّنْعَانِي  
فِي (التَهْذِيبِ الْوَسِيطِ فِي النُّحُو) ، وَسَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَازَانِي فِي (إرشاد الهادي) ، وَتَاجُ الدِّينِ مُحَمَّدُ  
الْإِسْفَرَايِينِي فِي (لباب الإعراب) ، وَالشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ فِي (الرشاد إلى سبيل الإرشاد) ، وَعَصَامُ  
الدِّينِ الْإِسْفَرَايِينِي فِي (شرح الفريد) وَغَيْرُهُمْ ، كَمَا أَلْفَ الدُّكْتُورِ سَمِيرِ أَحْمَدُ عَبْدِ الْجَوَادِ كِتَابًا  
فِي الْإِهْمَالِ سَمَاهُ بـ (الإهمال : دراسة تفصيلية نحوية) ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُلَمَّ بِأَطْرَافِ الْمَوْضُوعِ مِنْ كُلِّ  
نَوَاحِيهِ ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَى أَسْرَارِهِ وَأَسْبَابِهِ ، مِمَّا شَجَّعَنِي عَلَى الْبَحْثِ فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَاسْتِكْمَالِ مَا  
تُرِكَ وَلَمْ يُبْحَثْ مِنْ الْآخَرِينَ ؛ لِيَتِمَّ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ بِنَاؤُهَا وَقَوَائِمُهَا.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في باين ، يَسْبِقُهُمَا هَذَا التَّقْدِيمُ وَتَمْهِيدٌ ،  
وَتَتْلُوهُمَا خَاتِمَةٌ وَفَهْرَسٌ لِلآيَاتِ وَالْأَشْعَارِ وَالْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ ، وَالْمَوْضُوعَاتِ.

والتمهيد عرّجت فيه على بيان ما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات ، وتقسيم قدامى  
النحاة لأجزاء الكلام العربي إلى اسمٍ وفِعْلٍ وَحَرْفٍ ، وَتَعْرِيفِ كُلِّ مِنْهَا ، وَإِطْلَاقِ الْأَدْوَاتِ  
عَلَى الْحُرُوفِ ، وَأُورِدْتُ بَعْضَ النُّصُوصِ لِبَعْضِ مَوَاضِعِ الْإِهْمَالِ وَأَسْرَارِهِ.

وَالْبَابُ الْأَوَّلُ ضَمَّنَتْهُ حَدِيثًا عَنِ الْإِهْمَالِ الْوَضْعِيِّ فِي فَصْلَيْنِ : الْفَصْلُ الْأَوَّلُ الْإِهْمَالِ  
الْوَضْعِيِّ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَيَشْمَلُ إِهْمَالَ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَإِهْمَالَ الْاسْمِ الْمَضْمَرِ ، وَإِهْمَالَ الْاسْمِ  
الْعِلْمِ ، وَإِهْمَالَ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَإِهْمَالَ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ.

وَالْفَصْلُ الثَّانِي : الْإِهْمَالِ الْوَضْعِيِّ فِي الْحُرُوفِ ، وَيَشْمَلُ إِهْمَالَ الْحَرْفِ لِحْمَلِهِ عَلَى نَظِيرِهِ ،  
وَإِهْمَالَهُ لِدُخُولِهِ عَلَى مَا لَيْسَ مَعْرَبًا ، وَإِهْمَالَهُ لِمُرَاعَاةِ الْأَصْلِ الَّذِي تَرَكَّبَ مِنْهُ ، وَإِهْمَالَهُ لَزِيَادَتِهِ  
فِي الْكَلَامِ ، وَإِهْمَالَهُ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ ، وَإِهْمَالَهُ لِنَتْنِزْلِهِ مِنْزِلَةً جِزْءًا مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَإِهْمَالَهُ لَوْقُوعِهِ

موقع الجملة.

والباب الثاني خصّصته للحديث عن الإهمال العارض ، ويتكون من ثلاثة فصول : الفصل الأول : الإهمال العارض في الأسماء ، ويشمل إهمال الاسم لحملة على نظيره ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرباً ، وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لتقدم عامل عليه ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه.

والفصل الثاني : الإهمال العارض في الأفعال ، ويشمل إهمال الفعل لتأخره عن معموليه ، أو توسطه بينهما ، وإهماله لحملة على نظيره ، وإهمال لزيادته ، وإهماله للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام ، وإهماله لكفه بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه.

والفصل الثالث : الإهمال العارض في الحروف ، ويشمل إهمال الحرف لحملة على نظيره ، وإهماله لتخفيفه ، وإهماله لدخوله على ما ليس معرباً ، وإهماله للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها ، وإهماله لفقد شرط من شروط عمله ، وإهماله لكفه بـ (ما) ، وإهماله لنقله إلى العلمية ، وإهماله لوقوعه توكيداً ، وإهماله لوقوعه مبدلاً منه ، وإهماله لتوارده هو وعامل على معمول واحد.

والخاتمة عرضت فيها بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ، وبعض التوصيات التي أراها.

وإنما جاءت الرسالة على البابين ، وتفصيل أولهما إلى الفصلين أحدهما في الأسماء والثاني في الحروف ، وتفصيل ثانيهما إلى الفصول الثلاثة : الأول في الأسماء والثاني في الأفعال ، والثالث في الحروف ؛ لأن من الأسماء ما يأتي مهملاً وضعاً واستمر على إهماله ، ومنها ما يأتي عاملاً ثم يعرض له الإهمال ، كما أن من الحروف ما يأتي مهملاً وضعاً واستمر على إهماله ، ومنها ما يأتي عاملاً ثم يعرض له الإهمال ، كما يعرض للفعل.

وقبل ختام هذه المقدمة أودّ أن أبيّن أنني قدّمت الإهمال الوضعي على الإهمال العارض ، كما قدّمت الأسماء على الأفعال وأخرت الحروف ، ومع تقديم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف في الحديث فإنّ مباحث كل فصل مرتبة حسب الترتيب الألف بائي مع مراعاة أصل الكلمة ، فاسم الإشارة قبل الاسم المضمّر ، واسم الشرط قبل اسم المصدر ، والمهمل للحمل



قبل المهمل لعدم الاختصاص وحروف العطف قبل أحرف الاستفهام. كما روعي في أكثر هذه المباحث الترتيب الألف بائي أيضاً.

كما أودّ أن أشير إلى أنني لم أقم بتخريج الشواهد الشعرية وعزوها إلى قائلها وترجمة الأعلام وفهرسة الرسالة كاملة ؛ لأن مصادر الرسالة محقّقة ، ولأنّ طريقة المؤلف غير طريقة المحقّق.

وفي الختام بعد الحمد لله سبحانه وتعالى والشكر له أن يسّر لي إتمام هذا البحث ، ووفّقني لإنجازه أقدم شكري لجامعة أم القرى ؛ لإتاحة الفرصة لمواصلة دراستي فيها وإكمال هذه الدرجة.

كما أتقدم بعظيم شكري وامتناني لجميع الإدارات التي قدمت لي خدمة ودعمًا، أخص منها بالذكر عمادة شؤون الطلاب ، وعمادة الدراسات العليا ، وكلّية اللغة العربية وفي مقدّمتها عميد الكلية الأستاذ الدكتور/ صالح بن جمال بدوي ، ووكيلها الأستاذ الدكتور/ حامد الربيعي ، ورئيس قسم الدراسات العليا الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد ، سائلًا الله أن يجعل ما قدموا من خدمات جليلة ورعاية عظيمة للطلاب في موازين حسناتهم يوم القيامة. ولا أنسى أن أشكر لشيخني وأستاذي الدكتور عبدالرحمن بن مُحَمَّد إسماعيل حُسن رعايته لي ، فقد تلمذتُ له في معهد اللغة العربية ، فلم يزل باقياً على إحسانه وتفضله شيخاً لي ومعلماً حتى الآن ، منحني من علمه ووقته الشيء الكثير. زاده الله علماً ونوراً وصلاً وفلاحاً ونفع به المسلمين ، وجزاه عني وعن طلابه خير ما يجزي به عباده الصالحين.

والشكر الجزيل موصول للأستاذين الفاضلين الكريمين المناقشين الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحميد سعد ، والأستاذ الدكتور/ محمد السعيد عبد الله أحمد عامر تفضّلُهُما بقراءة هذه الرسالة، وتحمّلُهُما المعاناة في تقويمها والحكم عليها داعياً الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهما ، وأن يُجزِلَ لهما المثوبة ، وأن يجعل عملهما هذا في ميزان حسناتهما. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

# تمهيد

يشمل المطالب الأربعة:

المطلب الأول: بيان المراد بما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات

المطلب الثاني: تعريف الاسم والفعل والحرف

المطلب الثالث: إطلاق الأدوات على الحروف

المطلب الرابع: بعض نصوص أهل العربية لبعض مواضع الإهمال

وأسراره

## المطلب الأول : بيان المراد بما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات:

يحسن أن أعرج على بيان ما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات ، وما يتصل به من تعريف للاسم ، والفعل ، والحرف ؛ ليكون واضح المعالم محدّد المراد.

فالإهمال في معناه اللغوي يوضحه لنا الأزهرى في تهذيب اللغة حيث يقول : (( قال الليث : الهمَلُ : السُدَى ، وما ترك الله الناس هملاً : أي سُدَى : بلا ثواب ولا عقاب . وقال غيره : لم يتركهم سُدَى : بلا أمر ولا نهى ولا بيان لما يحتاجون إليه . وإبل همَل ، واحدها هامل . وقال ابن الأعرابي : إبل همَلَى : مُهمَلَةٌ . ويقال : إبلٌ هَوَامِلٌ : مُسَيِّئةٌ لاراعي [ لها ] . وأمر مهمل : متروك ))<sup>(١)</sup>

وفي الصحاح : (( الهمَلُ بالتسكين : مصدر قولك : همَلت عينه تهْمَلُ وتهْمَلُ هملاً وهملاًناً : أي فاضت ، وانهملت مثله . والهمَلُ بالتحريك : الإبل التي ترعى بلا راع ، مثل النَّفْس ، إلا أنّ النَّفْس لا يكون إلا ليلاً ، والهمَلُ يكون ليلاً ونهاراً ، يقال : إبلٌ همَلٌ ، وهاملَةٌ ، وهُمَالٌ ، وهوامِلٌ . وتركتُها هملاً : أي سُدَى ، إذا أرسلتها ترعى ليلاً ونهاراً بلا راع ، وفي المثل : (( اختلط المرعيُّ بالهمَل )) ، والمرعيُّ : الذي له راعٍ . والهمَلُ أيضاً : الماء الذي لامانع له . وأهملتُ الشيءَ : خَلَيْتُ بينه وبين نفسه . والمهمَلُ من الكلام : خلاف المستعمل ))<sup>(٢)</sup>

وفي مجمل اللغة : (( أهملتُ الشيءَ ، إذا خَلَيْتُ بينه وبين نفسه ، والهمَلُ : السُدَى من الغنم ترعى نهاراً بلا راع . والهمَلُ : الماء لا مانع له ))<sup>(٣)</sup>

وفي كتاب الأفعال للسرقي : (( وهمَلُ الدمعُ والمطرُ همولاً : جرى ، وهملتُ الماشيةُ : سَرَحْتُ بلا راعٍ ، وأهملتُ الشيءَ : خَلَيْتُهُ ))<sup>(٤)</sup>

وفي المحكم : (( الهمَلُ : السدى المتروك ، ليلاً أو نهاراً . هملتُ الإبلُ تهْمَلُ ، وبعير هامل من إبل هوامل ، ، وهَمَلٌ ، وهَمَلٌ ، وهو اسم الجمع كرائح وروح ؛ لأن فاعلاً ليس مما يكسر

(١) تهذيب اللغة ٣١٩/٦

(٢) الصحاح ١٣٧٧/٢

(٣) مجمل اللغة ٩٠٩/٢

(٤) كتاب الأفعال للسرقي ١٣٤/١

على فعل ، وقد أهملها ، ولا يكون ذلك في الغنم . وأهمل أمره : لم يحكمه . وهملت عينه تهمل وتهمل هملًا ، وهملًا ، وانهملت : سالت . وهملت السماء هملًا ، وهملًا ، وانهملت : دام مطرها مع سكون وضعفٍ ))<sup>(١)</sup>

مما تقدم يتبين أن الهمل وما اشتق منه يدور في الغالب حول معنى واحد وهو الترك ، فيطلق على ما أهمل أمره من الإبل والإنسان ، فيقال : الإبل همل والإنسان همل : سُدَى ، والإنسان غير همل ، أي : لم يترك بلا ثواب ولا عقاب ، أو بلا أمر ولا نهى ولا بيان لما يحتاج إليه ، قال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدَى ﴾<sup>(٢)</sup> : (( أي أن يخلى مهملاً ، فلا يؤمر ولا ينهى ... ومنه إبل سُدَى : ترعى بلا راع ))<sup>(٣)</sup>

كما يطلق على أبنية الكلام التي ترك استعمالها فقد ذكر السيوطي في المزهرة ضرب المهمل ، وهي : ما لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب البتة ، وذلك كجيم تولف مع كاف ، أو كاف تقدم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء أو غين ، فهذا وما أشبهه لا يأتلف . وما يجوز تألف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مرید أن يقول : عضخ ، فهذا يجوز تألفه وليس بالنافر ، فقالوا في الأحرف الثلاثة : خضع ، لكن العرب لم تقل : عضخ . وأن يريد مرید أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف ، وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاماً.<sup>(٤)</sup>

وقال ابن جني : (( أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة ، أو المستعملة ، فأكثره متروك للاستثقال ، وبقية ملحقة به ، ومقفاة على إثره ))<sup>(٥)</sup> ومن الإهمال بمعنى الترك ما ذكره صاحب التاج من أن الجيهبوق كحيزبون بمعنى خراء الفأر أهمله الجوهري.<sup>(٦)</sup> والحبثقة بمعنى ضيق النفس أهمله الجوهري.<sup>(٧)</sup> والحشرفة بمعنى

(١) المحكم ٢٣٥/٤

(٢) سورة القيامة الآية (٣٦)

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٠٤-١٠٥

(٤) المزهرة ٢٤٠/١

(٥) الخصائص ٤٥/١

(٦) التاج ١٣٥/٢٥

(٧) التاج ١٣٥/٢٥

خشونة وحمرة تكون في العين أهمله الجماعة. <sup>(١)</sup> وحرق عمله : إذا أفسده ، أهمله الجماعة. <sup>(٢)</sup>  
كما يطلق الإهمال على الحروف غير المعجمة أي غير المنقوطة ، كما ذكر صاحب  
اللسان أن الحذرتق والحذرتق بالدال والذال : ذكر العناكب ، وفي الصحاح بالدال المهملة. <sup>(٣)</sup>  
وذكر صاحب التاج أن الحذرة بضم الحاء والراء وشد القاف أهمله الجوهري، وهي الخزيرة ،  
وهو في العباب بالدال المهملة. <sup>(٤)</sup>

وليس إطلاق الإهمال مقصورا على ما سبق ، فقد يطلق على أجزاء الكلام التي لا عمل لها  
فيه سواء كانت اسما أو فعلا أو حرفا ، وهو ما نتوجه إليه في هذه الدراسة بالتحليل والتصنيف  
والبيان .

ومن إطلاقه على الحرف غير العامل ما جاء في معاني الحروف المنسوب للرماني : (( وإنما  
لم تعمل الهمزة شيئا وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة  
لم يعمل شيئا ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر)) <sup>(٥)</sup>

وقال ابن الخشاب : (( وغير العامل من الحروف يسمى مهملا ، والعامل منها كل حرف  
اختص بأحد القبيلين الاسم والفعل ، فإن اشتركا في دخوله عليهما بطل أن يكون عاملا ، ولهذا  
كانت لغة تميم ومن تابعهم من العرب في (( ما )) النافية من ترك إعمالها وإجرائها في الإهمال  
مجرى (( هل )) أقيس عند النحويين من لغة أهل الحجاز الذين شبهوها بـ ( ليس ) ، فأعملوها  
مع كونها مشتركة مترددة في الدخول على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى تردد (( هل )) <sup>(٦)</sup>  
وقال ابن الناظم : (( ومن العرب من يجيز إهمال أن المخففة حملا على (( ما )) المصدرية،  
فيرفع المضارع بعدها ، كقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِي السَّلَامَ ، وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا

ف (( أن )) الأولى ، والثانية مصدرتان ، مخففتان وقد أعملت إحداهما ، وأهملت

(١) التاج ١٤١/٢٥

(٢) التاج ١٤٨/٢٥

(٣) اللسان ٧٢/١٠

(٤) التاج ١٤٥/٢٥

(٥) معاني الحروف ٣٦

(٦) المرجل ١٦٨

الأخرى. ومن إهمالها قراءة بعضهم قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> وقال ابن هشام : (( كما يجوز الإعمال والإهمال في ليتما كذلك يجوز في إنَّ المكسورة إذا خففت ، كقولك : إنَّ زيدًا لمنطلق ، وإن زيدًا منطلق ، والأرجح الإهمال ، عكس ليت ))<sup>(٣)</sup> .  
ومن إطلاقه على الأفعال قول ابن هشام في (( ظن )) اللغاة : (( ومثال تأخرها عنهما قولك : زيد عالم ظننت ، بالإهمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز : زيدًا عالمًا ظننت ، بالإعمال ))<sup>(٤)</sup> وقوله : (( ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معا ، لم يجز الإهمال ، لا تقول : ظننت زيد قائم ، بالرفع ، خلافا للكوفيين ))<sup>(٥)</sup>  
وقوله : (( وإنما سُمِّيَ هذا الإهمال تعليقا ؛ لأن العامل في نحو قولك : )) علمت ما زيد قائم)) عامل في المحل ، وليس عاملا في اللفظ ، فهو عامل لا عامل ، فشبهَ بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة ، والمرأة المعلقة : هي التي أساء زوجها عشرتها ))<sup>(٦)</sup>  
وخلاصة ما تقدم أن الهمل ، والهامل ، والمهمل . بمعنى المتروك ، سواء أكان ذلك المتروك حيوانًا ، كإطلاقه على الإبل المتروكة بلا راعٍ ، أو غيره ، كإطلاقه على ما تُترك استعماله من الأبنية والصيغ والكلمات ، وعلى الحروف غير المعجمة أو غير المنقوطة ؛ لترك نقطها ، وعلى الفعل أو الحرف أو الاسم غير العامل ؛ لترك إعماله . وهو الذي نعنيه في هذه الدراسة .  
فالهمل اسم فاعل (( همل )) والمهمل اسم مفعول (( أهمل )) ، وأما الهمل ، فيجوز أن يكون اسم مصدر (( همل )) . بمعنى هامل ، أو (( أهمل )) . بمعنى مهمل .

فعلى هذا يكون للهمال فعل وهو (( همل )) . بمعنى : ترك ؛ لأن وجود الهمال . بمعنى المتروك يدل على وجود فعله الذي هو (( همل )) . بمعنى ترك . كما أن وجود اسم المفعول يدل على وجود فعله ، وإن لم يقله أصحاب المعاجم ؛ إذ الوصف والمصدر إذا وجدوا فالفعل في الكف . قال ابن جني : (( وحكى أبو زيد : رجل مُدْرَهَمٌ . قال : ولم يقولوا منه : درهم ، إلا

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٣)

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٨-٦٦٩

(٣) شرح قطر الندى ١٧٥-١٧٦

(٤) شرح قطر الندى ١٩٨

(٥) شرح قطر الندى ١٩٩

(٦) شرح قطر الندى ٢٠١

أنه إذا جاء اسم المفعول ، فالفعل نفسه في الكف ((<sup>(١)</sup> وقال: ((قال أبو علي بالشام : إذا صحت الصفة فالفعل في الكف))<sup>(٢)</sup>

ويرادف الهامل والمهمل : الملقى والمعلق ، كما يرادفه غير العامل من الأسماء والأفعال والحروف ، قال السيوطي : (( يختص التصرف من الأفعال القلبية : وهو ما عدا : هب وتعلم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء : وهو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلًّا ))<sup>(٣)</sup> كما قال: (( يختص أيضا التصرف من الأفعال القلبية بالتعليق ، وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع ))<sup>(٤)</sup> كما أن المهملات أو الهوامل يقابلها العوامل ، فقد ألف ابن فضال كتابا سماه (( الهوامل والعوامل ))<sup>(٥)</sup> والمراد بـ (( في )) : الظرفية ، قال سيبويه : (( وأما (( في )) فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمه ، وكذلك هو في العُلِّ ؛ لأنه جعله إذا أدخله فيه ، كالوعاء له ، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله ))<sup>(٦)</sup>

وذكر ابن هشام لـ (( في )) عشرة معان ، وهي : الظرفية ، والمصاحبة ، والتعليل ، والاستعلاء ، ومرادفة الباء ، ومرادفة إلى ، ومرادفة من ، والمقايسة ، والتعويض ، والتوكيد . والظرفية ، وهي إما مكانية أو زمنية ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿الْم، غُلِبَتِ الرُّومُ، فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ، فِي بَضْعِ سِنِينَ...﴾<sup>(٧)</sup> أو مجازية ، نحو ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ...﴾<sup>(٨)</sup> ومن المكانية (( أدخلت الخاتم في إصبعي ، والفلنسوة في رأسي ))<sup>(٩)</sup> ومثله قولنا : الإهمال في العربية.

والمراد بالعربية هنا : اللغة كما قال ابن الورّاق : (( وأما إدخال الهاء في العربية فلأنّ المراد

(١) الخصائص ٣٥٨/١

(٢) الخصائص ١٢١/١

(٣) الهمع ٤٩٠/١

(٤) الهمع ٤٩٤/١

(٥) انظر تذكرة النحاة ٤٣١

(٦) الكتاب ٢٢٦/٤

(٧) سورة الروم الآية (١-٤)

(٨) سورة البقرة الآية (١٧٩)

(٩) المغني ٢٢٣

بالعربية اللغة العربية ، واللغة مؤنثة فدخلت الهاء على هذا المراد ((<sup>(١)</sup>) وكما جاء في الجامع لأحكام القرآن (( والعرب : جيل من الناس ، والنسبة إليهم عربي يّين العروبة ، وهم أهل الأمصار . والأعراب منهم سكان البادية خاصة ، وجاء في الشعر الفصيح أعراب . والنسبة إلى الأعراب أعرابي ؛ لأنه لا واحد له ، وليس الأعراب جمعا للعرب كما كان الأنباط جمعا لنبط ، وإنما العرب اسم جنس . والعرب العاربة هم الخلف من أعرابهم ، وأخذ من لفظه وأكد به ، كقولك : ليل لائل . وربما قالوا : العرب العرباء . وتعرب أي تشبه بالعرب . وتعرب بعد هجرته أي صار أعرابيا . والعرب المستعربة هم الذين ليسوا بخلص ، وكذلك المتعربة ، والعربية هي هذه اللغة ويعرب بن قحطان أول من تكلم بالعربية ، وهو أبو اليمن كلهم . والعُرب والعَرَب واحد ، مثل العُجم والعَجَم ... وجمع العربي العرب ، وجمع الأعرابي أعراب وأعراب ، والأعرابي إذا قيل له : يا عربي فرح ، والعربي إذا قيل له : يا أعرابي غضب ، والمهاجرون والأنصار عرب لا أعراب ، وسميت العرب عربا ؛ لأن ولد إسماعيل نشأوا من عربة وهي من تهامة فنسبوا إليها . وأقامت قريش بعربة وهي مكة ، وانتشر سائر العرب في جزيرتها ((<sup>(٢)</sup>).

والأسرار : جمع ، ومفرده سر ، وهو ما يكتُم وخلاف الإعلان ، قال الفيومي : ((السر ما يكتُم وهو خلاف الإعلان ، والجمع الأسرار))<sup>(٣)</sup> ، ويقال في فعله : أسرّ الحديث بمعنى أخفاه وأظهره.<sup>(٤)</sup> و (( يقال : سررته : كتمته ، وسررته : أعلنته ))<sup>(٥)</sup> فهو من الأضداد.

ونكتة ذلك أن السر يكون سرا إذا كان مكتوما في نفس صاحبه فإذا أسره إلى غيره ، فقد خرج عن كونه سرا لإظهاره عليه فكان بذلك من الأضداد كما قال الفيروز أبادي : (( وقوله تعالى ﴿... تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُؤَدَّةِ...﴾<sup>(٦)</sup> أي تطلعون على ما تسرون من مودتهم . وقد فسر بأن معناه : تظهرون ، وهذا صحيح ، فإن الإسرار إلى الغير يقتضي إظهار ذلك لمن يفضى إليه بالسر ، وإن كان يقتضي إخفاءه من غيره ، فإذا قولك : أسر إلى فلان يقتضي من وجه الإظهار

(١) علل النحو ١٤٢ ، وانظر الصحاح ١٩٠/١ ، واللسان ٥٨٧/١

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٨

(٣) المصباح المنير ١٠٤

(٤) المصباح المنير ١٠٤ ، والتاج ١٨ / ١٢

(٥) التاج ٥ / ١٢

(٦) سورة المتحنة الآية (١)



ومن وجه الإخفاء)).<sup>(١)</sup>

فالمقصود بالأسرار هنا الأسباب والعلل النحوية للإهمال ، وقد ألف الأنباري كتابه ((أسرار العربية )) تحدّث فيه عن العلل النحوية كما ألف قبله أبو القاسم الزجاجي في علل النحو وسماه (( الإيضاح في علل النحو )) ، وألف ابن كمال باشا كتابا في النحو سماه (( أسرار النحو)).

والواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير التعرض على القبليّة أو البعدية أو المعية، وسيأتي الحديث عنها فيما بعد إن شاء الله تعالى .

والمظان : جمع ، ومفرده مَظِنَّةٌ ، وهو اسم مكان (( ظنّ يظنّ )) ، ومظنة الشيء : موضعه ومألفه الذي يظن كونه فيه.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الأثير: (( المظانّ : جمع مَظِنَّةٌ ، بكسر الظاء ، وهي موضع الشيء ومعدنه، مفعلة من الظنّ بمعنى العلم ، وكان القياس فتح الفاء ، وإنما كسرت لأجل الهاء ))<sup>(٣)</sup>

وعليه ، فالمراد بالمظانّ هنا المواضع التي يظن فيها وجود الإهمال ، أي : مواضع الإهمال في العربية.

و(( دراسة نحوية )) الدراسة وصفت بأنها نحوية ، والنحو لغة القصد والجهة ، ك ((نحوت نحو البيت))، والمثل ك (( زيد نحو عمرو )) ، والمقدار ك (( عندي نحو ألف )) ، والقسم ك ((هذا على خمسة أنحاء )) ، والبعض ك (( أكلت نحو السمكة )) وأظهرها وأكثرها الأول.<sup>(٤)</sup> واصطلاحاً هو (( علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها ))<sup>(٥)</sup>.

قال الأشموني : (( المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا : علم العربية لا قسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو كالمخلوق بمعنى المخلوق ))<sup>(٦)</sup> وقال الصّبّان : ((هذا

(١) البصائر ٢٠٦/٣ ، وانظر التاج ١٨/١٢

(٢) انظر الصحاح ١٥٨١/٢ ، والقاموس ١٥٦٦

(٣) النهاية ١٦٤/٣

(٤) انظر حاشية الخضري ١٠/١

(٥) المقرب ٤٥/١ ، وشرح الأشموني ١٥/١

(٦) شرح الأشموني ١٦/١

اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ،  
وعليه فيعرف بأنه (( علم يبحث فيه عن أحوال أو آخر الكلم إعرابا وبناء ))<sup>(١)</sup> وهو المراد هنا .  
وقيدُ العنوان بالدراسة النحوية أزال اللبس أو الخلط الذي قد يتبادر إلى الذهن عند سماع أو  
قراءة (( الإهمال في العربية أسراره ومظانه )) أنه دراسة لمواضع العدول عن اللغة العربية  
والانصراف عن استخدامها وكشف الأسرار لذلك ، ومعالجتها .  
فبهذا القيد يتضح أن المراد بالعنوان هو دراسة الأسماء والأفعال والحروف غير العاملة ،  
والكشف عن عللها ونكبتها .

وبعد هذا التعرّيج على بيان ما اشتمل عليه العنوان ، ف (( الإهمال )) جنس يشمل المهمل  
في العربية وغيرها ، و (( في العربية )) قيد خرج به المهمل في غير العربية ، و (( أسراره ومظانه ))  
بيان لجانبي الدراسة ، وهما مواضع الإهمال ، وكشف أسراره ، و (( دراسة نحوية )) قيد آخر  
خرج به الصيغ والأبنية المهملات المتروكات ؛ لأنها مما يختص بها الصرفيون . كما خرج به كل  
الأمور المتعلقة بالتصريف ؛ لأن مقصودنا هنا بمصطلح النحو هو مصطلح المتأخرين ، فيختص به  
النحويون دون الصرفيين ، وإن كان اللغويون والنحويون والصرفيون غير مختصين بفن دون آخر  
من هذه الفنون أو العلوم ، فاللغويون هم النحويون والصرفيون ، كما أن النحويين والصرفيين  
هم اللغويون أيضا فعلمهم في العربية شامل لجميع أنواعها من لغة وصرف واشتقاق ونحو ومعان  
وبيان وعروض وقافية وغير ذلك من أنواع العلوم العربية .

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٦/١ ، وإتمام الدراية لقراء النقاية للسيوطي ١٩٨

## المطلب الثاني : تعريف الاسم والفعل والحرف:

ويلزمي أن أبين المراد بكل من الاسم والفعل والحرف ، ومحسن أن أشير أولاً إلى أن الكلام العربي يتكون من هذه الكلمات الثلاث ولا رابع لها قال ابن الحاجب : ((والتركيب العقلي لا يزيد على ستة : اسم واسم ، واسم وفعل ، واسم وحرف ، وفعل وفعل ، وفعل وحرف ، وحرف وحرف ، فأربعة منها لا تتأتى أن تكون كلاماً فلم يبق إلا اثنان : اسمان ، وفعل واسم))<sup>(١)</sup>

وقال الرضي : (( فالاسمان يكونان كلاماً ؛ لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه . وكذا الاسم مع الفعل ؛ لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه .

والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ؛ إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو: يا زيد ، فلسدّ (( يا )) مسدّ (( دعوت )) الإنشائي . والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً ؛ لعدم المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه ))<sup>(٢)</sup>

وقد ناقش أبو القاسم الزجاجي انحصار أجزاء الكلام العربي في الكلمات الثلاث وإجماع النحويين ، وانتهى به إلى القول : (( إن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماءها ، أو ما يعنونه معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ؛ لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ، فالخبر إذا هو غير المخبر عنه وهو الحديث للذي ذكرناه ولا بد من رباط بينهما وهو الحرف ولن يوجد إلى معنى رابع سبيلٌ ، فيكون للكلام قسم رابع ، وهذا معنى قول سيويه الكلم اسم وفعل وحرف ، وقد روي لنا أن أول من قال ذلك هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ... أعني قوله : الكلام اسم وفعل وحرف))<sup>(٣)</sup>

وتابع كلامه قائلاً : (( قد دللنا على صحة مذهب صاحبنا وأريناك أن اعتقادنا ليس تقليدًا بل يبحث ونظر. والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ؛ ليكون ذلك ناقضاً لقول سيويه ، ولن يجد إليه سبيلاً ، وليس

(١) شرح المقدمة الكافية ٢١٩/١

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٤/١

(٣) الإيضاح في علل النحو ٤٢-٤٣

يجب علينا ترك ما تيقناه وعرّفنا حقيقته وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ؛ لأن الشكوك لا تدفع الحقائق وبالله التوفيق))<sup>(١)</sup>

وقال الحيدرة اليميني في التدليل على كون أقسام الكلام الثلاثة: (( يدل على صحة هذه القسمة السماع والإجماع والقياس . أما السماع فمن قول علي عليه السلام : ((يا أبا الأسود انح لهم نحوا فإن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى )) . وأما الإجماع فما أجمع عليه المصنفون من قولهم: (( الكلام ثلاثة )) ، ولم يقل أحد منهم خلاف ذلك . وأما القياس فإن الكلام ... عبارة عن المعنى والعبارة تكون على حسب ما يقتضيه المعبر عنه ، وهو لا يخلو أن يكون ذات الشيء أو حدثاً من الذات ، أو واسطة بين الذات والحدث . فعبر عن الذات بالاسم ، وعن الحدث بالفعل ، وعن الواسطة بالحرف ، فلو سقطت الذات لبقى الفعل بغير فاعل ، ولو سقط الفعل ل بقيت الذات جامدة لا يُخبر عنها بشيء ، ولو سقط الحرف ل بقي ضعيف الأفعال منقطعاً لا يصل إلى الأسماء ، فصار المتكلم لا يستغني عن واحد من هذه الثلاثة ، ولا يفتقر إلى شيء فوقها... ))<sup>(٢)</sup>

وقال الخوارزمي: (( وإنما حكم بأنها ثلاث للاستغناء بها والاكتفاء بها في أداء المعاني المختلفة ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن هشام : (( وهي ثلاثة باتفاق من يعتد به اسم وفعل وحرف والبدال على ذلك أمران : أحدهما : الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم ، ويقال : إن البادئ لهذه المقالة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه . والثاني : القسمة الدائرة بين النفي والإثبات ولهم فيها طرق أفرداها طريق ابن معط في الفصول وهي : الكلمة إما أن يخبر عنها وبها وهي الاسم أو لا يخبر عنها ولا بها وهي الحرف ، أو يخبر بها لا عنها وهي الفعل.<sup>(٤)</sup>

(١) الإيضاح في علل النحو ٤٣

(٢) كشف المشكل ١٦٧/١-١٦٨

(٣) ترشيح العلل ٤

(٤) وفي الفصول (١٥٠) : (( ودليل حصرها أن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم ، وسمي بذلك لسموه على قسيميه . وإما أن يصح الإخبار به لا عنه ، وهو الفعل ، وسمي باسم أصله ، وهو المصدر ، والمصدر فعل حقيقة . وإما ألا يصح الإخبار لا عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسمي بذلك ؛ لوقوعه طرفاً وفضة ، يتم الكلام بدونته )) .

ووجه فسادها أنها غير حاصرة ؛ إذ بقي منها ما يخبر عنه لا به ، وأحسنها أن يقال: الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا ، إن لم يصح فهي حرف ، وإن صح فإما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا فإن اقترنت فهي الفعل وإلا فهي الاسم ((<sup>(١)</sup>).

ومع وضوح نصوص أهل العربية وجلالتها على أن أقسام الكلام ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، ولم يشذ عن إجماعهم إلا أبو جعفر بن صابر حيث جاء تقسيمه للكلام : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والخالفة ، وقد سبق قول ابن هشام : (( وهي ثلاثة باتفاق من يعتد به )) ؛ لاعتبار كلامه لا نصيب له من الصحة.<sup>(٢)</sup> وجاء بعض المحدثين كالـدكتور إبراهيم أنيس ؛ ليخالف ما اتفق عليه النحويون مقسماً الكلام العربي إلى : اسم ، وضمير ، وفعل ، وأداة<sup>(٣)</sup> ، ونسب هذا التقسيم إلى المحدثين واصفاً بأنه أدق من تقسيم النحاة الأوائل حيث يقول: (( وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ))<sup>(٤)</sup> كما جاء الدكتور تمام حسان مغيراً تقسيم الكلام فقال : (( وأول ما نبداً به أننا نجد التقسيم الذي جاء به النحاة بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة ))<sup>(٥)</sup> وجاء تقسيمه : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة.<sup>(٦)</sup>

وعليه ، فأجزاء الكلام - على الأصح - لا تخرج عن الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف عند النحاة سلفهم وخلفهم . فالضمير واسم الفعل والظرف كلها داخلية في الاسم وليست غيره. حيث الضمير يسند إليه ويسند ، والظرف يسند إليه ويسند ويقبل التوين وأل وحرف الجر ، واسم الفعل يدخله التوين ومنه المعرفة والتكرة وهذه من خصائص الاسم.

وقد حُدَّ الاسم والفعل والحرف بملود كثيرة حتى ذكر الأنباري أن النحويين ذكروا في الاسم ملوداً كثيرة تنيف على سبعين ملوداً.<sup>(٧)</sup> وهذه الكثرة لتعاريف الاسم والفعل والحرف مما جعل بعض الباحثين المحدثين يتهم النحاة الأوائل بالتضارب وعدم الدقة في التعريف حيث يقول الدكتور إبراهيم أنيس : (( يتضح من هذه

(١) شرح اللوحة البدرية ١/١٦١-١٦٣

(٢) انظر منتهى الأريب بتحقيق شرح شذور الذهب ١٣

(٣) انظر من أسرار اللغة ٢٨٢ فما بعدها

(٤) من أسرار اللغة ٢٨٢

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ٨٨

(٦) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦

(٧) انظر أسرار العربية ٩-١٠

الإشارات السريعة أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة ، وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة. ولعلمهم أحسوا بشيء من هذا حين لجأوا إلى ما سموه علامات الأسماء ، وقبولها التنوين والألف واللام ، وغير ذلك مما هو معروف مألوف في كتبهم ، وعلامات الأفعال وإمكان اتصال بعضها بضمير الرفع المتصل ، وسبق بعضها بقد والسين (سوف...)»<sup>(١)</sup>

ولعل الدكتور إبراهيم أنيس غاب عنه أن لكثرة حدود النحويين للاسم والفعل والحرف سرّاً أو غرضاً كشف عنه أبو القاسم الزجاجي بقوله: (( إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ، ولكن ربّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ؛ لأن المادة تشاكل الجنس والصورة تشاكل الفصل ))<sup>(٢)</sup> وقوله: ((فكذلك يقول النحويون ... في تحديد الاسم والفعل والحرف ، كأن لكل فريق منهم غرضاً في تحديده وقصده. فمنهم من أراد التقريب على المبتدئ ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة فحدّها على الحقيقة)).<sup>(٣)</sup>

وعلى ما تقدّم ، فإنني أورد تعريف الاسم والفعل لابن الحاجب مستغنيا عن ذكر جميع تعاريف النحاة لهما تفادياً للإطالة إذ عرّف الاسم بأنّه ((ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)).<sup>(٤)</sup>

فقوله: (( ما دل على معنى )) يشمل الكلمات كلها. وقوله: (( في نفسه )) يخرج الحرف. وقوله: (( غير مقترن )) يخرج الفعل. وقوله: (( بأحد الأزمنة - ولم يقتصر على قوله: غير مقترن - احتراز من الغبوق والصبوح ، فإنه لو اقتصر عليه خرج من الحد وهو منه ؛ لأنه من قبيل الأسماء ، وهو دال على معنى في نفسه ولكنه غير مقترن بزمان)).<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الحاجب : (( فلو قيل: ( غير مقترن ) لخرج ؛ لأن ( الصبوح ) يدل على شرب في أول النهار ، و ( الغبوق ) يدل على شرب في آخره ، وكذلك ما أشبههما من الأسماء.

(١) من أسرار اللغة ٢٨٠ ، وانظر دراسات في الأدوات النحوية ٢٠

(٢) الإيضاح في علل النحو ٤٦

(٣) الإيضاح في علل النحو ٤٧

(٤) شرح المقدمة الكافية ٢٢١/١ ، وانظر شرح الرضي على الكافية ٣٥/١

(٥) شرح المقدمة الكافية ٢٢٢/١

فقدنا بأحد الأزمنة الثلاثة ليبقى غير مخرج ؛ لأنه وإن اقترن فليس مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة - التي هي الماضي والحاضر والمستقبل ، فإذاً لا يخرج إلا المقترن بأحدهما ، وهو غير مقترن بأحدهما ، فلا يخرج ، فيبقى الحد سالماً ))<sup>(١)</sup>.

وتابع كلامه قائلاً : (( وقد أُوردَ على هذا الفعل من نحو: يقوم ويقعد ، فإنه يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا ؛ لكون وضعه مشتركاً فيهما على المذهب الصحيح.

وإذا كان ( الصبوح ) و ( الغبوق ) داخلين في الحد ؛ لكونهما لا يختصان بأحد الأزمنة معيّنًا فكذلك ينبغي أن يدخل هذا في الحد ؛ لكونه لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا ، وإذا دخل في الحد بطل كونه حدًّا ؛ لدخول ما ليس من المحدود فيه.

والجواب عن ذلك - بعد تسليم كونه مشتركًا - : أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة على التحقيق باعتبار الوضع ، فإن الواضع لم يضع الفعل المضارع إلا دالًّا على أحد الأزمنة أبدًا ، واللبس إنما حصل عند السامع ؛ لكون اللفظ يطلق على أحدهما تارة ، وعلى الآخر أخرى ، لا لأنه غير موضوع لأحدهما ، بخلاف ( الغبوق ) و ( الصبوح ) فإنه لم يوضع قط دالًا على أحد الأزمنة لا بظهور ولا باشتراك.

فثبت أنه ليس في الدلالة على أحد الأزمنة كدلالة ( يقوم ) و ( يقعد ) فوجب دخول باب ( الغبوق ) و ( الصبوح ) وخروج باب المضارع<sup>(٢)</sup>.

كما تابع كلامه قائلاً : (( وأشكل من هذا الاعتراض اسم الفاعل في مثل قولك: زيدٌ ضاربٌ عمرًا ، فإنه يفهم منه الدلالة على أحد الأزمنة - وإن كانت دلالة مشتركة - فليصح خروج ( ضارب ) عن هذا الحد ؛ لأنه دال على أحد الأزمنة وإن كانت دلالة مشتركة.

والجواب على ذلك أن ( ضاربًا ) موضوع لمعنى من غير زمان في أصل وضعه ، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه بدليل قولك: زيدٌ ضاربٌ ، ولا دلالة لـ (ضارب) على زمان البتة ، ولو كان موضوعًا لزمان لم ينفك الفعل عن الدلالة على الزمان لما كان في أصل وضعه دالًّا على الزمان.

(١) شرح المقدمة الكافية ٢٢٢/١-٢٢٣

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢٢٣/١-٢٢٥

فإذا ثبت أن وضعه - في الأصل - لمعنى من غير زمان فقد دخل في حد الاسم ، ولا أثر لما عرض فيه على غير قياس ، ألا ترى أن قولك: إن قام زيد قمت ، نحكم عليه بكونه فعلا ماضيا لما كان ذلك وضعه في الأصل وإن كان المعنى في هذا المحل الاستقبال ، وذلك عارض فيه لقرينة دخول الشرط. وكذلك قولك: لم يضرب ، على العكس.

فقد ثبت أن ( ضاربًا ) داخل في حد الاسم ، وإن صحت فيه دلالة على الزمان فعارضة.<sup>(١)</sup>

وقال أيضًا : (( وأشكل من ذلك ( عسى ) و ( نعم ) و ( بئس ) وفعال التعجب و(حَبَّذا)، فإنها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة ومع ذلك فإنها أفعال، وهي داخله تحت هذا الحد ، فقد دخل في هذا الحد ما ليس منه.

والجواب عن هذا أن تجريدتها من معنى الزمان عارض ، وأصل وضعها للدلالة على الزمان، فلما أخرجت إلى معنى الإنشاء وجب قطعها عن الزمان. ومثاله إذا قلت: بعثت - قاصدًا إلى معنى الإنشاء - تجرد عن معنى الزمان لعروض ذلك فيه ، ومع ذلك فلا يخرج عن كونه فعلاً.

وإذا ثبت ذلك في كلامهم في غير هذا الباب ثبت مثله فيه. ولذلك حكم النحويون - فيما أمكن فيه النقل من هذه الأفعال - بالنقل ، فحكّموا بأن ( نِعَم ) منقول عن ( نِعَم ) و ( بئس ) منقول عن ( بئس ) و ( حَبَّذا ) منقول عن قولك: حَبَّ الشيء ، وحَبَّبَ الشيء ، إذا صار محبوبًا ، كل ذلك ؛ ليكون تجريده عن الزمان عارضًا فيه فيدخل تحت حد الفعل ويخرج عن حد الاسم.

ولم يمكن ذلك في ( عسى ) ، فحكّم بأن أصل وضعها للزمان الماضي ولكنهم التزموا فيها الإنشاء فوجب تجريدتها عن معنى الزمان لهذا الغرض ، فحصل من ذلك أنها غير داخله في هذا الحد وإن تجردت عن معنى الزمان لعروض التجرد كما ذكرنا في (ضارب) على العكس ؛ لأن عروض تجرد الزمان في هذه كعروض حصول الزمان في اسم الفاعل.<sup>(٢)</sup>

ويراد بالاسم إذا أطلق غير معنى ، كأن يراد به مطلق الاسم وهو قسيم الفعل والحرف ،

(١) شرح المقدمة الكافية ٢٢٥/١-٢٢٦

(٢) شرح المقدمة الكافية ٢٢٧/١-٢٢٩



ويطلق ويراد به - إذا قوبل بالمصدر - المشتق ، ويطلق ويراد به نوع من العلم قسيم الكنية واللقب.<sup>(١)</sup>

كما عرّف ابن الحاجب الفعل بقوله: (( الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ))<sup>(٢)</sup>

فقوله: (( ما دل على معنى )) يدخل فيه الكلم الثلاث. وقوله: (( في نفسه )) يخرج عنه الحرف. وقوله: (( مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة )) يخرج عنه الاسم ، فإنه غير مقترن بالأزمنة.<sup>(٣)</sup> قال ابن الحاجب: (( وكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب (الغبوق) وباب اسم الفاعل فهو وارد هنا على حد الفعل باعتبار عكسه. وكل ما ورد على حد الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والأفعال غير المتصرفة ك ( عسى ) وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده. والجواب فيه كالجواب فيما تقدم ، وقد تقدم ذلك كله في حد الاسم.<sup>(٤)</sup>

وقال الرضي : (( وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن ، أعني الاعتراض بباب الغبوق ، واسم الفاعل العامل ، فهو وارد على عكس حد الفعل ، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن... ))

وما ورد على عكس حد الاسم ، أعني على قولنا: كل غير مقترن فهو اسم ، من الاعتراض بالمضارع ، والأفعال غير المتصرفة ، كعسى ، وشبهه ، فهو وارد على طرد حد الفعل، أعني على قولنا: كل فعل فهو مقترن ، والجواب عن الاعتراضات: كما تقدم في حد الاسم.<sup>(٥)</sup>

وأما تعريف الحرف ، فيقول أبوحيان : (( وأحسن ما قيل في حد الحرف: )) (الحرف كلمة دالة على معنى في غيرها فقط ) .

فقولنا (( كلمة )) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف . وقولنا : ((دالة على معنى في

- 
- (١) أثر التسمية ١٣١
  - (٢) شرح المقدمة الكافية ٨٥٧/٣
  - (٣) شرح المقدمة الكافية ٨٥٧/٣
  - (٤) شرح المقدمة الكافية ٨٥٧/٣
  - (٥) شرح الرضي على الكافية ٦-٥/٤

غيرها (( احتراز من الاسم والفعل . وقولنا : (( فقط )) احتراز من أسماء الشرط والاستفهام ، فإنها تدل على معنى في غيرها ، لكنها مع ذلك تدل على معنى في نفسها ))<sup>(١)</sup>

وقد قال بهذا الحد أيضا المرادي ووصفه بأنه أحسن الحدود وقال : ((وعلم من تصدير الحد به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف كهمزتي النقل والوصل ، وياء التصغير . فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني ، فإنها ليست بكلمات ، وهذا أولى من تصدير الحد بـ (( ما )) ؛ لإبهامها ))<sup>(٢)</sup>

واعترض بأن تصدير حد الحرف بالكلمة لا يصح ، من جهة أنه يخرج عنه من الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة ، نحو : إنما وكأنا . والجواب أنه ليس في الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة . وأما نحو : إنما وكأنا مما هو كلمتان ، فهو حرفان لا حرف واحد بخلاف نحو (( كأن )) مما صيره التركيب كلمة واحدة ، فهو حرف واحد.<sup>(٣)</sup>

واعترض قول من حد الحرف (( بأنه ما دل على معنى في غيره )) بالحروف الزائدة ، نحو (( ما )) في قولهم : إنك ما وخيرا ؛ لأنها لا تدل على معنى في غيرها . وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيانا للكثرة ، بسبب تكثير اللفظ بها ، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، وهذا معنى لا يتحصل إلا مع الكلام.<sup>(٤)</sup>

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن بعض النحاة قد يعاقب الاسم والفعل والحرف حيث نقل أبو القاسم الزجاجي في إيضاحه عن المبرد معاقبته لهذه الكلمات بقوله : ((وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : ((أجيز أن أسميها كلها أسماء)) يذهب في ذلك إلى أن قولنا ((زيد)) كلمة دالة على المسمى ، وقولنا (( قام )) كلمة دالة على حدث في زمان ، وقولنا (( إنْ وَمِنْ وَلَمْ )) وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى ، وكل واحد منها اسم لما دل عليه . وقال : (( ويجوز أن أسميها كلها حروفاً ، وكأنها قط الكلام متفرقة ، ويجوز أن أسميها أفعالاً على غير طريقة أوضاع النحو بل على الحقيقة... ))<sup>(٥)</sup>

وقد أطلق أبو القاسم الزجاجي الحروف وأراد بها الأفعال بقوله : (( باب الحروف التي ترفع الأسماء

- 
- (١) التذييل والتكميل ٥٠/١
  - (٢) الجنى الداني ٢٠
  - (٣) الجنى الداني ٢٠-٢١
  - (٤) الجنى الداني ٢٢
  - (٥) الإيضاح في علل النحو ٤٤

والأخبار ، وهي كان ، وأمسى ، وأصبح ، وصار ، وأضحى ، وظل ، وبات ، ودام ، وليس ، ومازال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح ))<sup>(١)</sup> ، قال ابن السيد: (( سُمِّي أبو القاسم هذه العوامل حروفاً وليست بحروف ))<sup>(٢)</sup> واحتج له بقوله: (( وإنما جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفاً ؛ لأنها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحلود له ، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه فصح بما ذكرنا أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس بمستحيل في القياس ))<sup>(٣)</sup> كما احتج له ابن أبي الريح بأنه يريد بالحروف الكلم : فكأنه قال: باب الكلم التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، أو أنه سماها حروفاً لضعفها لعدم استغنائها بمرفوعها ، وعدم نصبها لمصادرهما.<sup>(٤)</sup>

كما أطلق أبو القاسم على أحرف الشرط وأسمائه : (( وحروف الجزاء : إن ، ومهما ، وحيثما ، وإذما ، ومن ، فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل ، والجواب ))<sup>(٥)</sup> ، قال ابن عصفور : (( سُمِّي أدوات الجزاء حروفاً ، ومنها ما هو اسم ومنها ما هو حرف لأحد أمرين : إما ؛ لأنها قد تضمنت معنى الحروف ، وإما أن يكون قد أخذ الحرف لغة ، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف ))<sup>(٦)</sup>

وإطلاق الحروف على الأفعال سبق إليه سيويه حيث يقول : (( ومثل قولهم : من كان أخاك قول العرب : ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التانيث على ما ، من حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أمك حيث أوقع من على مؤنث ، وإنما صير جاء بمنزلة كان في هذا الحرف ))<sup>(٧)</sup>

ونصّ على إطلاق سيويه الحروف على الأفعال والأسماء ابن السيد بقوله: (( ومما يسهل أيضاً تسميتها حروفاً أن سيويه قد سُمِّي في كتابه الأفعال والأسماء حروفاً ))<sup>(٨)</sup> كما نص عليه ابن أبي الريح ونسبه أيضاً إلى النحويين حيث يقول: (( ويعبر النحويون عن الكلمة بالحرف ، ويوجد هذا في كلام سيويه ))<sup>(٩)</sup>

- 
- |     |                             |
|-----|-----------------------------|
| (١) | الجمل ٤١                    |
| (٢) | الجلل ١٥٧                   |
| (٣) | الجلل ١٦٠                   |
| (٤) | انظر البسيط ٦٦١/٢ فما بعدها |
| (٥) | الجمل ٢١١                   |
| (٦) | شرح الجمل ١٩٥/٢             |
| (٧) | الكتاب ٥٠/١-٥١              |
| (٨) | الجلل ١٥٩                   |
| (٩) | البسيط ٦٦١/٢                |

ومما تقلم يتضح أن تسمية الأقسام الثلاثة بأحدها هي في حقيقتها اللغوية لامعناها الاصطلاحية أو النحوي ، أو أنها من تجوزات أهل العربية وتوسعاتهم ؛ لتسمية الشيء باسم غيره لما بينهما من التقارب أو المشابهة فحمل أحدهما على الآخر . وليس هذا التعاقب بين هذه الكلمات الثلاث مؤدياً للخلط ؛ لسبق إيضاح معانيها الاصطلاحية وإحكام مرادها الحقيقي في صدر كتبهم.

## المطلب الثالث : إطلاق الأدوات على الحروف:

كما لا يفوتني أن أشير إلى أن اللغويين المحدثين يطلقون الأداة على الحرف كقسم من أقسام الكلمة ويبدلون منها، وجاء تعريفها كما في المعجم الوسيط : (( الأداة : الآلة ، وفي اصطلاح النحويين: اللفظة تستعمل للربط بين الكلام ، أو للدلالة على معنى في غيرها ، كالتعريف في الاسم ، أو الاستقبال في الفعل))<sup>(١)</sup>

وقال الدكتور إبراهيم أنيس بعد ذكره لأجزاء الكلام : الاسم والضمير والفعل والأداة شارحاً المراد بالأداة : (( هذا القسم الأخير لأجزاء الكلام يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف سواء كانت للجر كما يقولون أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب ، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية مثل فوق وتحت وقبل وبعد ، ونحو ذلك ))<sup>(٢)</sup>

وقال الدكتور تمام حسان في مفهومه للأدوات (( وستوسع في فهمنا للأدوات فنرى الحروف منها أدوات أصلية ونرى غيرها أدوات محولة كالظروف التي تصدر جملة الشرط أو الاستفهام وكالأسماء النكرات التي تستعمل لإبهامها استعمال الحرف و كالتواضع الآتية على صور الأفعال ، ولكنها تستخدم لنقصها استخدام الحروف وهلم جرا ))<sup>(٣)</sup>

وهذا الذي يعنيه المحدثون بالأدوات ليس مغايراً لما يعنيه السيوطي بها حيث يقول: (( هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتتسخ حكم الابتداء ، وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها وما ألحق بذلك ))<sup>(٤)</sup>

وعنون في كتابه (( الإتيان )) لأحد الموضوعات التي تحدث عنها (( النوع الأربعون في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر )) وقال : (( وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف ))<sup>(٥)</sup>

ومع إطلاق السيوطي للأدوات على الأفعال الناسخة والحروف والأسماء التي ضُمَّنتُ معنى الحرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام والأسماء التي تقع ظرفاً ك (( قبل )) و (( بعد )) و (( فوق )) و (( تحت )) لا

(١) المعجم الوسيط ١٠

(٢) من أسرار اللغة ٢٩٤

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٨٩

(٤) الهمع ٣٥٢/١

(٥) الإتيان في علوم القرآن ٤٦١/١

يعني منه أنه أبدل الأدوات من الحروف كما فعل المحدثون ، يؤكد صحة ذلك أنه ممن يقول: ((الكلمة : إما اسم وإمّا فعل ، وإمّا حرف ولا رابع لها ))<sup>(١)</sup> كما ذهب إليه النحاة ، ونص على اتفاقهم ابن هشام .  
وعليه ، فالسيوطي أطلق الأدوات ، وأراد بها ما أراد بها غيره من النحاة الذين سبقوه ، كالمبرد والهروي ، وابن الخشاب ، وأبو البقاء العكبري ، وابن عصفور ، وابن هشام ، وغيرهم حيث أطلقها المبرد وأراد بها الأفعال والحروف العاملة بقوله : (( اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارّة وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك ))<sup>(٢)</sup> . وأطلقها على أدوات القسم الهروي<sup>(٣)</sup> ، والعكبري<sup>(٤)</sup> ، كما أطلقها على أدوات الاستثناء ، والشرط العكبري<sup>(٥)</sup> ، وابن عصفور<sup>(٦)</sup> ، وعلى أدوات الجزم ابن الخشاب<sup>(٧)</sup> ، وعلى أدوات الاستفهام العكبري<sup>(٨)</sup> ، وابن الخشاب<sup>(٩)</sup> ، وابن هشام<sup>(١٠)</sup> ، كما أطلقها ابن هشام على أداة التعريف<sup>(١١)</sup> .

ويلاحظ من إطلاقهم لها أنها تطلق في الغالب على العوامل من الأفعال والحروف والأسماء ، وهذا هو الوجه لمناسبة الاسم للمسمّى يقول ابن جني في تفسير كلمة ((آديته)): (( وأمّا آديته على فلان أي: قويّته فيحتمل عندي تأويلين : أحدهما أنه أفعلته من الأداة ؛ لأن الأداة يتقوى بها الصانع وغيره على عمله ، وتكون لام آديته من هذا وإوّا لقولهم في جمع أداة : أدوات ))<sup>(١٢)</sup>

فكما سمّيت الأداة أداة لتقويّ الصانع وغيره بها على عمله ، فكذلك العوامل من الأفعال والحروف والأسماء يمكن القول بأنها إنّما سمّيت أدوات ؛ لأنها وسيلة أو سبب لإحداث العلامات من رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم وإنّما العامل الحقيقي هو المتكلم كما قال ابن جني : (( وإنّما قال النحويون: عامل لفظي ، وعامل

- 
- (١) الهمع ٢٢/١
  - (٢) المقتضب ٨٠/٤
  - (٣) انظر الأزهية ١٨
  - (٤) اللباب في علل البناء ٣٧٥/١
  - (٥) اللباب ٣٠٢/١ ، ٥٠/٢ ، ٥٦ ، ٥٧
  - (٦) شرح الجمل ٢٤٨/٢ ، ١٩٥
  - (٧) المرتجل ٢١١
  - (٨) اللباب ١٣٢/٢ ، ١٣٣
  - (٩) المرتجل ٢٢٧
  - (١٠) الغني ١٩
  - (١١) أوضح المسالك ١٦١/١
  - (١٢) سر صناعة الإعراب ٢٣٧/١

معنوي ؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررتُ بزيد ، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشمال المعنى على اللفظ ))<sup>(١)</sup>

وقال الرضي: (( اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمِّيَ عاملاً ؛ لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل ؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام.... ))<sup>(٢)</sup>

وقال الشيخ محمد أحمد عرفة في علة نسبة العمل إليها: (( مما لا شك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم ، فإنه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة حروفها وحرركاتها بما فيها حركة الآخر ...

وإنما نسبوا إليها العمل في بعض ما يتكلمون به ؛ لأن لها علاقة بالعمل ومعرفة هذه العلاقة تبين من تواضع العرب على أن يميزوا الفاعل وما ألحق به في الكلام بالرفع ، والمفعول وما ألحق به بالنصب ، والمضاف بالجر ، فالفاعلية موجبة للرفع ، فإذا رفع المتكلم إجابة لما تطلب صحح أن ينسب العمل إليها كقولهم: قطع يد السارق آية السرقة ، وقولهم: قتل القاتل شرع الإسلام ، وقولهم: صلب فلاناً الخارجي آية المحاربة. والذي أحدث هذه الفاعلية في الكلمة هو ما تقدمها من فعل ، إذ لولاه لما حدثت، أو الذي أحدثها هو المتكلم بسبب الفعل فصحح أن ينسب العمل للفعل لذلك أي لأنه موجد الموجد، أو لأنه آلة في العمل ))<sup>(٣)</sup>

(١) الخصائص ١٠٩/١-١١٠

(٢) شرح الرضي على الكافية ٦٣/١

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ١٣٥-١٣٦

المطلب الرابع : بعض نصوص أهل العربية لبعض مواضع الإهمال وأسراره:

من الأفضل أيضاً أن أشير هنا إلى بعض أسرار إهمال الاسم والفعل والحرف التي ذكرها النحاة، قال ابن السراج : (( واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف ))<sup>(١)</sup>

وقال ابن يرهان : (( أصل العمل للفعل ، فعمله الرفع والنصب ، فما يعمل من الأسماء رفعاً ونصباً ففرع في العمل على الفعل ، كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء. والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة ، فعملها استحسان ، والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنية، فإعرابها استحسان))<sup>(٢)</sup>

وقال عبدالقاهر الجرجاني: (( اعلم أن الأسماء لا أصل لها في العمل ، ألا ترى أن نحو رجل وفرس لا يرفع ولا ينصب ، وإنما العمل للفعل وما يشابهه ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن السراج في تقسيم عمل الأسماء : (( الضرب الثاني : أن يعمل الاسم بمعنى الفعل ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها ، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى ، والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أعمل كما أعمل إذا كان الفعل مشتقاً منه ))<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً : (( الضرب الثالث : أن يعمل الاسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافة ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الخشاب : (( أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة ، فما أعمل من الأسماء فمحمول على الأفعال لشبهه لفظاً أو وقوعاً بالأفعال ، كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعة إياها ، وقد يعمل الاسم عمل الحرف إذا تضمن معناه ودل على ما يدل الحرف عليه ))<sup>(٦)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر : (( العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء

(١) الأصول ٥٤/١

(٢) شرح اللمع ١٥٩/١

(٣) المقتصد ٥٠٦/١

(٤) الأصول ٥٢/١

(٥) الأصول ٥٣/١

(٦) المرتجل ٢٣٥



والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله))<sup>(١)</sup>

كما جاء فيه أيضاً : (( الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل ، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقييل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصلته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم ؛ لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ، ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن السراج : (( اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وأول عمله أن يرفع الفاعل ، أو المفعول الذي هو حديث عنه ، نحو : قام زيدٌ ، وضربَ عمرو ))<sup>(٣)</sup>

مما تقدم يتبين أن الأصل للعمل الفعل ؛ لأنه مختص بالاسم ، فلا يدخل فعل على فعل كما قال المبرد في قوله تعالى : ﴿... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ...﴾<sup>(٤)</sup> ، ولولا (( ما )) لم يقع الفعل بعد إن ؛ لأن إن بمنزلة الفعل ، ولا يلي فعل فعلاً ؛ لأنه لا يعمل فيه ، فأما كان يقوم زيد ، و ﴿... كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ...﴾<sup>(٥)</sup> ففي كان وكاد فاعلان مكنيان))<sup>(٦)</sup> ، كما أن الحرف المختص يعمل فيما يختص به ، وأما الاسم فالأصل فيه الإهمال ، وما أعمل منه فمحمول على الفعل أو الحرف .

وعليه ، فالأسماء تنقسم - من حيث الإعمال والإهمال - إلى قسمين : قسم بقي على أصله ولم يعرض له الإعمال ، كأسماء الأعلام ، وأسماء الاستفهام ، والضمائر ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، وقسم أُعْمِلَ عمل الفعل كالمصدر واسمه ، واسم الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول وغيرها ، أو أعمل عمل الحرف كاسم الشرط . ومع حمل هذه الأشياء على الفعل أو الحرف في العمل إلا أنها قد يعرض لها الإهمال لسر من الأسرار الآتية :

أولاً - انتقاض شرط من شروط الإعمال ، قال ابن مالك : (( وإذا أضم مصدر لم يعمل لعدم

(١) الأشباه والنظائر ١/٥١٤

(٢) الأشباه والنظائر ١/٥١٥-٥١٦

(٣) الأصول ١/٥٤

(٤) سورة فاطر الآية (٢٨)

(٥) سورة التوبة الآية (١١٧)

(٦) الكامل ١/٤٤١

حروف الفعل ، فلو قلت: (( ضربك المسيء حسن ، وهو المحسن قبيح )) - وأنت تريد (( وضربك المحسن قبيح - امتنع لما ذكرت لك. وكذا المجموع حقه ألا يعمل ؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل ، والفعل مشتق منه. فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه ))<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: (( فلو صغر أو نعت اسم الفاعل جائئاً على أصله، أو معدولاً به بطل عمله ، إلا عند الكسائي فإنه أجاز إعمال المصغر وإعمال المنعوت ))<sup>(٢)</sup>

ثانياً- أن يقع مؤكداً ، كما قال ابن أبي الربيع في قول الشاعر:

\* فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ \* :

(( ويمكن أن يقال: إن العقيق فاعل بهيهات الأولى وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل ؛ لأنها لم يؤت بها إلا لتأكيد الأول وإثباته ، فالأول هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم ؛ لأنه المقصود والمتبوع ))<sup>(٣)</sup> ، فقوله : (( وهيهات الثانية لا تحتاج إلى فاعل ... )) يدل على أنها مهملة ؛ لوقوعها مؤكدة.

ثالثاً - نقل الأسماء العاملة عمل الفعل إلى الاسمى للتسمية بها ، ففي (( الاشتقاق )) لابن دريد و((المهجع )) لابن جني كثير من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة والمصادر التي سمي بها أشخاصاً فصارت هذه الصفات المحمولة على الأفعال أعلاماً للأشخاص.

ومع أصالة الفعل في العمل إلا أنه قد يعرض له الإهمال يقول ابن الخشاب : (( فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها ، يدلك على أنها أصل في العمل أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلا الأقل النزر ؛ لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له ))<sup>(٤)</sup> فقوله : (( أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلا الأقل النزر ... )) يدل على أن من الأفعال ما ليس عاملاً ؛ لأسرار منها :

أولاً - وقوعه زائداً قال ابن السراج : (( وحق الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ))<sup>(٥)</sup> وقال ابن جني في إهمال كان ؛ لوقوعه زائداً: (( وقد تزداد (( كان )) مؤكدة للكلام ، فلا يحتاج إلى خبر منصوب ، تقول : مررتُ برجل

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢-١٠١٥

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢

(٣) البسيط ٣٦١/١-٣٦٢

(٤) المرتجل ١١٦

(٥) الأصول ٢٥٩/٢

كان قائم، أي مررت برجل قائم ، وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر<sup>(١)</sup>

ثانيا - كفه ب (( ما )) قال أبو علي : (( لا ينكر أن تكف الفعل عن عمله في الفاعل ... كما كف الحرف عن عمله ))<sup>(٢)</sup> وقال ابن جني : (( لا تكون (( ليت )) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل وقد نراه إذا كف ب (( ما )) زال عنه عمله ، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد ، ف (( ما )) دخلت على (( قل )) كافة لها عن عملها ، ومثله كثيرا ، وطلما ... ))<sup>(٣)</sup>

ثالثا- إلغاء وتعليق أفعال القلوب ؛ لتأخيرها عن المبتدأ والخبر قال ابن هشام : ((ومثال تأخيرها عنهما قولك: (( زيد عالم ظننت )) بالإهمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ... ))<sup>(٤)</sup> هذا بعض أسرار إهمال بعض الأفعال ، وأما أسرار إهمال بعض الحروف فمنها :

أولا - علم اختصاصه بأحد القبيلين الاسم والفعل ، قال ابن السراج : (( من الحروف ما يدخل على الأسماء ، وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام ، تقول: أ يقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ، ثم تقول : أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم وكذلك ((ما)) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها كقولك: ما زيد قائم وما قام زيد ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن جني : (( وأما (إلا) في قولك : قاموا إلا زيدا ، فإنها وإن كانت قد أوصلت (قام) إلى (زيد) حتى انتصب بها ، فإنها لم تجرّ من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف ، ألا تراك تقول : ما جاءني زيد قطُّ إلا يقرأ ، ولا مررت بمحمد قطُّ إلا يصلي ، ولا نظرت إلى بكر إلا في المسجد ، ولا رأيت أحمك إلا على الفرس ، فلما لم تخلصها العرب للأسماء ، بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء ، لم يجز لها أن تعمل جرا ولا غيره ، وذلك لأن الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال جميعا لا يجوز أن تكون عاملة ، وذلك نحو : هل زيد أخوك ؟ وهل قام زيد ؟ وما زيد أخوك ، وما قام زيد ، في لغة بني تميم ، ولا يكون العامل في أحد القبيلين إلا مختصا بما يعمل فيه بل إذا وجدنا حروفا تختص بأحد القبيلين ،

- 
- (١) اللع ١٢٢
  - (٢) البغداديات ٢٩٨
  - (٣) الخصائص ١٦٧/١-١٦٨
  - (٤) شرح قطر الندى ١٩٨
  - (٥) الأصول ٥٦-٥٥/١

ثم لا تعمل فيما اختصت به شيئاً، وذلك نحو لام التعريف في اختصاصها بالأسماء ، و(قد) و(سوف) في اختصاصهما بالأفعال ، فما يشيع فيهما ولا يختص بأحدهما أخرى ألا يكون له عمل في شيء منهما ، فلذلك لم تجر ( إلا ) في قولك قام القوم إلا محمداً ، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها ))<sup>(١)</sup>

وفي كتاب (( معاني الحروف )) المنسوب للرماني : (( وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القيلين دون الآخر ))<sup>(٢)</sup> وفي هذا الكتاب تعليل لكثير من الحروف المهملة بهذه العلة.

ثانياً- تنزيل بعض الحروف منزلة الجزء من الكلمة فلا يعمل فيها وإن اختص ؛ لأن الكلمة لا تعمل في نفسها ولا تعرب من نصفها ، يقول ابن السراج : (( فإن قال قائل : ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل ، قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل ، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل ، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبدالملك ، ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبدالملك ، وكذلك الجواب في السين وسوف ، إن سأل سائل ، فقال : لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها ، فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم ، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو... ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الخشاب : (( وقد ترد حروف مختصة بالاسم ، وحروف مختصة بالفعل ، وكلا القسمين غير عامل ، وعلّة ما جاء من هذا الضرب في امتناعه من العمل مع أنه مختص أن يتصل بما اختص به اتصالاً شديداً، حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه ، فيبطل عمله فيه ؛ إذ كان الجزء من الكلمة لا يعمل فيها ))<sup>(٤)</sup>

وقال السيوطي : (( وقال النيلي : الحق أن يقال: الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصاً له، ككلام التعريف وقد والسين ، وسوف ؛ لأن المخصص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا أولى من قولهم: ولم ينزل منزلة الجزء منه ؛ لأنّ (( أن )) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء

(١) سر الصناعة ١/١٢٨-١٢٩

(٢) معاني الحروف ٣٦

(٣) الأصول ١/٥٦

(٤) المرئجل ٢٢٧

منه ؛ لأنها موصولة ))<sup>(١)</sup>

وجاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي : (( والحرف ستة أنواع : ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، بل يدخل على كل منهما ولا يعمل ك (( هل )) . وما لا يختص بهما ولكنه يعمل ، كالأحرف المشبهة بـ (( ليس )) . وما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر ، كـ (( في )) والنصب والرفع كـ (( إن )) وأخواتها . وما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، كلام التعريف . وما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كـ (( لم )) أو النصب كـ (( لن )) . وما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كـ (( قد )) والسين ، و (( سوف ))<sup>(٢)</sup>

ثالثاً - حمل بعض الحروف على بعضها الآخر غير المختص ، كحمل أحرف التحضيض على أحرف الاستفهام ، فأهملت كما أهملت ، قال ابن مالك : (( وكان مقتضى اختصاصها بالأفعال أن تعمل فيها كما عملت حروف الجزم والنصب ، لكن منع من ذلك شبهها بما ليس مختصاً وهو حروف الاستفهام ))<sup>(٣)</sup>

رابعاً - مراعاة أصل الحروف التي ركبت منه ، كأحرف التحضيض أهملت مراعاةً لأصلها الذي تركبت منه قال ابن أبي الربيع في معرض حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل : (( فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية وجب لها بالاختصاص العمل ؛ لأنّ الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ، ولا تجد حرفاً مختصاً غير عامل إلا قليلاً ، وكأنه خرج عن الأصل والقياس ، أو روعي فيه أصله ، نحو ( هلاً ) وما أشبهها من حروف التحضيض ، فإنها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، ولم تعمل ، وسبب ذلك أنها مركبة من حرفين كل واحد منهما ليس له اختصاص ، ألا ترى أنّ ( هلاً ) مركبة من ( هل ) و ( لا ) ، و ( هل ) تدخل على الجملة الاسمية ، وتدخل على الجملة الفعلية ، وكذلك ( لا ) فلما ركبوها حدث بالتركيب معنى التحضيض ، فطلب بذلك الجملة الفعلية ؛ لأنّ التحضيض طالب بالفعل ، فلما كانت ( هلاً ) مركبة من حرفين غير مؤثرين ؛ لعدم اختصاصهما على حسب ما ذكرته لم تؤثر شيئاً ، وبقي الفعل بعدها مرفوعاً ، وكذلك ( ألا ) و ( لولا ) و ( لوما ) ألا ترى أن ( ألا ) مركبة من : الهمزة ، و ( لا ) ، وكلاهما غير مختص ، وأمّا ( لولا ) و ( لوما ) فمركبتان من : ( لو ) ، و ( لا ) ، و ( لو ) ، و ( ما ) ، و ( لا ) و ( ما ) لا تعملان ؛ لأنهما غير مختصتين . وأمّا ( لو ) فقد تقع

(١) الأشباه والنظائر ١/٥٢٢

(٢) الكليات ٣٩٤

(٣) شرح عمدة الحفاظ ١/٣٢٠-٣٢١

بعدها الجملة الاسمية ، ألا ترى أنك تقول: لو أنّ زيداً قائمٌ لقمْتُ ، فتقع بعدها (أنّ) وهي وما بعدها في موضع رفع بالابتداء ، ولذلك لم تعمل ( لو ) ، وكذلك كل ما له اختصاص ولم يعمل إذا نظرت إليه وجدته على حسب ما ذكرتُ لك ، فإن جاء شيء لا يمكن فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس ((<sup>(١)</sup>)

خامساً - وقوعه مؤكّداً ، قال النيلي ناقلاً عن أبي علي في قول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشْرِفَاتٌ فِي قَرَنِ :

(( قال أبو علي: فأعمل (( كأنّ )) الأولى ، ولم يعمل الثانية ؛ لأنها غير مقصودة بل هي

مؤكدة للأولى ))<sup>(٢)</sup>

سادساً - تقدم حرفين عاملين على معمول واحد ، فيعمل أحدهما ويهمل الآخر ، قال العكبري: (( فإن دخل حرف الشرط على (( لم )) أقرّ معنى الاستقبال فيه ؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالمستقبل ، فلذلك قدّم عليها وبقيت (( لم )) للنفي. فب (( إن )) بطل أحد معنيها، ولو بقي المضي لم يبق ل (( إن )) معنى . وكل أمر يحافظ فيه على معنى اللفظين ولو من وجه، أولى من أمر يلزم منه حذف أحد المعنيين بالكلية ))<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً: (( إذا دخلت (( إن )) على (( لم )) كان الجزم بـ (( لم )) لا بها. وإن دخلت على (( لا )) كان بها لا بـ (( لا ))<sup>(٤)</sup>

سابعاً - دخول (( ما )) على بعض الحروف للكف ، قال أبو علي في إهمال (( رب ))

و(( إنّ )) لدخول (( ما )) عليهما: (( فأما دخولها على الحرف للكف ، فعلى ضربين :

أحدهما - أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها ، وتدخل على ما كان

تدخل عليه قبل الكف غير عامل فيه ، نحو : ﴿... إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ...﴾<sup>(٥)</sup> ...

(١) البسيط ٧٦٨/٢-٧٦٩

(٢) الصفوة ج ١ ق ٢ ص ٧٢١

(٣) اللباب ٤٨/٢

(٤) اللباب ٥٢/٢

(٥) سورة النساء الآية (١٧١)

والآخر - أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله ، وتدخل على من لم تكن تدخل عليه قبل الكف عن عمله وذلك ، نحو: ﴿... إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...﴾<sup>(١)</sup> وقد سبق قول ابن جني في (( ليت )) .

ثامناً-زوال شبه بعض الحروف بالفعل للتخفيف ، كإهمال (( إن )) المخففة عند الكوفيين يقول الأنباري في بيان حجتهم : (( وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا : إنها لا تعمل ؛ لأن المشددة إنما عملت ؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ، فوجب أن يبطل عملها ))<sup>(٢)</sup>

تاسعاً - اختلال شرط من شروط إعمال بعض الحروف ، قال ابن الخشاب في إهمال ((إذن )) : (( ومثال الاعتماد المبطل لعملها قولك: أنا إذن أشكرك، ترفع الفعل، وتلغي ((إذن)) ؛ لاعتماد الفعل على المبتدأ الذي هو قولك: أنا ، فوقعت (( إذن )) على هذا متوسطة لا مبتدأ بها ، وتوسطها يلغيها ، وهي في عوامل الأفعال ك ((ظننت)) وبابها في عوامل الأسماء تعمل إذا تمكنت من المعمول ، وتلغي إذا عرض لها عارض يضعفها ))<sup>(٣)</sup>

عاشراً - دخول بعض الحروف على ما ليس معرباً كدخول (( أن )) المصدرية على الفعل الماضي يقول الجوهري: (( وأن قد تكون مع الفعل المستقبل في معنى مصدر فتنصبه، تقول: أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فإن دخلت على فعل ماض كانت معه بمعنى مصدر قد وقع ، إلا أنها لا تعمل ، تقول: أعجبتني أن قمت ، والمعنى أعجبتني قيامك الذي مضى ))<sup>(٤)</sup>

هذه هي بعض أقوال أهل العربية في أسرار إهمال الاسم ، والفعل ، والحرف وسيأتي تفصيل القول في كل منها في موطنه - إن شاء الله تعالى - من خلال الرسالة.

- 
- (١) سورة فاطر الآية (٢٨)
  - (٢) البغداديات ٢٨٦-٢٨٧
  - (٣) الإنصاف ١/١٩٥
  - (٤) المرتجل ٢٠٤
  - (٥) الصحاح مادة (أنن) ٢/١٥٢٦

الباب الأوّل  
الإهمال الوضعيّ



## الفصل الأوّل

### الإهمال الوضعيّ في الأسماء

يشمل ما يلي:

- إهمال اسم الإشارة
- إهمال الاسم المضمّر
- إهمال الاسم العلم
- إهمال اسم الاستفهام
- إهمال الاسم الموصول

للأسم أنواع كثيرة ، وأقسام متعددة ، فيطلق ، ويراد به غير معنى واحد حيث يطلق على  
قسيم الفعل والحرف - كما تقدم - ويشمل المعرفة والنكرة ، والمشتق ، والجامد ، والمعرب ،  
والمبني....

وقد يطلق ويراد به غير ذلك. وإنما تعددت الأسماء ؛ لكثرة مسمياتها واختلافها. ومن  
الأسماء ما يختص به الصرفيون ، ومنها ما يختص به النحويون.  
وسأتناول بالدراسة في هذا الفصل : إهمال أسماء الإشارة ، والأسماء الضمائر ، والأسماء  
الأعلام ، وأسماء الاستفهام ، والأسماء الموصولة. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

## أولا - إهمال اسم الإشارة:

من المعلوم أن أسماء الإشارة هاملة ، وذلك لجمودها وعدم تصرفها حيث أشبهت الحرف ، وما كان غير متصرف في نفسه لا يتصرف في غيره ؛ لذا عادلوها بحرف التنبيه (ها) في عملهما في الحال ؛ لأن الحال يعمل فيها العامل كالفعل ، وشبهه ، والهامل مثل (ها) التنبيه ، ولما كانت الحال يعمل فيها العامل القوي كالفعل وما أشبهه ، والضعيف كمعاني الحروف مثل ( ليت ) و( ها ) التنبيه.

ومن المعلوم أيضاً أن معاني الحروف العاملة لا تعمل عملها ؛ لذا كان غريباً أن يعمل الجمهور معاني أسماء الإشارة وهي من الضعف بمنزلة كما عملوا معنى ( ها ) التنبيه ، وهي مهملة إجماعاً ، فكيف يتأتى للقوم إعمال المعنى دون اللفظ ، وهو - لعمرى - بعيد في القياس، لذا كان مذهب السهيلي هو الوجه عندي حيث منع إعمال أسماء الإشارة في نحو: هذا زيدٌ قائماً ، وقدّر له فعلاً محذوفاً تقديره : انظر إليه قائماً.<sup>(١)</sup> فإعمال معاني أسماء الإشارة عند الجمهور مقصور على الحال وما أشبهها فهو إعمال كلا إعمال. وإليك تفصيل القول في اسم الإشارة.

اسم الإشارة ، هو كل اسم دلّ على مسمّى ، وإشارة إليه<sup>(٢)</sup> ، وقوله: (( وهو كل اسم دلّ على مسمّى )) جنس يشمل النكرة والمعرفة ، وقوله: (( وإشارة إليه )) فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة.<sup>(٣)</sup>

وتنقسم أسماء الإشارة - في مشهور قول النحاة - إلى ثلاثة أقسام : القسم الأوّل - ما يشار به للقريب: (( ذَا )) و (( ذَاءِ )) و (( ذَائِهِ )) و (( ذَاؤُهُ )) للمفرد المذكّر، و (( تى )) و (( تِه )) و (( تَا )) و (( ذى )) و (( ذِه )) و (( تِه )) و (( تِهسى )) و (( ذِهسى )) و (( ذَات )) للمؤنث. و (( ذَان )) رفعاً ، و (( ذَيْن )) نصباً وجرّاً للمثنى المذكّر ، و (( تَان )) رفعاً ، و (( تَيْن )) نصباً وجرّاً للمؤنث. و (( أولآء )) و (( أولى )) و (( أولآء )) لجمع المذكّر

(١) انظر النتائج ٢٣٠

(٢) التصريح ٤٠٠/١

(٣) انظر التصريح ٤٠٠/١ الحاشية (١)

والمؤنث.<sup>(١)</sup>

الثاني - ما يشار به للوسط : (( ذَاكَ )) للمفرد المذكر ، و (( تَيْكَ )) و (( تَيْكَ )) و (( ذَيْكَ )) و (( ذَيْكَ )) للمؤنث. و (( ذَانِكَ )) للمثنى المذكر ، و (( تَانِكَ )) للمثنى المؤنث. و (( أَوْلَاكَ )) و (( أَوْلَايَكَ )) لجمع المذكر والمؤنث.<sup>(٢)</sup>

الثالث - ما يشار به للبعيد: (( ذَلِك )) للمفرد المذكر . و (( تِلْكَ )) و (( تَلْكَ )) و (( تَيْلُكَ )) و (( تَيْلُكَ )) للمفرد المؤنث. و (( ذَانِكَ )) و (( ذَانِيكَ )) للمثنى المذكر ، و (( تَانِكَ )) و (( تَانِيكَ )) للمثنى المؤنث. و (( أَوْلَايَكَ )) لجمع المذكر والمؤنث.<sup>(٣)</sup>

والكاف في كلٍّ من : (( ذَاكَ )) ، و (( تَيْكَ )) ، و (( تَيْكَ )) ، و (( ذَيْكَ )) ، و (( ذَيْكَ )) ، و (( ذَانِكَ )) ، و (( تَانِكَ )) ، و (( أَوْلَاكَ )) ، و (( أَوْلَايَكَ )) حرف للخطاب. وكذلك الكاف في كلٍّ من : (( ذَلِك )) ، و (( تِلْكَ )) ، و (( تَلْكَ )) ، و (( تَيْلُكَ )) ، و (( تَيْلُكَ )) ، و (( ذَانِكَ )) ، و (( تَانِكَ )) ، و (( تَانِيكَ )) ، و (( أَوْلَايَكَ )) حرف للخطاب أيضاً.

وأما اللام في كلٍّ من : (( ذَلِك )) ، و (( تِلْكَ )) ، و (( تَلْكَ )) ، و (( تَيْلُكَ )) ، و (( تَيْلُكَ )) ، و (( تَالِكَ )) و (( أَوْلَايَكَ )) ، فيطلقون عليها لام البعد .

وقد سبق أن الأسماء مهملة في أصل وضعها ، وأسماء الإشارة كغيرها من الأسماء لا عمل لها ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر من قال بإعمالها إعمالاً لفظياً ؛ لأن العوامل اللفظية لا تكون إلا من الأفعال والحروف وما حمل من الأسماء على الفعل كالمصدر واسمه ، واسم الفعل ، والصفات كاسم الفاعل ، أو على الحرف كأسماء الشرط.

غير أنه لما كانت الإشارة معنى من المعاني ؛ لكونها مصدرًا للفعل (( أشار )) فقد عدّ أسماءها جمهور النحويين من العوامل المعنوية ، فأعملوها النصب في الحال فقالوا في مثل قولك: هذا زيدٌ قائماً بأن العامل في ( قائماً ) : هذا ؛ لأن معناه : أشير إليه في حال قيامه.<sup>(٤)</sup>

(١) الارتشاف ٩٧٤/٢-٩٧٥ ، والجمع ٢٤٥/١

(٢) الارتشاف ٩٧٥/٢

(٣) الارتشاف ٩٧٥/٢

(٤) انظر الباب في علل البناء ٢٨٩/١

ومن ورود إعماله في القرآن قوله تعالى: ﴿... وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا...﴾<sup>(١)</sup> قال المبرد: (( وإذا قلتَ : ذاك عبد الله قائمًا . (( ذاك )) للإشارة ، كأنك قلتَ: أشير إليه راكبًا. فلا يجوز أن يعمل في الحال إلاّ فعل أو شيء في معنى الفعل ؛ لأنها مفعول فيها. وفي كتاب الله جلّ وعلا : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال أبو حيان: (( وانتصب (شيخًا) على الحال عند البصريين ، وخبر التقريب عند الكوفيين ))<sup>(٣)</sup> وفي الآية قراءة أخرى حيث قرأ بالرفع ابن مسعود والأعمش.<sup>(٤)</sup> وجاء توجيهها كما جاء في البحر: (( وجوزوا فيه وفي بعلي أن يكونا خبرين ، كقولهم: هذا حلو حامض ، وأن يكون بعلي الخير ، وشيخ خبر مبتدأ محذوف ، أو بدل من بعلي ، وأن يكون بعلي بدلاً أو عطف بيان ، وشيخ الخبر ))<sup>(٥)</sup>

ومنع السهيلي إعمال اسم الإشارة ؛ لأنه ليس مشتقًا من الفعل (( أشار )) ، فجعل العامل في الحال فعلاً مقدّرًا حيث يقول: (( وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل ؛ إذ الاسم الذي هو (( هذا )) ليس بمشتق من أشار يشير ، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار ؛ لأنها أيضًا إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعل مضمّر تقديره: ( انظر ))<sup>(٦)</sup>.

ونقل السيوطي عن السهيلي قوله كما نقل عن أبي حيان وصاحب البسيط اختيارهما منع الإعمال حيث يقول: (( ومنع السهيلي عمل حرف التنبية في الحال ، فقال: ( ها ) حرف ، ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال.

قال: ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة ؛ لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ، ولا من غيرها ، وإنما هو كالمضمّر ، ولا يعمل ( هو ) ولا ( أنت ) بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف.

والعامل في مثل : هذا زيدٌ قائمًا ، إنما هو : ( انظر ) مقدّرة دلّ عليها الإشارة ؛ لأنك

(١) سورة هود الآية (٧٢)

(٢) المقتضب ١٦٨/٤

(٣) البحر ٢٤٤/٥

(٤) البحر الخيط ٢٤٤/٥ ، وانظر معجم القراءات ١٢٥/٣

(٥) البحر ٢٤٤/٥ ، وانظر الدر المصون ٣٥٧/٦

(٦) نتائج الفكر ٢٣٠

أشرت إلى المخاطب ؛ لينظر.

وقال أبوحيان : إنه قريب ؛ لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلا أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قطّ. ثم صرّح باختياره واختاره أيضاً صاحب البسيط ((<sup>(١)</sup>)

ولكنهم مع تجويزهم إعمال معنى الإشارة في الحال إلا أنهم لم يجوزوا إعمالها في المفعول به، قال أبوالبقاء العكبري في بيان علة ذلك : (( فإن قيل : هلا عملت أسماء الإشارة في المفعول به قيل: المفعول به غير الفاعل ، فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ، نحو: (ما) و( همزة الاستفهام ) ، ومعلوم أنها لا تعمل فيه. والعلة في ذلك أن معنى الحرف في الاسم، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنّ الحروف نابت عن الجمل ، فلو عملت كانت كالجمل ))<sup>(٢)</sup>

ولو تمسكنا بقول الجمهور بإجازة إعمال المعنى في الظروف لا نجد في الدنيا اسماً إلا ويجوز أن يعمل ، وذلك لتحويله إما إلى المشتق وإما إلى المعنى ، كما قالوا : ( زيد الشمس طالعة ) بإعمال الشمس في الحال ( طالعة ) لما فيها من معنى التشبيه أي : زيد كالشمس طالعة، يؤكد ذلك إعمالهم لفظ الجلالة الاسم الأعظم ( الله ) الذي توقف عن بيان اشتقاقه ومعناه عدد من أهل العربية تأدباً ، قال ابن دريد: (( أما اشتقاق اسم (الله) فقد أقدم قوم على تفسيره ، ولا أحبّ أن أقول فيه شيئاً ))<sup>(٣)</sup> ، فقد جاء في شرح اللمحة البدرية : (( الظرف والمجرور تعمل فيه روائح الفعل ، قال أبو علي: يعمل فيها الوهم، يعني ما يتوهم من معنى الفعل ولهذا قال - سبحانه - ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٤)</sup> : إن الجار والمجرور يتعلق باسم الله - تعالى - لما فيه من معنى المعبود ، وقالوا في قول الشاعر:

\* أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ \*

أن الظرف معمول لما يفهم من قوله : أنا ابن ماوية ، من معنى المشهور والمعروف))<sup>(٥)</sup> وهذا خلاف ما أثبتوه من أن الأصل في الأسماء الإهمال وعدم الإعمال ، إلا ما حمل من

- 
- (١) الهمع ٢٤٢/٢
  - (٢) اللباب ٢٨٩/١ - ٢٩٠
  - (٣) الاشتقاق ١١
  - (٤) سورة الأنعام الآية (٣)
  - (٥) شرح اللمحة البدرية ٨٨/٢ - ٨٩

الأسماء على الفعل كالمصدر واسمه واسم الفاعل واسم المفعول ، وفي إعمال هذه الأشياء خلاف بين أهل العربية - كما سيأتي في موضعه إن شاء الله - أو حمل من الأسماء على الحرف كأسماء الشرط المحمولة على (( إن )) الشرطية ، وإنما الأصل في العمل الفعل ، وما اختص من الحروف وليس كجزء من مدخوله.

لذا كان رأي السهيلي الذي وافقه عليه ابن أبي الربيع ، وأبوحيان وجيهاً ؛ لأن فيه إبقاءً للاسم على أصله ، وهو الإهمال ، وإبقاءً للفعل على أصله وهو الإعمال. وإعمال فعل مقدر كثير في العربية ، كتقديرهم فعلاً عاملاً في قوله تعالى: ﴿... اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ...﴾<sup>(١)</sup> فقالوا : إن ( حيث ) مفعول به لفعل مضمّر تقديره : يعلم.<sup>(٢)</sup> ، كما قدرُوا فعلاً عاملاً في نحو: (( هذا ضارب زيدٍ أمس وعمراً )) وفي نحو: (( هذا ضارب زيدٍ أمس وعمراً غداً )) تقديره في الأول : وضرب عمراً ، وفي الثاني : ويضرب عمراً غداً.<sup>(٣)</sup> وفي الاسم المنصوب بعد أسماء المصادر ، نحو : (( عجبْتُ من كرامتك زيداً، ومن طعامك طعاماً ))<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الأنعام الآية (١٢٤)

(٢) انظر الكافية الشافية ١١٤١/٢

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٣

(٤) انظر الارتشاف ٢٢٦٥/٥

## ثانيا - إهمال الضمير:

من خصائص الضمير أنه متوغل في الجمود ؛ لشبهه الحرف ، وأنه لا يوصف به ؛ لعدم تصرفه في نفسه ، وعدم تأويله بمتصرف ، ولما كان الضمير كذلك ، فإنه لا يعمل حيث لا يشبه الفعل ولا يؤول به ، وما شأنه كذلك لا يعمل لفظه ولا معناه في المذهب الأصح ، وما ذهب إليه الكوفيون من إعمال ضمير المصدر قياساً على المصدر ؛ إذ ضمير المصدر عندهم هو مصدر ؛ لوقوعه موقعه لكنه في القياس غريب حيث المصدر فيه شبه الفعل مادة وحدثاً بخلاف الضمير ، فلا يلتقي مع الفعل في مادته ولا في دلالاته على الحدث. وإليك البيان في أحوال الضمير وأنواعه والخلاف في أصله... إلخ.

المضمّر هو : ما وضع لتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً.<sup>(١)</sup> ويقال فيه الضمير أيضاً وهما من اصطلاح البصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكني<sup>(٢)</sup> ، وإنما سمي مضمراً من قولهم: (( أضمرتُ الشيء )) إذا سترته ، وأخفيته ، ومنه قولهم: ((أضمرتُ الشيء في نفسي )) ، أو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعه له غالبها مهموسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمس هو الصوت الخفي.<sup>(٣)</sup>

والتقدم اللفظي يكون إما تحقيقاً ، نحو: زيدٌ ضربته ، وإما تقديرًا ، نحو: ضرب غلامه زيدٌ. والتقدم المعنوي إما أن يفهم من اللفظ ، كقوله تعالى: ﴿...اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾<sup>(٤)</sup> أي العدل هو أقرب ، فإن لفظ (( اعدلوا )) يدل على (( العدل )) أو يفهم من سياق الكلام ، كقوله تعالى: ﴿...وَلَا بَوَيْهٖ لِكُلِّ وَّاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ...﴾<sup>(٥)</sup> أي لأبوي الميت الموروث ؛ لأنه لما كان الكلام في الميراث لم يكن بد من موروث يعود إليه الضمير.

والتقدم الحكمي له عدة صور، منها : ما يعود إليه ضمير الشأن ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ

(١) شرح المقدمة الكافية ٦٧٥/٢

(٢) انظر شرح للمحة البدرية ٢٤٣/١ ، والتصريح ٣٠٧/١

(٣) شرح شذور الذهب ١٣٤

(٤) سورة المائدة الآية (٨)

(٥) سورة النساء الآية (١١)



الله أَحَدٌ ﴿١﴾ أي الحديث. والمراد من ذكره مبهمًا أولاً التعظيم والتفخيم ؛ لأن الشيء إذا ذكر مبهما ثم فسّر كان أوقع في النفس.

ومنها: ما يعود إليه الضمير في نعم وبئس ، نحو: نعم رجلاً زيدٌ ، ففي ( نعم ) ضمير يعود إلى معهود ذهني ذي حقائق مختلفة واسم الجنس يدل على حقيقة الذات فأتي به لتمييز الجنس المقصود ، فقالوا: نعم رجلاً زيدٌ ، أي نعم الرجل رجلاً زيدٌ.

ومنها : ما يعود إليه الضمير في : ضرباني وضربت الزيدين ، وإنما جوّزوا فيه الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه لما ذكر المفسّر بعده كان مقدما حكماً.

ومنها : ما يعود إليه الضمير في ربّ ، نحو: ربّه رجلاً ، وإنما دخلت ربّ هنا على الضمير، وهي لا تدخل على المعارف ؛ لأن الضمير لما لم يعد على مذكور جرى مجرى الظاهر النكرة ومن أجل ذلك احتاج هذا الضمير إلى التفسير بالنكرة المنصوبة ، ولو كان كسائر المضمورات لم يحتاج إلى تفسير. <sup>(٢)</sup>

والمضمّر إما متصل أو منفصل ، أما المتصل فهو الذي لا يستقل بنفسه ، أي لا ينفك عن كلمة أخرى يتصل بها. <sup>(٣)</sup> وينقسم إلى بارز ، وهو ما له صورة في اللفظ ، وإلى مستتر ، وهو ما لا صورة له في اللفظ. <sup>(٤)</sup>

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً وإلى مستتر جوازاً ، والمستتر وجوباً عند المرادي هو المرفوع بـ: (( فعل أمر الواحد ك (افعل) ، والمضارع المبدوء بهمزة التكلم ك (أوافق) ، والمبدوء بتاء الخطاب التي للمفرد ك (تغيبط) ، والمبدوء بنون المتكلم المعظم نفسه أو المشارك ك (نشكر) ، واسم فعل الأمر ك (نزال) واسم المضارع ك (أفّ) ، والمصدر الواقع بدلاً من فعله في الأمر ، نحو: ضرباً زيداً )) <sup>(٥)</sup>

وعند ابن هشام هو المرفوع بأمر الواحد، ك (قم) ، أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد، ك (تقوم) ، أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، ك (أقوم) ، أو بالنون ك (نقوم) ، أو بفعل

(١) سورة الإخلاص الآية (١)

(٢) شرح المقدمة الكافية ٦٧٥/٢ فما بعدها ، وانظر الكناش ٢٤١/١ فما بعدها

(٣) الكناش ٢٤٢/١

(٤) توضيح المقاصد ١٢٧/١

(٥) توضيح المقاصد ١٣٣/١-١٣٤

استثناء ، كخلا وعدا ولا يكون ، أو بأفعل في التعجب ، أو بأفعل التفضيل ، ك (ما أحسن الزيدين) ، و ﴿... هُمْ أَحْسَنُ أَنَا...﴾<sup>(١)</sup> أو باسم فعل غير ماض ، ك (أوه) و (نزال)<sup>(٢)</sup> ، ومنه أيضاً الضمير المستتر في (نعم) و(بئس) المفسر بنكرة ، نحو: (نعم قومًا معشره) وقوله تعالى: ﴿... بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٣)</sup> فقد نصوا على أن هذا الضمير لا يجوز إظهاره.<sup>(٤)</sup>

والمستتر جوازاً هو المرفوع بفعل الغائب ، نحو: زيد قام ، والغائبة ، نحو: هند قامت ، أو معناه من اسم فعل ، نحو: زيد هيهات ، وهند هيهات ، وصفات مخضة ، نحو : زيد ضارب ، وهند ضاربة ، واسم مفعول ، نحو: زيد مضروب ، وهند مضروبة ، وظرف ، نحو: زيد عندك ، ومجرور نحو: زيد في الدار.<sup>(٥)</sup>

والمضمر يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ لأنه اسم واقع موقع الظاهر، لكن المرفوع متصل ومنفصل ، والمنصوب أيضاً متصل ومنفصل ، وأما المجرور فلا يكون إلا متصلاً . فالمضمرات حينئذ خمسة أنواع :

الأول - الضمير المرفوع المتصل : ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنَا ، ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتِ ، ضَرَبْتُمَا ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ ، ضَرَبَ<sup>(٦)</sup> ، ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنَا ، ضَرَبْتُمْ ، ضَرَبْتُنَّ .  
فأما (( ضَرَبْتُ )) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده مطلقاً . وأما (( ضَرَبْنَا )) الأصح أن النون والألف ضمير المتكلم ومن معه مطلقاً ، وقيل : الضمير النون وحدها ، والألف زائدة ؛ لئلا يلتبس جمع المتكلم بضمير جماعة المؤنث الغائبات.<sup>(٧)</sup>

و((ضَرَبْتِ)) و((ضَرَبْتَ)) فالضمير التاء المفتوحة للمخاطب ، والمكسورة للمخاطبة .  
و((ضَرَبْتُمَا)) فللمخاطبين والمخاطبتين ، والتاء هو الضمير ، والميم لمجاوزة الواحد ، والألف للثنائية.<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) سورة مريم الآية (٧٤)
  - (٢) أوضح المسالك ٨١/١
  - (٣) سورة الكهف الآية (٥٠)
  - (٤) انظر عدة السالك ٨١/١
  - (٥) انظر الارتشاف ٩١١/٢-٩١٢ ، وأوضح المسالك ٨١/١
  - (٦) ذكره ابن أبي الربيع كما في الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٨٢
  - (٧) شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١
  - (٨) شرح المفصل ٨٧/٣

و((ضَرَبْتُمْ)) لجمع المخاطبين ، فالتاء هو الضمير، والميم فيه لمجاوزة الواحد ، والواو للجمع ، وأصل ضربتم : ضربتموا بواو بعد الميم ، وقد حذفت لأمن اللبس ، ثم سكنت ؛ لأنه أبلغ في التخفيف.<sup>(١)</sup>

و((ضَرَبْتَن)) للمخاطبات فالتاء هي الضمير ، والنون المشددة حرف يدل على الجمع.<sup>(٢)</sup> قال ابن يعيش: ((وقلتَ في جمع المؤنث ((ضربتَن)) بتشديد النون ؛ لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكورين))<sup>(٣)</sup>

و((ضَرَبَ ، وضَرَبَتْ)) فليس له لفظ يدل عليه ، وإنما استتر وبرز ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأن القرينة الدالة على الغائب لما كانت لفظية أغنت لقوتها عن إبرازه بخلاف قرينة المتكلم والمخاطب فإنها خالية ، ولأن الغائب أخفى من الحاضر فناسب أن يكون ضميره أخفى من ضميره.<sup>(٤)</sup> قال ابن يعيش: ((وإنما كان الواحد بلا علامة والثنية والجمع بعلامة من قبل أنه قد استقر وعلم أن الفعل لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بانٍ ، ولا يحدث من تلقاء نفسه ، فالفاعل معلوم لا محالة ؛ إذ لا يخلو من فعل وقد يخلو من الاثنين والجماعة ، فلما كان الفاعل معلوما لاستحالة فعل بلا فاعل لم يحتج له إلى علامة تدل عليه ، ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتيج لهما إلى علامة))<sup>(٥)</sup>

و((ضَرَبَا ، وضَرَبْتَا)) فالألف فيهما ضمير الغائبين والغائبتين ، والتاء مع المؤنث للفرق بينهما.<sup>(٦)</sup>

و((ضَرَبُوا)) و((ضَرَبْنَ)) فالواو ضمير المذكورين الغائبين ، والنون ضمير جمع المؤنث الغائبات.

وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في ((ضربا)) والواو في ((ضربوا)) حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين ، والفاعل في النية ، كما أنك إذا

- 
- (١) شرح المفصل ٨٧/٣
  - (٢) شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١
  - (٣) شرح المفصل ٨٧/٣
  - (٤) شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١
  - (٥) شرح المفصل ٨٧/٣
  - (٦) شرح ألفية ابن معطي ٦٧١/١

قلت: زيد قام ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة فإذا ثني أو جمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علامة.<sup>(١)</sup>

الثاني - الضمير المرفوع المنفصل: أنا ، نحن ، أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هنّ.

ومذهب البصريين في (( أنا )) أن الضمير هو الهمزة والنون والألف زائدة في الوقف؛ لبيان الحركة . ومذهب الكوفيين أن الضمير هو المجموع ((أنا)) واختاره ابن مالك.<sup>(٢)</sup> وفي (( أنا )) لغات : الفصحى حذف ألفه وصلاً وإثباتها وقفاً. والثانية : إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم. والثالثة : هنا بإبدال همزته هاء. والرابعة : آن بـمدّة بعد الهمزة. والخامسة : أن.<sup>(٣)</sup>

ومذهب البصريين في (( أنت )) و(( أنت )) و(( أنتما )) و(( أنتم )) و(( أنتن )) أن الضمير هو (( أن ))<sup>(٤)</sup> ونسب المرادي إلى الجمهور<sup>(٥)</sup> ، والتاء حرف الخطاب<sup>(٦)</sup> والميم لمجازة الواحد ، والألف في (( أنتما )) للدلالة على التثنية.<sup>(٧)</sup> ومذهب الفراء أن المجموع هو الضمير<sup>(٨)</sup> أي : (( أنت )) و(( أنت )) و(( أنتما )) و(( أنتم )) و(( أنتن )) واختار ابن يعيش أن تكون (( أنتما )) و(( أنتم )) و(( أنتن )) بكما لها ضمائر.<sup>(٩)</sup> وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الاسم وهي التي في (( فَعَلْتَ )) لكنها كثرت بـ (( أن ))<sup>(١٠)</sup>

وأما (( هو )) فمذهب جمهور البصريين أنه بجملته ضمير ، وكذلك (( هي ))<sup>(١١)</sup> ، ومذهب الكوفيين والزجاج وابن كيسان أن الهاء فيهما هي الضمير، والواو الياء مزيدتان.<sup>(١٢)</sup>

- 
- (١) شرح المفصل ٨٨/٣
  - (٢) انظر الهمع ٢٠٠/١-٢٠١
  - (٣) توضيح المقاصد ١٣٥/١-١٣٦ ، والتسهيل ٢٥ ، وشرح الأشموني ١١٤/١
  - (٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٤١٧/٢ ، والارتشاف ٩٢٧/٢
  - (٥) انظر الجنى الداني ٥٨ ، ٢١٦
  - (٦) انظر الارتشاف ٩٢٧/٢ ، والجنى الداني ٥٨ ، ٢١٦
  - (٧) شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٣
  - (٨) انظر الارتشاف ٩٢٧/٢ ، والجنى الداني ٥٨
  - (٩) انظر شرح المفصل ٩٥/٣
  - (١٠) انظر الجنى الداني ٥٨ ، والارتشاف ٩٢٧/٢ ، والهمع ٢٠٣/١
  - (١١) توضيح المقاصد ١٣٦/١
  - (١٢) انظر الارتشاف ٩٢٨/٢ ، والهمع ٢٠٢/١-٢٠٣



ومنها : أن (( إِيَّا )) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات. وقد نسب هذا المذهب إلى الزجاج.<sup>(١)</sup>

ومنها : أن المجموع هو الضمير<sup>(٢)</sup> ، ونسبه السلسيلي إلى الكوفيين<sup>(٣)</sup> ، كما نسبه إليهم غير الفراء أبوحيان.<sup>(٤)</sup>

وأميل إلى القول الأخير الذي قال به الكوفيون لبعده عن التكلف وعدم وجود مانع لاعتبار كل صيغة من هذه الصيغ الاثني عشرة دالة على معنى معين.

الخامس - الضمير المجرور ، ولا يكون إلا متصلا : لي ، لنا ، لك ، لك ، لكما ، لكم ، لكن ، له ، لها ، لهما ، لهم ، لهنّ.

وقسم ابن هشام الضمائر المتصلة إلى ثلاثة أقسام : ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقمتُ ، والألف كقاما ، والواو كقاموا ، والنون كقمن ، وياء المخاطبة كقومي. وما هو مشترك بين محل النصب والجرح فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿... رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾<sup>(٥)</sup> ، وكاف المخاطب ، كقوله تعالى : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ...﴾<sup>(٦)</sup> ، وهاء الغائب ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ...﴾<sup>(٧)</sup> ، وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو ((نا)) خاصة ، كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا...﴾<sup>(٨) (٩)</sup>

والأحسن عندي أن تقسم هذه الأنواع الخمسة للضمائر على حسب التكلم ، والمخاطب ، والغيبة ، فيقال : ينقسم الضمير المرفوع المتصل إلى :

ضمير التكلم ، وهو : التاء المضمومة في ضربتُ للمتكلم ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، و((نَا)) في ضَرَبْنَا لمثناه وجمعه ، قال ابن يعيش : (( إذا ثنيت أو جمعت المتكلم كان

(١) انظر شرح المفصل ١٠٠/٣ ، وشفاء العليل ١٩٠/١

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة ١٥٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٠/٣

(٣) شفاء العليل ١٩٠/١

(٤) الارتشاف ٩٣٠/٢

(٥) سورة الفجر الآية (١٥)

(٦) سورة الضحى الآية (٣)

(٧) سورة الكهف الآية (٣٧)

(٨) سورة آل عمران الآية (١٩٣)

(٩) انظر أوضح المسالك ٧٩/١ ، والهمع ١٩١/١

ضميره (( نا ))<sup>(١)</sup>.

وضمير الخطاب ، وهو : التاء المفتوحة في ضربتَ للمذكر ، والتاء المكسورة في ضربتِ للمؤنث ، و(( تُمَا )) في ضَرَبْتُمَا لثناهما ، و(( تُم )) في ضَرَبْتُمْ لجمع المذكر ، و(( تُن )) في ضربتِنَّ لجمع المؤنث.

وتكون الياء في تضربين ، واضربي ضمير خطاب المؤنث ، والألف في نحو: (( أنتما تضربان يازيدان ويا هندان )) و(( اضربا يازيدان ويا هندان )) ضمير خطاب المثني ، والواو في نحو: (( تضربون )) و(( اضربوا )) ضمير خطاب جمع المذكر ، والنون في (( تضربن )) و(( اضربن )) ضمير خطاب جمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو : الألف في (( ضربا )) لمثنى الغائب وفي (( ضَرَبْتَا )) لمثنى الغائبة ، قال ابن يعيش: (( فإذا ثنيت قلت: الهندان قامتا ، فيكون كلفظ المذكر ))<sup>(٢)</sup> ، و(( الواو )) لجمع المذكر ، و (( النون )) المفتوحة لجمع المؤنث. قال ابن يعيش: (( فإن جمعت المؤنث قلت: الهندات قمن ، فتكون النون اسماً ضمير الهندات ))<sup>(٣)</sup>

وتكون الألف في نحو: (( الزيدان يضربان )) و (( الهندان تضربان )) ضمير خطاب المثني ، والواو في نحو : (( يضربون )) ضمير خطاب جمع المذكر ، والنون في نحو: (( يضربن )) ضمير خطاب جمع المؤنث.

والضمير المرفوع المنفصل إلى ضمير التكلم ، وهو: (( أنا )) للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً ، و(( نحن )) لثناه ، وجمعه.

وضمير الخطاب ، وهو : (( أنت )) المفتوحة التاء للمذكر ، والمكسورة للمؤنث ، و(( أنتما )) لثناهما ، و(( أنتم )) لجمع المذكر ، و (( أنتن )) لجمع المؤنث.

وضمير الغيبة ، وهو : (( هو )) للمذكر ، و(( هي )) للمؤنث ، و (( هما )) لثناهما ، و(( هم )) لجمع المذكر ، و(( هن )) لجمع المؤنث.

والضمير المنصوب المتصل إلى ضمير التكلم ، وهو : (( الياء )) للمتكلم مذكراً كان أو

(١) شرح المفصل ٨٦/٣

(٢) شرح المفصل ٨٨/٣

(٣) شرح المفصل ٨٨/٣

مؤنثا ، و(( نَا )) لثناه ، وجمعه .

وضمير الخطاب ، وهو : (( الكاف )) المفتوحة للمذكر ، والمكسورة للمؤنث ، و(( كَمَا )) لثناهما ، و(( كُمْ )) لجمع المذكر ، و (( كُنَّ )) لجمع المؤنث .

وضمير الغيبة ، وهو : (( الهاء )) للمذكر ، و(( ها )) للمؤنث ، و (( هما )) لثناهما ، و(( هم )) لجمع المذكر ، و(( هن )) لجمع المؤنث .

والضمير المنصوب المنفصل إلى : ضمير التكلم ، وهو : (( إِيَّاي )) للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ، و(( إِيَّانا )) لثناه وجمعه .

وضمير الخطاب ، وهو : (( إِيَّاكَ )) بفتح الكاف للمخاطب ، وبكسرها للمخاطبة ، و(( إِيَّاكَمَا )) لثناهما ، و(( إِيَّاكُمْ )) لجمع المذكر ، و(( إِيَّاكنَّ )) لجمع المؤنث .

وضمير الغيبة ، وهو : (( إِيَّاه )) للمذكر ، و(( إِيَّاهَا )) للمؤنث و(( إِيَّاهُمَا )) لثناهما ، و(( إِيَّاهُمْ )) لجمع المذكر ، و(( إِيَّاهُنَّ )) لجمع المؤنث .

والضمير المجرور إلى : ضمير التكلم ، وهو : الياء في لي للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا . و (( نَا )) في لنا لثناه ، وجمعه .

وضمير الخطاب ، وهو : الكاف المفتوحة في (( لك )) للمذكر ، والمكسورة في (( لكِ )) للمؤنث ، و(( كَمَا )) في (( لكَمَا )) لثناهما ، و(( كُمْ )) في (( لكم )) لجمع المذكر ، و(( كُنَّ )) في (( لكنَّ )) لجمع المؤنث .

وضمير الغيبة ، وهو : (( الهاء )) في (( له )) للمذكر ، و(( ها )) في (( لها )) للمؤنث ، و (( هما )) في (( لهما )) لثناهما ، و(( هم )) في (( لهم )) لجمع المذكر ، و(( هن )) في (( لهنَّ )) لجمع المؤنث .

ويتعين انفصال الضمير في مواضع ، منها : إذا حصر بـ (( إِنَّمَا )) كقول الشاعر :

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي الدَّمَارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وإذا رفع بمصدر مضاف إلى المفعول معنى ، كـ (( عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ )) ، أو بصفة جرت على غير صاحبها ، كـ (( زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ )) ، أو أضمير العامل ، كقول الشاعر :

\* إِنَّ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا \*



أو آخر ، ، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ...﴾<sup>(١)</sup> ، أو كان حرفاً ، كقوله تعالى: ﴿... مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> ، أو ولي واو المصاحبة ، كقول الشاعر:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّذَا

أو إلا ، كقوله تعالى: ﴿...أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...﴾<sup>(٣)</sup> ، أو إمّا ، نحو: قام إمّا أنا وإمّا أنت ، أو اللام الفارقة ، نحو: إن ظننت زيدا لإيّاك.<sup>(٤)</sup>

وذكر ابن أبي الربيع أن من المواضع التي يتعيّن فيها انفصال الضمير وقوعه فصولاً بشرط أن تقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر ، وذلك ما دخلت عليه نواسخ الابتداء ، وأن يكون المبتدأ أو ما هو مبتدأ في الأصل معرفة ؛ لأن الفصول فيها توكيد لما قبلها ولا تؤكد النكرات إلا بالتوكيد اللفظي ، وأن يكون الخبر معرفة أو نكرة تشبه المعرفة ، وشبهها بالمعرفة أن فيها اختصاصاً وأنها لا تدخلها الألف واللام ، نحو : مثلك وشبهك وخير منك وما أشبه ذلك ، وأن يكون الفصل مناسباً للمبتدأ ، نحو: كنت أنت القائم ، وإن كنت لأنت القائم.<sup>(٥)</sup>

وهذا الصنف من قسم المضمير المنفصل يسمى فصلاً في اصطلاح البصريين ؛ لكونه فارقاً بين النعت والخبر ، ويسميه الكوفيون عماداً ؛ لأنه يعتمد به على هذا المعنى ؛ لأن القائم مثلاً في نحو : زيد القائم ، يحتمل أن يكون خيراً ، ويحتمل أن يكون نعماً ، فإذا قيل: زيد هو القائم تعين أن يكون خيراً ، لأن الصفة لما كانت كالجُزء من الموصوف لم يفصل بينهما بشيء ، ولا كذلك الخبر ، فإنه ليس كالجُزء من المخبر عنه.<sup>(٦)</sup>

ولا تتحقق فصليته نصاً إلا في باب كان وظنّ وما الحجازية ؛ لأن ما بعده لا يكون إلا منصوباً ، فلا يصح رفعه بالابتداء وما بعده الخبر ، وأما في باب المبتدأ وإن ، فيحتمل أن يكون فصلاً ، وما بعده خير عن الأول.<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) سورة الفاتحة الآية (٥)
  - (٢) سورة المجادلة الآية (٢)
  - (٣) سورة يوسف الآية (٤٠)
  - (٤) انظر الارتشاف ٩٣١/٢ فما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٩/٢ فما بعدها ، والمطالع السعيدة ١٣٦/١ فما بعدها ، والمساعد ١٠٣/١
  - (٥) الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٩٤/١
  - (٦) شرح ألفية ابن معطي ٦٦٧/١
  - (٧) انظر شرح ألفية ابن معطي ٦٦٩/١

واختلف في اسميته ، فذهب بعضهم إلى أنه اسم للاستصحاب ودفعت الاشتراك ، وذهب بعضهم إلى أنه حرف ، والذين قالوا باسميته اختلفوا فيما إذا كان له موضع من الإعراب ، فذهب بعضهم إلى أن له موضعاً من الإعراب ، واختلف هؤلاء في محله من الإعراب ، فقال قوم: هو معرب بإعراب ما قبله جار عليه مجرى التوكيد ، وقال آخرون: هو تابع لما بعده في الإعراب. وذهب بعض القائلين باسميته إلى أنه لا موضع له من الإعراب.<sup>(١)</sup>

والمضمرات مبنية كلها ، وإنما بنيت ؛ لأنها أشبهت الحرف ؛ لافتقارها إلى ما ترجع إليه في فهم معناها كافتقار الحرف في فهم معناه إلى غيره ؛ ولأن منها ما هو على حرف واحد ، وما هو على حرف واحد لا يعرب كالحرف ، ولأن صيغها المختلفة من المرفوع والمنصوب والمجرور متصلاً كان أو منفصلاً لما كانت دالة على أنواع الإعراب أغنى ذلك عن الإعراب ، ولأنها كالجزء من الظاهر ، نحو: زيدٌ أكرمته ، وجزء الشيء لا يستحق إعراباً.<sup>(٢)</sup>

وإنما جيء بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز وإزالة اللبس ، فأما الإيجاز فللاستغناء بالحرف الواحد عن الاسم بكماله. وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت: زيدٌ فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني أنه غير الأول.<sup>(٣)</sup>

وتختص بأنها لا توصف و لا يوصف بها ، وبهذا يستدلّ على أنها أعرف المعارف ؛ إذ كان غيرها من المعارف لا يمتنع من أن يوصف أو يوصف به ، أو يجتمع له الأمران: الوصف به وأن يوصف ، وكلّ ذلك ممتنع مما يوهن تعريف الاسم ويُشربه ضرباً من التنكير. فإذا مرّ في كتب النحويين وصف المضمر أو الوصف به ، فالمراد بذلك تأكيده أو التأكيد به لا حقيقة الوصف ، على حدّ قولك: مررت بزيدٍ القائم ، ومثال ذلك مررتُ بك أنت وقمتَ أنت ، فأنت تأكيد للضمير قبله. وقولهم فيه: إنه وصف له تجوّز.<sup>(٤)</sup>

وقد تقدّم القول بأنّ الأسماء في أصل وضعها مهملة وإنما العمل للفعل ، ولا يعمل من الأسماء إلا ما كان له شبه بالفعل غير أن الكوفيين يرون إعمال الضمير في مثل قولك:

(١) انظر شرح ألفية ابن معط ٦٦٩/١-٦٧٠.

(٢) انظر الصفوة الصفية الجزء الأول ، القسم الثاني ٦١١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٦٦١/١ ، وشرح المفصل

٨٥/٣ ، والعذب السلسيل ٧٦-٧٧

(٣) انظر شرح المفصل ٨٤/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٧٤/١

(٤) المرتجل ٢٨٦

((مروري بزيدٍ حسنٌ ، وهو بعمرٍ قبيحٍ)) ، ف (( عمرو )) عندهم متعلق بـ ((هو)).<sup>(١)</sup>  
وجاء في حاشية البغدادي على شرح بانث سعاد : (( وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف  
وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً ))<sup>(٢)</sup>

قال ابن السراج : (( واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر ، لا تقول: سرّني ضربك  
عمرًا وهو زيدًا ، وأنت تريد: وضربك زيدًا ؛ لأنه إنّما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق  
الأفعال منه ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن جني (( بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال - وهما مما تعمل فيه  
المعاني - كان الضمير من نصب المفعول به أبعد وفي التقصير عن الوصول إليه أقعد. وأيضًا  
فإنك تقول: زيدٌ ضرب عمرًا ، والفاعل مضمّر في نفسك ، لا موجود في لفظك ، فإذا لم يعمل  
المضمّر ملفوظًا به ، كان ألاّ يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر)).<sup>(٤)</sup>

وقال أيضًا : (( لو قيل لك: أضمر ضاربًا وحده من قولك: هذا ضاربٌ زيدًا ، لم يجز ؛  
لأنه كان يلزمك عليه أن تقول : هذا هو زيدًا ، فتعمل المضمّر ، وهذا مستحيل.

فإن قلتَ : فقد تقول: قيامك أمس حسن ، وهو اليوم قبيح، فتعمل في اليوم ((هو))، قيل  
في هذا أجوبة: أحدها أنّ الظرف يعمل فيه الوهم .. والآخر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في  
المعطوف عليه . ولا تقول على هذا : ضربك زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح ؛ لأنّ الظرف يجوز  
فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره. وثالث : وهو أنه قد يجوز أن يكون (( اليوم )) من قولك:  
قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح ظرفًا لنفس ((قبيح )) يتناوله فيعمل فيه))<sup>(٥)</sup>

يتضح مما تقدم أن أهل العربية يجمعون على إهمال الضمير إلا إذا كان الضمير للمصدر ،  
فمذهب الكوفيين إعماله في الظرف وغيره ، ومذهب البصريين منعه مطلقًا؛ لأن الضمير غير  
لفظ المصدر.

(١) الارتشاف ٢٢٥٧/٥

(٢) حاشية على شرح بانث سعاد ٢٦٦/١

(٣) الأصول ١٦٢/١

(٤) الخصائص ١٠٣/١

(٥) الخصائص ٢٠-١٩/٢

### ثالثاً - إهمال الاسم العلم:

العلم اسم جامد وضعاً أو نقلاً فلا يشبه الفعل ولا يؤول به ؛ إذ ما نقل من الأفعال والمشتقات إلى العلمية قد صبغ بصبغتها في الجمود وعدم الوصف به وجرّد من الضمير الذي كان يتحمّله في المذهب القوي ؛ لذا كان الأصل في الأسماء أن لا تعمل ؛ إذ القياس فيها أن تكون معمولة معربة ، مصروفة غير عاملة ، فما أعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين فلشبهه الفعل ، وهذا العمل استحسان كما ذهب إليه ابن برهان كما سيأتي إن شاء الله ، وإليك تفصيل القول في العلم مفرداً ومركباً ، مرتجلاً ومنقولاً ، علم شخص كان أو جنساً ... إلخ.

العلم مأخوذ من العلم ؛ إذ به يُعلم المسمّى بعينه إذا ذكر ، ومنه سمّيت الحجارة التي تنصب على الطريق أعلاماً ؛ ليستدل بها على الطريق ، ومنه أعلام العساكر ؛ إذ يعلم كل واحد منهم طائفته فيرجع إليها<sup>(١)</sup> . وقال ابن هشام : (( وإنما سميّ العلم علماً ؛ لأنه يرفع مسمّاه ، ويجليه للعيان كما ينجلي الشيء المرتفع ))<sup>(٢)</sup>.

وهو : ما علق من الأسماء الظاهرة على واحد بعينه ، نحو : محمد ، وأبي عبدالله ، وتابّط شراً ، وهند ، وأم كلثوم<sup>(٣)</sup>.

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة ، فينقسم باعتبار الوضع إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكنية ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا : ما ليس بكنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنية : ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبدالله وأم الخير ، وباللقب : ما أشعر بمدح كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة<sup>(٤)</sup>.

والأحسن أن يقال : ما سمّي الوالدان ولدهما به أوّل الأمر فهو اسم سواء أكان دالاً على مدح أو ذمّ أو لا ، وسواء أكان صدره أباً أو أمّاً أم لا ، فقد يسمّي الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر ، فهو اسم وإن صدرّ بأب ، وقد يسمّي الوالدان ولدهما ساعة يولد بزين العابدين ، فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدرّ بأب

(١) الصفوة الصفية الجزء الأول القسم الثاني ٥٧٢

(٢) شرح اللوحة البدرية ٢٥٢/١

(٣) الهادي في الإعراب ٣٤

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١١٩/١

أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب ولا بدّ حينئذ أن يشعر بمدح أو بدم<sup>(١)</sup>.

وجاء في الكلّيات : (( والعلم إن كان مصدرًا بأب أو أمّ فهو كنية . وفي القاموس: أبو العتاهية لقب أبي إسحاق إسماعيل بن أبي القاسم بن سويد لا كنيته ، وإن لم يصدر بأحدهما فإن قصد به التعظيم أو التحقير فهو لقب وإلا فهو اسم. وبعض أهل الحديث يجعل المصدر بأب أو أمّ مضافاً إلى اسم حيوان أو صفة كأبي الحسن كنية ، وإلى غير ذلك لقباً كأبي تراب))<sup>(٢)</sup>

وينقسم باعتبار معناه إلى علم شخص ، وعلم جنس . فالعلم الشخصي هو: الدالّ على معيّن مطلقاً ، أي بلا قيد ، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشركة فيه.<sup>(٣)</sup>

واعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع ؛ لأنه يصدق على بعض أفراد النكرة ، نحو شمس وقمر ، ، فإنك إذا قلت: (( شمس )) تعيّن مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وجود الليل ، وكذلك قمر.

كما يعترض عليه بأنه غير جامع ؛ لأنه يخرج الأعلام التي عرض لها الاشتراك في مسمياتها، كأن يكون لك ثلاثة أصدقاء ، وكل واحد منهم اسمه محمد ، فإنّ محمداً علم، ولكن إذا قيل لك: (( جاء محمد )) لم تدر أي الثلاثة جاء ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عيّن مسماه بدون حاجة إلى قرينة.<sup>(٤)</sup>

قال الشيخ محمد محيي الدين : (( والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا : إن العلم يعين مسماه بدون حاجة إلى قرينة إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه، والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد: إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ))<sup>(٥)</sup>

(١) عدة السالك ١١٦/١

(٢) الكلّيات ٦٠٣ ، وانظر القاموس ١٦١٢

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٧٢

(٤) انظر عدة السالك ١١٢/١-١١٣

(٥) عدة السالك ١١٣/١

والعلم الجنسي هو: كل اسم جنس جرى مجرى العلم الشخصي في الاستعمال ، كأسماء ، وذؤالة.<sup>(١)</sup>

وذكر ابن هشام أن مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع : أحدها : وهو الغالب أعيان لا تؤلف ، كالسباع والحشرات ، ك (( أسامة )) و (( ثعالة )) و (( أبي جعدة )) للذئب ، و (( أم عريط )) للعقرب. والثاني : أعيان تؤلف ، ك (( هَيَّان بن يَّان )) للمجهول العين والنسب و (( أبي المضاء )) للفرس ، و (( أبي الدغفاء )) للأحمق. والثالث : أمور معنوية ك (( سبحان )) للتسييح ، و (( كيسان )) للغدر ، و (( يسار )) للميسرة ، و (( فجار )) للفجرة ، و (( برّة )) للمبرة.<sup>(٢)</sup>

والفرق بين علم الجنس وعلم الشخص أن علم الجنس يقال على الواحد والكثير بلفظ واحد ، فتقول عن أسد واحد وعن جماعة أسود : هذا أسامة مقبلاً ، وعلم الشخص ليس كذلك ، فإنك تقول عن الواحد : زيد ، وعن الجماعة زيدون.

والفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، أن اسم الجنس يقبل اللام ، فتقول: أسد وعسل وماء ، والأسد والعسل والماء ، وعلم الجنس لا يقبل اللام فلا يقال: الأسامة ، وكذلك ما أشبهه من أعلام المعاني وغيرها.<sup>(٣)</sup>

وينقسم باعتبار ذاته إلى مفرد ، وهو : ما يدلّ على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده ، ولا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه ، كمحمّد وزيد. وإلى مركّب ، وهو : ما يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة ، وقبله كان يدلّ على أكثر منها. أي كان جزء لفظه يدلّ على جزء المعنى المراد منه.<sup>(٤)</sup> وهو ثلاثة أنواع : مركّب إسنادي ، وهو : ما كان جملة في الأصل ، ك (( برق نخره )) و (( شاب قرناها )) و (( قام زيد )) و (( زيد قائم )) . ومركّب مزجيّ ، وهو : كلّ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث ممّا قبلها ، ك (( بعلبك )) و (( حضرموت )) و (( معديكرب )) و (( وقالي قلا )) و (( سيويه )) و (( عمرويه )) . ومركّب إضافي ، وهو : كل اسمين نزل

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٧٢

(٢) أوضح المسالك ١٢٢/١

(٣) الكناش ٢٩٥/١-٢٩٦

(٤) شرح ألفية ابن معط ٦٣٥/١

ثانيهما منزلة التنوين مَّا قبله ، ك ((عبدالله)) ، و (( أبي قحافة))<sup>(١)</sup>

وينقسم باعتبار أصالته في العلميّة إلى مرتبعل وهو: ما استعمل من أول الأمر علمًا ، ك ((أدد)) اسم لرجل ، و ((سعاد)) اسم لامرأة. ومنقول وهو : ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ك (( فضل )) و (( أسد )) و (( حارث )) و (( منصور )) و ((يشكر)) و (( شاب قرناها)).<sup>(٢)</sup>

وقال الميرد : (( ألا ترى أنك لو قلتَ : هذا غلامٌ زيدًا كان محالًا. فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيًا لا تنوّنه ؛ لأنّه اسم ، وليست فيه مضارعة الفعل ، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه ، كما لم يجز ذلك في الغلام ، فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها)).<sup>(٣)</sup>

وقال ابن برهان العكبري: (( أصل العمل للفعل فعمله الرفع والنصب ، فما يعمل من الأسماء رفعًا ونصبًا ففرع في العمل على الفعل. كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء. والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة ، فعملها استحسان. والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنية ، فأعرابها استحسان)).<sup>(٤)</sup>

وقال عبدالقاهر الجرجاني : (( اعلم أن الأسماء لا أصل لها في العمل. ألا ترى أنّ نحو رجل وفرس لا يرفع ولا ينصب وإنّما العمل للفعل وما يشابهه)).<sup>(٥)</sup>

ومن هذه النصوص التي تقدّم ذكرها يتبيّن أن الاسم العلم مهمل ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإهمال ، وإنّما العمل للأفعال ، ولا يكون له العمل ؛ لعدم مشابهته الفعل وعدم دلالته على الحدث.

وقال الشيخ محمد محيي الدين : (( الأعلام كمحمد وسعيد علمين على معينين لا تعمل في فاعل أو مفعول ؛ إذ لا دلالة لها على الأحداث ...)).<sup>(٦)</sup>

(١) أوضح المسالك ١١٥/١-١١٦ ، وشرح قطر الندى ١١٩-١٢٠ ، وشرح ابن عقيل ١٢٥/١-١٢٦

(٢) انظر أوضح المسالك ١١٣/١-١١٤

(٣) المقتضب ١٤٨/٤

(٤) شرح اللمع ١٥٩/١

(٥) المقتصد ٥٠٦/١

(٦) عدة السالك ١٨٧/٣

## رابعاً - إهمال اسم الاستفهام:

أسماء الاستفهام قصتها قصة أسماء الإشارة والضمائر لشبهها الحرف في الجمود وعدم التصرف ، وعليه ، فهي مهملة ؛ لأن ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره فضلاً عن أنها منزلة منزلة الهمزة والهمزة مهملة بالاجماع حيث إنها حرف غير مختص ومالا يختص لا يعمل ، فكذلك ما نزل منزله ووقع موقعه لا يعمل ، وإليك البيان في أنواع أسماء الاستفهام ودلالاتها واستعمالاتها.

الاستفهام : طلب الإفهام ، والإفهام : تحصيل الفهم ، والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد ، وهو مصدر استفهمتُ أي : طلبتُ الفهم.<sup>(١)</sup> وأسماءه : مَنْ ، وما ، وأي ، وأين ، وأَيَّانَ ، ومَتَى ، وكَمْ ، وكيفَ ، وأَنَّى .<sup>(٢)</sup>

وقال الأنباري: (( فإن قيل: فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد ، وهي همزة الاستفهام ، وهم يتوخون الإيجاز والاختصار في الكلام ؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار ، وذلك لأن هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه ، ألا ترى أن ((مَنْ)) تشتمل على جميع من يعقل ، و ((أين)) تشتمل على جميع الممكنة، و((متى)) تشتمل على جميع الأزمنة ، وكذلك سائرهما ؟ ، فلما كانت تشتمل على هذه الأجناس ، كان فيها فائدة ليست في الهمزة ، ألا ترى أنك لو قلت: أزيد عندك ؟ لجاز ألا يكون زيد عنده ، فيقول : لا ، فتحتاج إلى أن تعيد السؤال ، وتعدّ شخصاً شخصاً ، وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنده ، فلا يحصل لك الجواب عن عنده ؛ لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك ، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل ؛ لأن استيعاب الأشخاص مستحيل ، أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل ، وهي (( من )) فأقاموها مقام الهمزة ؛ ليلزم المسؤول الجواب عن عنده ، وكذلك لو قلت: أفي الدار زيد ، أو في المسجد ، لجاز ألا يكون في واحد منهما ، فيقول : لا ، فتحتاج أيضاً إلى أن تعيد السؤال ، وتعدّ مكاناً مكاناً ، وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه ، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه ؛ لأنه لا يلزمه ذلك في سؤالك ، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أتى بـ ((أين))؛ لأنها تشتمل على جميع الممكنة ؛ ليلزم المسؤول الجواب عن مكانه ،

(١) انظر الباب في علل البناء ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٥٠/٨

(٢) عمدة الحفاظ ٣٨٧/١



وكذلك لو قلت: أخرج زيد يوم السبت ، لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم ، فحتاج أيضاً إلى تكرير السؤال ، وربما لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه ، فلما كان ذلك يؤدي إلى التطويل أقاموا ((متى)) مقامها ؛ لأنها تشتمل على جميع الأزمنة ، كما تشتمل ((أين)) على جميع الأمكنة ، وكذلك سائرهما ، فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام الهمزة ((<sup>١</sup>))

وبعض أهل العربية يطلق على بعض أسماء الاستفهام الحرف ، قال الأزهري: ((وقال الزجاج : أين وكيف حرفان يستفهم بهما ...))<sup>(٢)</sup> كما قال الأزهري: ((قال الليث : كم حرف مسألة عن عدد وخبر ...))<sup>(٣)</sup> وجاء في اللسان : ((أي: حرف استفهام عما يعقل وما لا يعقل))<sup>(٤)</sup> ، وقال الجوهري: (( ما : حرف يتصرف على تسعة أوجه : الاستفهام ، نحو: ما عندك ؟ ، والخبر ، نحو: رأيت ما عندك ... ))<sup>(٥)</sup> وقال الأزهري : (( ومتى من حروف المعاني ، ولها وجوه شتى: أحدها أنه سؤال عن وقت فعل فُعِلَ أو يُفَعَلُ ، كقولك: متى فعلت ؟ ومتى تفعل ؟ أي في أي وقت))<sup>(٦)</sup>

وإطلاق الحروف على كل من : أين ، وكيف ، وكم ، وما ، ومتى ، وهي من أسماء الاستفهام (( إما لأنها قد تضمنت معنى الحروف ، وإما أن يكون قد أخذ الحرف لغة ، والحروف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف ))<sup>(٧)</sup> و(( أنى )) يُستفهم بها عن الحال ، نحو: أنى ظفرت بالعدو أ باغتاً أم مكافحاً ؟ وقد استفهم به أيضاً عن المكان وعن الزمان ، فيقال: أنى كنت . وأنى سرت ؟ بمعنى أين كنت ؟ ومتى سرت ؟<sup>(٨)</sup>

وفي الإتيان : (( أنى: اسم مشترك بين الاستفهام والشرط. فأما الاستفهام فترد بمعنى

- 
- (١) أسرار العربية ٣٨٧ - ٣٨٩
  - (٢) تهذيب اللغة ٥٥٠/١٥ ، وانظر اللسان ٤٤/١٣
  - (٣) التهذيب ٤٦٥/٩ ، وانظر اللسان ٥٢٨/١٢
  - (٤) اللسان ٥٦/١٤
  - (٥) الصحاح ١٨٥٠/٢ ، وانظر اللسان ٤٧٢/١٥
  - (٦) التهذيب ٣٤٤/١٤ ، وانظر اللسان ٤٧٤/١٥
  - (٧) شرح الجمل ١٩٥/٢
  - (٨) شرح عمدة الحفاظ ٣٩٠/١

كيف ، نحو: ﴿أَنْى يُحْيِي هَذِهِ اللّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾<sup>(١)</sup> ﴿أَنْى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومن أين ، نحو: ﴿أَنْى لَكَ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup> ، أي: من أين أتى هذا : أي من أين جاءنا. والفرق بين ((أين)) و ((من أين)) أن ((أين)) سؤال عن المكان الذي حلّ فيه الشيء ، و((من أين)) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء. وجعل من هذا ما قرئ شاذاً: ﴿أَنْى صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبّاً﴾<sup>(٤)</sup> وبمعنى ((متى))، وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرثَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ((٦)) و((أين)) : يستفهم بها عن المكان لا غير، كقولك: أين زيد؟ تسأل عن مكانه ، والجواب في البيت أو في مكان كذا. <sup>(٧)</sup>

وجاء في اللسان : (( و )) ((أين)) : سؤال عن مكان ، وهي مغنية عن الكلام الكثير الطويل ، وذلك أنك إذا قلت : أين بيتك أغناك عن ذكر الأماكن كلها).<sup>(٨)</sup>

و((أي)) يفصلّ بها في الاستفهام ما أجملته (( ما )) ، كقولك: ما عندك . فيقول الجيب: بزُّ، فتقول: أيّ بزُّ؟ فالجواب : بزُّ مصرَ ، أو بزُّ خراسان وما أشبه ذلك<sup>(٩)</sup>

وقد يحكى بـ ((أي)) النكرات ما يعقل وما لا يعقل ، ويستفهم بها ، وإذا استفهمت بها عن نكرة أعربت بها بإعراب الاسم الذي هو استثبات عنه ، فإذا قيل لك: مرّ بي رجلٌ ، قلت: أيّ يا فتى؟ تعربها في الوصل ، وتشير إلى الإعراب في الوقف ، فإن قال: رأيتُ رجلاً ، قلت: أيّ يا فتى؟ تعرب وتنون إذا وصلت ، وتقف على الألف فتقول: أيّا ، وإذا قال: مررتُ برجل ، قلت: أيّ يا فتى؟ تحكي كلامه في الرفع والنصب والجر في حال الوصل (والوقف)<sup>(١٠)</sup> ، وقال ابن بري : صوابه في الوصل فقط، فأما في الوقف فإنه يوقف عليه في الرفع والجر بالسكون لا غير . فإن كان الاستثبات عن معرفة رفعت أيّا لا غير على كل حال ، ولا

(١) سورة البقرة الآية (٢٥٩)

(٢) سورة التوبة الآية (٣٠)

(٣) سورة آل عمران الآية (٣٧)

(٤) سورة عبس الآية (٢٥)

(٥) سورة البقرة الآية (٢٢٣)

(٦) الإتيان ٤٩٥/١

(٧) انظر التبصرة ٤٦٩/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٩٠/١

(٨) اللسان ٤٤/١٣

(٩) انظر التبصرة ٤٦٩/١

(١٠) الصحاح ١٦٥٩/٢ ، وانظر اللسان ٦٠/١٤

يحكى في المعرفة ليس في أي مع المعرفة إلا الرفع))<sup>(١)</sup>

وقال الصيمري: (( واعلم أن (( أيًا )) تكون جزءًا مما تضاف إليه ، فإذا قلت : أي الثياب عندك ؟ فأَيُّ من الثياب ، وإذا قلت : أيُّ الرجال عندك ؟ فأَيُّ من الرجال ، وإذا قلت : أيُّ النساء عندك ؟ فأَيُّ من النساء ، وكذلك جميع ما يضاف إليه أي)).<sup>(٢)</sup>

وإذا استفهمت بـ (( أي )) عن نكرة أعربته على الحكاية إعراب الاسم المذكور فإذا قال: رأيت رجلاً ، قلت : أيًا ؟ ، وإذا قال: جاءني رجلٌ ، قلت : أيُّ ؟ وإذا قال: مررت برجلٍ ، قلت: أيُّ ؟ وإذا ثنى ثنيتَ ، وإذا أنث أنثتَ ، وإذا جمع جمعتَ ، فتقول: أيانَ ، وأيئنَ ، وأيئنَ ، وأيونَ ، وأيئةَ ، وأيئانَ ، وأيئتينَ ، وأيآتَ.

وإن استفهمت بـ (( أي )) عن معرفة رفعتَ كيف تصرفت الحال ، فإذا قال: رأيتُ عبدَ اللهِ ، أو رأيت الرجلَ ، أو مررتُ بعبدِ اللهِ ، أو الرجلِ ، قلت: أيُّ عبدِ اللهِ ، وأيُّ الرجلِ ، وأحد الاسمين مبتدأ ، والآخر الخبر. وكذلك إذا قلتَ في النكرة: (( أيًا )) فهو في موضع رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أو في موضع خبر المبتدأ ، والمبتدأ محذوف تقديره أيًا من ذكرت ، أو أيًا الرجلِ.<sup>(٣)</sup>

و(( أيان )) معناه أيّ حين ، وهو سؤال عن زمان ، مثل متى ، وكسر الهمزة أي (( إيان )) لغة سليم<sup>(٤)</sup> ، ويختلف في نونها ، فقيل: أصلية ، وقيل: زائدة ، وقال الفراء: أصل أيان أيّ أوان ، فخفضوا الياء من أيّ وتركوا همزة أوان ، فالتقت ياء ساكنة بعدها واو ، فأدغمت الواو في الياء حكاة الكسائي.<sup>(٥)</sup>

و(( كم )) يستفهم بها عن عدد ، نحو: كم عبيدك عشرة أم عشرون ؟.<sup>(٦)</sup> ، وفي اللسان: ((وكم اسم وسؤال ، وهي مغنية عن الكلام الكثير المتناهي في البعد والطول ، وذلك أنك إذا قلت: كم مالك ؟ أغناك ذلك عن قولك : عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف؟

- 
- (١) اللسان ٦٠/١٤
  - (٢) التبصرة ٤٧٩/١
  - (٣) التبصرة ٤٨٠/١
  - (٤) الصحاح ١٥٢٨/٢
  - (٥) اللسان ٤٥/١٣
  - (٦) شرح عمدة الحفاظ ٣٩٠/١

فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً ؛ لأنه غير متناه ، فلما قلت : كم ، أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة.<sup>(١)</sup>

وهي على نوعين : استفهامية بمعنى أي عدد ، وخبرية بمعنى كثير. ويشتركان في خمسة أمور: الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير.

ويفترقان في خمسة أمور ، وهي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية. وأن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً بخلاف الاستفهامية. وأن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية. وأن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع ، تقول: كم عبدٍ ملكتُ ، وكم عبيدٍ ملكت ، ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً. وأن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجزّ خلافاً لبعضهم.<sup>(٢)</sup>

و(( كيف ) يقال فيها : (( كَيْ )) بحذف فائها ، كما قالوا في (( سوف )) : (( سَوْ ))، ومنه قول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثِرْتُمْ قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ<sup>(٣)</sup>

وَنَصَبَتِ الْفَاءُ فَرَارًا بِهِ مِنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ فِيهَا؛ لِفَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ.<sup>(٤)</sup>

ويستفهم بها عن الأحوال ، كقولك: كيف زيدٌ؟ كيف فرسك؟ فالمعنى : على أيّ حال هو؟ فالجواب : صالح ، أو عليل ، أو سمين أو هزيل أو جواد ، وما أشبه ذلك.<sup>(٥)</sup>

ويقع خبراً قبل ما لا يستغنى عنه ك (( كيف أنت ؟ )) و (( كيف كنت ؟ )) . ويقع حالاً ، كقولك: (( لأكرمّك كيف كنت )) أي : على أي حال كنت ، وحالاً قبل ما يستغنى عنه ، ك (( كيف جاء زيدٌ )) . ويقع مفعولاً مطلقاً ، كقوله تعالى: ﴿... كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ...﴾<sup>(٦)(٧)</sup>

(١) اللسان ٥٢٨/١٢

(٢) انظر المعنى ٢٤٣ فما بعدها والبصائر ٣٨٦/٤ فما بعدها

(٣) تاج العروس ٣٤٩/٢٤

(٤) انظر الصحاح ١٠٨٨/٢ ، واللسان ٣١٢/٩

(٥) انظر التبصرة ٤٦٨/١

(٦) سورة الفيل الآية (١)

(٧) انظر التاج ٣٤٩/٢٤ فما بعدها

و(( ما )) يستفهم بها عما لا يعقل ، نحو : ما مركوبك ؟ فالجواب : فرس ، أو بعير أو غيرهما . كما يستفهم بها عن صفات من يعقل ، نحو : ما زيدٌ ؟ فالجواب : طويل أو قصير ، أو كريم ، أو ظريف أو ما أشبه ذلك .<sup>(١)</sup>

و(( متى )) يجوز أن يكتب بالياء وبالألف<sup>(٢)</sup> ، ويستفهم به عن زمان ماض ، وعن زمان مستقبل ، نحو : متى قدم أمس أم أول من أمس ؟ ، ومتى تسافر أهدا أم بعد غد .<sup>(٣)</sup> وهو اسم مغنٍ عن الكلام الكثير المتناهي في البعد والطول ، وذلك أنك إذا قلت : متى تقوم ، أغناك ذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها .<sup>(٤)</sup>

و(( من )) يستفهم بها عن من يعقل خاصة كقولك : من عندك ؟ فالجواب : زيدٌ أو عمرو .<sup>(٥)</sup> ومنه قوله تعالى : ﴿ ... مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا ... ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾<sup>(٧)</sup> ، وإذا قيل : من يفعل هذا إلا زيدٌ ، فهي من الاستفهامية أشربت معنى النفي ، كقوله تعالى : ﴿ ... وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ... ﴾<sup>(٨)</sup>

ومما يتعلق بـ (( مَنْ )) الاستفهامية أنك إذا استفهمت بها عن معرفة علم حكيت إعرابه في لغة الحجازيين ، فإذا قال القائل : جاءني زيدٌ ، قلت : من زيدٌ ؟ وإذا قال : رأيتُ زيدًا ، قلت : من زيدًا ؟ ، وإذا قال : مررتُ بزيدٍ ، قلت : من زيدٍ ؟ .

وموضع الجرور والمنصوب بعد (( مَنْ )) رفع ؛ لأنه في موضع ابتداء وخبر ابتداء . وبنو تميم يرفعون ولا يحكون ، فيقولون : من زيدٌ ؟ رَفَعَ المخاطبُ أو نصب أو خفض ، وهو أقيس القولين .<sup>(٩)</sup>

ولو قال قائل : رأيتُ أخا زيدٍ ، وجاءني أخو زيدٍ ، ومررتُ بأخي زيد ، فاستفهمت

(١) انظر التبصرة ٤٦٩/١-٤٧٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٨٩/١

(٢) انظر اللسان ٤٧٥/١٥

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٣٩٠/١

(٤) اللسان ٤٧٤/١٥

(٥) التبصرة ٤٦٩/١

(٦) سورة يس الآية (٥٢)

(٧) سورة طه الآية (٤٩)

(٨) سورة آل عمران الآية (١٣٥)

(٩) انظر التبصرة ٤٧٥/١

لرفعت على المذهبين جميعاً ولم تحك.

وإنما اختار أهل الحجاز الحكاية في الأسماء الأعلام ، ورفعوا ما سواها ؛ لأن أكثر ما يُخبر عن الناس بالأسماء الأعلام ، فحكوا ؛ لئلا يقدر أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور.<sup>(١)</sup>

وقد سبق أنه قد يستعمل في الكلام لفظ الاستفهام ولا يراد به الاستفهام ، وذلك على الضروب منها التسوية ، والإنكار ، والتقرير.<sup>(٢)</sup>

وهذه الأسماء مبنية كلها إلا (( أي )) فإنها معربة ؛ لأنها محمولة على نظيرها (( بعض )) ، أو نقيضها (( كل )) وهما معربان فأعربت حملاً عليهما أو على أحدهما.<sup>(٣)</sup>

وحكمها أن تقع في صدر الكلام<sup>(٤)</sup> ، ولا يعمل فيها ما قبلها من العوامل اللفظية إلا حروف الجر ، وذلك ؛ لئلا تخرج عن حكم الصدر ، وإنما يعمل فيها حروف الجر دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم.<sup>(٥)</sup>

وأسماء الاستفهام كغيرها من الأسماء مهملة أصلاً ، ولا يوجد منها عامل إلا ( كم ) الخبرية ؛ لخروجها عن الاستفهامية ، وإفادتها التكثير حملاً لها على (( رب )) ؛ لأنها للتقليل ، فهما ضدان فحملت إحداهما على الأخرى حملاً للضد على ضده ، فجرت ( كم ) الخبرية كما تجر ( رب ) لحملاً عليها ، وأفادت ( رب ) أحياناً التكثير حملاً لها على ( كم ) ؛ لأنهما أختان. وأما انتصاب ما بعد ( كم ) الخبرية على التمييز في نحو: كم رجلاً عندك ، فلحملها على معنى العدد ، فانتصب التمييز بعدها كما نصب العدد في نحو قولك: عندي عشرون ريالاً.

- 
- (١) التبصرة ١/٤٧٥
  - (٢) انظر التبصرة ١/٤٧٢ فما بعدها
  - (٣) المرتجل ٢٧٢
  - (٤) أسرار العربية ٢١٤
  - (٥) انظر الأشباه والنظائر ١/٤٨١-٤٨٢

## خامسا - إهمال الاسم الموصول:

الاسم الموصول جامد متوغل في الجمود والإبهام لشبهه الحرف ؛ لذا كان مهملاً ، فلا يعمل في غيره ؛ لعدم تصرفه ؛ ولأنه موصول بجملة أو شبهها ، وهذه أو تلك تحول بينه وبين معموله لو كان عاملاً ، من هنا أهمل الاسم الموصول استصحاباً للأصل ؛ إذ الأصل في الأسماء أن تكون معمولاً لا عاملة ، إلا ما أشبه الفعل فعمله استحسان كما ذكره ابن برهان ، وإليك البيان في الأسماء الموصولات.

الموصول في الأصل اسم مفعول من وصل الشيءَ بغيره إذا جعله من تمامه. وفي الاصطلاح ضربان : موصول حرفي ، وموصول اسمي.

والذي يعيننا هنا الموصول الاسمي ، وهو : كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه.<sup>(١)</sup>

وقسم ابن هشام الموصول الاسمي إلى قسمين : نصّ ومشترك.<sup>(٢)</sup> فالنصّ ينقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنه إما للمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما لمذكر ، أو مؤنث.

فالذي للمفرد المذكر : (( الَّذِي )) للعالم وغيره ، وفيه لغات ، أشهرها (( الذي )) ، وهي اللغة العليا.<sup>(٣)</sup> والثانية : (( الَّذِي )) بحذف الياء ، وكسر الذال<sup>(٤)</sup> ، قال الشاعر:

وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا      أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا

والثالثة : (( الَّذِي )) بحذف الياء وإسكان الذال<sup>(٥)</sup> ، قال الشاعر:

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِّنَ الَّذِي كِيدًا      كَالَّذِي تَزَيُّ زُيَّةً فَاصْطِيدًا

والرابعة : (( الَّذِي )) بتشديد الياء مع إجراء وجوه الإعراب عليها<sup>(٦)</sup> ، قال الشاعر:

(١) شذور الذهب ١٤١ ، والتصريح ٤١٧/١

(٢) أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٦٥/١

(٣) الأزهية ٢٩٢ ، وأمالى ابن الشجري ٥٣/٣

(٤) شرح الجمل ١٧٠/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/١ ، والارتشاف ١٠٠٣/٢

(٥) شرح الجمل ١٧٠/١ ، والارتشاف ١٠٠٣/٢

(٦) شرح الجمل ١٧٠/١

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي<sup>(١)</sup>

والخامسة: (( الَّذِي )) بكسر الياء المشددة على كل حال ، ذكرها ابن عصفور، وابن مالك. <sup>(٢)</sup> والسادسة: (( الَّذِي )) بتشديد الياء مضمومة. <sup>(٣)</sup> والسابعة: (( لَذِي )) بحذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة. <sup>(٤)</sup>

وللمفرد المؤنث (( الَّتِي )) للعاقلة وغيرها ، وفيه لغات (( التي )) هي أعلاها. <sup>(٥)</sup> والثانية: (( الَّتِ )) بحذف الياء ، وكسر التاء. <sup>(٦)</sup> قال الشاعر:

شَغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيْمُتُكَ فَمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ<sup>(٧)</sup>

والثالثة: (( الَّتِ )) بحذف الياء وإسكان التاء <sup>(٨)</sup> ، وأنشد الفراء:

فَقُلْ لِلَّتِ تُلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعُوذُ بِالتَّمِيمِ<sup>(٩)</sup>

والرابعة: (( الَّتِي )) بتشديد الياء مع إجراء وجوه الإعراب عليها كما في (( الَّذِي )) <sup>(١٠)</sup> والخامسة: (( الَّتِي )) بالياء المشددة مع كسرها على كل حال. <sup>(١١)</sup> والسادسة: (( الَّتِي )) بتشديد الياء مضمومة. <sup>(١٢)</sup> والسابعة: (( لَتِي )) بحذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ك (( لَذِي )) <sup>(١٣)</sup> ، وقال العلائني: (( وعدّ أبو البقاء من لغات (( الَّذِي )) أيضاً (( لَذِي )) <sup>(١٤)</sup> وللمثنى المذكور: (( اللَّذَانِ )) ، وفيه لغات: (( اللَّذَانِ )) هي لغة الحجاز وبني أسد. <sup>(١٥)</sup>

- 
- (١) شرح الجمل ١٧٠/١ ، والارتشاف ١٠٠٢/٢-١٠٠٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣١-٤٣٢ ، والتصريح ٤١٧/١-٤١٨
  - (٢) شرح الجمل ١٧٠/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/١
  - (٣) شرح التسهيل ١٩٠/١
  - (٤) شرح التسهيل ١٩٠/١
  - (٥) أمالي ابن الشجري ٥٩/٣
  - (٦) شرح التسهيل ١٨٩/١ ، والارتشاف ١٠٠٣/٢
  - (٧) شرح التسهيل ١٩٠/١
  - (٨) شرح التسهيل ١٨٩/١ ، والارتشاف ١٠٠٣/٢
  - (٩) شرح الجمل ١٧٠/١-١٧١ ، والارتشاف ١٠٠٢/٢-١٠٠٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٢ ، والتصريح ٤١٨/١-
  - ٤١٩
  - (١٠) أمالي ابن الشجري ٥٩/٣ ، وشرح الجمل ١٧١/١
  - (١١) شرح الجمل ١٧١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٩/١
  - (١٢) شرح التسهيل ١٩٠/١
  - (١٣) شرح التسهيل ١٨٩/١-١٩٠
  - (١٤) تلقيح الفهوم ٤٣٢
  - (١٥) الارتشاف ١٠٠٣/٢



والثانية : ((الذَّانُ)) بتشديد النون ، وهي لغة قريش<sup>(١)</sup> وبها قرئ<sup>(٢)</sup> قوله تعالى: ﴿وَالذَّانُ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> ونسب أبوحيان هذه اللغة إلى تميم وقيس.<sup>(٤)</sup> والثالثة : ((اللذَّا)) بجذف النون<sup>(٥)</sup> ، قال الشاعر:

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذَّا قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ<sup>(٦)</sup>

ويقال في النصب : ((اللَّذِي)) بفتح الذال ، وإسكان الياء<sup>(٧)</sup> ، كما يقال في النصب والجرّ : ((اللَّذِينَ)) و((اللَّذِينَ)). وقرأ ابن كثير وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾<sup>(٨)</sup> ﴿اللَّذِينَ﴾<sup>(٩)</sup>

وللمثنى المؤنث : ((اللَّتَان)) ، وفيه لغات ، إحداها : ((اللَّتَان)). والثانية : ((اللَّتَان)) بتشديد النون ، وهي لغة تميم وقيس.<sup>(١٠)</sup> والثالثة : ((اللَّتَا)).<sup>(١١)</sup> وأنشد الفراء:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وُلِدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمٌ<sup>(١٢)</sup>

ويقال في النصب والجرّ : ((اللَّتِي)) بفتح التاء وإسكان الياء ، كما يقال في النصب والجرّ : ((اللَّتَيْن)) و((اللَّتَيْن)).<sup>(١٣)</sup>

ولجمع المذكر : ((الَّذِينَ)) ، وفيه لغات ، أشهرها : ((الَّذِينَ)) رفعًا ونصبًا وجرًّا ، وهي اللغة العليا ، لنزول القرآن بها.<sup>(١٤)</sup> ومنها : ((الذُّون)) رفعًا و((الذِّين)) نصبًا وجرًّا. ومنها : ((الَّذِي)) بجذف النون ، يقال : ((الذي فعلوا ذاك الزيدون)) ، قال العلابي : (( وهي

- 
- (١) الأزهية ٢٩٦ ، وأمالي ابن الشجري ٥٥/٣
  - (٢) السبعة ٢٢٩
  - (٣) سورة النساء الآية (١٦)
  - (٤) الارتشاف ١٠٠٣/٢
  - (٥) شرح الجمل ١/١٧١ ، والارتشاف ١٠٠٤/٢
  - (٦) شرح الجمل ١/١٧١ ، والارتشاف ١٠٠٢/٢-١٠٠٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٣ ، والتصريح ٤٢١/١
  - (٧) الارتشاف ١٠٠٤/٢ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٣
  - (٨) سورة فصلت الآية (٢٩)
  - (٩) النشر ٢/٢٤٨ ، والإتحاف ٢/٤٤٣
  - (١٠) الارتشاف ١٠٠٣/٢
  - (١١) الارتشاف ١٠٠٤//٢ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٢-٤٣٣ ، والتصريح ٤٢١/١
  - (١٢) الأزهية ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٥٩/٣
  - (١٣) الارتشاف ١٠٠٣/٢-١٠٠٤
  - (١٤) الأزهية ٢٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٣

لغة فصيحة ، ومنها قوله تعالى: ﴿... وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا...﴾<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجِ دِمَاؤِهِمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ<sup>(٢)</sup>

ومنها: (( اللاؤون )) رفعا و (( اللاتين )) نصبا وجرًا ، قال الشاعر:

هُمُ اللَّائُونَ فَكُورًا الْغُلَّ عَنِّي بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي

ومنها: (( اللاؤ )) بحذف النون ، وهي لغة هذيل ، تقول : هم اللاؤ فعلوا كذا

وكذا.<sup>(٣)</sup> ومنها : (( الألى )) ، قال الشاعر:

أَلَيْسُوا بِالْأَلَى قَسَطُوا جَمِيعًا عَلَى النُّعْمَانِ وَأَبْتَدَرُوا السُّطَاعَا<sup>(٤)</sup>

قال ابن الشجري: (( وهذه اللغة تلي (( اللذين )) في الفصاحة ))<sup>(٥)</sup> . وفي الإكمال:

(( والألى بمعنى الذين ، وربما جاء بمعنى اللاتي ))<sup>(٦)</sup> ومنها : (( اللاتين )) بالياء والنون في

الأحوال الثلاثة ، وهي لغة هذيل.<sup>(٧)</sup>

ولجمع المؤنث ، فيه لغات : منها : (( اللاتي )) ، قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ

مِنْ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> ومنها : (( اللاتي )) ، قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٩)</sup> ومنها :

(( اللاء )) بهمزة مكسورة ، وبها قرأ نافع وابن كثير في رواية عنهما: ﴿وَاللَّاءِ يَتَسَنَّ﴾ . ومنها :

(( اللأي )) ، وبها قرأ أبو عمرو والبزّي واليزيدي الآية المتقدمة.<sup>(١٠)</sup> ومنها : (( اللأي )) بياء

مكسورة غير مهموزة.<sup>(١١)</sup> ، وقرأ بها أبو عمرو<sup>(١٢)</sup> قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ﴾

ومنها: (( اللات )) ، قال الشاعر:

- (١) سورة التوبة الآية (٦٩)
- (٢) شرح التسهيل ١٩٢/١ ، وتلقيح الفهوم ٤٣٣
- (٣) الأزهية ٣٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٥٨/٣
- (٤) الأزهية ٣٠١-٣٠٢
- (٥) أمالي ابن الشجري ٥٧/٣
- (٦) الإكمال بتثليث الكلام ٥٢/١
- (٧) تلقيح الفهوم ٤٣٤
- (٨) سورة النساء الآية (١٥)
- (٩) سورة الطلاق الآية (٤)
- (١٠) إتحاف فضلاء البشر ٥٤٥/٢ ، وغيث النفع ٣٧٠ ، ومعجم القراءات القرآنية ١٦٨/٧
- (١١) الأزهية ٣٠٥
- (١٢) معجم القراءات القرآنية ١٦٧/٧

اللَّاتِ كَالْبَيْضِ لَمَّا تَعُدُّ أَنْ دَرَسَتْ صُفْرُ الْأَنَامِلِ مِنْ قَرَعِ الْقَوَاقِيرِ<sup>(١)</sup>

ومنها: (( اللآءات )) ، قال الشاعر:

أُولَئِكَ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَرَفْتُهُمْ وَأَخَذَانُكَ اللَّاءَاتِ زِينٌ بِالْكَتَمِ<sup>(٢)</sup>

ومنها: (( اللّوآسى ))<sup>(٣)</sup> ومنها: (( اللّوآت ))<sup>(٤)</sup> ومنها: (( اللّوآسى )) . ومنها:

(( اللّوآء )) . ومنها: (( اللّآي )) بإسكان الياء<sup>(٥)</sup> ومنها: (( اللّوآي )) . ومنها: (( اللّوآ ))<sup>(٦)</sup> .

ومنها: (( اللآ ))<sup>(٧)</sup> .

وقد اختلف النحويون في الألف واللام في هذه الأسماء، فقال بعضهم: إنّ الألف واللام دخلتا عليها للتعريف ، وقال آخرون: بل دخلتا عليها زائدتين لتحسين اللفظ ، ولوصف الذي بما فيه الألف واللام ، كقولك: مررت بالذي أكرمه الظريف ، وجاءني الذي عندك الطويل<sup>(٨)</sup> . قال ابن الخشاب: (( وليست الألف واللام في الذي والتي وفروعهما بمعرفة بل زائدة زيادة لازمة عندهم وذلك لإصلاح اللفظ ))<sup>(٩)</sup>

ويقول ابن جني مدلاً على زيادتها: (( وأما الألف واللام في الذي والتي وبأبهما من الأسماء الموصولة ، فيدلّ على زيادتها وجودك أسماء موصولة مثلها معرفة من الألف واللام ، وهي مع ذلك معرفة ، وتلك: مَنْ وما وأيّ في نحو قولك: ضربتُ من عندك ، وأكلت ما أطعمتني، ولأضربنّ أيّهم يقوم ، فتعرّف هذه الأسماء التي هي أخوات الذي والتي بغير لام ، وحصول ذلك لها بما تبعها من صلاتها دون اللام يدلّ على أنّ الذي إنّما تعرّفه بصلته دون اللام التي فيه ، وأنّ اللام فيه زائدة ، إلاّ أنها زيادة لازمة ))<sup>(١٠)</sup>

ثم تابع ابن جني كلامه مبيناً ومعللاً حاجة لزوم زيادة الألف واللام في هذه الأسماء: (( إنّ

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٥٩/٣-٦٠ ، والهمع ٢٧١/١

(٢) انظر شرح التسهيل ١٩٢/١ ، والهمع ٢٧١/١-٢٧٢

(٣) الهمع ٢٧١/١

(٤) الهمع ٢٧١/١

(٥) الأزهية ٣٠٥

(٦) الهمع ٢٧١/١

(٧) الأزهية ٣٠٥ ، والهمع ٢٧١/١

(٨) أمالي ابن الشجري ٥٣/٣ ، انظر تليقح الفهوم ٤٢٠ فما بعدها

(٩) المرئجل ٣٠٦

(١٠) سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١

الذي إنما وقع في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أن الجمل نكرات ، ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات في نحو قولك: مررت برجل أبوه كريم ، ونظرت إلى غلام قامت أخته ، فلمَّا أريد مثل هذا في المعرفة لم يكن أن تقول : مررت بزید أبوه كريم على أن تكون الجملة وصفًا ؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة ، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة ، فجري هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: مررت بزید كريم ، على الوصف ، فإذا كان الموصوف جملة ، نحو : مررت برجل أبوه كريم ، لم يكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام على الجملة ؛ لأن اللام من خواص الأسماء فجاءوا بـ (( الذي )) متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل وجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة لـ (( الذي )) فقالوا: مررت بزید الذي أبوه منطلق ، وبهند التي قام أخوها ، فألزموا اللام هذا الموضع لمَّا أرادوا التعريف للموصوف ليعلموا أن الجملة الآن قد صارت وصفًا لمعرفة فجاءوا بالحرف الذي وضع للتعريف ، وهو اللام فأولوه الذي ليتحصل لهم بذلك لفظ التعريف الذي قصدوه ، ويطابق اللفظ المعنى الذي حاولوه))<sup>(١)</sup>.

والمشترك : (( أل )) ، و (( أي )) ، و (( ذا )) ، و (( ذو )) ، و (( ما )) و (( من ))<sup>(٢)</sup> وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

(( أل )) الداخلة على اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول كالمضروب ، قيل: والصفة المشبهة ، نحو: الحسن الوجه. وتطلق على العاقل وغيره ، وزعم المازني أنها موصول حرفي ، وزعم الأخفش ومن وافقه أنها حرف تعريف بمنزلتها في الرجل.<sup>(٣)</sup>

وقال العلائي (( وقد اختلف النحاة في هذه الألف واللام ، فذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كما هي في غير هذا الموضع بدليل أن ما يتصل بها هو المعرب بإعراب ما قبلها ، نحو: جاء الضارب زيدًا ، فالضارب هو فاعل (( جاء )) فلو كانت الألف واللام اسما لكان لها موضع من الإعراب ، وحينئذ يلزم أن يكون للفعل فاعلان أو لم يتخطها العامل إلى الصلة كما لا يتخطاه في (( الذي )) ونحوها. وقد مال أبو علي الفارسي إلى هذا القول ، واختاره ابن

(١) سرالصناعة ٣٥٣/١-٣٥٤

(٢) أوضح المسالك ١٣٤/١

(٣) شرح اللوحة البدرية ٢٧٦/١

يعيش وغيره من المتأخرين. وذهب الجمهور إلى أنها اسم بدليل عود الضمير إليها من الصلة من غير أن يتقدمه شيء آخر يعود عليه ، وهو لا يعود على الحروف ، فلو لم يعد إلى الألف والسلام لزم عوده إلى مجهول غير مذكور ، وذلك لا يجوز. وأجاب الأولون بأنّ الضمير عائد إلى ما دلّ عليه الألف واللام من معنى (( الذي )) و(( التي )) ، وهذا الجواب أسدّ من قول من قال : إنّه يعود إلى الموصوف المحذوف تقديره: الرجل الضارب ؛ لأن الأصل عدم هذا التقدير<sup>(١)</sup>

و(( أيّ )) تكون موصولة تحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسما كاحتياج ((الذي)) و ((من)) و (( ما )) إذا كان بمعنى الذي ، ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في الذي ، فتقول: لأضربنّ أيهم في الدار ، والمعنى : الذي في الدار منهم ، فأبي بمنزلة الذي إلا أنها تفيد تبعيض ما أضيفت إليه ، ولذلك لزمها الإضافة. فإذا قلتَ : لأضربنّ الذي في الدار لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة كما تفيد (( أيّ )) ذلك. وقد تفرد ومعناها الإضافة نحو قوله تعالى: ﴿... أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾<sup>(٢)</sup> والمعنى أيّ الاسمين دعوت الله به فله الأسماء الحسنى ، ولا بدّ من عائد في الجملة التي هي صلة له، تقول: جاءني أيهم قام أبوه والعائد الهاء في أبوه ، وتقول: لأضربنّ أيهم قام غلامه ، وأيهم هو أحسن فإن حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه في الذي بني على الضم.<sup>(٣)</sup> وإنما أعربت (( أي )) ؛ لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملاً لها على نقيضها ونظيرها وهو بعض وكل.<sup>(٤)</sup>

قال أبو علي: (( فإن قلت: إذا كان (( أيّ )) مضافة معرفة بالإضافة ، والصلة أيضاً تعرف الموصول ، ولا يجوز أن يجتمع في الاسم تعريفان ، فكيف جاز أن يوصل ((أيّ)) في حال إضافتها إلى المعرفة ؟ وهلاّ لم تضاف موصولة لتلاّ يجتمع فيها تعريف الإضافة وتعريف الصفة؟. فالقول في ذلك: إنّ (( أيّا )) إذا أضيف إلى المعرفة ، فقلت : (( أيهم عندك )) و((أيّ القوم عندك ))؟ فهي في هذه الإضافة غير مختصة اختصاص (( غلامك )) و((غلامهم)) و((غلام الرجل)) ، ألا ترى أنها في حال الإضافة شائعة ، وليس يراد بها واحد بعينه ، من

- 
- (١) تلقیح الفہوم ٤٤١  
(٢) سورة الإسراء الآية (١١٠)  
(٣) شرح المفصل ١٤٥/٣  
(٤) شرح المفصل ١٤٥/٣

حيث جاز أن يعنى به كل واحد من أجزاء المبعّض المضاف إليه. فلما كان كذلك كان بمنزلة (( مثلك )) ونحوه مما لا يختص في الإضافة إلى المعارف لقيام الإبهام والشياع فيه. وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصل بالصلة ؛ ليختص ألا ترى أن الصلة تخصص الموصول كما تخصص الصفة الموصوف ، فلما كان كذلك لم يمتنع أن توصل مع كونها مضافة لتخصيص الصلة لها وقصرها على ما كانت تقع عليه قبل ذلك ))<sup>(١)</sup>

و(( ذا )) ، قال أبو علي : (( ولا يجيز سبويه أن تكون (( ذا )) بمنزلة (( الذي )) إلا إذا كانت مع (( ما )) في نحو (( ماذا قلت )) ؟ فيقول: خير ، كأنه قال: ما الذي قلت؟ فقال: خير، أي : الذي قلته خير))<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن هشام لكون (( ذا )) اسماً موصولاً ثلاثة شروط: أحدها: أن لا تكون للإشارة، نحو: (( من ذا الذهاب ؟ )) ، و (( ما ذا التواني ؟ )) . والثاني: أن لا تكون ملغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع (( ما )) في نحو: (( ماذا صنعت ؟ )) . والثالث: أن يتقدمها استفهام ب (( ما )) باتفاق ، أو ب (( من )) على الأصح<sup>(٣)</sup>.

و(( ذو )) ، تقول طيّب : هذا ذو قال ذاك: يريدون الذي قال ذاك ، وهي ذو التي بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى الذي ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها الذي ، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت الذي مبنية فقالوا: هذا زيد ذو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيد ذو قام أبوه ، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو ، وتقول: مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلين ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوي فيه التثنية والجمع والمؤنث<sup>(٤)</sup>.

والفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيّب وبين ذو التي بمعنى صاحب من وجوه، منها أن ذو في لغة طيّب توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب. ومنها أن ذو في مذهب طيّب لا يوصف بها إلا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتها

(١) الإيضاح الشعري ٤٥٤

(٢) الإيضاح الشعري ٤٢٤-٤٢٥

(٣) أروض المسالك ١٤٣/١-١٤٤

(٤) شرح المفصل ١٤٧/٣

إلى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست ذو التي بمعنى الذي كذلك ؛ لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف (( من )) و (( ما )) . ومنها أن التي في لغة طيبي لا يجوز فيها ذا ولا ذي و لا تكون إلا بالواو تقول: مررت بالرجل ذو قال أي الذي قال ورأيت الرجل ذو قال وليس كذلك التي بمعنى صاحب.<sup>(١)</sup>

و(( ما )) ، تكون لما لا يعقل وحده ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ... ﴾<sup>(٢)</sup> وله مع العاقل نحو قوله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ... ﴾<sup>(٣)</sup> ولأنواع من يعقل ، نحو قوله تعالى: ﴿ ...فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ... ﴾<sup>(٤)</sup> ، وللمبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحاً : (( انظر إلى ما ظهر ))<sup>(٥)</sup>.

و(( من )) ، تكون للعالم ، نحو قوله تعالى: ﴿ ...وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾<sup>(٦)</sup> ولغيره في ثلاث مسائل: إحداها - أن ينزل منزلته نحو قوله تعالى: ﴿ ...مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ... ﴾<sup>(٧)</sup> وقول الشاعر:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

الثانية - أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه (( من )) نحو قوله تعالى: ﴿ ... كَمَنْ لَا يَخْلُقُ... ﴾<sup>(٨)</sup> ؛ لشموله الآدميين والملائكة والأصنام ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ... ﴾<sup>(٩)</sup> ونحو قوله تعالى: ﴿ ... مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ... ﴾<sup>(١٠)</sup> ، فإنه يشمل الآدمي والطائر.

الثالثة- أن يقتزن به في عموم فصل بمن ، نحو قوله تعالى: ﴿ ... مَنْ يَمْشِي عَلَى

- 
- (١) شرح المفصل ١٤٩/٣
  - (٢) سورة النحل الآية (٩٦)
  - (٣) سورة الحشر الآية (١)
  - (٤) سورة النساء الآية (٣)
  - (٥) أوضح المسالك ١٣٦/١
  - (٦) سورة الرعد الآية (٤٣)
  - (٧) سورة الأحقاف الآية (٥)
  - (٨) سورة النحل الآية (١٧)
  - (٩) سورة الحج الآية (١٨)
  - (١٠) سورة النور الآية (٤٥)

بَطْنِهِ... ﴿١﴾ و﴿...مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ...﴾ ﴿٢﴾ ؛ لاقتزانهما بالعاقل في عموم ﴿...كُلُّ دَابَّةٍ...﴾ ﴿٣﴾ ﴿٤﴾

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الأسماء لا أصل لها في العمل ، وإنما العمل للأفعال ، وما عمل من الأسماء فمحمول على الأفعال لشبهه بها. وعليه فالأسماء الموصولة مهملة ؛ لعدم وجود شبهه بالأفعال التي هي أصل في العمل ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع من يقول بإعمال الأسماء الموصولة.

- 
- (١) سورة النور الآية (٤٥)
  - (٢) سورة النور الآية (٤٥)
  - (٣) سورة النور الآية (٤٥)
  - (٤) انظر أوضح المسالك ١٣٤/١ فما بعدها



## الفصل الثاني

### الإهمال الوضعي في الحروف

يشمل ما يلي:

- إهمال الحرف لحملة على نظيره غير العامل
- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً
- إهمال الحرف لمراعاة الأصل الذي تركب منه
- إهمال الحرف لزيادته في الكلام
- إهمال الحرف لعدم اختصاصه بأحد القبيلين الاسم والفعل
- إهمال الحرف لتنزله منزلة الجزء من الكلمة
- إهمال الحرف لقيامه مقام الجملة

الإهمال الوضعي في الحروف يشغل حيناً كبيراً من هذه الدراسة ، وتتعدد أسرارته بتعدد هذه الحروف ، ومن هذه الأسرار حمل الحرف على نظيره غير العامل ، ومراعاة أصل الحرف الذي تركب منه ، وعدم اختصاصه لدخوله على الفعل والاسم ، وتنزيله منزلة جزء من الكلمة وغير ذلك. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

## أولاً- إهمال الحرف لحملة على نظيره :

الحرف المهمل لحملة على نظيره يشمل أحرف التحضيض، و(( لو )) المصدرية ، و((لو)) الشرطية. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها :

### - إهمال أحرف التحضيض:

التحضيض مبالغة في الحض على الشيء ، وهو طلبه والحث على فعله.<sup>(١)</sup> يقال : حضّ فلان فلانا على الشيء إذا رغبه في فعله وحثه من تركه ، فإذا قيل : حضّضه بالتشديد دل على تأكيد الحث والمبالغة في التحريض ، فلذلك قيل : حروف التحضيض لأحرف الحض<sup>(٢)</sup> وقيل : هو الطلب بحث وإزعاج.<sup>(٣)</sup>

وأحرفه : هلاً ، وألاً ، ولولا ، ولوما ، وألاً.<sup>(٤)</sup> قال ابن القواس : (( وأصل ((ألاً)) ((هلاً)) فأبدل من الفاء همزة ، كقولهم: أرقّت الماء ، وهرقته ))<sup>(٥)</sup> وقال المالقي : ((وهاؤها يحتمل أن تكون بدلاً من الهمزة ، فيكون الأصل (( ألاً )) كما قالوا: أرحت وهرحت ، ويحتمل أن تكون أصلاً بنفسها وهو الأولى ؛ لكثرة استعمالها أكثر من ((ألاً)) ولا يدعى أن الهمزة بدل من الهاء لقلّة وجود بدل الهمزة من الهاء ))<sup>(٦)</sup>

مثال (( ألاً )) قوله تعالى: ﴿ أَنْ أَنْتِ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> ومثال (( لولا )) قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ﴾<sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> ومثال (( لوما )) قوله تعالى: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأَنكِكَةِ ﴾<sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> ومثال (( هلاً )) هلاً تضرب زيداً ، وهلاً تقوم، وهلاً تقعد ، ويقال:

- (١) شرح التسهيل ١١٣/٤
- (٢) شرح عمدة الحفاظ ٣١٥/١
- (٣) انظر الحقائق النحوية ٣٢
- (٤) انظر شرح عمدة الحفاظ ٣١٥-٣١٦
- (٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٣٧/١
- (٦) رصف المباني ٤٧١ ، والجنى الداني ٥٠٩
- (٧) سورة الشعراء الآية (١٠-١١)
- (٨) انظر شرح عمدة الحفاظ ٣١٦/١
- (٩) سورة النمل الآية (٤٦)
- (١٠) انظر المغني ٣٦١
- (١١) سورة الحجر الآية (٧)
- (١٢) شرح المفصل ١٤٤/٨

ألا تضرب زيداً ، وألا تقوم ، وألا تقعد.<sup>(١)</sup>

وذكر النحاة أن هذه الأحرف إذا وليهنّ المستقبل كنّ تحضيضاً ، وإذا وليهنّ الماضي كنّ لوماً وتوينخاً فيما تركه المخاطب.<sup>(٢)</sup>

وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه نجده على خلاف ذلك حيث يقول: (( وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يتبدأ بعده الأسماء ، فهلاً ولولا ، ولوماً وألاً. لو قلت هلاً زيداً ضربت ولولا زيداً ضربت ، وألاً زيداً قتلت جاز. ولو قلت: ألاً زيداً وهلاً زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنما جاز ذلك لأنّ فيه معنى التحضيض والأمر))<sup>(٣)</sup>

ويقول أيضاً: (( ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قولك: هلاً خيراً من ذلك ، وألاً خيراً من ذلك ، أو غير ذلك. كأنك قلت: ألا تفعل خيراً من ذلك ، أو ألا تفعل غير ذلك ، وهلاً تأتي خيراً من ذلك. وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب ، كقولك: هلاً أفعل ، وألاً أفعل))<sup>(٤)</sup>

ويقول أيضاً في موضع آخر: (( ومثل ذلك : هلاً ولولا وألاً ، ألزموهنّ لا ، وجعلوا كلّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض))<sup>(٥)</sup> نبيّن من نصوص سيبويه السابق ذكرها أنّ كلّاً من هلاً ، وألاً ، ولولا ، ولوماً ، تكون للتحضيض سواء وليهنّ المستقبل أو لم يلهنّ. وليس فيها ما يدل على أن هذه الأدوات تكون للوم والتوينخ إذا وليهنّ الماضي.

وعليه ، فهذه الأدوات تكون للتحضيض عند سيبويه سواء وليهنّ المستقبل أو الماضي ، وقد أشار إلى ما ذهب إليه سيبويه ابن القواس حيث يقول: (( ونقل عن سيبويه أن معناها التحضيض مطلقاً))<sup>(٦)</sup>

(١) انظر رصف المباني ١٧٠

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٤/٨ ، وشرح الرضي على كافية ٤٤٢/٤ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٩٧/٣ ، وشرح ألفية ابن معط ٣٣٧/١ ، وشرح الفريد ٤٨٧ ، وأسرار النحو ٢٩٩

(٣) الكتاب ٩٨/١

(٤) الكتاب ٢٦٨/١

(٥) الكتاب ١١٥/٣

(٦) شرح ألفية ابن معط ٣٣٧/١

ثم تابع قوله معللاً جواز تحضيض الماضي عند سيبويه : (( وتأول تحضيض الماضي على أنه إن فاته فعله ، فلا يفوته فعلٌ مثله ))<sup>(١)</sup>

غير أنّ لي تعليلاً آخر غير ما ذكر ، وهو أنّ وقوع الفعل الماضي بعد حرف التحضيض ، وإن كان التحضيض لا يكون إلاّ في المستقبل ؛ لأنه طلب والطلب لا يكون إلاّ في المستقبل ، أن ذلك تنزيل للمخاطب كأنه قد فعل ما طلب منه وحقق المراد تقريباً للأمر المطلوب ومراعاة للحصول عليه وحرصاً على تحقيقه في أسرع وقت ممكن. ونظيره في العربية قولهم في الدعاء: غفر الله له ، وجزاه الله خيراً ، ورحمه الله ، مع أن الغفران والجزاء والرحمة لما تتحقق بعد.

وقد صرح ابن بابشاذ<sup>(٢)</sup> ، والإسفراييني<sup>(٣)</sup> ، وعصام<sup>(٤)</sup> بإهمال أحرف التحضيض ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع خلافاً في ذلك بين النحويين .

ويرى ابن مالك أنها إنما أهملت ؛ لشبهها بما ليس مختصاً وهو أحرف الاستفهام حيث يقول: (( وكان مقتضى اختصاصها بالأفعال أن تعمل فيها كما عملت حروف الجزم والنصب ، لكن منع من ذلك شبهها بما ليس مختصاً وهو حروف الاستفهام ))<sup>(٥)</sup>

يتضح من قول ابن مالك أن حروف التحضيض كان حقها أن تعمل في الفعل المستقبل ؛ لدخولها عليه واختصاصها به ، إلا أنها لما كانت أدوات الاستفهام مهملة ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين الاسم والفعل ، فلم تعمل في أحدهما حملت عليها حروف التحضيض ؛ لما بينهما من المشابهة ، وهي التزامها التصدر كما تلتزم بها أدوات الاستفهام ، فأهملت أحرف التحضيض للحمل لها على أحرف الاستفهام في الإهمال حملاً للنظير على نظيره.

ويمكن لنا القول بأن ( لولا ) التحضيضية قد أهملت مع اختصاصها بالدخول على الفعل حملاً لها على أختها لولا الامتناعية ، وذلك للشبه الصوري أو الشبه اللفظي ، ثم حمل عليها أخواتها . والله أعلم.

- 
- (١) شرح ألفية ابن معطي ٣٣٧/١
  - (٢) انظر شرح المقدمة الخسبة ٢٦٦/١
  - (٣) انظر لباب الإعراب ٤٦٧
  - (٤) انظر شرح الفريد ٤٨٧
  - (٥) شرح عمدة الحفاظ ٣٢٠-٣٢١/١

- إهمال (( لو )) المصدرية :

حروف المصدر : هي أن ، ولو ، وما ، قال الزمخشري: (( من أصناف الحرف الحرفان المصدريان ، وهما : ما وأن في قولك: أعجبتني ما صنعت وما تصنع أي : صنيعك، وقال الله تعالى: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾<sup>(١)</sup> أي برحبها ... وتقول: بلغني أن جاء عمرو ، وأريد أن تفعل ، وأنه أهل أن يفعل أي : أهل الفعل ، وقال الله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال المرادي: (( ولم يذكر الجمهور أن (( لو )) تكون مصدرية. وذكر ذلك الفراء وأبو علي والتبريزي وأبوالبقاء وتبعهم ابن مالك ))<sup>(٣)</sup> ونسب أبوحيان مجيء (لو) مصدرية إلى بعض الكوفيين وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

وذكر أبو حيان أنه يضعف كونها مصدرا وقوع ( أن ) المشددة المفتوحة الهمزة بعدها ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ إذ لا يباشر حرف مصدرية حرفا مصدريا إلا قليلا.<sup>(٦)</sup>

ورده ابن هشام بـ (( أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تودّ لو ثبت أن بينها ))<sup>(٧)</sup>

كما انتصر للذاهبين إلى مصدرية ( لو ) صاحب عدة السالك بقوله: (( والخطب في ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر المنسب من أن ومصحوبها فاعلا له ، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم ، لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه ))<sup>(٨)</sup>

وعلاوة مجيئه مصدرا صلاحية وقوع ( أن ) في موضعه كقوله تعالى: ﴿ وَذُورًا لَوْ تَذَهَبْنَ ﴾<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) سورة التوبة الآية (٢٥)
  - (٢) سورة العنكبوت الآية (٢٩)
  - (٣) الفصل ٣١٤
  - (٤) الجنى الداني ٢٨٨ ، وانظر ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ٣٣٦ فما بعدها
  - (٥) البحر ٣١٤/١
  - (٦) سورة آل عمران الآية (٣٠)
  - (٧) انظر البحر ٤٣٠/٢
  - (٨) المغني ٣٥١
  - (٩) عدة السالك ٢٠٠/٤
  - (١٠) سورة القلم الآية (٩)

وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾<sup>(١)</sup> وعدم احتياجه إلى جواب ، كما أنه لا يقع غالباً إلا بعد مفهم تمن ، نحو : ودّ يودّ ، وقل وقوعه بعد غير ذلك كقول الشاعر:

مَا كَانَ ضُرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا مَنِ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ<sup>(٢)</sup>

وكان حق ( لو ) المصدرية أن تعمل في الفعل لاختصاصها به ، ولكن لم أجد قائلاً يقول بإعمالها بل صرح بعض أهل العربية بإهمالها حيث يقول الفيروزآبادي: (( وتكون مصدرية بمنزلة أن ، إلا أنها لا تنصب ، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾<sup>(٣)</sup>

ولم أجد نصاً صريحاً يكشف لنا عن سر إهمال ( لو ). غير أنني أرى أن هذا الحرف لما كان ( ما ) مثله في الدلالة على المصدرية حمل عليه ، فلم يعمل كما لم يعمل ( ما ) في مدخوله . أو أنها حملت على لو الشرطية للشبه اللفظي أو الصوري كما حملوا ((أيا)) الموصولة في الإعراب على أختيها الشرطية والاستفهامية ، والله أعلم.

(١) سورة البقرة الآية (٩٦)

(٢) الجنى الداني ٢٨٧-٢٨٨ ، أوضح المسالك ٢٠٢/٤ فما بعدها ، والبصائر ٤٤٧/٤

(٣) البصائر ٤٤٧/٤

## - إهمال لو الشرطية الداخلة على المضارع :

الشرط في اللغة : العلامة ، ومنه أشرط الساعة ؛ لأن وقوع الفعل الأول علامة لوقوع الثاني.<sup>(١)</sup> وهو مصدر شرط عليه أمراً: ألزمه إياه ، وعند النحاة: ترتيب أمر على أمر آخر بأداة.<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حيان : (( وأدوات الشرط ، وهي كالم وضعت لتعليق جملة بجملة ، وتكون الأولى سبباً ، والثانية متسبباً ))<sup>(٣)</sup>

ولا يكون الشرط إلا فيما يمكن وقوعه وعدم وقوعه ؛ لأنه عبارة عن تعليق وقوع أحد الجائزين أو عدمه بوقوع الآخر أو عدمه. فلا يجوز: إن طلعت الشمس زرتك ، ولا إن تكلم الحجر آتتك ؛ لأن الأول واجب والثاني ممتنع.<sup>(٤)</sup>

وأحرفه : أمّا ، وإنّ ، ولما ، ولو ، ولولا ، ولوما. ولم يذكر الزمخشري عند حديثه عن أصناف الحروف من حروفه إلا : ( إنّ ) ، و ( لو ) .<sup>(٥)</sup> كما نجد ابن الحاجب لم يذكر منها سواهما و ( أمّا ) .<sup>(٦)</sup>

وقال أبو حيان: (( باب في أدوات يحصل بها التعليق وليست من أدوات الشرط ، وهي: أمّا ، ولما ، ولو ، ولولا ))<sup>(٧)</sup> ثمّ ذكر أنّ ( لوما ) في معنى ( لولا )<sup>(٨)</sup>

وهذه الحروف وإن لم تكن من أدوات الشرط ولكن لما حصل بها التعليق عُدت من أدوات الشرط ؛ لأن التعليق هو معنى الشرط كما سبق.

وقد اختلفت مفاهيم أهل العربية في (( لو )) حتى جاء في بعض كتبهم ما يشير إلى كثرة اختلافهم فيها واضطراب عباراتهم ، فقد جاء في البصائر: (( وقد أكثر الخائضون القول في (لو)

(١) شرح ألفية ابن معط ٣١٩/١

(٢) انظر معجم الوسيط ٤٧٨-٤٧٩

(٣) الارتشاف ١٨٦٢/٤

(٤) شرح ألفية ابن معط ٣٢٠/١

(٥) الفصل ٣٢٠

(٦) المقدمة الكافية ١٠٠١/٣

(٧) الارتشاف ١٨٩٣/٤

(٨) الارتشاف ١٩٠٤/٤



الامتناعية.... ثم اضطربت عباراتهم))<sup>(١)</sup> كما جاء في الهمع: ((واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم: إن النحاة لم يفهموا لها معنى))<sup>(٢)</sup>

وسأذكر هنا بعضاً من أقوال أهل العربية حول (( لو )) من حيث معناها ، ومن حيث استعمالها للتعليق في المستقبل ، ومن حيث إهمالها.

فأما اختلافهم من حيث معناها فقال سيبويه: (( وأما ( لو ) فلما كان سيقع لوقوع غيره)).<sup>(٣)</sup>

وقال المبرد: (( فإن حذف ( لا ) من قولك: (( لولا )) انقلب المعنى فصار الشيء في (( لو )) يجب لوقوع ما قبله ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن الحاجب: (( هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، وذلك لأن الأول سبب ، والثاني مسبب ، والمسبب قد يكون أعم من السبب ، والشرط ملزوم والجواب لازم ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن مالك: (( لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ))<sup>(٦)</sup> وقال في شرح الكافية الشافية: (( والعبارة الجيدة في ( لو ) حرف يدل على انتفاء تال ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه ))<sup>(٧)</sup>

وقال ابن الناظم: (( ولا شك أن ما قاله الشيخ في تفسير ( لو ) أحسن وأدل على معنى ( لو ) مما قال النحويون ، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح واف بشرح معنى لو ، وهو الذي قصد سيبويه رحمه الله من قوله: لِمَا كان سيقع لوقوع غيره ، يعني أنها تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته ، وهو نحو ما قال غيره.

ولنرجع إلى بيان صحته فنقول : قولهم : لو : تدل على امتناع الثاني ، لامتناع الأول ، يستقيم على وجهين : الأول : أن يكون المراد أن جواب (( لو )) ممتنع لامتناع الشرط ، غير

(١) البصائر ٤/٤٤٨-٤٤٩

(٢) الهمع ٢/٤٦٩

(٣) الكتاب ٤/٢٢٤

(٤) المقتضب ٣/٧٦

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٣

(٦) التسهيل ٢٤٠

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣١

ثابت لثبوت غيره ، بناء على مفهوم الشرط فى عرف اللغة لا فى حكم العقل ، فإنك إذا قلت: إن قام زيد قام عمرو ، فهو دال فى عرفهم على أنه إذا لم يقم زيد لم يقم عمرو...

والوجه الثانى : أن يكون المراد أن جواب (( لو )) ممتنع لامتناع شرطه ، وقد يكون ثابتاً لثبوت غيره ، لأنها إذا كانت تقتضى نفي تاليها ، واستلزامه لتاليه ، فقد دلت على امتناع الثانى لامتناع الأول ؛ لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه فى اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتاً لثبوت أمر آخر ؛ فيصح إذن أن يقال: لو حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ؛ لأنه لا يقتضى كونها تدل على امتناع الجواب على كل تقدير ، بل على امتناعه بامتناع الشرط المذكور ، مع احتمال كونه ثابتاً لثبوت أمر آخر ، وغير ثابت ؛ لأن امتناع شيء لامتناع علة ، لا ينافى ثبوته لثبوت علة أخرى ، ولا انتفاءه لانتفاء جميع عله ))<sup>(١)</sup>

قال المالقي: (( أن تكون حرف امتناع لامتناع ، كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ، وأرى أن تفسير معناها بهذا إنما هو فى الجمل الواجبة ؛ لأنها الأصل والنفي داخل عليها ، فلم يعتبروه ؛ لأنه فرع ، والذي ينبغي اعتبار الأصل ؛ لأن (( لو )) يختلف تفسير معناها بذلك.

فيقال فيها: إنها تكون حرف امتناع لامتناع ، إذا دخلت على جملتين موجبتين ، نحو قولك: (( لو قام زيد لأحسنْتُ إليك )) ، وحرف وجوب لوجوب ، إذا دخلت على جملتين منفيتين ، نحو قولك: (( لو لم يقم زيد لم يقم عمرو )) ، وحرف امتناع لوجوب ، إذا دخلت على جملة موجبة ، ثم منفية ، نحو قولك: (( لو يقوم زيد لما قام عمرو )) ، وحرف وجوب لامتناع ، إذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة ، نحو قولك: (( لو لم يقم زيد لقام عمرو ))<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن هشام : (( وقد اختلف النحاة فى إفادتها له [ الامتناع ] ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلت (إن) على التعليق فى المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي . وهذا الذى قاله كإنكار الضروريات ؛ إذ فهم الامتناع منها كالبدهي...

والثانى: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً ، وهذا هو القول الجارى على

(١) شرح التسهيل ٩٥/٤-٩٦

(٢) رصف المبانى ٣٥٨

السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقول عمر - رضي الله عنه - : (( نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه )) .

وبيانه : أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع ( ما قام ) ثبت ( قام ) وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة الأبحر مملوءة مدادا ، وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وكل ذلك عكس المراد .

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ، ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك: (( لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا )) ، لزم انتفاؤه ؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه ... وهذا قول المحققين ((<sup>(٣)</sup>

وقال الفيروزآبادي: (( وكان أقربها إلى التحقيق كلام شيخنا أبي الحسن بن عبدالكافي ، فإنه قال: تتبعت مواقع ( لو ) من الكتاب العزيز ، والكلام الفصيح ، فوجدت المستمر فيها انتفاء الأول وكون وجوده لو فرض مستلزما لوجود الثاني . وأما الثاني فإن كان الترتيب بينه وبين الأول مناسبا ولم يخلف الأول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٤)</sup> ، وكقول القائل : لو جئتني لأكرمك . لكن المقصود الأعظم في المثال الأول نفي الشرط ردًا على من ادعاه ، وفي المثال الثاني أن الموجب لانتفاء الثاني هو انتفاء

(١) سورة الأنعام الآية (١١١)

(٢) سورة لقمان الآية (٢٧)

(٣) المغني ٣٣٧ فما بعدها

(٤) سورة الأنبياء الآية (٢٢)

الأول لا غير. وإن لم يكن الترتيب بين الأول والثاني مناسباً لم يدلّ على انتفاء الثاني بل على وجوده من باب الأولى ، مثل : ((نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ))، فإن المعصية منفية عند عدم الخوف. فعند الخوف أولى. وإن كان الترتيب مناسباً ولكن الأول عند انتفائه شيء آخر يخلفه بما يقتضي وجود الثاني ، [ فالثاني غير منتف ] ، كقولنا: لو كان إنساناً لكان حيواناً ؛ فإنه عند انتفاء الإنسانية قد يخلفها غيرها مما يقتضي وجود الحيوانية. وهذا ميزان مستقيم مطّرد حيث وردت ( لو ) وفيها معنى الامتناع <sup>(١)</sup>

وأما من حيث استعمالها للتعليق في المستقبل فقد يرى ابن الحاج عدم وقوعها للتعليق في المستقبل كما نص عليه أبوحيان في الارتشاف. <sup>(٢)</sup> وابن هشام في المغني. <sup>(٣)</sup>

وليس هذا الرأي لابن الحاج فحسب بل يرى ذلك الرّماني أيضاً حيث نجده يقول: (( وإنما لم تعمل ( لو ) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنها لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط. ألا ترى أنك تقول: إن قمت غداً قمت معك في معنى: إن تقم غداً أقم معك ، ولا تقول: لو قمت غداً قمت معك ، وإنما تقول: لو قمت أمس لقمت معك )) <sup>(٤)</sup> هذا القول منه يدل على أنه لا يرى وقوع ( لو ) شرطاً في المستقبل ، وإنما يرى وقوعه فقط في الماضي ، لقوله: (( إنها لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط ))؛ لعدم إجازته القول: (( لو قمت غداً قمت معك )) في معنى: إن قمت غداً قمت معك، وإنما تقول: (( لو قمت أمس لقمت معك ))؛ إذ القول بمجيء ( لو ) للتعليق في المستقبل بمعنى (إن) يجرّم - إذا وقع بعده فعل ماضٍ أو مضارع - نقل معنى الماضي إلى الاستقبال ، وإبقاء المضارع على معناه ك (إن).

كما أن القول بمجيئه للتعليق في الماضي يلزم - إذا وقع بعده فعل ماضٍ أو مضارع إبقاء معنى الماضي على مضيّه ونقل المضارع إليه. قال ابن هشام: (( إذا وليها مضارع أوّل بالماضي ، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ <sup>(٥)</sup>

- 
- (١) البصائر ٤/٤٤٩-٤٥٠
  - (٢) انظر الارتشاف ٤/١٨٩٨
  - (٣) انظر المغني ٣٤٥
  - (٤) معاني الحروف ١٠٢
  - (٥) سورة الحجرات الآية (٧)

كما أرى أن ابن الشجري ممن يقول بعدم مجيء ( لو ) للتعليق في المستقبل إذ نجده يقول :  
 (( وليس حقها أن يجزم بها ؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط ، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه  
 (إن) ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كقولك: إن خرجت غداً خرجنا،  
 ولا تفعل ذلك ( لو ) وإنما تقول: لو خرجت أمس خرجنا ))<sup>(١)</sup> كما يقول: (( ولو من الحروف  
 التي تقتضي الأجوبة ، وتختص بالفعل ، ولكنهم لم يجزموا به ؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى  
 الاستقبال، كما تفعل حروف الشرط ، تقول: لو زارني زيد أمس أكرمه ))<sup>(٢)</sup>

فهذا القول من ابن الشجري يشبه تماماً بقول الرماني السابق ذكره ، فكلاهما يؤيدان  
 المعنى الواحد - كما سبق بيانه - ولا فرق بينهما ، مما دعاني إلى القول بأنه يرى عدم مجيء  
 ( لو ) للتعليق في المستقبل ، كما يراه الرماني.

كما ذهب أيضاً بدرالدين ابن الناظم إلى عدم مجيء ( لو ) للتعليق في المستقبل حيث  
 يقول: (( وعندي أن ( لو ) لا تكون لغير الشرط في المستقبل ))<sup>(٣)</sup>

ومما تقدم يتضح أن القائلين بعدم مجيء (( لو )) للتعليق في المستقبل بمعنى ( إن ) :  
 الرماني، وابن الحاج ، وابن الشجري ، وابن الناظم. ومنهم أيضاً ابن القيم حيث يقول: (( لو  
 يؤتى بها للربط لتعليق ماض بماض ، كقولك: لو زرتني لأكرمتك ، ولهذا لم تجزم إذا دخلت  
 على مضارع ؛ لأن الوضع للماضي لفظاً ومعنى ، كقولك: لو يزورني زيداً لأكرمته. فهي في  
 الشرط نظير (( إن )) في الربط بين الجملتين لا في العمل ولا في الاستقبال ))<sup>(٤)</sup>

ولا يمنع عند القائلين بعدم مجيء (( لو )) للتعليق في المستقبل أن تدخل على المضارع،  
 ولكن إذا دخلت عليه يكون معناه ماضياً ، وإن كان مدخولها مضارعاً لفظاً.

ومذهب كثير من النحويين وقوعها شرطاً في المستقبل بمعنى (( إن )) ، ونصّ على ذلك  
 أبوحيان في الارتشاف حيث يقول: (( وكونها بمعنى (إن) ذكره النحاة في غير موضع ))<sup>(٥)</sup>  
 كما نص عليه ابن هشام في المغني بقوله: (( وكون ( لو ) بمعنى (إن) قاله كثير من

(١) أمالي ابن الشجري ٢٨٧/١-٢٨٨

(٢) أمالي ابن الشجري ٨٣/٢

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٧١٠ ، وانظر المغني ٣٤٥

(٤) البدائع ٥٢/١

(٥) الارتشاف ١٨٩٨/٤

النحويين))<sup>(١)</sup>

ومن النحويين الذين قالوا بهذا القول ابن عصفور حيث يقول : ((وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى ( إن ) الشرطية ، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً ، وعليه قوله:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ<sup>(٢)</sup>

ويتضح من قول ابن عصفور أن استعمال ( لو ) للتعليق في المستقبل محمول على ((إن)) على خلاف الأصل ، ويقع بعده فعل مضارع كما يقع بعده فعل ماضٍ ، فإذا وقع بعده مضارع أبقى معناه على الاستقبال ، وإذا وقع بعده ماضٍ أحيل معناه على الاستقبال.

كما قال به ابن مالك حيث يقول: (( والشرطية مرادفة لـ ( إن ) كالتي في قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> وغير مرادفة لـ ( إن ) وهي أكثر وقوعاً من غيرها ))<sup>(٤)</sup>

ويظهر من قوله أن استعمال ( لو ) للتعليق في المستقبل بمعنى ( إن ) كثير ، ولكن استعمالها للتعليق في الماضي أكثر ؛ لأن الأصل في استعمالها التعليق في الماضي ، ومجيئها للتعليق في المستقبل على خلاف الأصل ؛ لأنه محمول على ( إن ) . قال الزركشي: (( وإنما أقيمت مقامها ؛ لأن في كل واحدة منهما معنى الشرط ، وهي مثلها فيليها المستقبل ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا﴾<sup>(٦)</sup>

وإن كان ماضياً صرفه للاستقبال ، كقوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾<sup>(٧)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ ، وقوله: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ﴾

(١) المغني ٣٤٨

(٢) شرح الجمل ٤٤١/١ ، وانظر الارتشاف ١٩٩٨/٤

(٣) سورة النساء الآية (٩)

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٣٠/٣

(٥) سورة الأحزاب الآية (٥٢)

(٦) سورة يس الآية (٦٦)

(٧) سورة التوبة الآية (٣٣)

(٨) سورة يوسف الآية (١٧)

مِنْ أَحَدِهِمْ مِْلُءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ((<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>)

ومعنى ( لو تركوا ) في الآية التي ذكرها ابن مالك : إن يتركوا ، بتأويل معنى ( لو ) إلى معنى ( إن ) وتأويل الماضي إلى معنى المستقبل . قال المرادي : (( وأما التي بمعنى ( إن ) فتصرف الماضي إلى المستقبل ، فإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى ))<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن هشام بعض الشواهد على مجيء ( لو ) للتعليق في المستقبل بمعنى ( إن ) ، ومنها: قول الشاعر:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسِينَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ

وقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

وقول الشاعر:

لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خَلْقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

كما ذكر الآية التي ذكرها ابن مالك.<sup>(٤)</sup>

ومن مجيئه بمعنى ( إن ) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> وقوله : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> وقوله : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾<sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>

- (١) سورة آل عمران الآية (٩١)
- (٢) البرهان ٣٩٩/٤
- (٣) توضيح المقاصد للمرادي ٢٨١/٤
- (٤) انظر المغني ٣٤٤
- (٥) سورة يوسف الآية (١٧)
- (٦) انظر رصف المباني ٣٦٠
- (٧) سورة التوبة الآية (٣٣)
- (٨) سورة المائدة الآية (١٠٠)
- (٩) سورة البقرة الآية (٢٢١)
- (١٠) سورة البقرة الآية (٢٢١)
- (١١) سورة الأحزاب الآية (٥٢)
- (١٢) انظر المغني ٣٤٨

ومعنى الأولى : وإن نكن صادقين ، والثانية : وإن يكره المشركون ، والثالثة : وإن يعجبك كثرة الخبيث ، والرابعة: وإن تعجبكم ، والخامسة : وإن يعجبكم ، والسادسة: وإن يعجبك حسنهنّ. والله أعلم

وخلاصة القول في (( لو )) الشرطية أنها تستعمل في أصل وضعها لتعليق ماض بماض ، فيكون الفعل بعدها ماضياً معنى ولفظاً إذا كان مدخولها فعلاً ماضياً ، أو معنى لا لفظاً إذا كان مدخولها فعلاً مضارعاً. وقد تستعمل للتعليق في المستقبل حملاً لها على أختها ( إن ) الشرطية ، فيكون الفعل بعدها مستقبلاً معنى ولفظاً إذا دخلت على المضارع ، أو معنى لا لفظاً إذا دخلت على الماضي.

ومعنى كونها للتعليق في الماضي أنها إذا دخلت على ثبوتين نفتهما أو نفيين أثبتتهما أو نفي وثبوت أثبتت المنفي ونفت المثبت. وهو معنى قولهم: امتناع الشيء لامتناع غيره. ومدخولها على هذا أربعة أقسام.

ومثال القسم الأول: (( لوزرتني لأكرمك )) ، أي : لم أكرمك ؛ لعدم زيارتك لي. فالإكرام لم يحصل لعدم تحقق شرط حصوله وهو (( الزيارة )).

ومثال القسم الثاني : (( لو ما زرتني لما أكرمك )) ، أي : أكرمك لزيارتك لي ، فالإكرام حصل ؛ لتحقيق شرط حصوله وهو (( الزيارة )).

ومثال القسم الثالث: (( لو زرتني لما أكرمك )) ، أي : أكرمك لعدم زيارتك لي ، فالإكرام حصل ؛ لتحقيق شرط حصوله وهو (( عدم الزيارة )).

ومثال القسم الرابع : (( لو ما زرتني لأكرمك )) ، أي : لم أكرمك لزيارتك لي ، فالإكرام لم يحصل لتحقيق شرط عدم حصوله وهو (( الزيارة )).

وهذا هو الأصل في استعمال (( لو )) للتعليق في الماضي ، فإذا تعذر أو امتنع تخريج بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار على أصل استعمالها ، فإن (( لو )) فيه محمولة على (( إن ))؛ لأنهما أختان ، فيكون معناها مستقبلاً ، وإن كان مدخولها ماضياً أو مضارعاً.

وعليه ، فمعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ



كُلِّ شَيْءٌ قُبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴿١﴾ : إن ثبت تنزيل الله إليهم الملائكة وتكليم الموتى لهم والحشر عليهم كل شيء عياناً لا يؤمنون .

ومعنى قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (٢) : إن ثبت كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً والبحار مداً ، فكتب بها عجائب صنع الله الدالة على قدرته ووجدانيته لا تنفذ كلماته تعالى .

لذلك قال المالقي في (( نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ )) : (( وعلى ذلك ينبغي أن يحمل .. : (( نِعَمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ )) المعنى : أنه لا يعصي الله وإن قدر أنه لا يخافه ، وحاشاه من ذلك ؛ لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له )) (٣) .

وجواب (( لو )) إما مضارع منفي بـ ( لم ) أو ماضٍ مثبت ، أو منفي بـ ( ما ) . والغالب على المثبت دخول اللام عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (٤) ومن تجرده ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ (٥) والغالب على المنفي تجرده ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ (٦) ويجوز حذف جواب ( لو ) لدلالة المعنى عليه كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (٨) أي لرأيت أمراً عظيماً. (٩) وأما من حيث إهمالها فأكثر القائلين بمجيء ( لو ) للتعليق في المستقبل بمعنى ( إن ) ينص على أنه لا يجزم به كما يجزم بـ ( إن ) (١٠) .

وذكر أبوحيان أنه : (( زعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة ، وزعم قوم منهم ابن الشجري

- 
- (١) سورة الأنعام الآية (١١١)
  - (٢) سورة لقمان الآية (٢٧)
  - (٣) رصف المباني ٣٦٠
  - (٤) سورة الأنفال الآية (٢٣)
  - (٥) سورة الواقعة الآية (٧٠)
  - (٦) سورة الأنعام الآية (١١٢)
  - (٧) شرح الألفية لابن الناظم ٧١٣ فما بعدها ، والإتقان ١/٥٥٤
  - (٨) سورة الأنعام الآية (٢٧)
  - (٩) الارتشاف ٤/١٩٠٣
  - (١٠) انظر رصف المباني ٣٦٠ ، والمغني ٣٤٤

أنه يجوز الجزم بها في الشعر))<sup>(١)</sup>

كما ذكر ابن مالك : (( وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري ، واحتج بقول

الشاعر:

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْآطَالِ نَهْدٌ ذُو حُصْلٍ<sup>(٢)</sup>

ومما تقدم يكون في إهمال ( لو ) وإعماله إذا دخل على المستقبل ثلاثة أقوال : الأول: المنع مطلقاً ، وعليه ابن مالك كما سيأتي ، والرّماني. والثاني : الجواز في الشعر والنثر وهو لغة من لغات العرب. والثالث : الجواز في الشعر خاصة ، وسبق أن نسب ابن مالك وأبوحيان هذا القول إلى ابن الشجري ، كما نسبه إليه آخرون ، ومنهم المرادي في الجنى الداني<sup>(٣)</sup> ، وابن هشام في المغني<sup>(٤)</sup> ، والأشموني<sup>(٥)</sup>.

ثم أخذ ابن مالك يرد على القائلين بالجواز في سعة الكلام وفي الشعر خاصة ، ومنهم ابن الشجري - كما ذكروا - قائلاً : (( وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول : ( جا يجي ) و ( شا يشا ) بترك الهمزة. فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة ( يشاء ) فقال : ( يشا ) ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل في : ( عالم ) و ( الخاتم ) : ( عالم ) و ( خاتم ) : وكما فعل ابن ذكوان في ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ ﴾<sup>(٦)</sup> حين قرأ ( منساته ) بهمزة ساكنة ))<sup>(٧)</sup>

وتابع كلامه مخرباً ما ورد منه مجزوماً به بأنه من تسكين ضمة الإعراب للتخفيف : (( وأما

قول الشاعر:

تَامَتْ فَوَادِكُ لَوْ يُحْزِنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بِنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً كما قرأ أبو عمرو ﴿ وَيَنْصُرُكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) الارتشاف ١٨٩٩/٤

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣

(٣) انظر الجنى الداني ٢٨٦

(٤) انظر المغني ٣٥٧

(٥) شرح الأشموني ٤٢/٤

(٦) سورة سبأ الآية (١٤)

(٧) شرح الكافية الشافية ١٦٣٣/٣-١٦٣٤

(٨) سورة التوبة الآية (١٤)

و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وكما قرأ بعض السلف: ﴿وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾<sup>(٢)</sup> بسكون اللام<sup>(٣)</sup>.  
ولكن مع نسبة ابن مالك وغيره القول بإجازة الجزم بـ ( لو ) في الشعر إلى ابن الشجري أرى أنه على القول الأول وهو المنع مطلقاً كما ذهب إليه ابن مالك وغيره ، وما ورد من الجزم به في الشعر فضرورة ، وذلك أننا قد سبق أن أوردنا قوله للاستدلال به على رأيه لعدم مجيء ( لو ) للتعليق في المستقبل ، وأكد فيه أن ( لو ) لا يعمل في الفعل المضارع بخلاف ( إن ) ؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما ينقله (إن) فإنه يقال: ((إن خرجتَ غدًا خرجنا)) في معنى : إن تخرج غدًا نخرج ، ولا يقال ذلك في ( لو ) ، وإنما تقول: لو خرجتَ أمس خرجنا. فلما لم ينقل ( لو ) الماضي إلى الاستقبال لم يعمل في الفعل المضارع كما يعمل فيه ( إن ) ؛ لضعف لو في التأثير، لذلك قالوا: (( كل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه ))<sup>(٤)</sup>

ويؤكد صحة ما قلنا قوله : (( وربما جزم به في الضرورة )) إخباراً له لما ورد منه في الشعر عاملاً في المضارع الجزم. قوله: (( في الضرورة )) ؛ إذ الضرورة لا حكم لها للخروجها عن القاعدة وإباحتها لما لا يجوز كما قال الفقهاء : (( الضرورة تبيح المحذورات )) ، وقوله: ((ربّما)) وربما يفيد التقليل وندرة الوقوع كالضرورات الشعرية.

كما يؤكد صحته أيضاً ما ذكرنا قول البغدادي: (( وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوّز الجزم بـ ( لو ) في الشعر غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه ))<sup>(٥)</sup> الأوّل المجلس الثامن والعشرون ، والثاني المجلس الأربعون.

وعليه يتبين أن ما نسب إليه غير صحيح وخلاف مذهبه ، اللهم إلا إن كان ذلك في بعض كتبه ولم نطلع عليه ، فيكون له بذلك رأيان في إهمال ( لو ) وإعماله إذا دخل في المستقبل. ولكي نستطيع التبيّن من سر إهمال ( لو ) للتعليق في الماضي وفي المستقبل نستعرض أقوال

(١) سورة الأنعام الآية (١٠٩)

(٢) سورة الزخرف الآية (٨٠)

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٣٤/٣-١٦٣٥ ، وانظر شرح التسهيل ٩٦/٤-٩٧

(٤) الكلبيات ٩٩٨

(٥) خزنة الأدب ٣٢٠/١١

أهل العربية الذين كشفوا لنا عن هذا السر.

قال الرماني: (( وإنما لم تعمل ( لو ) وفيها معنى الشرط لمخالفتها حروف الشرط، وذلك أنها لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط. ألا ترى أنك تقول: إن قمت غداً قمت معك في معنى: إن تقم غداً أقم معك ، ولا تقول: لو قمت غداً قمت معك ، وإنما تقول: لو قمت أمس لقمت معك ))<sup>(١)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وليس حقّها أن يجزم بها ؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط ، وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه ( إن ) ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كقولك: إن خرجت غداً خرجنا ، ولا تفعل ذلك ( لو ) وإنما تقول: لو خرجت أمس خرجنا))<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً (( ولو من الحروف التي تقتضي الأجوبة ، وتختص بالفعل ، ولكنهم لم يجزموا به ؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال ، كما تفعل حروف الشرط ، تقول: لو زارني زيد أمس أكرمه ، وربما جزموا به في الضرورة ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن مالك: (( إنّ ( لو ) لمّا لم تصحب - غالباً - إلاّ فعلا ماضيا وهو لازم البناء لم تكن عاملة. ولمّا لم تكن عاملة لم يسلك بها سبيل ( إن ) في الاختصاص بالفعل أبداً ))<sup>(٤)</sup>  
وقال الرضي: (( ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها إلا اضطرارا؛ لأن الجزم من خواص العرب والماضي مبني ))<sup>(٥)</sup>

وقال بدرالدين: (( ولمّا كانت لو للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل ، فلم تجزمه في سعة الكلام ، كما تجزمه إن ، وإن كانت مثلها في الاختصاص بالفعل ))<sup>(٦)</sup>

نتبين مما تقدّم أنّ (( لو )) حرف مهمّل ، وإن كان مختصاً بالفعل ، وسر إهماله أنه

- 
- (١) معاني الحروف ١٠٢
  - (٢) أمالي ابن الشجري ٢٨٧/١-٢٨٨
  - (٣) أمالي ابن الشجري ٨٣/٢
  - (٤) شرح الكافية الشافية ١٦٣٦/٣
  - (٥) شرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٤
  - (٦) شرح التسهيل ٩٦/٤

يدخل على الماضي في أصل وضعه ؛ لأنه لتعليق ماض بـماض ، والماضي غير قابل للإعراب، فلا يعمل فيه. وإذا دخل على المضارع فعلى خلاف الأصل ، وكان مقتضى دخوله عليه أن يعمل فيه ؛ لأنه معرب ، إلا أنه لم يعمل فيه مراعاةً لأصله الذي هو الإهمال ؛ لأنه يدخل على الماضي ، فحمل في عدم الأعمال في المضارع إذا دخل عليه على عدم أعماله في الماضي.

## ثانياً - إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً :

الحرف المهمل لدخوله على ما ليس معرباً : ( لَمَّا ) ، و ( لو ) من أدوات الشرط ، وحرف التقريب ( قد ) ، وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

### - إهمال (( لَمَّا )) الشرطية :

زعم الفارسي أنه مركّب من (( لم )) و (( ما ))<sup>(١)</sup> واختلف فيه بين الحرفية والاسمية، فذهب سيويوه إلى أنه حرف ، وذهب ابن السراج والفرسي وابن جنّي إلى أنه ظرف زمان بمعنى حين . وذهب أبوحيان إلى صحة مذهب سيويوه.<sup>(٢)</sup>

كما عزاه المالقي إلى أكثر النحويين ، وقال: (( والأظهر مذهب الأكثرين ؛ لأن الاسمية فيها متكلّفة والحرفية غير متكلّفة ، وكل مبني لازم للبناء فالحكم عليه بالحرفية إلا إن دلّت دلائل مقويّة له في حيز الأسماء ، ف ( لَمَّا ) وإن كانت بمعنى (( حين )) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية ، فإن من الحروف ما يتقدر بالأسماء وهو لازم للحرفية ، ومنها ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية وتقدم منه شيء.

ومما يضعف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى (( حين )) لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء ، وكان عاملاً فيها ، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها ، وأنت تقول: (( لَمَّا قمتَ أمس أحسنتُ إليك اليوم )) فدلّ على أنها ليست بمعنى (( حين )) فاعلمه<sup>(٣)</sup>

وقال السهيلي: (( حرف يدل على ارتباط الفعل الثاني بالأوّل وأنّ أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف الظرف من الزمان إذا قلت: (( حين قام زيد قام عمرو )) فجعلت أحدهما وقتاً للآخر على الاتفاق لا على الارتباط ، فلذلك زادوا (( أن )) بعدها صيانة لهذا المعنى ، وتخليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف ؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف فيكون قد جاء لمعنى كما هو في (( لَمَّا ))<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) نتائج الفكر ١٢٧
  - (٢) الارتشاف ١٨٩٦/٤ فما بعدها
  - (٣) رصف المباني ٣٥٤
  - (٤) نتائج الفكر ١٢٧

ويقال في (( لَمَّا )) : حرف وجود لوجود ، كما يقال فيها : حرف وجوب لوجوب.<sup>(١)</sup> وذكر المالقي أنها حرف وجوب لوجوب إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، نحو: لَمَّا قمتُ أكرمتك ، ولَمَّا جئتني أحسنتُ إليك. وإن كانتا منفيتين ، فهي حرف نفي لنفي، نحو : لَمَّا لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو. وإن كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبة فهي حرف وجوب لنفي، نحو: لَمَّا لم يقم زيد أحسنتُ إليك . وإذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية فهي نفي لوجوب، نحو: لَمَّا جاء زيد لم أحسن إليك.<sup>(٢)</sup>

ويلي ( لَمَّا ) فعل ماضٍ مثبت لفظاً ومعنى ، أو مضارع منفي بـ ( لم ) ، ويجوز زيادة ( أن ) بعد ( لَمَّا ) قبل الماضي ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾<sup>(٣)(٤)</sup> وجوابها فعل ماضٍ مثبت ، نحو: لَمَّا قام زيد قام عمرو ، أو منفي بـ ( ما ) ، نحو: لَمَّا قام زيد ما قام عمرو ، أو مضارع منفي بـ ( لم ) ، نحو: لَمَّا قام زيد لم يقم عمرو ، أو جملة اسمية مقرونة بـ ( إذا ) الفجائية ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> أو جملة اسمية مقرونة بالفاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أو فعلاً مضارعاً ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾<sup>(٧)(٨)</sup>

ويجوز حذف جوابها للدلالة عليه قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا ﴾<sup>(٩)</sup> أي فعلوا به ما أجمعوا عليه وأوحينا إليه. ويكثر تأخر الجواب وقد يجوز : أكرمتك لَمَّا أكرمتني.<sup>(١٠)</sup> وذكر المالقي أن ( لَمَّا ) من الحروف التي يجوز أن تكون عاملة وغير عاملة.<sup>(١١)</sup> ويقصد بكونه عاملاً دخوله على الفعل المضارع وقلب معناه إلى الماضي ، ويقصد بكونه غير عامل مجيئه

(١) شرح التسهيل ١٠٢/٤ ، والارتشاف ١٨٩٦/٤ ، والجنى الداني ٥٩٤

(٢) رصف المباني ٣٥٣-٣٥٤

(٣) سورة يوسف الآية (٩٦)

(٤) الارتشاف ١٨٩٧/٤

(٥) سورة العنكبوت الآية (٦٥)

(٦) سورة لقمان الآية (٣٢)

(٧) سورة هود الآية (٧٤)

(٨) انظر الجنى الداني ٥٩٦ ، والمعنى ٣٧٠

(٩) سورة يوسف الآية (١٥)

(١٠) الارتشاف ١٨٩٧/٤-١٨٩٨

(١١) انظر رصف المباني ١٠٠

حرف وجود لوجود ، ومجيئه بمعنى إلا الاستثنائية.

وخلاصة القول عندي أنّ لَمَّا من الألفاظ المشتركة التي تعددت دلالتها بتعدد استعمالاتها فقد أعملتها العرب حينما تدخل على الفعل المضارع ، نحو : قاربت المدينة ولمّا أدخلها. والسر في إعمالها والحال هذه اختصاصها بالدخول على الفعل المضارع ؛ لأنه المعرب من الأفعال حيث تظهر عليه علامات الإعراب ، وإنّما أعرب دون أخويه لشبهه باسم الفاعل زمنًا وهيئة.

كما استعملتها العرب مهملة إذا دخلت على الفعل الماضي فإن كان ماضيًا في اللفظ والمعنى كانت وجودية عند سيبويه وإن كان ماضيًا في اللفظ مستقبلاً في المعنى مسبوقاً بقسم أو أداة نفي كانت استثنائية وكتاهما مهملة. وسر إهمالهما دخولهما على الماضي والماضي مبني باتفاق فلا يتغير آخره مع حرف الجزاء عاملاً كان أو مهملاً. ولو عملتا فيه للزم منه توارد الإعراب والبناء على المحل الواحد ، وكون الشيء معرباً مبنيًا في حال واحدة محال ؛ لذا كانت مهملة.

#### – إهمال (( لو )) الشرطية :

قد تقدم الحديث عن (( لو )) الشرطية الداخلة على المضارع في (( إهمال الحرف للحمل )) وأقوال أهل العربية فيها ، وأنها في الأصل تدخل على الماضي ؛ لأنها لتعليق ماض بماض ، ودخولها على المضارع على خلاف الأصل كما قال ابن الناظم السابق ذكره : (( ولما كانت لو للشرط في الماضي كان دخولها في المضارع على خلاف الأصل ... )) فهي مهملة حالة دخولها على الماضي ؛ لأنه مبني وغير قابل للإعراب ، كما أنها مهملة حالة دخولها على المضارع وإن كان معرباً.<sup>(١)</sup>

#### – إهمال حرف التقريب (( قد )) :

التقريب : مصدر قرّب الشيء : أدناه.<sup>(٢)</sup> وحرفه : قد ، ويأتي اسمًا بمعنى (( حسب )) ويأتي حرفًا ، ويختص بالفعل ، ويدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفًا ، وعلى المضارع

(١) انظر ص ٨٦ فما بعدها

(٢) المعجم الوسيط ٧٢٣



بشرط تجرده من جازم و ناصب و حرف التنفيس.<sup>(١)</sup>

قال سيويه : (( وأما (( قد )) فجواب لقوله: لَمَّا يَفْعَلُ ، فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً: (( وتكون قد بمنزلة رَبِّمَا ، وقال الشاعر الهذلي:

قَدْ أَتْرُكُ الْقَرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ      كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال : رَبِّمَا ))<sup>(٣)</sup>

وقال الزمخشري: (( ومن أصناف الحرف حرف التقريب ، وهو ( قد ) ، تقرّب الماضي من الحال إذا قلتَ : قد فعل ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، لا بدّ فيه من معنى التوقع ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن يعيش: (( قد تستعمل (( قد )) للتقليل مع المضارع ، فهي لتقليل المضارع وتقريب الماضي ، فهي تجري مع المضارع مجرى رَبِّمَا ، تقول: قد يصدق الكذوب ، وقد يعثر الجواد ، تريد أن ذلك قد يكون منه على قلة وندرة ، كما تقول: ربما صدق الكذوب ، وعثر الجواد ، وذلك لما بين التقليل والتقريب من المناسبة ، وذلك أن كل تقريب تقليل ؛ لأن فيه تقليل المسافة ))<sup>(٥)</sup>

يفهم مما تقدم أن (( قد )) إذا دخل على الماضي فإنه يفيد تقريب زمن الماضي من الحال ، وذلك أنك تقول: قام زيد ، فيحتمل الماضي القريب ، والماضي البعيد ، فإذا قلت: قد قام زيد اختص بالتقريب<sup>(٦)</sup> ويلزمه عند الخليل معنى التوقع. وإذا دخل على المضارع فإنه يفيد التقليل .

فهو تقريب للماضي ، وتقليل للمضارع لما بين التقليل والتقريب من المناسبة ؛ لأن كل تقليل تقريب ؛ لأن فيه تقليل المسافة وعليه حمل قول الهذلي السابق ذكره.

وذكر الرضي أنه إذا دخل على الماضي فإنه يفيد التحقيق ، ويضاف إليه معنى التقريب من

(١) انظر الجنى الداني ٢٥٦

(٢) الكتاب ٢٢٣/٤

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤

(٤) المفصل ٣١٦

(٥) شرح المفصل ١٤٧/٨

(٦) انظر شرح المفصل ١٤٧/٨

الحال مع التوقع ، مثل له قول المؤذن: (( قد قامت الصلاة )) وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط إذا قيل لمن لم يكن يتوقع ركوب الأمير: (( قد ركب ))

وإذا دخل على المضارع فإنه يفيد التحقيق أيضاً ويضاف إليه في الأغلب التقليل، نحو: إن الكذوب قد يصدق ، أي بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً . وقد يكون هذا الحرف مع المضارع للتحقيق فقط ، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> وقد يكون للتكثير فقط في موضع التمدح ، وقد أورد عليه البيت السابق ذكره.

وذكر لـ (( قد )) المرادي خمسة معان أحدها : التوقع مع الماضي ، كقول المؤذن : (( قد قامت الصلاة )) . ومع المضارع ، نحو: قد يخرج زيد. والثاني التقريب ، ولا يكون إلا مع الماضي ، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وذكر أن التقريب لا ينفك عن معنى التوقع كما في كلام الزمخشري. والثالث: التقليل ، ويكون مع المضارع ، كقولك: إن البخيل قد يجود. والرابع : التكثير ، وأورد عليه قول الشاعر:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةَ اللَّحِينِ سُرْحُوبُ

والخامس : التحقيق ، ويكون مع الماضي ، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ومع المضارع ، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> وقال المرادي: ((والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان : التوقع ، والتقريب ، والتحقيق. ومع المضارع أحد أربعة معان : التوقع ، والتعليل ، والتحقيق ، والتكثير))<sup>(٧)</sup> وذكر ابن هشام في مغنيه هذه المعاني الخمسة وأنكر مجيئه للتوقع مطلقاً.<sup>(٨)</sup> ولم ير أبوحيان مجيئه للتقليل حيث يقول: (( قد تدخل على الماضي المتصرف لتقريب زمانه من الحال ، وتفيد التحقيق، وعلى المضارع الخالي من

(١) سورة البقرة الآية (١٤٤)

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٤-٤٤٥

(٣) سورة الأنعام الآية (١١٩)

(٤) سورة الشمس الآية (٩)

(٥) سورة الأنعام الآية (٣٣)

(٦) انظر الجنى الداني ٢٥٦ فما بعدها

(٧) الجنى الداني ٢٥٦

(٨) انظر المغني ٢٢٧ فما بعدها ، والجمع ٢/٤٩٥

ناصب وجازم وحرف تنفيس ولا يفيد تقليلاً فيه بل يدل على التوقع فيما يمكن فيه ذلك))<sup>(١)</sup>  
 ومما تقدم أرى وألاحظ أن (( قد )) إذا كان حرفاً فإنه يستعمل مع الماضي؛ لتحقيق  
 وقوع الفعل، وتقريبه من الحال. ويستعمل مع المضارع لتوقع وقوعه. وذلك لحمله على ضده  
 ؛ لأن تحقيق وقوع الفعل وتوقعه كالضدين؛ لأن ما ثبت ضد ما لم يثبت. واستعماله مع  
 المضارع بمعنى التأكيد من باب الحمل على الضد؛ لأن التوقع يقرب معناه التقليل، والتقليل  
 ضد التأكيد. كما أن استعماله مع المضارع بمعنى التحقيق من باب الحمل على الضد أيضاً،  
 كما في قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما قول المؤذن: (( قد قامت الصلاة )) مع أن الصلاة لمّا تبدأ بعد، فهو داخل في  
 التعبير بالماضي عن المستقبل، وجيء بـ (( قد )) لتأكيد تحقيق وقوع الفعل، فهو تأكيد على  
 تأكيد. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> جيء  
 بـ (( قد )) مع الماضي مع أن الفلاح الحقيقي لمّا يتحقق بعد للمؤمنين؛ لتحقيق وقوع الفلاح  
 عن قرب، وتأكيده. والله أعلم.

وقد صرح أهل العربية بإهمال (( قد )) حيث يقول العكبري: (( وأما قد فتدخل على  
 الماضي والمستقبل، ثم إنها تقرّب الماضي من الحال، وهذا تأثير في زمان الفعل فصار  
 كالسين))<sup>(٤)</sup> ويقول ابن القيم: (( الحرف إذا نزل منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها؛ لأن  
 أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض ))<sup>(٥)</sup> ويقول ابن الخشاب: (( وكذا قد في الفعل تفيد في  
 الماضي معنى شبيهاً بالتخصيص لتقريبها إياه من زمن الوجود، والماضي مع ذلك غير معرب،  
 فلم تعمل في لفظه ولا في موضعه. وكذا إذا دخلت على المضارع جرت في دخولها عليه في  
 الإهمال مجراها في الدخول على الماضي))<sup>(٦)</sup>

يتبين مما تقدم أن (( قد )) سواء أكان مدخولها مضارعاً أم ماضياً فهي مهملة؛ لأنها في

- 
- (١) الارتشاف ٢٣٦٤/٥
  - (٢) سورة البقرة الآية (١٤٤)
  - (٣) سورة المؤمنون الآية (١-٢)
  - (٤) اللباب في علل البناء ٢٠٨/١
  - (٥) بدائع الفوائد ٩١/١
  - (٦) المرتجل ٢

حالة دخولها على الماضي لا تعمل فيه ؛ لأن الماضي مبني وغير قابل للإعراب ، وفي حالة دخولها على المضارع لا تعمل فيه أيضاً وإن كان معرباً ؛ لصيرورتها كجزء من مدخولها أو نزولها منزلة جزء من الكلمة ، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

### ثالثاً- إهمال الحرف لمراعاة الأصل الذي ترتب منه:

يرى ابن أبي الربيع أنّ سر إهمال أحرف التحضيض مراعاة أصل هذه الأحرف قبل تركيبها والدلالة بها على التحضيض ، وذلك أنّ (( هلاً )) مركبة من : (( هل )) و(( لا )) ، و(( لولا )) و(( لوما )) مركبتان من : (( لو )) و(( لا )) و(( لو )) و(( ما )) ، و(( ألأ )) أصلها (( هلاً )) أبدال من الهاء همزة كإبدالها في أرقت الماء ، وهرقته. و(( ألأ )) مركبة من الهمزة الاستفهامية ، و(( لا )) النافية.

و(( هل )) والهمزة الاستفهاميتان ، و (( لا )) النافية و أختها (( ما )) مهملات؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين : الاسم والفعل ، كما أنّ (( لو )) غير عاملة ، فلمّا كانت هذه الأحرف التي منها ترتب أحرف التحضيض مهملات حملت عليها أحرف التحضيض ، فأهملت مراعاة للأصل قبل التركيب منها والدلالة به على التحضيض. قال ابن أبي الربيع في معرض حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل : (( فلمّا اختصت بالدخول على الجملة الاسميّة وجب لها بالاختصاص العمل ؛ لأنّ الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ، ولا تجد حرفاً مختصّاً غير عامل إلا قليلاً ، وكأنّه خرج عن الأصل والقياس ، أو روعي فيه أصله ، نحو (( هلاً )) وما أشبهها من حروف التحضيض ، فإنّها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، ولم تعمل ، وسبب ذلك أنّها مركبة من حرفين كلّ واحد منهما ليس له اختصاص ، ألا ترى أنّ (( هلاً )) مركبة من (( هل )) و (( لا )) و(( هل )) تدخل على الجملة الاسميّة ، وتدخل على الجملة الفعلية ، وكذلك (( لا )) فلمّا ركبوها حدث بالتركيب معنى التحضيض ، فطلب بذلك الجملة الفعلية ؛ لأنّ التحضيض طالب بالفعل ، فلمّا كانت (( هلاً )) مركبة من حرفين غير مؤثرين ؛ لعدم اختصاصهما على حسب ما ذكرته لم تؤثر شيئاً ، وبقي الفعل بعدها مرفوعاً ، وكذلك (( ألأ )) و(( لولا )) و(( لوما )) ألا ترى أنّ (( ألأ )) مركبة من الهمزة ، و(( لا )) وكلاهما غير مختص ، وأمّا (( لولا )) و (( لوما )) فمركبتان من : (( لو )) ، و(( لا )) و (( لو )) ، و(( ما )) ، و(( لا )) و (( ما )) لا تعملان ؛ لأنهما غير مختصين. وأمّا (( لو )) فقد تقع بعدها الجملة الاسميّة ، ألا ترى أنّك تقول: لو أنّ زيداً قائمٌ لقمّت ، فتقع بعدها (( أنّ )) وهي وما بعدها في موضع رفع بالابتداء ، ولذلك لم تعمل (( لو )) ، وكذلك كل ما له اختصاص ولم يعمل إذا نظرت إليه وجدته على حسب ما ذكرت لك ، فإن جاء شيء لا يمكن

فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس))<sup>(١)</sup>

غير أن السيوطي يقول : (( إنما لم تعمل أدوات التحضيض؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها

على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل))<sup>(٢)</sup>

---

(١) البسيط ٧٦٨/٢-٧٦٩

(٢) الأشباه والنظائر ٥٢٣/١

## رابعاً - إهمال الحرف لزيادته في الكلام:

حروف الزيادة ، والزيادة : النمو ، والزيادة : خلاف النقصان. زاد الشيءُ يزيدُ زيداً ، وزيداً وزيادةً ، وزيداً ، ومزيداً ، ومزاداً ، أي : ازداد. وزدته أنا أزيده زيادةً : جعلت فيه الزيادة.<sup>(١)</sup>

مما تقدّم يتبيّن أن الزيادة مصدر زاد الشيءُ : أي ازداد ، وزدتُ الشيءَ ، أي جعلتُ فيه الزيادة ، وفعله يأتي لازماً ومتعدّياً ، مثل عاب الشيءُ وعبته.

والزيادة تنقسم إلى قسمين زيادة في الكلمة ، وزيادة في الكلام ، والزيادة في الكلمة كتكرار عين الكلمة ، نحو : فرّح ، أو لامها ، نحو اسودّ ، أو زيادة حرف من حروف سألتمونيها ، كزيادة الهمزة في أضرب ، والألف في ضارب ، والتاء في تخرّج ، والسين والتاء في استخرج ، والنون في انطلق وغير ذلك .

وعرّف هذا القسم أهل العربية بأنه (( إلحاق الكلمة ما ليس منها ، إمّا لإفادة معنى ، كألف ضارب ، وواو مضروب ، وإمّا لضرب من التوسع في اللغة ، نحو ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد ))<sup>(٢)</sup> وهذا القسم من الزيادة يدخل في الدراسات الصرفية.

والقسم الثاني من الزيادة وهو الزيادة في الكلام وهي زيادة حروف المعاني. وهو الذي يهمننا هنا ، قال ابن يعيش: (( ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ))<sup>(٣)</sup> والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين.<sup>(٤)</sup> وسميت حروف الصلة أيضاً ؛ لأنها يتوصّل بها إلى زيادة الفصاحة واستقامة الوزن وحسن السجع وتزيين اللفظ.<sup>(٥)</sup>

ومعنى كون الحروف زوائد أنها لو حذفتم لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي ؛ لأن معنى زيادة هذه الحروف إفادة التوكيد ، ولم تكن الزيادة لغير معنى البتّة ؛ لأن التوكيد معنى صحيح ؛ لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.

(١) اللسان ١٩٨/٣

(٢) الأشباه والنظائر ٤٥٢/١

(٣) شرح المفصل ١٢٨/٨

(٤) انظر شرح المفصل ١٢٨/٨ ، والأشباه والنظائر ٤٥٣/١

(٥) شرح الفريد ٤٨٤

وقيل : إنما زيدت طلباً للفصاحة ؛ إذ ربّما يتعدّر النظم بدون الزيادة ، وكذلك السجع ، فأفادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكر من التوكيد وتقوية المعنى.<sup>(١)</sup>

وقال الرضي : (( قيل : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إما معنوية ، وإما لفظية ، فالمعنوية : تأكيد المعنى ، كما تقدم في (من) الاستغراقية ، والباء في خير ما وليس .

فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية . قيل : إنما سميت زائدة ؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيدات المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً ، لمّا لم تغاير فائدتها العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعدّوا على هذا ، (( إنّ )) ، و لام الابتداء ، وألفاظ التأكيد ، أسماء كانت ، أو ، لا : زوائد ، ولم يقولوا به .

وبعض الزوائد يعمل ، كالباء ، ومن ، الزائدتين ، وبعضها لا يعمل ، نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup>

وأما الفائدة اللفظية ، فهي تزيين اللفظ ، وكون زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام ، بسببها ، تهيئاً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية . ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعدت عبثاً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيما في كلام الباري تعالى ... وأنبأته عليهم السلام .

وقد تجتمع الفائدتان في حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى ، وإنما سميت هذه الحروف زوائد ؛ لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضاً حروف الصلة ؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن أو سجع (أو غير ذلك)<sup>(٣)</sup>

وقال ابن يعيش : (( وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ؛ إذ ذلك يكون كالعيب والتنزيل منزّه عن مثل ذلك وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى فإن كان الأول فقد جاء منه في التنزيل والشعر مالا يحصى على ما

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/٤٥٥ فما بعدها

(٢) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٢-٤٣٤



سندكره في كل حرف منها وإن كان الثاني فليس كما ظنوا لأن قولنا: زائد ليس المراد أنه دخل لغير المعنى البتة بل يزيد لضرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح ، قال سيبويه عقيب ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ونظائره فهو لغو من حيث إنها لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى سوى تأكيد الكلام))<sup>(٢)</sup>

وحروف الزيادة كما ذكرها ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : لا ، وألا ، والباء ، ومن ، واللام ، والكاف ، وعلى ، وعن ، وإن ، وإن الخفيفة ، وإذ ، وما ، وواو النسق.<sup>(٣)</sup> وقال السيوطي في بيان حروف الزيادة (( باب الزيادة للحروف وزيادة الأفعال قليل ، والأسماء أقل . أما الحروف فيزاد منها إن ، وأن ، وإذ ، وإذا ، وإلى ، وأم ، والباء ، والفاء ، وفي ، واللام ، ولا ، وما ، ومن ، والواو ))<sup>(٤)</sup>

فحروف الزيادة إذن هي : إذ ، وإذا ، وإلا ، وإلى ، وأم ، وأن ، وإن ، وإن ، والباء ، وعلى ، وعن ، والفاء ، وفي ، والكاف ، واللام ، وما ، ومن ، والواو . ويضاف إليها ((ثم))<sup>(٥)</sup>

وقد صرح ابن السراج بإهمال حروف الزيادة حيث يقول : (( وحقّ الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ))<sup>(٦)</sup>

كما صرح بذلك صاحب كشف اصطلاحات الفنون حيث يقول: (( الحروف بعضها عاملة... وبعضها غير عاملة كحروف العطف ... وحروف الزيادة التي لا يختل بتركها أصل المعنى كإن المكسورة المخففة وتسمى بحروف الصلة ))<sup>(٧)</sup>

وهذا التصريح من ابن السراج وصاحب كشف اصطلاحات الفنون يتضح منه أن حق

(١) سورة النساء الآية (١٥٥)

(٢) شرح المفصل ١٢٨/٨-١٢٩

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٤٣ فما بعدها

(٤) معترك الأقران ٢٥٦/١

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٩٠/٣ ، والمغني ١٥٨-١٥٩

(٦) الأصول ٢٥٩/٢

(٧) كشف اصطلاحات الفنون ٤٤٦/١

الزائد سواء كان فعلاً أو حرفاً أو سماً الإهمال وعدم الإعمال.

غير أننا نجد بعض الحروف الزائدة يعمل في اللفظ دون المحل ، ك : إلى ، والباء ، وعلى ، وعن ، والكاف ، واللام ، وفي ، ومن من حروف الجر. وإنما عملت هذه الأحرف في لفظ مدخولها ؛ لشدة اتصالها بالاسم وشدة اختصاصها به.

وسيكون الحديث هنا عن : إن ، وأن ، وإذ ، وإذا ، وإلا ، وأم ، وثم ، والفاء ، ولا ، والواو من الحروف الزائدة. وفيما يلي بيان كل منها:

إذ : ذهب أبو عبيدة إلى أن من وجوه (( إذ )) أن تكون زائدة للتوكيد ، وتبعه ابن قتيبة ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ ﴿١﴾ ﴿٢﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنَيْهِ ﴿٣﴾ أي : قال. ﴿٤﴾

كما ذهب إلى زيادة ( إذ ) ابن الشجري ، ولكنه خصّ الزيادة بعد بينا وبينما ، نحو : ((بينما أنا جالس إذ جاء زيد ))<sup>(٥)</sup> وقال المرادي : (( والفصيح ألا يؤتى بـ ( إذ ) بعد (( بينا )) و (( بينما )) ، والإتيان بها بعدهما عربي خلافاً لمن أنكره ))<sup>(٦)</sup> وقال في موضع آخر : (( وقال الأصمعي : (( إذ )) و (( إذا )) في جواب (( بينا )) و (( بينما )) لم يأت عن فصيح ، والصحيح أنه عربي ، ولكن تركها أفصح ))<sup>(٧)</sup>

وهذا القول من المرادي يشير إلى جواز زيادة (( إذ )) و (( إذا )) بعد (( بينا )) و (( بينما )) حيث إن وجودهما كعدمه بعد (( بينا )) و (( بينما )) .

إذا : قيل : قد تأتي (( إذا )) زائدة ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿٨﴾ أي انشقت السماء. ﴿٩﴾

(١) سورة البقرة الآية (٣٠)

(٢) معترك الأقران ٤٧/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٢

(٣) سورة لقمان الآية (١٣)

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٥٢

(٥) انظر المغني ١١٦

(٦) الجنى الداني ١٩٠

(٧) الجنى الداني ٣٧٦

(٨) سورة الانشقاق الآية (١)

(٩) معترك الأقران ٥٢/٢

إِلَّا : ذكر ابن هشام أن من وجوه (( إلا )) أن تكون زائدة ، ونسب القول بزيادتها إلى الأصمعي وابن جنّي كما نسب إلى ابن مالك . وحمل عليها قول الشاعر:

حَرَاجِيجُ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَزْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

وقول الشاعر:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا<sup>(١)</sup>

كما حمل عليها قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾<sup>(٢)</sup> عند بعضهم ، والتقدير : بما لا يسمع دعاء ولا نداء.<sup>(٣)</sup> وضعّف أبو حيّان هذا القول حيث يقول: (( هذا ضعيف ؛ لأن القول بزيادة إلا قول بلا دليل ))<sup>(٤)</sup>

أم : من أوجه ( أم ) أن تقع زائدة ، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ، أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾<sup>(٥)</sup> التقدير: أفلا تبصرون أنا خير ، وكما في قول الشاعر:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ المَهْرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ<sup>(٦)</sup>

أن : تقع زائدة بعد ( لما ) التوقيتية ، وبين ( لو ) وفعل القسم ، قال سيبويه : (( فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قولك: لما أن جاءوا ذهب ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك ))<sup>(٧)</sup>

وقال المبرد: (( وتقع زائدة توكيداً ، كقولك: لما أن جاء ذهب ، والله أن لو فعلت لفعلت ، فإن حذف لم تخلل بالمعنى ))<sup>(٨)</sup>

ومن وقوعها زائدة بعد (( لما )) التوقيتية قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سِيءَ بِهِمْ ﴾<sup>(٩)</sup> ومن وقوعها زائدة بين ( لو ) وفعل القسم قول الشاعر:

- 
- (١) المغني ١٠٢
  - (٢) سورة البقرة الآية (١٧١)
  - (٣) انظر البحر ٤٨٣/١
  - (٤) البحر ٤٨٣/١
  - (٥) سورة الزخرف الآية (٥١-٥٢)
  - (٦) انظر المغني ٧٠ ، ومعترك الأقران ٦٤/٢
  - (٧) الكتاب ١٥٢/٣
  - (٨) المقتضب ٤٩/١
  - (٩) سورة العنكبوت الآية (٣٣)

فَأَقْسَمَ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وقوله:

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

كما تقع زائدة بين الكاف ومخفوضها كقوله:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

كما تقع زائدة بعد ( إذا ) ، كقوله:

فَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ<sup>(١)</sup>

وأكثر وقوعها زائدة بعد لما التوقيتية.<sup>(٢)</sup>

إن : قال ابن قتيبة : (( وإن ) الخفيفة تزداد ، كقول الشاعر:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٍ أَيْتِي جُرْبٍ<sup>(٣)</sup>

وقال عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي مَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ﴾<sup>(٤)</sup> وقال بعضهم: أراد فيما

مَكَنَّاكُمْ فِيهِ ، و(( إن )) زائدة. وقال بعضهم: وهي بمعنى مَكَنَّاكُمْ فِي مَا لَمْ نَمَكِّنْكُمْ فِيهِ<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن هشام من أوجه ( إن ) أن تكون زائدة ، وأكثر ما زيدت بعد ( ما ) النافية إذا

دخلت على جملة فعلية ، كقوله:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتُ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

أو اسمية ، كقوله:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبِينَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

وقد تراد بعد ( ما ) الموصولة الاسمية ، كقوله:

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ

وبعد ما المصدرية ، كقوله:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

(١) انظر المغني ٥٠-٥١

(٢) انظر المغني ٥٠ ، ومعترك الأقران ٧٠/٢

(٣) انظر شرح شواهد المغني ٩٥٥/٢ ، وإصلاح المنطق ١٢٧ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١١٣/١

(٤) سورة الأحقاف الآية (٢٦)

(٥) تأويل مشكل القرآن ٢٥١-٢٥٢ ، وانظر معترك الأقران ٦٦/٢ ، والبرهان ٨٥/٣

وبعد ( ألا ) الاستفتاحية ، كقوله:

أَلَا إِنَّ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَثِيْبًا أَحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوْبَا<sup>(١)</sup>

وإنما زيدت (( إن )) بعد ألا الاستفتاحية ، وبعد ما المصدرية في البيتين السابقين ؛

لتشبيههما بـ (( ما )) النافية في اللفظ أو الصورة.

ثم : قال ابن برهان: (( قال أبو الحسن : وقد زادوا (( ثم )) . وأنشد بيت زهير:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَى فُتْمٌ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا

وعليه تأوّل : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وهذا قول الكوفيين ((<sup>(٣)</sup> وذكر ذلك ابن هشام

في المغني ونسب القول بزيادة (( ثم )) في الآية وقول الشاعر إلى الأخفش والكوفيين.<sup>(٤)</sup>

الفاء: قال ابن جني: (( وأما وجه زيادتها فقد جاء مجيئاً صالحاً ، أخبرنا أبو علي أن أبا

الحسن حكى عنهم: (( أخوك فوجد )) يريد : أخوك وجد. ومن ذلك قولهم: زيداً فاضرب ،

وعمرأ فاشكر ، وبمحمد فامرر ، وإنما تقديره: زيداً اضرب ، وعمرأ اشكر ، وبمحمد امرر.

وعلى هذا قوله عز اسمه: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ ﴾<sup>(٥)</sup> أي: وثيابك طهر، و﴿ الرَّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾<sup>(٦)</sup> أي:

والرجز اهجر ، و﴿ لِرَبِّكَ فَاصْبِرْ ﴾<sup>(٧)</sup> أي: لربك اصبر ((<sup>(٨)</sup>

وعلل ابن الشجري كون الفاء زائدة وعدم كونها حرف عطف بقوله: (( إنها زائدة لا

محالة في قوله تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ؛ لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدّى ذلك

إلى دخول الواو العاطفة عليها ، وهي عاطفة ((<sup>(٩)</sup>

وعلة دخول الفاء في خبر المبتدأ تشبيهه بجواب الشرط حيث إن كلاً منهما محط الفائدة ،

(١) انظر المغني ٣٨

(٢) سورة التوبة الآية (١١٨) وبداية الآية : حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنّوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه... ﴿

(٣) شرح اللمع ٢٤٤/١

(٤) انظر المغني ١٥٨-١٥٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٩٠/٣

(٥) سورة المدثر الآية (٤)

(٦) سورة المدثر الآية (٥)

(٧) سورة المدثر الآية (٧)

(٨) سرالصناعة ٢٦٠/١

(٩) أمالي ابن الشجري ٩٠/٣

فكما تتم الفائدة بالخير مع المبتدأ كذلك تتم بالجواب مع الشرط. (١)

ومن زيادة الفاء قول زهير:

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ بَتُّ عَلَى هَوَى فُتْمٌ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا (٢)

حيث يقول ابن هشام: (( والبيت على زيادة الفاء )) (٣)

وقال ابن برهان: (( اعلم أن الفاء تكون زائدة عند أصحابنا جميعاً ، نحو:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وكذلك قال عباس بن مرداس السلمي:

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

وكذلك قال أبو الحسن وأبو عثمان في ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ

مُلَاقِيكُمْ ﴾ (٤) (٥)

اللام : تقع اللام زائدة في خبر المبتدأ كما في نحو قول الشاعر:

\* أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ \* (٦)

كما تقع زائدة في خبر أن كقراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ (٧)

والمفعول ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ (٨) (٩)

ومن زيادة اللام - كما ذكره المالقي - اللام الداخلة على (( بعد )) في قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَعِزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لَاقَيْتُ لَا بُدَّ مَصْرَعَا

ومنها الداخلة بعد لام الجر ، كقول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِنَا أَبَدًا دَوَاءُ

ومنها الداخلة على (( لولا )) في قوله:

(١) المسائل الخلافية النحوية والصرفية ٢٢

(٢) ديوانه ١٤٠

(٣) المغني ١٥٩

(٤) سورة الجمعة الآية (٨)

(٥) شرح اللمع ٢٤٣/١

(٦) سر الصناعة ٣٨١/١

(٧) سورة الفرقان الآية (٢٠)

(٨) سورة الحج الآية (١٣)

(٩) انظر معترك الأقران ٢٨٦/٢

لَلَّوْلَا فَاسِمٌ وَيَدَا مَسِيلٍ لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ

وقوله:

لَلَّوْلَا حُصَيْنٌ عُقْبَةُ أَنْ أَسْوَأَهُ وَأَنَّ بَنِي سَعْدِ صَدِيقٌ وَوَالِدٌ<sup>(١)</sup>

لا: قال ابن قتيبة: (( وقد تزداد (( لا )) في الكلام والمعنى: طرحها لإباء في الكلام أو

جحد))<sup>(٢)</sup>

وذكر من زيادة (( لا )) قول الله عز وجل: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي:

ما منعك أن تسجد. فزاد في الكلام (( لا )) .

وقوله سبحانه: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> يريد: وما يشعركم أنها

إذا جاءت يؤمنون ، فزاد (( لا )) .

وقوله سبحانه: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَيَّ قَرْيَةٌ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> يريد: أنهم يرجعون ،

فزاد (( لا )) .

وقوله سبحانه: ﴿ لَيْتَلَىٰ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> يريد:

ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون.

وقول الشاعر:

\* فَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضَ أَلَّا تَسْخَرَا \*

أي: أن تسخرا.<sup>(٧)</sup>

ما: قال ابن قتيبة: (( و(( ما )) قد تزداد ، كقوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾<sup>(٨)</sup>

و﴿ أَيَا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٩)</sup> ، ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿ فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ

(١) انظر رصف المباني ٣٢١ فما بعدها

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٤٣

(٣) سورة الأعراف الآية (١٢)

(٤) سورة الأنعام الآية (١٠٩)

(٥) سورة الأنبياء الآية (٩٥)

(٦) سورة الحديد الآية (٢٩)

(٧) تأويل مشكل القرآن ٢٤٣ فما بعدها

(٨) سورة المؤمنون الآية (٤٠)

(٩) سورة الإسراء الآية (١١٠)

(١٠) تأويل مشكل القرآن ٢٥٢

أَحَدًا ﴿<sup>(١)</sup>﴾ وقوله: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>  
 وقوله: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

و قال أبو علي : (( استعملت (ما) حرفاً زائداً مع الاسم والحرف والفعل وكل موضع أريد به إقامة الوزن أو غير ذلك )) <sup>(٦)</sup> ثم ذكر أوجه زيادة (( ما )) <sup>(٧)</sup>

الواو : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم وابن برهان من البصريين. <sup>(٨)</sup>

ومن زيادة الواو كما ذكره الفراء قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ <sup>(٩)</sup> أي: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها. <sup>(١٠)</sup>

ومن زيادتها قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ <sup>(١١)</sup> قال ابن قتيبة : (( والمعنى قال لهم خزنتها )) <sup>(١٢)</sup>

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ﴾ <sup>(١٣)</sup> معناه : ناديناه. <sup>(١٤)</sup>  
 وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ وَجَعَلَ السَّقَايَةَ﴾ <sup>(١٥)</sup> أي : فلما جهّزهم

بجهّازهم جعل السقاية. وقرئ بغير الواو. <sup>(١٦)</sup>  
 وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ

- 
- (١) سورة مريم الآية (٢٦)
  - (٢) سورة القصص الآية (٢٨)
  - (٣) سورة آل عمران الآية (١٥٩)
  - (٤) سورة البقرة الآية (٢٦)
  - (٥) انظر معترك الأقران ٥٢٨/١
  - (٦) البغداديات ٤٣٤
  - (٧) انظر البغداديات ٤٣٤ فما بعدها
  - (٨) المقتضب ٣/٨٠-٨١ ، وشرح اللمع ١/٢٤٥
  - (٩) سورة الزمر الآية (٧٣)
  - (١٠) معاني القرآن للفراء ١/١٠٨ ، ٢٣٨
  - (١١) سورة الزمر الآية (٧٣)
  - (١٢) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣
  - (١٣) سورة الصفات الآية (١٠٣ ، ١٠٤)
  - (١٤) معاني القرآن للفراء ١/١٠٨ ، ٢٣٨ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٣
  - (١٥) سورة يوسف الآية (٧٠)
  - (١٦) معاني القرآن للفراء ١/١٠٨



الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴿١﴾ معناه : اقترب. (٢)

وقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (٣) ، قال ابن قتيبة: (( أي : لنحمل خطاياكم عنكم )) (٤)

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأُوْحَيْنَا إِلَيْهِ ﴾ (٥) (٦) أي: أوحينا إليه.  
ومنه قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ      وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا  
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمِحْنُ لَنَا      إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

أراد : قلبتم. (٧)

قال الفراء : (( فجعل جواب (( حتى إذا )) بالواو ، وكان ينبغي ألا يكون فيه واو )) (٨) أي : قلبتم.

وقول الشاعر:

فَلَمَّا أَجْزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى      بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

أراد: انتحى. (٩)

ونسب ابن جني في سر صناعة الإعراب القول بإجازة زيادة الواو إلى البغداديين حيث يقول: (( واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع )) (١٠) ثم ذكر بعض المواضع في القرآن التي زيدت فيها الواو ، وقال: (( فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، ولا يجيزون زيادة هذه الواو ، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتیاد

(١) سورة الأنبياء ٩٦-٩٧

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٣

(٣) سورة العنكبوت الآية (١٢)

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣

(٥) سورة يوسف الآية (١٥)

(٦) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣

(٧) تأويل مشكل القرآن ٢٥٤/١

(٨) معاني القرآن للفراء ١٠٧/١ ، ٢٣٨ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٤

(٩) تأويل مشكل القرآن ٢٥٣-٢٥٤

(١٠) سرالصناعة ٦٤٥/٢

في مثلها، وتأويل ذلك عندنا على معنى: فلما أسلما وتله للجبين ، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أدرك ثوابنا ، ونال المنزلة الرفيعة عندنا))<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: (( وكذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه. وكذلك قول الشاعر:

حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شُبُّوا  
وَقَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

تقديره: لَمَا كَانَ هَذَا كُلُّهُ مِنْكُمْ عَرَفَ النَّاسُ غَدْرَكُمْ ، وَاسْتَحَقَّقْتُمْ صَرَفَ اللَّائِمَةِ إِلَيْكُمْ،  
أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَصِحُّ لِمِثْلِهِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِهَذَا))<sup>(٣)</sup>

وعدّ ابن جني زيادة الواو في قولهم: (( كُنْتَ وَلَا مَالَ لَكَ )) حيث يقول: (( وقد زیدت  
الواو في نحو قولهم: كُنْتَ وَلَا مَالَ لَكَ ، أي كُنْتَ لَا مَالَ لَكَ ، وكان زيدٌ وَلَا أَحَدَ فَوْقَهُ))<sup>(٤)</sup>  
وعلّل ذلك بقوله: (( وكأنّهم إنّما استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر كان للحال ، ألا ترى أن  
قولك: كان زيدٌ قائماً مشبّه من طريق اللفظ بقولهم: جاء زيدٌ ركباً، وكما جاز أن يشبّه خبر  
كان بالمفعول فينصب ، فغير منكر أيضاً أن يشبّه بالحال في قولهم: جاء زيدٌ وعلى يده باز ،  
فتزاد فيه الواو))<sup>(٥)</sup>

(١) سرالصناعة ٦٤٦/٢-٦٤٧

(٢) سورة الزمر الآية (٧٣)

(٣) سرالصناعة ٦٤٧/١

(٤) سرالصناعة ٦٥٠/٢

(٥) سرالصناعة ٦٥٠/٢

## خامساً - إهمال الحرف لعدم اختصاصه :

الحرف المهمل لعدم اختصاصه يشمل عدداً كبيراً من أصناف الحروف ، منها حروف الابتداء ، وأحرف الاستثناء ، وحروف العطف ، وحرفي التفسير ، وأحرف الاستفهام ، وأحرف التنبيه ، وأحرف النداء ، وأحرف النفي ، وغير ذلك . وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

### -إهمال حروف الابتداء :

الابتداء مصدر ابتدأ الشيء ، وبه : بدأه.<sup>(١)</sup> وبدأتُ بالشيء ، وبدأتُ به ، وابتدأتُ به ، وابتدأتُ بمعنى قدّمته على غيره ، وجعلته أوّل الأشياء.<sup>(٢)</sup> والجملة الابتدائية هي المستأنفة وهي نوعان: المفتوح بها النطق ، والمنقطعة عما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب.<sup>(٣)</sup> والابتداء حقيقي وحكمي ، فالحقيقي أن يقع الاسم في أول الجملة فتبدأ به بدءاً أصيلاً. والحكمي أن يبدأ الكلام باسم مسبق بحرف لا يغيّر الابتداء.<sup>(٤)</sup>

وحروف الابتداء كما قال ابن بابشاذ : (( منها خمسة عشر حرفاً للابتداء ، وهي إنّما ، وأنما ، وكأنّما ، ولكنّما ، وليتما ، ولعلّما ، وأمّا بمعنى التفصيل ، وأمّا خفيفة بمعنى الاستفتاح ، ولولا بمعنى الامتناع ، وحتّى في أحد أقسامها ، وألا بمعنى التنبيه ، ولام الابتداء ، وواو الحال ، وإنّ الخفيفة في أحد أقسامها ، وإنّما سمّيت بذلك لكثرة وقوع المبتدأ بعدها ))<sup>(٥)</sup> ومن حروف الابتداء أيضاً الفاء<sup>(٦)</sup> ، والواو.<sup>(٧)</sup> وبلى ، وثم .

وسيكون الحديث عن بعض هذه الحروف ويشمل : ألا ، وأمّا ، وبلى ، وثمّ ، وحتّى ، والفاء ، واللام ، والواو . والحديث عن بعضها الآخر في موضعه إن شاء الله .

ألاً : تبدل همزتها هاء ، فيقال : هلاً ، وتكون تنبيهاً وافتتاحاً للكلام ، نحو قوله تعالى :

(١) المعجم الوسيط ٤٢

(٢) الكليات ٣٠

(٣) معجم علوم اللغة العربية ١٦

(٤) المعجم المفصل في النحو العربي ٤٦/١-٤٧

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١

(٦) الجنى الداني ٧٦

(٧) الجنى الداني ١٦٣

﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

وقال ابن جني: ((ألا)) لها في الكلام معنيان: افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله سبحانه:

﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقول كثير:

\* أَلَا إِنَّمَا لَيْلَى عَصَا حَيْرَانَةَ \*<sup>(٤)</sup>

وفي الصحاح: ((وأما ألا فحرف يفتح به الكلام للتنبيه ، تقول: ألا إن زيدا خارج ،

كما تقول: اعلم أن زيدا خارج))<sup>(٥)</sup>

مما تقدم يتبين أن لـ (ألا) معنيين: الاستفتاح والتنبيه ، وذلك إذا لم تدخل على (يا) ، فإذا

دخلت عليها خلصت للاستفتاح ، يقول ابن جني: ((فإذا دخلت على (يا) خلصت (ألا)

افتتاحاً وخص التنبيه بـ (يا) ، وذلك كقول نصيب:

أَلَا يَا صَبَا نَجِدْ مَتَى هِجْتِ مِنْ نَجْدٍ فَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجِدًا عَلَى وَجْدٍ<sup>(٦)</sup>

ويقول أيضا في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>: ((فـ (ألا) هذه فيها هنا

شيئان: التنبيه وافتتاح الكلام ، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحاً لا غير ، وصار التنبيه

الذي كان فيها لـ (يا) دونها. وذلك نحو قول الله عز اسمه: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>

وقول الشاعر:

أَلَا يَا سَنَا بَرَقِ عَلَى قَلَلِ الْحِمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرَقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ<sup>(٩)</sup>

وألا من الحروف المهملات<sup>(١٠)</sup> ؛ لدخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، فمن

دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿...أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ﴾<sup>(١١)</sup> وقول النبي صلى الله

(١) سورة هود الآية (١٨)

(٢) معاني الحروف للرماني ١١٣

(٣) سورة البقرة الآية (١٢)

(٤) الخصائص ٢٧٩/٢

(٥) الصحاح ١٨٤٢/٢

(٦) الخصائص ٢٧٩/٢

(٧) سورة هود الآية (٥)

(٨) هي قراءة الكسائي من السبعة . انظر معجم القراءات القرآنية ٤/٣٤٦

(٩) الخصائص ١٩٥/٢

(١٠) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٢١

(١١) سورة الزمر الآية (٥)

عليه وسلم: (( أَلَا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الرَّاقِعُ ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ... ))<sup>(١)</sup> ، ومن دخولها على الجملة

الفعلية قوله تعالى: ﴿... أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿... أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>

بل : معناها : إضراب عن الأول وإثبات للثاني<sup>(٤)</sup> ، ويقع بعدها جملة ، ومفرد ، فإذا وقع

بعدها الجملة ، فهي حرف ابتداء ، وإذا وقع بعدها المفرد ، فهي حرف عطف.<sup>(٥)</sup>

وإذا كانت حرف ابتداء وتلاها الجملة ، كان معنى الإضراب إمّا إبطال ، كقوله تعالى:

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾<sup>(٦)</sup> ، أي : بل هم عباد ، وقوله: ﴿أَمْ

يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ...﴾<sup>(٧)</sup> وإمّا انتقال من غرض إلى آخر ، كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ

مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٨)</sup> وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ

بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ...﴾<sup>(٩)</sup> (١٠)

و(بل) الابتدائية مهملة ، والسر في إهمالها أنها غير مختصة كما ذكره الرماني<sup>(١١)</sup> وقال

الإربلي: ((وهو حرف هامل لا عمل له ؛ لدخوله على الأسماء والأفعال ك (( إي ))

الإيجابية))<sup>(١٢)</sup> ، وقد دخلت على الجملة الاسمية والفعلية في قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ

أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ ، بَلْ هُوَ شَاعِرٌ...﴾<sup>(١٣)</sup> وقوله: ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي

شَكٍّ مِنْهَا ، بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾<sup>(١٤)</sup> (١٥)

(١) صحيح مسلم ص ٧٦٣ ، رقم الحديث (١٨٢٩)

(٢) سورة الأنعام الآية (٣١) وسورة النحل الآية (٢٥)

(٣) سورة النحل الآية (٥٩)

(٤) الصاحبي ١٠٣

(٥) الجنى الداني ٢٣٦ ، والمغني ١٥٢ ، وجواهر الأدب ٢٧٢

(٦) سورة الأنبياء الآية (٢٦)

(٧) سورة المؤمنون الآية (٧٠)

(٨) سورة الأعلى الآية (١٤-١٦)

(٩) سورة المؤمنون الآية (٦٢-٦٣)

(١٠) انظر المغني ١٥١-١٥٢ ، وجواهر الأدب ٢٧١-٢٧٢ ، والأزهية ٢٢٠-٢٢١

(١١) معاني الحروف ٩٤

(١٢) جواهر الأدب ٢٧١

(١٣) سورة الأنبياء الآية (٥)

(١٤) سورة النمل الآية (٦٦)

(١٥) انظر جواهر الأدب ٢٧٢

ثم : ذكر أبو حيان مجيء (ثم) حرف ابتداء حيث يقول في قوله تعالى: ﴿...وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> : (( ثمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ هذا استئناف إخبار أنهم لا ينصرون أبداً ولم يشرك في الجزاء فيجزم ؛ لأنه ليس مرتباً على الشرط بل التولية مترتبة على المقاتلة ))<sup>(٢)</sup>

ويقول أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوراةُ فِيهَا حُكْمٌ اللَّهُ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ...﴾<sup>(٣)</sup> : (( وهذه الجملة مستأنفة أي ثم هم يتولون بعد ، وهي إخبار من الله بتوليهم على عاداتهم في أنهم إذا وضع لهم الحق أعرضوا عنه وتولوا ))<sup>(٤)</sup>  
وجاء في الفتوحات الإلهية : (( قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> : ثم للاستئناف ))<sup>(٦)</sup>

و(ثم) الابتدائية مهملة ، والنسر في إهمالها أنها غير مختصة لدخولها على الجملة الفعلية - كما تقدم - ومثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٧)(٨)</sup>

حتى: ترد ابتدائية ، أي حرفاً يبدأ بعده الجمل ، أي تستأنف ، فيدخل على الاسمية والفعلية المضارعة والماضية<sup>(٩)</sup> ، وهي التي يقع بعدها المبتدأ والخبر، والفعل مرفوعاً.<sup>(١٠)</sup>  
وقال ابن برهان في بيان أوجه حتى : (( أن تكون حرف ابتداء بمنزلة (إنما) يليها تارة الاسم ، وتارة الفعل ، نحو:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِيلَ غَزَاتِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١١)</sup>

- 
- (١) سورة آل عمران الآية (١١١)
  - (٢) البحر ٣٠/٣
  - (٣) سورة المائدة الآية (٤٣)
  - (٤) البحر ٤٩٠/٣
  - (٥) سورة الجاثية الآية (١٨)
  - (٦) الفتوحات الإلهية ١٤٣/٧
  - (٧) سورة البقرة الآية (٨٥)
  - (٨) انظر الفتوحات ١٠٨/١
  - (٩) معترك الأقران ١٥٩/٢
  - (١٠) شرح المقدمة المحسبة ٢٣٨/١
  - (١١) شرح اللمع لابن برهان ١٨٠/١

وفي شرح قواعد الإعراب: (( والثالث : أن يكون (حتى) حرف ابتداء ، وإنما سُمِّي به ؛ لأنه يبدأ به ؛ لأنه داخل على المبتدأ كما توهم البعض ؛ لأنه قد تدخل على الفعل ، والفعل لا يكون مبتدأ ))<sup>(١)</sup> ، نحو : قام القوم حتى عمرو خارج ، وقام القوم حتى يخرج عمرو. ومنه قول الشاعر:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِينِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُحَاشِعٌ<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٌ أَشْكَلٌ<sup>(٣)</sup>

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾<sup>(٤)</sup> برفع (( يقولُ )) على قراءة نافع.<sup>(٥)</sup>

وقول الشاعر:

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وتدخل على الفعل الماضي ، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا

... ﴾<sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>

وقد دخلت (حتى) الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قول الشاعر:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رواه برفع تكلُّ.<sup>(٨)</sup>

وقال العكبري: (( تقول : اجلس حتى إذا جاء زيد أعطيتك ، ف (حتى) هنا غير عاملة؛

لأن (إذا) يعمل فيها جوابها النصب على الظرف، فتلغو (حتى) ؛ لدخولها على الجملة تقديرا ،

وتصير كالفاء في ربط ما بعدها بما قبلها في المعنى ))<sup>(٩)</sup>

(١) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ١٠٢

(٢) انظر رصف المباني ٢٥٧ ، والمغني ١٧٣ ، ومقدمة في النحو ٧٥

(٣) حروف المعاني للزجاجي ٦٥

(٤) سورة البقرة الآية (٢١٤)

(٥) انظر رصف المباني ٢٥٧

(٦) سورة الأعراف الآية (٩٥)

(٧) المغني ١٧٣ فما بعدها

(٨) انظر رصف المباني ٢٥٨ ، والمغني ١٧٤

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٨٦

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾<sup>(١)</sup> لا عمل لها فيما دخل عليها.<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

حيث يرى الجمهور أن (حتى) هنا ابتدائية ، وتفيد الغاية وأن إذا شرطية والغاية تؤخذ من جواب الشرط.<sup>(٧)</sup>

والجملة التي تقع بعد (حتى) الابتدائية لا محل لها من الإعراب عند الجمهور ، ويرى الزجاج وابن درستويه وابن مالك أنها في موضع جرّ بـ (حتى).<sup>(٨)</sup>

وقد سبق تصريح ابن بابشاذ بإهمال (حتى) الابتدائية<sup>(٩)</sup> ، والسرّ في إهمالها أنها غير مختصة؛ لدخولها على الجملة الاسمية والفعلية، يقول العكبري: (( وتدخل على المفرد والجملة الاسمية والفعل ... وأما دخولها على الجملة فلا يؤثر فيها لفظاً ولا تقديرًا ))<sup>(١٠)</sup>

ويقول أيضاً : (( فأما عملها فليس بأصل بل محمول على غيرها ؛ لأنها لما دخلت على الجملة تارة ، وبمعنى ( إلى ) أخرى ، وبمعنى ( الواو ) ثالثة ، وبمعنى ( كي ) رابعة لم يكن لها اختصاص تعمل بسببه ؛ لأن هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال ))<sup>(١١)</sup> وقد دخلت على الاسم والفعل في قول الشاعر:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ<sup>(١٢)</sup>

وجاء في الدراسات : (( حتى الابتدائية تقع بعدها الجملة الاسمية والجملة الفعلية ولكن في

- 
- (١) سورة آل عمران الآية (١٥٢)
  - (٢) البرهان في علوم القرآن ٤/٣٠٠
  - (٣) سورة التوبة الآية (١١٨)
  - (٤) سورة الأنبياء الآية (٩٦)
  - (٥) سورة الزمر الآية (٧٣)
  - (٦) الدراسات لابن عزيمة ١٥٧/٢ ق ١
  - (٧) الدراسات ١٥٧/٢ ق ١
  - (٨) انظر المغني ١٧٤ ، ٥٠٦
  - (٩) انظر ص ١٢١
  - (١٠) اللباب في علل البناء ١/٣٨٢
  - (١١) اللباب في علل البناء ١/٣٨٣
  - (١٢) المغني ١٧٤



القرآن وقع بعدها الجملة الفعلية ، ولم تقع بعدها الاسمية ))<sup>(١)</sup>

الفاء : تكلم عن فاء الاستئناف المبرد في المقتضب في باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول حيث يقول: (( اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقا عليه ، تقول: أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى.

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك: أريد أن تأتيني فتقعد عني ؟ ، وأريد أن تكرم زيدا فتهينه ؟ فالمعنى: أنه لم يرد الإهانة ، إنما أراد الإكرام ، فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تهينه ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال:

.....

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيَعْجِمُهُ

أي فإذا هو يعجمه . أي : فإذا هو هذه حاله ))<sup>(٢)</sup>

وجاء في الجنى الداني في أقسام الفاء: (( تكون للاستئناف ، كقوله تعالى: ﴿ أَنْمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> قال بعضهم : وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريك للجملتين كانت حرف ابتداء ، نحو: قام زيد ، فهل قمت ، وقام زيد فعمرو قائم . وعليه قوله:

\* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ ، فَيَنْطِقُ \*

أي فهو ينطق وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

وتحتمل الفاء للاستئناف في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ؛ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ، فَيُضِلَّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٦)</sup> ففي التبيان للعكبري: (( ( فَيُضِلُّ ) بالرفع ، ولم

(١) الدراسات ١٥٤/٢ ق ١

(٢) المقتضب ٣٣/٢-٣٤

(٣) سورة الأنبياء الآية (١٠٨)

(٤) سورة الروم الآية (٢٨)

(٥) الجنى الداني ٧٦

(٦) سورة إبراهيم الآية (٤)

ينتصب على العطف ( لِيُبين ) ؛ لأن العطف يجعل معنى المعطوف كمعنى المعطوف عليه ،  
والرسل أرسلوا للبيان لا للضلال . وقال الزجاج : ولو قرئ بالنصب على أن تكون اللام لام  
العاقبة لجاز ((<sup>(١)</sup>)

وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ فَأَلْقَوْا السَّلَمَ... ﴾<sup>(٢)</sup> ففي التبيان:  
(( ﴿ فَأَلْقَوْا السَّلَمَ ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿ قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ويجوز أن  
يكون معطوفاً على ﴿ تَتَوَفَّاهُمْ ﴾ ، ويجوز أن يكون مستأنفاً ((<sup>(٤)</sup>)

ويجوز أن تكون الفاء حرف استئناف إذا تقدمها جملة نفي ، أو نهي ، أو أمر ، أو دعاء ،  
أو عرض ، أو تحضيض ، أو تمن ، أو استفهام ، أو فعل جواب ، وفيما يلي بيان ذلك .

فإن تقدم الفاء الجملة المنفية ، فإن كانت فعلية ، وكان الفعل مرفوعاً ، نحو: مَا تَأْتِينَا  
فَتُحَدِّثُنَا يجوز في الفعل الذي بعدها الرفع على العطف ، أو على الاستئناف ، والنصب بإضمار  
( أَنْ ) ، وله معنيان: الأول : أن يكون نفى الإتيان فانتهى من أجله الحديث ، كأنه قال: ( ما  
تَأْتِينَا فكيف تُحَدِّثُنَا ) ، والتحديث لا يكون إلا مع الإتيان. والثاني : أن يكون أوجب الإتيان ،  
ونفى الحديث ، كأنه قال : مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا ، بل غير مُحَدِّثٍ .

وإن كان الفعل منصوباً ، نحو: لَنْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ،، يجوز فيه الرفع على الاستئناف، أي :  
فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا. والنصب على العطف ، كأنه قال: لَنْ تَأْتِينَا فَلَنْ تُحَدِّثُنَا ، أو بإضمار (أَنْ).  
وإن كان الفعل مجزوماً ، نحو: لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثُنَا ، يجوز فيه الجزم على العطف ، والرفع  
على الاستئناف، والنصب بإضمار ( أَنْ ) .

وإن كانت اسمية ، نحو: مَا زَيْدٌ قَائِمًا فَتُكْرِمُهُ أو فعلية ماضية ، نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ فَتُكْرِمُهُ،  
يجوز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف ، والنصب بإضمار (( أَنْ )) .

وإن تقدم الفاء جملة النهي نحو: لَا تَضْرِبْ عَمْرًا فَيَضْرِبَكَ ، أو الأمر باللام ، نحو: لِتُكْرِمَ  
زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ ، يجوز فيما بعدها الجزم على العطف ، والنصب بإضمار (( أَنْ )) ، والرفع على

(١) التبيان ٧٦٣/٢

(٢) سورة النحل الآية (٢٨)

(٣) الآية (٢٧)

(٤) التبيان ٧٩٤/٢ ، والبحر ٤٨٦/٥ ، والدراسات ٢٥٤/٢-٢٥٥ ق ١

الاستئناف.

وإن كان الأمر بغير اللام ، نحو: أَكْرِمَ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ ، لا يجوز فيما بعدها إلا النصب بإضمار (أَنْ) ، والرفع على الاستئناف.

وإن تقدّم الفاء جملة الدعاء وكان فعله على صيغة الأمر ، يكون حكمه حكم فعل الأمر ، أي : النصب بإضمار (أَنْ) والرفع على الاستئناف.

وإن تقدمها جملة العرض أو التحضيض ، نحو: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَنُحَدِّثْكَ ، يجوز فيما بعد الفاء النصب بإضمار (أَنْ) ، والرفع على العطف ، أو على الاستئناف.

وإن تقدّم الفاء جملة التمني فإمّا أن يكون فيها فعل أو لا يكون ، فإن كان فيها ، نحو: لَيْتَنِي أَجِدُ مَالًا فَأُنْفِقَ مِنْهُ ، يجوز فيما بعدها النصب بإضمار أَنْ ، والرفع على العطف أو على الاستئناف. وإن لم يكن فيها ، نحو: لَيْتَ لِي مَالًا فَأُنْفِقَ مِنْهُ ، لا يجوز فيه إلا النصب بإضمار (أَنْ) ، والرفع على الاستئناف.

وإن تقدّم الفاء الجملة الاستفهامية ، فإن كان فيها فعل مضارع مرفوع ، نحو: هَلْ تَأْتِينَا فُتَحَدِّثُنَا ، يجوز فيما بعدها الرفع على العطف ، أو على الاستئناف ، والنصب بإضمار (أَنْ). وإن كانت اسمية ، نحو: هَلْ زَيْدٌ أَحْوَكُ فَنُكْرِمُهُ ، أو فعلية ماضية ، نحو: هَلْ قَامَ زَيْدٌ فَأُكْرِمُهُ ، يجوز فيما بعدها الرفع على الاستئناف ، والنصب بإضمار (أَنْ).

إن تقدّم الفاء فعل الجواب سواء كان مضارعاً ، نحو: إِنْ تَأْتِي أُكْرِمَكَ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، أو ماضياً ، نحو: إِنْ تَأْتِي أُكْرِمْتُكَ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، يجوز فيما بعد الفاء الجزم على العطف ، والنصب بإضمار (أَنْ) ، والرفع على الاستئناف.

وإن تقدّم فعل الشرط ، فإن كان مضارعاً مجزوماً جاز فيما بعدها الجزم على العطف ، والنصب بإضمار أَنْ ، ولا يجوز الرفع على الاستئناف.<sup>(١)</sup>

وفاء الابتداء مهملة ؛ لعدم اختصاصها بالاسم دون الفعل لدخولها - كما تقدم - على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، فما كان شأنه كذلك من الحروف فهو مهمل غير عامل .  
لام الابتداء : هي اللام المفتوحة تدخل على المبتدأ ؛ لتأكيد الكلام حقيقة ، نحو قولك:

(١) انظر المقرب ٢٦٣/١ فما بعدها ، ورفض المباني ٤٤٢ فما بعدها

لزيد قائم ، ولأخوك سائر ، ولعبدا لله يخرج غداً ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾<sup>(٣)</sup> (٤)

وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما المبتدأ ، كقوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾<sup>(٥)</sup>، والثاني بعد إن ، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الخبر اسما كان ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾<sup>(٦)</sup> أو مضارعاً لشبهه به ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ...﴾<sup>(٧)</sup>، أو ظرفاً ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٨)</sup>.

وتدخل على ثلاثة باختلاف أحدها الماضي الجامد ، نحو: (إن زيدا لعسى أن يقوم)، أو (لنعم الرجل) قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور ، والثاني: الماضي المقرون بـ (قد) ، قاله الجمهور ، ووجهه أن (قد) تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه بالاسم ، وخالف في ذلك خطّاب ومحمد بن مسعود الغزني، وقالوا: إذا قيل: (إن زيدا لقد قام) فهو جواب لقسم مقدر ، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من قد ، أجازته الكسائي وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم.

واختلف في دخولها في غير باب إن على شيئين: أحدهما خبر المبتدأ المتقدم ، نحو (لقائم زيد) فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز ، الثاني: الفعل ، نحو: (ليقوم زيد) فأجاز ذلك ابن مالك والمالقي وغيرهما.

وزاد المالقي الماضي الجامد ، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٩)</sup> وبعضهم المتصرف المقرون بـ (قد) ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿لَقَدْ كَانَ

(١) سورة البقرة الآية (٢٢١)

(٢) سورة الأنعام الآية (٣٢)

(٣) سورة التوبة الآية (١٠٨)

(٤) انظر اللامات للهروي ٧٨ ، والجنى الداني ١٢٤

(٥) سورة الحشر الآية (١٣)

(٦) سورة إبراهيم الآية (٣٩)

(٧) سورة النحل الآية (١٢٤)

(٨) سورة القلم الآية (٤)

(٩) سورة المائدة الآية (٦٢)

(١٠) سورة الأحزاب الآية (١٥)

في يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ ﴿١﴾ ، والمشهور أن هذه لام القسم ، وقال أبوحيان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ ﴿٢﴾: هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وألا يكون. ﴿٣﴾

ولام الابتداء مهملة ، وذلك لعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ﴿٤﴾ ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ ﴿٥﴾.

**واو الابتداء:** الواو الابتدائية هي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب. ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية. ﴿٦﴾ ؛ لذلك أهملت لعدم اختصاصها ، فمن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا ، وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ﴿٧﴾ ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ، وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ ﴿٨﴾ وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ، وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ﴾ ﴿٩﴾ ﴿١٠﴾

وإذا تقدم الواو جملة الأمر ، أو النهي ، أو الاستفهام ، أو العرض ، أو التحضيض ، أو التمني ، أو الدعاء ، أو النفي ، أو فعل الجزاء ، يجوز أن تكون حرف استئناف ، كالفاء الواقعة بعد أحد هذه الأشياء. ﴿١١﴾ قال ابن عصفور: (( والواو مثل الفاء في جميع ما ذكر ، إلا أن النصب بعدها بإضمار (أن) ، فإنه إنما يكون على معنى الجمع ، فإذا قلت: (( لا تأكل سمكًا وتشرب لبنًا )) ، جاز في: (( تشرب )) ، الرفع على القطع ، كأنك قلت: وأنت تشرب لبنًا ، إن شئت ، والجزم على العطف ، كأنك قلت: ولا تشرب لبنًا ، والنصب على النهي عن

- 
- |      |  |
|------|--|
| (١)  | سورة يوسف الآية (٧)                            |
| (٢)  | سورة البقرة الآية (٦٥)                         |
| (٣)  | انظر المعني ٣٠١-٣٠٢                            |
| (٤)  | سورة القلم الآية (٤)                           |
| (٥)  | سورة النحل الآية (١٢٤)                         |
| (٦)  | الجنى الداني ١٦٣                               |
| (٧)  | سورة الأنعام الآية (٢)                         |
| (٨)  | سورة الحج الآية (٥)                            |
| (٩)  | سورة مريم الآية (٦٥-٦٦)                        |
| (١٠) | انظر الجنى الداني ١٦٣                          |
| (١١) | انظر رصف المباني ٤٨٤ ، وانظر ص (١٢٨) فما بعدها |

الجمع، كأنه قال: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن))<sup>(١)</sup>

(واو الحال) : المقصود بواو الحال : الواو الداخلة على الجملة الاسمية ، كما في قوله

تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>(٢)</sup> ، وعلى الجملة الفعلية كما في قوله: ﴿قَالُوا أَنْزَمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ﴾<sup>(٣)</sup> في موضع نصب على الحال.<sup>(٤)</sup> وقد يجعلونها أيضاً بمعنى (إذ) ، فيقولون : جئتكَ والسماء تمطر أي: إذ السماء تمطر.<sup>(٥)</sup> قال المهلي: ((ولا إنكار في ذلك ؛ لأن الحال مشبهة بالظرف ، فهي مفعول فيها))<sup>(٦)</sup>

وقد جاءت الواو في الجملة الفعلية إذا كان الفعل ماضياً معه (قد) كقولك: جاء زيدٌ وقد وضع يده على وجهه))<sup>(٧)</sup>

ولا تقع واو الحال قبل الجمل المعترضة ، كما قال ابن الشجري في قول الشاعر:

أَتَأَذُنُ لِي وَلكَ السَّابِقَاتُ أُجْرِبُهُ لَكَ فِي ذَا الفَتَى

(( وأما الواو في : ((ولك السابقات)) فواو ابتداء ، لا واو الحال ، وإنما لم تكن واو الحال؛ لأنها معترضة ، والجملة المعترضة لا يكون لها موضع من الإعراب ، ومعنى قولهم: جملة معترضة أنها تقع بين مخبر عنه وخبره ، أو بين فعل وفاعله ، أو بين موصوف وصفته أو بين الفعل ومفعوله، فالموصوف والصفة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٨)</sup> ، والفعل والفاعل ، كقول قيس بن زهير العبسي :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بِنِي زِيَادِ

قوله : (بما لاقت) فاعل (يأتيك) والباء زائدة ، ومثله قول آخر:  
وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ

الأعزل الذي لا رمح معه ، والمخير عنه وخبره ، كقول ابن هرمة :

- 
- (١) المقرب ٢٦٨/١
  - (٢) سورة النساء الآية (٤٣)
  - (٣) سورة الشعراء الآية (١١١)
  - (٤) انظر المغني ٥٣٦-٥٣٧ ، والخليل ٤٧٦
  - (٥) انظر نظم الفرائد وحصر الشرائد ٩٧ ، والجنى الداني ١٦٤
  - (٦) نظم الفرائد ٩٧
  - (٧) أمالي ابن الشجري ١١/٣
  - (٨) سورة الواقعة الآية (٧٦)

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكَلِّمُهَا ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُقُهَا

ويدل على أن الواو الداخلة على الجملة المعترضة ليست واو الحال شيثان : أحدهما أن الحال لا تقع معترضة ، والثاني أن قوله (والله يكلؤها) دعاء ، وجملة الدعاء لا تقع حالاً...<sup>(١)</sup> وواو الحال مهملة ، وذلك ؛ لأنها غير مختصة لدخولها على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>(٢)</sup> وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْزِلْنَا لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدُزُلُونَ﴾<sup>(٣) (٤)</sup>

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٢٨-٣٢٩

(٢) سورة النساء الآية (٤٣)

(٣) سورة الشعراء الآية (١١١)

(٤) المغني ٥٣٦-٥٣٧

## - إهمال حرفي الاستثناء:

الاستثناء استفعال من ( ثبت ) أي : عطفت والتفت ؛ لأن المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور.<sup>(١)</sup>

وقال الحريري: (( معنى الاستثناء : إخراج الشيء مما دخل فيه غيره ، أو إدخاله فيما خرج منه غيره ))<sup>(٢)</sup>

وقال العكبري: (( وحده أنه إخراج بعض من كل بـ (( إلا )) أو ما قام مقامها. وقيل: هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور ))<sup>(٣)</sup>

وفي شرح ألفية ابن معطي: (( أمّا في الصناعات فهو عبارة عن إخراج الشيء عن الحكم الذي دخل فيه غيره ، أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره بـ (( إلا )) أو ما في معناه ))<sup>(٤)</sup>  
وأدواته كما قال ابن هشام : (( للاستثناء أدوات ثمان : حرفان ، وهما : ( إلا ) عند الجميع ، و ( حاشا ) عند سيبويه ، ويقال فيها : حاش ، وفعلان ، وهما : ( ليس ) و ( لا يكون ) ، ومتزددان بين الفعلية والحرفية ، وهما : ( خلا ) عند الجميع ، و ( عدا ) عند غير سيبويه ، واسمان ، وهما ( غير ) ، و ( سوى ) بلغاتها ، فإنه يقال : سوى كرضى ، وسوى كهدى ، وسواء كسماء ، وسواء كبناء ))<sup>(٥)</sup>

ويلاحظ من قول ابن هشام أن من هذه الأدوات ما هو حرف بلا خلاف وهو إلا ، وما هو حرف بخلاف وهو حاشا ، وخلا ، وعدا. والذي يهمني هنا هو ( إلا ).

واختلف أهل العربية في بساطة ( إلا ) وتركيبها ، فذهب البصريون إلى بساطتها.<sup>(٦)</sup>  
ومذهب الفراء أنها مركبة من ( إن ) و ( لا ) النافيتين ، قال في معانيه : (( ونرى أن قول العرب ( إلا ) إنما جمعوا بين ( إن ) التي تكون جحدًا ، وضموا إليها ( لا ) فصارا جميعًا حرفًا واحدًا ،

(١) اللباب في علل البناء ٣٠٢/١ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٩٢/١

(٢) شرح ملحّة الإعراب ١٨٧

(٣) اللباب في علل البناء ٣٠٢/١

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٥٩٢/١

(٥) أوضح المسالك ٢١٩/٢ فما بعدها

(٦) انظر جواهر الأدب ٤٧٦ ، ومنهج الكوفيين في الصرف ٥٩



وخرجا من حدّ الجحد إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً<sup>(١)</sup>

ونقل عنه السيرافي القول بأن أصل (إلاً) من حرفين (إنّ) الناصبة للأسماء ضمت إليها (لا) ثم خففت ، فأدغمت النون في اللام فصارت (إلاً) ، حيث يقول : (( وقال الفراء: (إلا) أخذت من حرفين (إنّ) التي تنصب الأسماء ضمت إليها (لا) ثم خففت فأدغمت النون في اللام فصارت (إلاً) ، فأعملوها فيما بعدها عملين : عمل إنّ فنصبوا بها، وعمل (لا) فجعلوها عطفاً<sup>(٢)</sup>

ونقل عنه غير واحد مثل هذا الرأي<sup>(٣)</sup> ، وهذا على خلاف مذهبه كما تقدم في قوله الآنف ذكره . ولعل الذين نسبوا إليه مثل هذا القول اعتمدوا فقط على ما نقله عنه السيرافي دون الرجوع إلى معانيه.

واختلف النحويون في إهمال (إلا) تبعاً لاختلافهم في العامل في المستثنى النصب ، نحو : قام القوم إلاّ زيداً.

فذهب بعضهم إلى أن العامل في المستثنى النصب الفعل بواسطة إلاّ ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين والمحققين.<sup>(٤)</sup>

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو (إلا) لنيابتها عن الفعل الذي هو (أستثني) ونسب الأنباري وأبوالبقاء العكبري والإزيلي هذا القول إلى المبرد والزجاج.<sup>(٥)</sup>

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إلاّ ، على أنها مركبة من (إنّ) و(لا) فإذا نصبت كان بـ (إنّ) وإذا رفعت كان بـ (لا) ، وهو المنقول عن الفراء المخالف لمذهبه ، واشتهر أنه له وللكوفيين.<sup>(٦)</sup>

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له (أنّ) مقدّرة بعد (إلا) ونسب هذا القول إلى

- 
- (١) معاني القرآن ٣٧٧/٢
  - (٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٠٨/٣
  - (٣) انظر الإنصاف ٢٦٤/١ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٨٠/٢-٨١
  - (٤) انظر المرتجل ١٨٦ ، والجنى الداني ٥١٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ٥٩٤/١ ، وجواهر الأدب ٤٧٦ ، والحجة للقراء السبعة ١٥٧/١ ، وسر الصناعة ١٢٨/١-١٢٩ ، وشرح الجمل ٢٥٣/٢
  - (٥) انظر الإنصاف ٢٦١/١ ، والتبيين ٣٩٩ ، واللباب ٣٠٣/١ ، وجواهر الأدب ٤٧٧
  - (٦) انظر الإنصاف ٢٦١/١ ، واللباب ٣٠٣/١

والقول بإهمال (( إلا )) الاستثنائية هو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين بل جمهور النحويين ، وهو مذهب المبرد أيضاً لا كما نقل عنه حيث يقول في المقتضب : ((جاءني القوم إلا زيدا... فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلاً من قولك: أعني ، وأستثني فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلاً من الفعل))<sup>(٢)</sup> وقال في الكامل في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> : (( نصب هذا على معنى الفعل و(إلا) دليل على ذلك....))<sup>(٤)</sup> قال الشيخ عزيمة - رحمه الله - فمن نسب إلى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (إلا) يكون مخالفاً لقول المبرد في كتابيه<sup>(٥)</sup>

وقد دلت أبو علي الفارسي على إهمال ((إلا)) وانتصاب المستثنى بالفعل بقوله : ((ومما يدل على أن انتصابه بذلك بتوسط هذا الحرف أن حروف الجر قد وقعت هذا الموقع في نحو جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد ، فكما أن حرف الجر قد أوصل الفعل أو معناه إلى المستثنى، فكذلك ((إلا)) قد أوصلت ذلك إلى ما بعدها))<sup>(٦)</sup>

والسر في إهمال (( إلا )) يوضحه قول ابن جني : (( وأما (إلا) في قولك : قاموا إلا زيدا، فإنها وإن كانت قد أوصلت (قام) إلى (زيد) حتى انتصب بها ، فإنها لم تجرّ من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف ، ألا تراك تقول : ما جاءني زيد قطُّ إلاّ يقرأ ، ولا مررت بمحمد قطُّ إلا يصليّ ، ولا نظرت إلى بكر إلا في المسجد ، ولا رأيت أخاك إلا على الفرس ، فلما لم تخلصها العرب للأسماء ، بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء ، لم يجز لها أن تعمل جراً ولا غيره ، وذلك لأن الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال جميعاً لا يجوز أن تكون عاملة ، وذلك نحو : هل زيد أخوك ؟ وهل قام زيد ؟ وما زيد أخوك ، وما قام زيد ، في لغة بني تميم ، ولا يكون العامل في أحد القبيلين إلا مختصاً بما يعمل فيه بل إذا وجدنا حروفاً

(١) انظر الإنصاف ٢٦١/١ ، وجواهر الأدب ٤٧٧

(٢) المقتضب ٣٨٩/٤ - ٣٩٠

(٣) سورة البقرة الآية (٢٤٩)

(٤) الكامل ٦١٣/٢

(٥) انظر المقتضب ٣٩٠/٤ (في الهامش)

(٦) الحجة للقراء السبعة ١٠٧/١ - ١٠٨

تختص بأحد القبيلين ، ثم لا تعمل فيما اختصت به شيئاً ، وذلك نحو لام التعريف في اختصاصها بالأسماء ، و(قد) و(سوف) في اختصاصهما بالأفعال ، فما يشيع فيهما ولا يختص بأحدهما أخرى ألا يكون له عمل في شيء منهما ، فلذلك لم تجر (إلا) في قولك قام القوم إلا محمداً ، وإن كانت قد أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها ((<sup>(١)</sup>)

وقال عبد القاهر الجرجاني معللاً إهمال (إلا): (( وذاك أن إلا ليس من الحروف التي خصت بعمل من حيث إنها تدخل على الاسم والفعل كقولك : ما خرج إلا زيد ، وما أراك إلا تفعل كذا ))<sup>(٢)</sup>

يتبين مما تقدم أن ((إلا)) إنما أهملت فلم تعمل في الاسم ولا في الفعل لدخولها عليهما وعدم اختصاصها بأحدهما ، ومن دخولها في القرآن الكريم على الاسم قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ...﴾<sup>(٣)</sup> ومن دخولها على الفعل قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> قال ابن يعيش: ((العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه فلما لم يكن لـ (إلا) اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه ))<sup>(٥)</sup>

ومن أدوات الاستثناء (لَمَّا) بمعنى (إلا) أثبتها بعضهم وأنكرها بعضهم الآخر ، قال الجوهري: (( وقول من قال : لَمَّا بمعنى إلا ، فليس يعرف في اللغة ))<sup>(٦)</sup> وقال صاحب اللسان: (( قال ابن بري: وحكى سيبويه : نَشَدْتُكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ بمعنى إلا فعلت ، وقرئ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٧)</sup> أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ ، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٨)</sup> ، وورد في الحديث: أَنْشُدْكَ اللهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا. وتخفف الميم وتكون ما زائدة ، وقرئ بهما: لما عليها حافظ ))<sup>(٩)</sup> وقال الفيروزآبادي: (( ولَمَّا : تكون بمعنى حين ، ولم

(١) سر الصناعة ١/١٢٨-١٢٩

(٢) المقتصد ٢/٧٠٠

(٣) سورة الأعراف الآية (٨٣)

(٤) سورة الأنبياء الآية (٢)

(٥) شرح المفصل ٢/٧٦ ، وانظر الأشباه والنظائر ١/٥٢٤

(٦) الصحاح ٢/١٤٩٨ ، وانظر اللسان ١٢/٥٤٩

(٧) سورة الطارق الآية (٤)

(٨) انظر البحر ٨/٤٥٤ ، ومعجم القراءات ٨/١١٣

(٩) اللسان ١٢/٥٤٩

الجازمة ، وإلا ، وإنكار الجوهرية كونه بمعنى إلا غير جيد ، يقال: سألتك لما فعلت ، أي: إلا فعلت ، ومنه ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ و ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، وقراءة عبد الله ﴿إِنْ كُلُّ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

وهذا النص للفيروزآبادي يدل على إثبات (لما) الاستثنائية عند بعضهم ، وإنكارها عند البعض الآخر حيث أثبتها هو ، وأنكرها الجوهرية ، وأثبتها أيضاً ابن بري كما جاء في اللسان. ويجيء (لما) بمعنى (إلا) لغة هذلية كما قال الأزهري: ((وتكون بمعنى (إلا) تقول: سألتك لما فعلت ، بمعنى : إلا فعلت ، وهي في لغة هذيل بمعنى إلا إذا أجيب بها (إن) التي هي للجحد ، كقول الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ معناه : ما كل نفس إلا عليها حافظ ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ شددتها عاصم ، والمعنى : ما كل إلا جميع لدينا))<sup>(٥)</sup>

ومن أثبت مجيء (لما) بمعنى (إلا) الفراء حيث يقول: ((لما بمنزلة (إلا) مع (إن) خاصة ، فتكون في مذهبها بمنزلة إنما إذا وضعت في معنى (إلا) ، كأنها (لم) ضمت إليها (ما) فصارا جميعاً استثناء وخرجتا من حد الجحد))<sup>(٦)</sup> وفي قول الفراء بيان أن (لما) بمعنى (إلا) الاستثنائية ، وفيه أيضاً بيان أن أصلها (لم) و (ما) النافيتان ، كما أن أصل (إلا) عنده : (إن) و (لا) النافيتان ، ثم صارتا حرفي الاستثناء.

ومن أنكر ثبوت (لما) بمعنى (إلا) أبو عبيد حيث قال السمين الحلبي ناقلاً عنه : ((قال: أبو عبيد : ((أما من شدد (لما) بتأويل (إلا) فلم نجد هذا في كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه أن يقول: (قام القوم لما أخاك) يريد : إلا أخاك ، وهذا غير موجود)).<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) سورة يس الآية (٣٢)  
(٢) والذي في معاني الفراء ٤٠٠/٢ ((وفي قراءة عبد الله ﴿إِنْ كُلُّهُمْ لَمَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾ ونقل عنه الأزهري في التهذيب ، وقال : ((والمعنى واحد ، والأولى قراءة الفراء)) التهذيب ٣٤٥/١٥  
(٣) سورة ص الآية (١٤)  
(٤) القاموس ١٤٩٦  
(٥) تهذيب اللغة ٣٤٥/١٥  
(٦) معاني القرآن ٣٧٧/٢  
(٧) الدرالمصون ٤٠٨/٦

ونُقِلَ عن الفراء قوله بأن ( لَمَّا ) لا تكون بمعنى إلا إلا إذا كانت مع القسم ووافقه في ذلك أبو علي ، ففي الدرالمصون : (( والفراء جوّز ذلك في القسم خاصة ، وتبعه الفارسي في ذلك ، فإنه قال في تشديد ( لَمَّا ) في هذه الآية : (( لا يصلح أن تكون بمعنى ( إلا ) ؛ لأن ( لَمَّا ) هذه لا تفارق القسم ))<sup>(١)</sup>

وقد ذكر السمين الحلبي اختلاف أهل العربية في (( لَمَّا ) قراءة وتوجيهها<sup>(٢)</sup>) ، ومن أسباب هذا الخلاف ما يرجع منها إلى إثبات ( لَمَّا ) الاستثنائية وعدمه أو اشتراط مجيئها بمعنى إلا إذا كانت مع القسم ، فلا شك في أن الذي أنكر إثباتها يأتي بتوجيه مخالف لمن أثبتها ، فلا أريد ذكرها ؛ لتفادي الإطالة. غير أنني أرى أن مجيء ( لَمَّا ) الاستثنائية لا مسوّغ لإنكارها ، لورود قراءة تؤدي إلى نفس المعنى في الآية التي قيل فيها : إن ( لَمَّا ) بمعنى ( إلا ) ، وهي قراءة قوله تعالى: ﴿ ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴾<sup>(٣)</sup>: ﴿ ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴾ فمعنى: ﴿ ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴾ : ما كل نفس إلا عليها حافظ ، وهي معنى القراءة ﴿ ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴾ ، وإن كانت الأولى جاءت على سبيل الحصر ، والثانية جاءت على سبيل التوكيد بـ ( إن ) المخففة من الثقيلة. وهاتين القراءتين تؤكدان على نزول القرآن بلغات العرب المختلفة ، كنزوله بلغة هذيل في ( لَمَّا ) بمعنى ( إلا ) ، وبيان المراد وتأكيديه ، لورود قراءتين مختلفتين بمعنى واحد كقراءة ﴿ ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴾ قال ابن خالويه : (( قوله تعالى: ﴿ ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ﴾ يُقرأ بتشديد الميم وتخفيفها. فالحجة لمن شدّد : أنه جعل إن بمعنى ( ما ) الجاحدة، وجعل ( لَمَّا ) بمعنى إلا للتحقيق ، والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ من الله. والحجة لمن خفف: أنه جعل ( إن ) خفيفة من الثقيلة ، وجعل ( ما ) صلة مؤكدة ، والتقدير: إن كل نفس لعلها حافظ ))<sup>(٤)</sup> والذي في المصحف هو قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة ، والتخفيف قراءة باقين.<sup>(٥)</sup>

مما تقدم يمكن القول بأن ( لَمَّا ) حرف استثناء بمعنى ( إلا ) في لغة هذيل ، وهذا الحرف

(١) الدرالمصون ٤٠٨/٦

(٢) انظر الدر المصون ٣٩٧/٦ فمابعدهما

(٣) سورة طارق الآية (٤)

(٤) الحجة في القراءات السبع ٣٦٨

(٥) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ٧٥٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٩/٢

مهمل ، لعدم اختصاصه ؛ لدخوله على الجملة الاسمية تارة كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وقوله : ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ﴾ ، ودخوله على الفعل تارة أخرى كما في قراءة عبد الله ﴿إِنْ كُلُّهُمْ لَمَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾ ، وقولهم : ( نَشَدْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ ) ، و ( سَأَلْتُكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ ) ، ومنه قول الشاعر :

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَّتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

قال ابن هشام : (( وفيه ردّ لقول الجوهري : إن لَمَّا بمعنى ( إلا ) غير معروف في

اللغة ))<sup>(١)</sup>

## - إهمال حرف الجواب (إذن) :

معناها الجواب والجزاء<sup>(١)</sup> والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره . والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزء لمضمون كلام آخر.

وذهب الشلوبين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء في الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، نحو أن يقول القائل: إني أحبك ، فتقول له : إذن أظنك صادقا.<sup>(٢)</sup>

و(( إذن )) اختلف أهل العربية في إعمالها وإهمالها فذهب الجمهور إلى أنها تعمل النصب في الفعل المضارع ، وذهب بعضهم إلى أنها مهملة وليس لها عمل كما لم يكن لـ(هل) و(بل) عمل ، قال سيويه : (( وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك في الجواب فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدن ذا ولم يكن ليروى إلا ما سمع جعلوها بمنزلة هل ، وبل ))<sup>(٣)</sup>

قال الشيخ خالد الأزهري: (( وحكى سيويه عن بعض العرب إلغاء (إذن) ؛ مع استيفاء شروط العمل وهو القياس ؛ لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظن) ؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيه ))<sup>(٤)</sup>  
وجاء في الهمع : (( وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب ، حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ، ووافقهم ثعلب .

وخالف سائر الكوفيين ، فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها . قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدا . ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل ))<sup>(٥)</sup>

(١) المرتجل ٢٠٣

(٢) انظر معترك الأقران ٥٣/٢ ، وعدة السالك ١٤٩/٤

(٣) الكتاب ١٦/٣

(٤) التصريح ٣١٢-٣١١/٤

(٥) الهمع ٢٩٦/٢-٢٩٧

فالذين ذهبوا إلى إعمالها النصب في الفعل المضارع اشتراطوا لها أن تكون جوابا في أول الكلام ، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن يكون الفعل مستقبلا ، وأن لا يفصل بينها وبينه بغير القسم<sup>(١)</sup> ، وبالظرف عند ابن عصفور ، وبالنداء والدعاء عند ابن بابشاذ ، وبمعمول الفعل عند الكسائي وهشام<sup>(٢)</sup> .

واختلفوا بعد استيفاء هذه الشروط هل العامل (إذن) أم(أن) بعدها مقدرة ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل (إذن) بنفسها ، وذهب الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة إلى أن العامل هو (أن) مقدرة بعدها وإليه ذهب الزجاج وأبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup>.

وأما الذين ذهبوا إلى إعمالها فإنهم أهملوها سواء استوفت الشروط أم لم تستوف ؛ لأنها غير مختصة ؛ لدخولها على الفعل والاسم ، وهذا هو القياس ، وإنما أعمله الأكثرون حملا على (ظن) ؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة ، وتأخرها عنها ، وتوسطها بين جزأها ، كما حملت (ما) على (ليس) ؛ لأنها مثلها في نفي الحال<sup>(٤)</sup>.

ومما تقدم يتبين أن إذن حرف مهمل وليس له عمل عند بعض العرب سواء استوفت الشروط عند من يرون إعمالها النصب في الفعل المضارع أم لم تستوف ، كما أنها مهملة مع استيفاء شروط العمل عند الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة وعند الزجاج وأبي علي الفارسي ؛ إذ العمل لـ(أن) المقدرة بعدها ؛ لأن (إذن) من الحروف غير المختصة فكانت جديدة أن لا تعمل في الفعل ولا في الاسم.

- 
- (١) المرتجل ٢٠٣
  - (٢) انظر الجنى الداني ٣٦٢-٣٦٣
  - (٣) انظر الجنى الداني ٣٦١ فما بعدها
  - (٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٧١



- إهمال حرفي الشرط (لولا) ، و(لوما):

لولا : معناه : امتناع الشيء لوجود غيره.<sup>(١)</sup> وبعضهم لامتناع الشيء لوجوب غيره<sup>(٢)</sup> ،  
نحو: لولا زيد لأكرمتك ، فامتنع الإكرام لوجود زيد.<sup>(٣)</sup>

ولا فرق بين الوجود والوجوب ؛ لأن الوجوب بمعنى الثبوت واللزوم فإذا وجد الشيء  
فمعناه ثبت الذي هو وجب ولزم ، قال المالقي: (( فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك:  
(لولا زيد لأحسنت إليك )) فالإحسان امتنع لوجود زيد))<sup>(٤)</sup>

ولابن جني مصطلح آخر لمعنى (لولا) وهو امتناع الشيء لوقوع غيره حيث يقول : ((لولا  
مركبة من (لو) و(لا) ومعنى (لو) امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى (لا) النفي أو النهي ،  
فلما ركبا معاً حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره ))<sup>(٥)</sup> وهذه الكلمات الثلاث :  
الوجوب والوجود والوقوع متقاربات المعنى.

وللمالقي رأي في تفسير معنى (لولا) حيث يقول: (( والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل  
التي تدخل عليها فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب ، نحو قولك:  
(لولا زيد لأحسنت إليك )) فالإحسان امتنع لوجود زيد ، وإن كانتا منفيتين فهي حرف  
وجوب لامتناع ، نحو: لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف  
وجوب لوجوب ، نحو: لولا زيد لم أحسن إليك ، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع  
لامتناع ، نحو: لولا عدم زيد لأحسنت إليك ))<sup>(٦)</sup>

ويدخل ( لولا ) على الاسم الظاهر كما تقدم وعلى ضمير رفع منفصل ، كقوله تعالى:  
﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٧)</sup> ، كما يجوز أن يدخل على ضمير الجر أي : المتصل ، نحو :  
لولاي ، ولولاك ، ولولاه خلافاً للمبرد.<sup>(٨)</sup> فقد يرى أن هذا الاستعمال خطأ ، ورد عليه بوروده

(١) معاني الحروف ١٢٣ ، الفصل ٣٢٦ ، الارتشاف ٥٧٦/٢

(٢) رصف المباني ٣٦٢ ، والجنى الداني ٥٩٧

(٣) الهمع ٤٧٥/٢

(٤) رصف المباني ٣٦٢

(٥) سر الصناعة ٣٠٦/١

(٦) رصف المباني ٥٩٧-٥٩٨

(٧) سورة سبأ الآية (٣١)

(٨) انظر الارتشاف ١٧٥٧/٤

في كلام العرب الموثوق بعريتهم. ومنه قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص:  
 وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي  
 وقول عمرو بن العاص:

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ  
 وقول العرجي :

\* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ\*<sup>(١)</sup>

واختلف في موضعه الإعرابي فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن ( لولا ) في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعلق بشيء ، والضمير الذي بعده له محلان أحدهما جر والثاني رفع بالابتداء كمدخول ( مِنْ ) الزائد في نحو قولك: (( مافي الدار من أحد )) فإنه مجرور لفظاً موضعه رفع ؛ لأنه مبتدأ.

ومذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش ، ونسب العيني للخليل ويونس أن موضعه رفع ، وليس له إلا ذلك ، وذلك ليجري استعماله في جميع الأحوال مجرى واحداً ، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحدة.<sup>(٢)</sup>

ويكون جواب ( لولا ) فعلاً مقروناً باللام إن كان مثبتاً ، كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ لَلْبَيْتَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومجرداً منه إن كان منفيًا ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا... ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>

وقد صرح كل من ابن بابشاذ<sup>(٦)</sup> ، وتاج الدين محمد الإسفراييني<sup>(٧)</sup> ، وعصام الإسفراييني<sup>(٨)</sup> ، بإهمال ( لولا ).

ومع تصريح بعض النحاة بإهمال هذا الحرف إلا أن فيه خلافاً بين الكوفيين والبصريين ،

- 
- (١) انظر عدة السالك ٧/٣  
 (٢) انظر عدة السالك ٦/٣  
 (٣) سورة الصافات الآية (١٤٣-١٤٤)  
 (٤) سورة النور الآية (٢١)  
 (٥) الإتقان ٥٥٥/١-٥٥٦  
 (٦) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١  
 (٧) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٦٧  
 (٨) شرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٨٨

فذهب الكوفيون إلى أن ( لولا ) يرفع الاسم بعده ، نحو: (( لولا زيد لأكرمك )) وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.<sup>(١)</sup>

ونسب أبوحيان إعمال ( لولا ) إلى الفراء وابن كيسان حيث يقول: (( ويرتفع ما بعدها بالابتداء عند البصريين ، وبالفاعلية عند الكسائي ، وبها عند الفراء وابن كيسان ، وبتقدير لولم يحضر عند متقدمي النحاة ))<sup>(٢)</sup>

واحتج الكوفيون بأن قالوا : إن لولا يرفع الاسم بعده ؛ لأنه نائب عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك: (( لولا زيد لأكرمك )) : لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمك ، إلا أن الفعل حذف تخفيفاً.<sup>(٣)</sup>

وردّ أبو علي هذا القول حيث يقول: (( ومما يضعف ذلك أن الحروف التي ترفع الأسماء الظاهرة تنصب كما ترفع ، نحو (ما) و (لات) و(إنّ) وأخواتها ، وليس فيها شيء يرفع ولا ينصب . فليس هذا القول بمستقيم لدفع الأصول له ))<sup>(٤)</sup>

كما ردّه ابن يعيش حيث يقول: (( وقد استضعف بأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه وهذا الحرف لا يختص بالاسم ؛ لأنه قد دخل على الفعل ، قال الشاعر:

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

وجاء في الخزانة بعد ورود قول الشاعر:

لَأَدْرَ دُرُكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُدْرَى لِمَحْدُودِ

(( ربما دخلت (لولا) على الفعلية كما هنا ، أي لولا الحد وهو الحرمان. وهذا البيت يرد مذهب الفراء القائل بأن ما بعد لولا مرفوع بها ، فلو كانت عاملة للرفع لذكر الفعل بعدها هنا مرفوع ، فوجب كونها غير عاملة لعدم مرفوع ))<sup>(٥)</sup>

واحتج البصريون بأن قالوا: إنه يرتفع بالابتداء دون (لولا) ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، و(لولا) لا يختص بالاسم دون الفعل بل قد يدخل على الفعل كما يدخل على

(١) انظر الإنصاف ٧٠/١

(٢) الارتشاف ٥٧٦/٢

(٣) انظر الإنصاف ٧١/١ فما بعدها

(٤) إيضاح الشعر ٧٩

(٥) خزانة الأدب ١١ / ٤٤٠

الاسم ، كقول الشاعر السابق ذكره آنفاً ، فدخل (لولا) على الفعل في قوله: ( لولا حددت) فدل على أنه لا يختص ، فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون الاسم بعده مرفوعاً بالابتداء.<sup>(١)</sup>

وذهب الأنباري إلى صحة مذهب الكوفيين فأجاب عن البيت المذكور بأن (لولا) فيه هو (لو) الامتناعي و(لا) معه بمعنى ( لم ) ؛ لأن ( لا ) مع الفعل الماضي بمنزلة لم مع الفعل المستقبل ، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحدّ وهذا كقوله تعالى: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾<sup>(٢)</sup> أي : لم يقتحمها.<sup>(٣)</sup>

ومن قال بعدم اختصاص (لولا) ابن الشجري حيث يقول: (( وربما جاء بعدها مكان المبتدأ الفعل والفاعل لاستواء هاتين الجملتين في المعنى ألا ترى أن قولك: زيد قام ، وقام زيد معناهما واحد. قال الجموح أحد بني ظفر من سليم بن منصور:

لَادَرَّ دَرَكٌ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذِرِي لِمَحْدُودٍ<sup>(٤)</sup>

كما قال به أبو البقاء العكبري في حديث إسلام أبي طالب (( لولا تُعَيِّرُنِي قريش)) حيث يقول: (( لولا هذه يقع بعدها الاسم ، وقد جاء الفعل بعدها و ( أن ) معه مقدرة أي (( لولا أن تعيّرني )) وإذا حذف ( أن ) فمن العرب من يرفع الفعل المذكور ومنهم من ينصبه بتقدير (أن) ويجوز أن يكون ذلك الفعل ماضياً ومستقبلاً))<sup>(٥)</sup>

ومما يؤكد عدم اختصاص (( لولا )) قول جرير:

أَنْتَ الْمُبَارَكُ وَالْمَيْمُونُ سَيْرَتُهُ لَوْلَا تَقَوْمٌ دَرَّ النَّاسِ لِاخْتَلَفُوا<sup>(٦)</sup>

كما يؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم من أن (لولا) غير مختص ؛ لدخوله على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى ، لذلك كان مهماً غير عامل كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنْ

(١) انظر الإنصاف ٧٣/١ فما بعدها

(٢) سورة البلد الآية (١١)

(٣) نظر الإنصاف ٧٦/١ فما بعدها والخزانة ٤٤٠/١

(٤) أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢

(٥) إعراب الحديث النبوي ١٣٥-١٣٦

(٦) ديوانه ٣٩٠

اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴿١﴾ حيث قرأ الأعمش ﴿لَوْلَا مَنَّ اللَّهُ﴾ فعلا ماضيا كما قرأ ﴿لَوْلَا مَنَّ اللَّهُ﴾ مصدرا مضافا ﴿٢﴾

(و لوما) بمنزلة (لولا) في دلالتها على امتناع الشيء لوجود غيره ، نحو: لوما زيد لأكرمك. وممن ذكروا مجيئها بمعنى (لولا) الهروي <sup>(٣)</sup>، والزمخشري <sup>(٤)</sup>، وابن يعيش <sup>(٥)</sup>، وأبوحيان <sup>(٦)</sup>، وابن هشام <sup>(٧)</sup>، والفيروزآبادي <sup>(٨)</sup>، والسيوطي <sup>(٩)</sup>.

وقال الهروي: (( وربما جاء (لوما) في مثل هذا المعنى. وأنشد الفراء لبعض بني أسد:

لَوْمًا هَوَى عِرْسٍ كُمَيْتٍ لَمْ أُبْلِ عَلَى كُمَيْتِ بْنِ أُنَيْفٍ مَا فَعَلَ <sup>(١٠)</sup>

وزعم المالقي أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر:

لَوْمًا الإصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءٌ <sup>(١١)</sup>

وقد صرح بعض أهل العربية بإهمال (لوما) <sup>(١٢)</sup> ، كما أهملت (لولا) لعدم اختصاصها.

(١) سورة القصص الآية (٨٢)

(٢) البحر ١٣٥/٧

(٣) الأزهية ١٦٧ - ١٦٨

(٤) المفصل ٣١٦

(٥) شرح المفصل ١٤٥ / ٨

(٦) الارتشاف ١٩٠٤/٤

(٧) المغني ٣٦٤

(٨) البصائر ٤٦٠/٤

(٩) الهمع ٤٧٥/٢

(١٠) الأزهية ١٦٧ - ١٦٨

(١١) انظر المغني ٣٦٤

(١٢) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، وشرح الفريد ٤٨٨ ، ٤٥٧ ]

## - إهمال حرف ( ما ) المصدرية:

ما : توصل بالفعل المتصرف ؛ إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤوّل الفعل مع الحرف به ؛ ولا يوصل بالأمر ؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل به (ما) مع الفعل، ما أفاده (ما) مع ذلك الفعل ، وإلاّ فليس مؤوّلين به، ألا ترى أن معنى ﴿بِمَا رَحِبْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> ، وبرحبها شيء واحد.<sup>(٢)</sup>

وعلاّمة مجيئها بمعنى المصدر يتضح في قول الهروي: (( وإنما يعرف أن (ما) مع الفعل بمعنى المصدر أو بمعنى (الذي) أنها إذا كانت بمعنى المصدر لم تحتج إلى عائد يعود عليها من صلتها ، وإنما هي بمنزلة (أن) مع الفعل، في قولك: (بلغني أن خرج زيد) ونحوه ؛ لأنها لا تحتج إلى عائد يعود عليها من صلتها؛ لأنها مع الفعل بتأويل المصدر ، وإذا كانت (ما) بمعنى (الذي) لم يكن بد من عائد يعود عليها من صلتها، وذلك : إذا قلت: (بلغني ما صنعت) ، تريد: الذي صنعت. فثمّ هاء ساقطة ، والتقدير: بلغني ما صنعت. وإذا قلت: (بلغني ما صنعت) تريد المصدر أي بلغني صنيعك لم تضر هاء ، فإن قلت: (فعلت ما فعل زيد) فمعناه كالذي فعله زيد ؛ لأن فعلك لا يكون فعل غيرك))<sup>(٣)</sup>

والسر في إهماله كونه غير مختص لدخوله على الفعل والاسم قال ابن يعيش: (( إنها حرف كأنّ إلا أنها لا تعمل عمل أن ، والفرق بينهما أن أنّ مختصة بالأفعال لا يليها غيرها وما إذا كانت مصدرية فإنه يليها الفعل والاسم فالفعل قولك: يعجبني ما تصنع أي يعجبني صنيعك والاسم قولك: يعجبني ما أنت صانع أي صنيعك وكل حرف يليه الاسم مرة والفعل أخرى فإنه لا يعمل في واحد منهما ))<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) سورة التوبة الآية (٢٥)
  - (٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٤٠
  - (٣) الأزهية ٨٧-٨٨
  - (٤) شرح المفصل ١٠٨/٨

## - إهمال حروف العطف :

العطف لِي الشيء والالتفات إليه ، يقال : عطفت العود إذا ثنيتة ، وعطفت على الفارس: التفت إليه . وهو بهذا المعنى في النحو ؛ لأن الثاني ملوي على الأول ، ومثني إليه ، ولذلك قدرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتثنية.<sup>(١)</sup> ويقال: حروف العطف وحروف النسق ، فالعطف من عبارات البصريين ، والنسق بفتح السين من عبارات الكوفيين.<sup>(٢)</sup>

وحروف العطف - كما عرفها ابن الحاجب في الإيضاح - (( هي الحروف التي يُشرك بها بين المتبوع والتابع في الإعراب ))<sup>(٣)</sup>

وعرفه ابن هشام بأنه : (( تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها ))<sup>(٤)</sup> ، وهو تعريف ابن مالك للعطف بقوله : (( تابع بتوسط واو ، أو فاء ، أو ثم ، أو حتى ، أو أم ، أو أو ، أو بل ، أو لكن ، أو لا ))<sup>(٥)</sup> وتابعه ابنه بدر الدين في شرح الألفية<sup>(٦)</sup> كما تابعه ابن الوردي في شرح التحفة مع إضافته ( إما ) المكررة من حروف العطف.<sup>(٧)</sup>

وحروف العطف - كما سبق - هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأم ، وأو ، وإما مكررة ، ولا ، و بل ، و لكن ، عند جمهور النحويين . وهي نوعان : ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى إما مطلقا ، وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وإما مقيدا ، وهو : أم ، وأو ، وإما و ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى ، وهو بل ، و لكن ، و لا .

(١) اللباب في علل البناء ٤١٦/١

(٢) انظر شرح المفصل ٨٨/٨

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/٢

(٤) أوضح المسالك ٣١٤/٣

(٥) عمدة الحفاظ ٦٠٦/٢

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٥١٩

(٧) شرح التحفة الوردية ٢٩٣

وهذه الحروف مهملة كما صرح بإهمالها كثير من النحويين ، منهم ابن بابشاذ<sup>(١)</sup> وابن الخشاب<sup>(٢)</sup> والعكبري<sup>(٣)</sup> وعصام<sup>(٤)</sup> وابن كمال باشا<sup>(٥)</sup> وغيرهم.<sup>(٦)</sup>

غير أن ابن يعيش نسب إلى ابن السراج وأبي علي القول بأن الحرف العاطف غير مهمل ، بل هو عامل في المعطوف ، حيث يذهبان - إذا قلت : قام زيد وعمرو - إلى أن العامل في زيد العامل في الأول ، والعامل في عمرو حرف العطف.<sup>(٧)</sup> إذ إن الواو أغنت عن إعادة قام مرة أخرى فصارت ترفع كما ترفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك : إن زيداً وعمراً منطلقان ، فالواو تنصب كما تنصب إن وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمر فالواو جرّت كما جرّت الباء.<sup>(٨)</sup> ونسبه كيكلدي العلائي إلى أبي علي وابن جني ، وذكر أنه اختيار ابن السراج.<sup>(٩)</sup> كما ذكر ابن يعيش رأياً آخر لأبي علي ، وهو أن العامل في المعطوف فعل محذوف مقدّر بعد حرف العطف من جنس الفعل العامل في المعطوف عليه ، وحرف العطف دال عليه ، وهو رأي ابن جني أيضاً.<sup>(١٠)</sup> وهذا الأخير - كما قال كيكلدي العلائي - هو الأصح عنهما.<sup>(١١)</sup>

وإذا نظرنا إلى قول ابن السراج في الأصول : (( فإن قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو أغنت عن إعادة (( قام )) فقد صارت ترفع كما يرفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ، نحو قولك : إن زيداً منطلق وعمراً ، فالواو نصبت ، كما نصبت (( إن )) وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فالواو جرّت ، كما جرّت الباء ))<sup>(١٢)</sup>

نفهم منه أن حرف العطف عامل وليس مهملاً ، ولكن لو عدنا إلى أول كتابه نجده أنه

- 
- (١) شرح المقدمة المحسبة ٢٥٠/١ فما بعدها
  - (٢) المرجل ٢٢٦-٢٢٧
  - (٣) اللباب في علل البناء ٤٣١/١
  - (٤) شرح الفريد ٤٥٧ فما بعدها
  - (٥) أسرار النحو ٢٦٢
  - (٦) انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٥٧ فما بعدها
  - (٧) انظر شرح المفصل ٧٥/٣ ، ٨٩/٨
  - (٨) شرح المفصل ٨٩/٨
  - (٩) الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٥٨
  - (١٠) انظر شرح المفصل ٨٩/٨ ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٥٩
  - (١١) الفصول المفيدة ٥٩
  - (١٢) الأصول ٦٩/٢



يذكر قاعدة لإعمال الحرف وإهماله ، وهي أن الحرف إذا اختص عمل فيما يختص به اسما كان أو فعلا كاختصاص الباء بالاسم في نحو قولك : ( مررت بزید ) ، فعملت في ( زید ) الجر ، واختصاص ( أن ) بالفعل في نحو قولك : ( أريد أن تذهب ) فعملت في ( تذهب ) النصب.<sup>(١)</sup> وإن لم يختص بأحد القبيلين بدخوله على الاسم والفعل يهمل فلا يعمل في أحدهما ، حيث يقول : (( من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل ))<sup>(٢)</sup>.

وحروف العطف كما صرح بها غيره من النحويين غير مختصة لدخولها على الأسماء والأفعال.<sup>(٣)</sup> فهي بذلك مهملة وليست عاملة ، ولكن نُسبَ إلى الواو العمل وإن لم تكن هي العاملة - كما تقتضيه القاعدة التي وضعوها لإعمال الحرف وإهماله - ؛ لأنها لما كان أصل قولك : قام زيد وعمرو : قام زيد وقام عمرو - كالعامة ، كما قال السهيلي في إلا : (( إذ كانت موصلة للفعل ، والفعل عامل فكأنها هي العاملة ))<sup>(٤)</sup> بعد قوله : (( والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل فيما بعدها ))<sup>(٥)</sup>.

وإذا كان الأمر كذلك فأحسن تأويل وتوجيه لقوله : (( فإن قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو أغنت عن إعادة (( قام )) فقد صارت ترفع كما يرفع قام ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب ، نحو قولك : إن زيدا منطلق وعمرا ، فالواو نصبت ، كما نصبت (( إن )) وكذلك في الخفض إذا قلت : مررت بزید وعمرو ، فالواو جرت ، كما جرت الباء )) أن حرف العطف نائب عن ذكر العامل وليس بنائب عنه في العمل كما قال أبو البقاء العكبري : (( وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنها لو عملت لعملت عملا واحدا ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعلم أنها نائبة عن ذكر العامل لا نائبة عنه في العمل ))<sup>(٦)</sup> ؛ إذ لا يلزم من الشيء المقام مقام شيء آخر أن يأخذ حكمه ، كما لا يلزم من حرف العطف المقام مقام العامل أن يأخذ حكمه في العمل.

(١) انظر الأصول ٥٥/١

(٢) الأصول ٥٥/١

(٣) انظر اللباب في علل البناء ٤٣١/١ ، وشرح الجمل ٢٦٢/١

(٤) نتائج الفكر ٧٩

(٥) نتائج الفكر ٧٩

(٦) اللباب في علل البناء ٤٣١/١

ونظير قول ابن السراج قول ابن جني في قول الشاعر :

مَالِي لَا أَبْكِي عَلَى عِلَاتِي صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلَاتِي

أراد : وغبائقي ، وقيلاتي فحذف حرف العطف ، وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال . ووجه ضعفه أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار وذلك أنه قد أقيم مقام العامل ، ألا ترى أن قولك : قام زيد وعمرو ، أصله : قام زيد وقام عمرو فحذفت (( قام )) الثانية ، وبقيت الواو كأنها عوض منها ، فإذا ذهبت تحذف الواو النائية عن الفعل تجاوزت حد الاختصار... ))<sup>(١)</sup>

ثم صرح - بعد هذا القول - أن الواو غير عامل : (( فإن قيل : فبم الجر فيما بعد واو (رب) أب ((رب)) المحذوفة أم بالواو؟. فالجواب : أن الجر بعد هذه الواو إنما هو بـ (رب) المرادة المحذوفة تخفيفاً لا بالواو ، ويدل على ذلك أنها في غير هذه الحال من العطف إنما هي نائية عن العامل دالة عليه ، وليست بمتولية للعمل دونه ، وذلك قولك : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وبكرا ، ومررت بسعيد وخالد ، فلو كانت ناصبة لم تكن جارة وهو بلفظ واحد ، وكذلك لو كانت الواو رافعة لم تكن جارة ويدل على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ، ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو ضربت زيدا وضربت بكرا ، ونظرت إلى جعفر وإلى خالد فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا الحرف العاطف ))<sup>(٢)</sup> كما صرح في قوله : (( فلما كانت الواو في المفعول معه جارية مجرى حروف العطف غير عاملة جراً ولا غيره لم يجوز أن يجز بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه كما يجز بحروف الجر ؛ لأنها قد أوصلت الأفعال ))<sup>(٣)</sup>

وإذا ثبتت صحة ما ذكرته ثبت أن ابن السراج ليس على خلاف ما ذهب إليه الجمهور كما ثبت أن أبا علي وابن جني ليسا على خلافهم في إهمال حروف العطف وإن كان رأيهما في العامل في المعطوف على خلاف ما ذهب إليه الجمهور ، فحروف العطف إذن مهملة اتفاقاً ، وإن كان في ظاهر بعض كلامهم نسبة العمل إلى الحرف العاطف ؛ إذ إنَّ بعضهم قد ينسب العمل إلى غير العامل من الحروف مجازاً ، كنسبة العمل إلى (أما) وهي غير عاملة ، قال

(١) سرالصناعة ٦٣٥/٢

(٢) سرالصناعة ٦٣٧/٢-٦٣٨

(٣) سرالصناعة ١٢٧/١

أبوحيان: (( أمّا أمّا فنسبة العمل إليها مجاز ))<sup>(١)</sup>

والسر في إهمال حروف العطف ما سبقت الإشارة إليه من أقوال النحويين لإهمال حروف العطف وقول العكبري : (( وحروف العطف غير عاملة ؛ لأنها لو عملت لعملت عملاً واحداً ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ، ولأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال ، فعلم أنها نائبة عن ذكر العامل لانائبة عنه في العمل ))<sup>(٢)</sup>

وهذا وما سبقه من القول يكشف لنا عن سر إهمال حروف العطف وذلك أن هذه الحروف تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، كما أن مدخولها إما أن يكون مرفوعاً كما في قولك: قام زيد وعمرو ، أو منصوباً كما في قولك : رأيت زيدا وعمرا ، أو مجروراً كما في قولك : مررت بزيد وعمرو ، أو مجزوماً كقوله تعالى : ﴿... فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلْوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ...﴾<sup>(٣)</sup> وقال ابن الخشاب : (( وغير العوامل هي كل حرف اشترك الاسم والفعل في دخوله عليهما ، فلا يعمل حينئذ في واحد منهما ؛ لأنه ليس بأن يعمل في ذا بأحق من أن يعمل في ذا ، فكان غير عامل ؛ وذلك كالحروف العاطفة ، وكأدوات الاستفهام مثل هل والهمزة لما لم تختص لم تعمل ))<sup>(٤)</sup> وفيما يلي تفصيل القول في كل حرف من هذه الحروف:

أم : تكون متصلة ومنقطعة وقد سبق الحديث عن المنقطعة في حروف الابتداء ، و(أم) التي هي حرف عطف هي المتصلة ، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام ، وبين المفردين والجمليتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين ، وتتقدر مع حرف الاستفهام بـ (أيهما) أو (أيهم) ، وجوابها أحد الشئيين والأشياء ، فتقول : أقام زيدٌ أم عمرو ؟ ، ومعناه : أيهما قام ؟ ، وأقام زيد أم قعد ؟ ، ومعناه : أيهما فعل ؟ ، والأحسن فيها تقدم الذي يسأل عنه من اسم أو فعل ، نحو : أزيد قام أم عمرو ؟ ، وأقام زيد أم قعد ؟ ، ويجوز خلاف ذلك ، ويقال في الجواب: زيدٌ أم عمرو ، أو : قام أم قعد ، ولا يقال: نعم ، ولا.<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) الارتشاف ٤٨٥١/٣
  - (٢) اللباب في علل البناء ٤٣١/١
  - (٣) سورة النساء الآية (٩١)
  - (٤) المرتجل ٢٢٦-٢٢٧
  - (٥) رصف المباني ١٧٨-١٧٩

وفي الكناش : (( ولا يحسن أن يفصل بين الهمزة وبين المسؤول عن تعيينه ، نحو: أفي الدار رجل أم امرأة ، ومن أجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين يلي المستوي الآخر الهمزة ضعف أو امتنع أن يقال: أ رأيت زيدا أم عمرا ؛ لكون ما يليهما مختلفا ؛ لأن ما يلي الهمزة فعل وما يلي (( أم )) اسم....

ويجب أن يكون جواب قولك : أ رجل في الدار أم امرأة ، تعيين لأحدهما لا ( لا ) ولا ( نعم ) ؛ لأن السائل عالم أن أحدهما في الدار ، لكن لا على التعيين بخلاف أو في قولك: أ رجل في الدار أو امرأة فإن المتكلم متردد هل في الدار أحد أم لا ، فجوابه نعم أو لا ))<sup>(١)</sup>.

أوتقع بعد همزة التسوية ، كقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَّرْنَا ﴾<sup>(٢)</sup> وإنما سميت في النوعين متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وتسمى أيضا معادلة ؛ لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني<sup>(٣)</sup>.

وأم المتصلة مهملة ؛ لعدم اختصاصها ؛ لدخولها على الاسم ، ك: (( أزيد قام أم عمرو؟ )) ، وعلى الفعل ، ك (( أقام زيد أم قعد ؟ )) ، وكقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وما شأنه كذلك حقه الإهمال.

إما: هي ك ( أو ) في الشك والتخيير والإباحة ، إلا أنها أثبت منها في الشك ؛ لأنك تبتدئ بها شاكا ، و( أو ) يأتي الشك بها بعد لفظ اليقين<sup>(٥)</sup>.

وزعم قوم أنها مركبة من ( إن ) الشرطية و( ما ) النافية ؛ لأن المعنى في قولك : قام إما زيد وإما عمرو : وإن لم يكن قام زيد فقد قام عمرو . وهذا تعسف لاحاجة إليه ؛ لأن وضعها مفردة أقرب من دعوى التركيب<sup>(٦)</sup>. وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالبا الواو العاطفة<sup>(٧)</sup> ، كما وافقهم العكبري<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) الكناش ١٠٥/٢  
(٢) سورة إبراهيم الآية (٢١)  
(٣) المغني ٦١  
(٤) سورة المنافقون الآية (٦)  
(٥) اللباب في علل البناء ٤٢٥/١  
(٦) اللباب في علل البناء ٤٢٦/١  
(٧) المغني ٨٤-٨٥  
(٨) انظر اللباب في علل البناء ٤٢٦/١

والصحيح أنها عاطفة كما ذهب إليه أكثر النحاة ، و (( ذلك أن الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أن (( الواو )) معناها الجمع بين الشئيين ، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ، وهذا محال ، وإنما دخلت الواو ؛ لتؤذن أن (( إما )) الثانية هي الأولى ؛ لأن (( إما )) لاتستعمل في العطف إلا مكررة ، والعاطفة هي الثانية منهما فأما الأولى فللايدان بالمعنى الذي بني عليه الكلام من الشك وغيره))<sup>(١)</sup> و(إمّا) حرف مهمل لعدم اختصاصها ، ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى : ﴿وَأَخْرُوجَ مُرْجُونَ لِلْأَمْرِ اللّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> ومثال دخولها على الاسم قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾<sup>(٣)</sup> أو : يكون في الخير والأمر ، فإن كان في الخير ، فله ثلاثة معان : الشك والإبهام ، والتفصيل . وإذا كان في الأمر ، فله معنيان : التخيير والإباحة .

فالشك إذا أخبرت عن أحد الشئيين ، ولا تعرفه بعينه والإبهام : إذا عرفته وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب ، فإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، ولم تعرف الجائي منهما ، فأو للشك ، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع فهو للإبهام ، كقوله تعالى : ﴿أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾<sup>(٤)</sup>

والتفصيل : إذا لم تشك ، ولم تقصد الإبهام على السامع ، كقولك : هذا إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا ، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عرض أو على أنه عرض لا جوهر ، أو على أنه لا هذا ولاذاك .

وأما في الأمر ، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف في الغالب، فهي للإباحة ، نحو : تعلم الفقه أو النحو ، وجالس الحسن أو ابن سيرين ، وإلا فهي للتخيير، نحو : تزوج هنداً أو أختها.

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على أحدهما ، وفي

(١) التبصرة والتذكرة ١/١٣٨-١٣٩ ، وانظر رصف المباني ١٨٣

(٢) سورة التوبة الآية (١٠٦)

(٣) سورة مريم الآية (٧٥)

(٤) سورة يونس الآية (٢٤)

التخيير يتحتم أحدهما ، ولا يجوز الجمع. <sup>(١)</sup> وقال السهيلي : ((وعندي أن (أو) لم توضع للإباحة في شيء من الكلام)) <sup>(٢)</sup>

وأو حرف مهملة ؛ لعدم اختصاصها ؛ لدخولها على الفعل كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ... ﴾ <sup>(٣)</sup> ودخولها على الاسم كقوله تعالى : ﴿ أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ <sup>(٤)</sup>  
 ( بل ) : يعطف بها في الخبر المثبت والأمر ، فتفيد الإضراب عن الأول ، وتنقل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه ، نحو: قام زيد بل عمرو ، واضرب زيداً بل عمراً. <sup>(٥)</sup> كما يعطف بها في النفي والنهي ، فتكون كـ (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها ، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو ، فالقيام منفي عن زيد ، ومثبتٌ لعمرو ، ونحو: لا تضرب زيداً بل عمراً. فزيد منهي عن ضربه ، وهو مثبت لعمرو. <sup>(٦)</sup>

وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها ، وعلى قوله يصح ((مازيدٌ قائماً بل قاعداً)) <sup>(٧)</sup> ، ووافقه عليه أبو الحسن عبدالوارث. <sup>(٨)</sup> وما جوزّه المبرد مخالف لاستعمال العرب كما قال ابن مالك <sup>(٩)</sup> ، وابنه بدرالدين <sup>(١٠)</sup> ، والمرادي <sup>(١١)</sup> وفي حاشية ابن حمدون : ((وكونها تقرر حكم ما قبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذي كاد أن يكون ضرورة)). <sup>(١٢)</sup>  
 وحاصل (بل) أنها يعطف بها في أربعة مواضع : في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر. <sup>(١٣)</sup>  
 وذكر المرادي أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها لا تكون عاطفة بعد الإيجاب ، وإنما تكون نسقاً بعد

(١) شرح الرضي على الكافية ٣٩٧/٤

(٢) نتائج الفكر ٢٥٣

(٣) سورة الإسراء الآية (١١٠)

(٤) سورة يونس الآية (٢٤)

(٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٥٤١ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٢ ، وحاشية ابن حمدون ٤٤/٢

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٢٣٦/٢ ، وشرح المكودي ٢٠٦

(٧) المغني ١٥٢ ، وانظر أوضح المسالك ٣٤٤/٣ ، والجنى الداني ٢٣٦

(٨) الجنى الداني ٢٣٦

(٩) انظر شرح التسهيل ٣٦٨/٣

(١٠) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٠

(١١) الجنى الداني ٢٣٦

(١٢) حاشية ابن حمدون ٤٣/٢-٤٤

(١٣) شرح المكودي ٢٠٦

النفي وما جرى مجراه.<sup>(١)</sup>

ويلاحظ من مجيئها عاطفة أنها لا تدخل إلا على الاسم ، وهذا يقتضي أن تعمل فيه؛ لاختصاصها به وعدم كونها كجزء من مدخولها. ولم يقل أحد من النحويين بإعمالها في معطوفها، ولكن العامل فيه محذوف تقديره في نحو: قام زيد بل عمرو: بل قام عمرو ، واضرب زيداً بل عمراً : بل اضرب عمراً ، وما قام زيدٌ بل عمرو : بل قام عمرو، وفي : لا تضرب زيداً بل عمراً : بل اضرب عمراً ، كما حذف في نحو: ضربتُ زيداً وخالدًا ، ونظرتُ إلى جعفر وخالدٍ ، والأصل : ضربتُ زيداً وضربتُ خالدًا ، ونظرتُ إلى جعفر وإلى خالدٍ. وإنما حذف العامل للاختصار ؛ لوجود ما يدل عليه ، وهو العامل في المعطوف عليه ، قال ابن جني : ((ويدلك على أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ، ودل عليه من العوامل إظهارهم العامل بعده في نحو: ضربتُ زيداً وضربتُ بكرًا ، ونظرتُ إلى جعفر وإلى خالدٍ...))<sup>(٢)</sup>

وعليه ، ف (بل) غير مختصة ؛ لأنها تدخل على الاسم في نحو: زيدٌ قائم بل قاعد، وما زيدٌ قائمٌ بل قاعدٌ. كما تدخل على الفعل في الأمثلة السابق ذكرها ، وإن كانت في ظاهرها تدخل على الاسم ؛ لأن الفعل وإن كان بعدها محذوفاً فهو مراد ، وفي حكم الملفوظ كما حذف بعد (إن) الشرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...﴾<sup>(٣)</sup> ، قال ابن يعيش : ((واللفظ إذا حذف وكان عليه دليل وهو مراد كان في حكم الملفوظ))<sup>(٤)</sup> ، فلما حذف العامل في معطوفها صار أفراد معطوفها شرطاً لصحة مجيئها عاطفة<sup>(٥)</sup> ، فإذا جاء بعدها جملة عُذَّتْ حرف ابتداء ، وليست عاطفة<sup>(٦)</sup>

وأجاز ابن الناظم وقوع الجملة بعدها وعدّها حرف عطف ، قال: (( من حروف العطف (بل) ومعناها الإضراب ، وحالها فيه مختلف ، فإن كان المعطوف بها جملة فهي للتنبيه على انتهاء

- 
- (١) الجني الداني ٢٣٧
  - (٢) سرالصناعة ٦٣٧/٢-٦٣٨
  - (٣) سورة التوبة الآية (٦)
  - (٤) شرح المفصل ٦/٨
  - (٥) انظر أوضح المسالك ٣/٣٤٣
  - (٦) انظر عدة السالك ٣/٣٤٣

غرض ، واستئناف غيره ، كما تقول: زيدٌ شاعر بل هو فقيه ((<sup>(١)</sup>) كما أجازته المألقي حيث يقول: ((الموضع الثاني : أن تكون حرف ابتداء وذلك إذا لم يقع تشريكٌ بين ما بعدها ومقابلها. وتكون عاطفة جملة على جملة مُضْرَبٍ عن الأولى)) ((<sup>(٢)</sup>) ، وقال أبوحيان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا...﴾ ((<sup>(٣)</sup>) : ((و (بل) ها هنا عاطفة جملة على جملة محذوفة ، التقدير : لا نتبع ما أنزل بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا)) ((<sup>(٤)</sup>) يبدو مما تقدم أن (بل) إذا وقع بعدها جملة لا خلاف في تسميتها حرف ابتداء ، والخلاف في عدّها حرفَ عطف ، قال المرادي: (( فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أو لا ؟ قلتُ : ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة ، وصرّح به ولده في (شرح الألفية) ، وصاحب (رصف المباني). وغيرهم يقول : إنها قبل الجملة حرف ابتداء ، وليست عاطفة)) ((<sup>(٥)</sup>) والصحيح عندي عدّها حرف عطف ، ومن عطف الجملة على الجملة.

(ثم ) : يقال فيها : (( فَم )) و (( ثُمَّت )) و (( ثُمَّت )) ((<sup>(٦)</sup>) ، ومعناها الترتيب والتراخي، كقولك : سافرت إلى البصرة ثم الكوفة. ((<sup>(٧)</sup>) فهي كالفاء في التشريك والترتيب إلا أنها تفارق الفاء بالتراخي كما تفارق الواو بالترتيب. ((<sup>(٨)</sup>) ومعنى التراخي وجود فترة زمنية طويلة بين المعطوف والمعطوف عليه كقولك : كنت طفلاً ثم صبياً ثم شاباً. ((<sup>(٩)</sup>) وهي في ذلك قد دخلت على الاسم كما دخلت على الفعل في قوله:

\* جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ \*

ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ ((<sup>(١٠)</sup>)

- 
- (١) شرح الألفية ٥٤٠
  - (٢) انظر رصف المباني ٢٣٢
  - (٣) سورة البقرة الآية (١٧٠)
  - (٤) البحر ٤٨٠/١
  - (٥) الجنى الداني ٢٣٦
  - (٦) انظر التسهيل ١٧٥
  - (٧) شرح ملحّة الإعراب ٢٥٧
  - (٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢
  - (٩) النحو الأساسي ٤١٦
  - (١٠) سورة فصلت الآية (٣٠)



وقوله تعالى ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ولما كان شأنها كذلك أهملت فلم تعمل ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين.

(حتى) : معناها : الغاية وغاية الشيء نهايته ، ومن حيث كانت (حتى) للغاية خفضوا بها كما يخفضون بـ (إلى) لانتهاى الغاية . والفرق بينهما أن (حتى) غاية لما قبلها وهو منه، وما بعد (إلى) ليس مما قبلها ، بل عنده انتهى ما قبل الحرف . ولم تكن (إلى) عاطفة ؛ لانقطاع ما بعدها عما قبلها ، بخلاف (حتى).

ومن حيث دخلت (حتى) في حروف العطف ، ولم يجز دخولها على المضممر المخفوض ، فلا تقول : قام القوم حتاك . ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز في العطف قام زيد حتى عمرو ، ولا : أكلت خبزاً حتى تمرا ؛ لأن الثاني ليس بجد للأول ولا طرف.<sup>(٢)</sup>

قال ابن هشام : (( والمراد أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القلة ، والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: تصدق فلان بالأعداد الكثيرة حتى الألف ، أو المقدار المعنوي، كقولك : مات الناس حتى الأنبياء ، وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي، كقولك: الله سبحانه وتعالى يحصي الأشياء حتى مئاقيل الذر . وتارة في المقدار المعنوي، كقولك : زارني الناس حتى الحجّامون.<sup>(٣)</sup>

وذكر السيوطي أن (حتى) لم تقع في القرآن عاطفة ، حيث يقول : (( وترد عاطفة ولا أعلمه في القرآن ؛ لأن العطف بها قليل جدا ، ومن ثم أنكره الكوفيون البتة)).<sup>(٤)</sup>

وأرى أن الذين أجازوا العطف بها حملوها على (الواو) ؛ لتقاربهما في المعنى يقول العكبري : (( وإنما جاز أن تقع (حتى) بمعنى (الواو) ؛ لأن الواو للجمع ، و( حتى ) للغاية والشمول ، والمعنيان متقاربان ))<sup>(٥)</sup> وعليه يكون إهمالها حملاً على الواو ؛ لكونها بمعناها أو أقرب منها ، ولكون ما بعدها يأتي مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً كما في قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها ورأسها ورأسها ولا يوجد حرفٌ في العربية يعمل الرفع والنصب والخفض.

(١) سورة الغاشية الآية (٢٥، ٢٦)

(٢) نتائج الفكر ٢٥٢

(٣) شرح شذور الذهب ٤٤٦

(٤) الإقتان ٥١٢/١

(٥) اللباب في علل البناء ٣٨٤/١

كما حملوا (حتى) على ( إلى ) فعملت في الاسم كما عملت (إلى) فيه ، قال العكبري:  
( (وإنما عملت عمل (إلى) ؛ لأن (إلى) لانتهاء الغاية ، و(حتى) تشاركها في ذلك فعملت عملها  
في الموضع الذي يصح دخول (إلى) فيه ))<sup>(١)</sup>

وقال أيضا : (( فأما عملها فليس بأصل ، بل محمول على غيرها ؛ لأنها لما دخلت على  
الجملة تارة وبمعنى (إلى) أخرى ، وبمعنى (الواو) ثالثة ، وبمعنى (كي) رابعة لم يكن لها  
اختصاص تعمل بسببه ؛ لأن هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال ))<sup>(٢)</sup>

واشترط الجمهور في معطوفها أن يكون اسما وليس جملة ؛ لأنها محمولة على (إلى) وإلى  
تدخل على الاسم فنظروا إلى هذا الأصل . غير أن الأخفش وابن السيد أجازا دخولها على  
الفعل قياسا على غيرها من أحرف العطف ، قال السيوطي : (( وقال ابن السيد : يعطف بها  
الجملة كقوله :

\* سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ مَطِيَّهُمْ \*

برفع (تكلم) عطفا على سریت.

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سببا كالفاء ، نحو : ما تأتينا  
حتى تحدثنا ))<sup>(٣)</sup>

وعليه فـ (حتى) تدخل على الاسم ، نحو: قدم الحجاج حتى المشاة ، ومات الناس حتى  
الأنبياء كما تدخل على الفعل ، كقول الشاعر السابق ذكره ، ونحو: ماتتينا حتى تحدثنا.

مما سبق يتبين لنا أن (حتى) تكون جارة تارة وعاطفة أخرى كما تكون ناصبة للمضارع  
عند الكوفيين وعلى ذلك هي عاملة حال الجر حملا على (إلى) وحال النصب حملا على أن  
المصدرية ، ومهملة حال العطف حملاً على أختها (الواو) وحال الاستئناف بها حملا على  
أخواتها من حروف الاستئناف كالواو والفاء. فهي في كل باب بحسب أخواتها فيه إعمالا  
وإهمالا.

( الفاء ) : معناها : ربط ما بعدها بما قبلها ، فالعاطفة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه

(١) اللباب في علل البناء ٣٨٤/١

(٢) اللباب في علل البناء ٣٨٤/١

(٣) الهمع ١٨٢/٣

فيما نسب إلى الأول ، إلا أنها تدل على أن الثاني بعد الأول بلا مهلة <sup>(١)</sup> ، كقولك : جاء زيد فعمرو ، وقد عطفت اسما على آخر .

فقد فارقت الواو ؛ لما فيها من الترتيب والتعقيب كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ... ﴾ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>

ومعنى الترتيب هنا كون ما بعدها واقعا بعدما قبلها ، والتعقيب كون ما بعدها واقعا عقب ما قبلها من غير مهلة لكنه في كل شيء بحسبه <sup>(٤)</sup>.

ولما كانت الفاء غير مختصة حيث تدخل على الاسم وعلى الفعل أهملت فلم تعمل في أحد القبيلين ، ومثال دخول الفاء على الفعل قوله تعالى : ﴿ ... فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ... ﴾ <sup>(٥)</sup> ودخولها على الاسم قوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ، فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ، فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup>

( لا ) : تُشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، كقولك : خرج زيد لابكر ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أهلك <sup>(٧)</sup>.

ولا تكون عاطفة إلا أن يتقدمها إثبات - كما تقدم - ، أو أمر ، نحو : اضرب زيدا لا عمرا ، أو نداء ، نحو : يا ابن أخي لا ابن عمي . وأن لا تقترن بعاطف ، فإذا قلت : جاء زيد لا بل عمرو ، ف(بل) هي العاطفة ، وإذا قلت : ماجاء زيد ولا عمرو ، ف(الواو) هي العاطفة . وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، نحو : جاء زيد لا امرأة ، ولا يجوز : جاء رجل لا زيدا <sup>(٨)</sup>.

وجاء في التصريح : (( بعض المتأخرين استشكل منع مثل : قام رجل لا زيدا ، فإنه مثل : قام رجل وزيدا ، في صحة التركيب ، فإن امتنع : قام رجل وزيدا ، ففي غاية البعد ؛ لأنك إذا

(١) اللباب في علل البناء ٤٢١/١

(٢) سورة المؤمنون الآية (١٤)

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/٢

(٤) المشكاة الفتحية ٢٨٧

(٥) سورة القصص الآية (١٥)

(٦) سورة الصافات الآية (١-٣)

(٧) أمالي ابن الشجري ٥٣٥/٢ ، وانظر اللباب في علل البناء ٤٢٦/١

(٨) انظر المغني ٣١٨ ، ونتائج الفكر ٢٥٨

أردت بالرجل الأول زيداً ، كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، فلا مانع منه إذا قصد الإطناب ، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيداً ، في صحة التركيب وإن كان معنيهما متعاكسين ((<sup>(١)</sup>) وقال ابن الأثير : (( ولا يظهر بعدها فعل ؛ لئلا يلتبس بالدعاء ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً : (( ويقبح أن يلي (لا) الفعل الماضي في العطف ))<sup>(٣)</sup> وقال العكبري : (( ولا يحسن إظهار العامل بعدها ؛ لئلا يلتبس بالدعاء عليه ))<sup>(٤)</sup>

يفهم منه أن الأصل في (لا) أن يذكر العامل بعدها ، فيقال : خرج زيد لاخرج بكر ، ولقيت أخاك لا لقيت أباك ، ومررت بحميك لا مررت بأبيك ، ولكن لما كان ذكر العامل بعدها يشبه الدعاء عليه فاستغني عنه بـ (لا) فصارت كحروف العطف في إشراك ما بعدها في إعراب ما قبلها فألحقت بها. قال المرادي : (( والمعطوف بـ (لا) إما مفرد ، وإما جملة بها محل من الإعراب ، نحو: زيد يقوم لا يقعد ، قال بعض النحويين : ولا يعطف بها فعل ماض على ماض ؛ لئلا يلتبس الخبر بالطلب ، لا تقول : قام زيد لا قعد. وقال غيره: ما جاء من نفي (لا) للماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين: قام زيد لا قعد ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . ومنع قوم العطف بـ (لا) على معمول فعل ماض ، نحو: قام زيد لا عمرو. والصحيح جوازه ، قال امرؤ القيس:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقَتْ بِلُبُونِهِ عُقَابٌ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ<sup>(٥)</sup>

وقد صرح بعض أهل العربية بإهمال (لا) العاطفة<sup>(٦)</sup> كسائر أخواتها ؛ لكونها غير مختصة بأحد القبيلين الاسم والفعل. وذكر السيوطي أنّ (لا) لم تقع عاطفة في القرآن.<sup>(٧)</sup> لكن : معناها : الاستدراك ، تقول : ما قام زيد لكن عمرو ، وما رأيت زيداً لكن عمراً.

(١) التصريح ٦٠٦/٣-٦٠٧

(٢) البديع ٣٦٣/٢ (المجلد الأول)

(٣) البديع ٣٧١/٢

(٤) اللباب في علل البناء ٤٢٦/١

(٥) الجنى الداني ٢٩٤-٢٩٥

(٦) معاني الحروف ٨٤

(٧) الإتيان ٥٤٤/١

قال السهيلي : (( فلا تقع (لكن) إلا بين كلامين متنافيين ... ولا بد بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجبا ، شددت نونها أو خففت ، فإذا كان ما قبلها منفيا اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خففت النون منها ؛ لعلم المخاطب أنه لا يضاد النفي إلا الإيجاب ، فلما اكتفت باسم مفرد - وكانت إذا خففت نونها لا تعمل - صارت كحروف العطف ، فألحقوها بها ؛ لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة كان إجراء ما بعدها أولى وأحرى ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى ))<sup>(١)</sup>

يفهم من قول السهيلي أن لكن سواء أكانت مشددة النون أم مخففة تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الجملة الفعلية إذا كانت مخففة النون ، وتقع بين كلامين متنافيين ، فإذا كان ما قبلها موجبا لا بد من أن يقع بعدها جملة ، نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم . وإذا كان ما قبلها منفيا كان الأصل أن تقع بعدها جملة ، فيقال : ما قام زيد لكن قام عمرو ، وما ضربت زيدا لكن ضربت عمرا ، وما مررت بزيد لكن مررت بعمرو . ولكن لما كانت الجملة التي قبلها منفية ، والنفي لا يضافه إلا الإيجاب فاكثفي بالاسم المفرد ؛ لعلم المخاطب به لدلالة الكلام السابق عليه ، فيقال : ما قام زيد لكن عمرو ، وما ضربت زيدا لكن عمرا ، وما مررت بزيد لكن عمرو . فصارت بذلك كحروف العطف ؛ لتساوي إعراب ما بعدها وما قبلها ، فألحقت بذلك بحروف العطف ؛ لذلك قال العكبري : ((والعطف عارض فيها ))<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها ليست عاطفة في الأصل ، ويقول أيضا : (( فإذا كان الأول نفيًا كان الثاني إثباتًا ، فيصح أن يقدر العامل بعدها كقولك : ما قام زيد لكن عمرو أي : لكن قام عمرو ، ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك : قام زيد لكن عمرو ؛ لأنك إن قدرت لكن قام عمرو ، لم يكن الثاني مخالفًا للأول ، وإن قدرت لكن ما قام عمرو لم يصح ؛ لأنك قدرت مع العامل ما ليس بعامل . وحرف العطف إنما ينوب عن العامل فقط . ويدل على ذلك أنك لو قلت : قام زيد لكن عمرو لم يقم كان جائزا ، فظهور النفي والفعل بعد الاسم دليل على أنه لم يكن مقدرًا بعد لكن ))<sup>(٣)</sup>

(١) نتائج الفكر ٢٥٥

(٢) اللباب في علل البناء ٤٢٧/١

(٣) اللباب في علل البناء ٤٢٨/١

ومجيء (لكن) حرف عطف هو مذهب جمهور النحاة ، ومذهب يونس بن حبيب عدم مجيئها حرف عطف وتبعه ابن مالك. <sup>(١)</sup> وصححه أبو حيان حيث يقول: (( الجمهور على أن لكن تكون عاطفة وذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف ، وهو الصحيح ؛ لأنه لا يحفظ ذلك من لسان العرب بل إذا جاء بعدها ما يوهم العطف كانت مقرونة بالواو كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وأما إذا جاءت بعدها الجملة فتارة تكون بالواو وتارة لا يكون معها الواو ... وأما ما يوجد في كتب النحويين من قولهم : ما قام زيد لكن عمرو ، وما ضربت زيدا لكن عمرا وما مررت بزيد لكن عمرو فهو من تمثيلهم لا أنه مسموع من العرب)) <sup>(٣)</sup>

واشترط الجمهور لصحة مجيئها حرف عطف أن لا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها، نحو: (ما قام زيدٌ ولكن عمرو) ، كانت الواو هي العاطفة ، و(لكن) حرف ابتداء. وأن تسبق بنفي ، نحو: ( ما قام زيدٌ لكن عمرو ) ، أو بنهي ، نحو: ( لا يقيمُ زيدٌ لكن عمرو ) ، ولم يشترط هذا الشرط الكوفيون ، فأجازوا : ( قام زيدٌ لكن عمرو). <sup>(٤)</sup> ويمكن توجيهه بأنهم حملوا (لكن) على (بل) في العطف بها في الإيجاب ، فيقال: ( قام زيدٌ لكن عمرو ، يقال: قام زيدٌ بل عمرو؛ لأنهما أختان ، قال ابن يعيش: (( اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة ( أي: لا، وبل، ولكن ) متواخية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها)) <sup>(٥)</sup>

وأن لا يقع بعدها جملة ، فإن وقع بعدها الجملة ، فهي حرف ابتداء ، وليست حرف عطف. والذي نقل الإربلي عن الجمهور العطف بها المفرد والجملة حيث يقول: (( فالجمهور على أنها حرف عطف مطلقاً سواء دخلت على المفرد بشرط تقدم النفي ، أو على الجملة ، وإذا ذكرت الواو معها كانت مخففة من الثقيلة ، والواو هي العاطفة )) <sup>(٦)</sup>

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٤٣ ، والتصريح ٣/٦٠٠

(٢) سورة الأحزاب الآية (٤٠)

(٣) البحر ١/٣٢٧ ، وانظر الدراسات ٢/٥٩١ ق ١

(٤) انظر المغني ٣٨٥ فما بعدها ، والتصريح ٣/٦٠٠ فما بعدها

(٥) شرح المفصل ٨/١٠٤

(٦) جواهر الأدب ٥٠٤

وصرّح الجوهري بإهمال (لكن) ؛ لعدم اختصاصها لوقوعها على الأسماء والأفعال<sup>(١)</sup>  
كسائر أخواتها.

الواو: هي أصل حروف العطف ، وهي لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير تقييد بحصوله  
منهما في زمان أو سبق أحدهما ، فقولك : جاء زيد وعمرو ، يحتمل كون (عمرو) جاء بعد  
(زيد) أو جاء قبله ، أو جاء مصاحبا له .

قال ابن مالك : (( والمعطوف بالواو إما لاحق أي متأخر بالزمان ، نحو : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا  
نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٢)</sup> وإما سابق أي متقدم بالزمان ، نحو : ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ  
قَبْلِكَ...﴾<sup>(٣)</sup> وإما مصاحب: أي هو ومتبوعه في وقت واحد، نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي  
الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾<sup>(٤)(٥)</sup>

وقال أيضا: (( وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِهَا في الحكم محتملا للمعية بـرجحان ، وللتأخر  
بكثرة ، وللتقدم بقلة ، وبعدم الاستغناء عنها في عطف مالا يستغنى عنه ، ويجوز أن يعطف بها  
بعض متبوعه تفضيلا ))<sup>(٦)</sup>

وذهب الشافعي<sup>(٧)</sup> ومالك وقطرب وثعلب وأبو عمر الزاهد والربعي وهشام وأبو جعفر  
الدينوري والفراء إلى أنها للترتيب.<sup>(٨)</sup> وعزاه ابن عقيل إلى الكوفيين.<sup>(٩)</sup> ورد بقوله تعالى : ﴿إِنْ  
هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا...﴾<sup>(١٠)</sup> إذ لو كانت دالة على الترتيب - كما زعموا - لكان  
هذا اعترافا من الكفار بالبعث بعد الموت.<sup>(١١)</sup> كما رد بقول الشاعر :

أُغْلِي السَّبَاءَ بِكُلِّ أَدْكَنَ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٍ قَدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا

(١) انظر الصحاح ١٦٠٥/٢ ، واللسان ٣٩١/١٣-٣٩٢

(٢) سورة الحديد الآية (٢٦)

(٣) سورة الشورى الآية (٣)

(٤) سورة الشعراء الآية (١١٩)

(٥) شرح عمدة الحفاظ ٦٠٨/٢

(٦) التسهيل ١٧٤-١٧٥

(٧) شرح ملحّة الإعراب ٢٥٧ ، وانظر الجنى الداني ١٥٩

(٨) الجنى الداني ١٥٨ فما بعدها

(٩) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢

(١٠) سورة المؤمنون الآية (٣٧)

(١١) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢

لأن في البيت تقديمًا وتأخيرًا ، تقديره : فض ختامها وقدحت ؛ لأنه ما لم يكسر ختامها لا يمكن اغتراف ما فيها من الخمر.<sup>(١)</sup>

ومنه أيضا قول الشاعر :

وَأَطْوِي عَلَى الْخَمِصِ الْحَوَايَا كَمَا انطَوَتْ خِيُوطُهُ مَارِيَّ تَغَارُ وَتَفْتَلُ<sup>(٢)</sup>

قال العكبري : (( والأصل ( تفتل وتغار ) ، ولكن الواو لاتدل على الترتيب ))<sup>(٣)</sup>

ومما تقدم يتبين من الأمثلة أن الواو حرف مهمل حيث لم يختص بقبيل بل تراه يعطف الاسم على الاسم نحو قوله: ﴿ نوحًا وإبراهيم ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> والفعل على الفعل نحو قوله: ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾<sup>(٦)</sup> وقدحت وفضّ ، وتغار وتفتل ، ولما لم تختص الواو بقبيل أهملت كغيرها مما لا يختص من الحروف ، قال الرماني: (( الواو من الحروف الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل جميعًا ولا تختص بأحدهما فاقتضى ذلك ألا تعمل شيئًا ؛ لأنها ليست بالعمل في الاسم أحق منها بالعمل في الفعل ))<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) خزانة الأدب ٥٣/١١
  - (٢) إعراب لامية الشنفرى ٩١
  - (٣) إعراب لامية الشنفرى ٩٢
  - (٤) سورة الحديد الآية (٢٦)
  - (٥) سورة الشعراء الآية (١١٩)
  - (٦) سورة المؤمنون الآية (٣٧)
  - (٧) معاني الحروف ٥٩



## - إهمال فاء ربط جواب الشرط:

تكون الفاء رابطة لجواب الشرط ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً<sup>(١)</sup> ، يقول ابن جني في علة وقوع الفاء في جواب الشرط: (( فإن قيل : وما كانت الحاجة إلى الفاء في جواب الشرط ؟

فالجواب أنه إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصّلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذي يجوز أن يبدأ به ، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إليّ فالله يكافئك ، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره ، وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلاّ بالأفعال ؛ لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره ، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ولا في الحروف ، بل هو من الحروف أبعده.

فلما لم يرتبط أول الكلام بآخره ؛ لأن أوله فعل وآخره اسمان ، والأسماء لا يعادل بها الأفعال ، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبّب عما قبله لا معنى للعطف فيه ، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في الفاء وحدها ، فكذلك اختصوها من بين حروف العطف فلم يقولوا : إن تحسن إليّ والله يكافئك ، ولا ثم الله يكافئك ، ومن ذلك قولك: إن يقم فاضربه ، فالجملة التي هي (اضربه) جملة أمرية وكذلك: إن يقعد فلا تضربه ، فقولك: (لا تضربه) جملة نهية ، وكل واحدة منهما يجوز أن يبدأ بها فتقول: اضرب زيداً ولا تضرب عمراً ، فلما كان الابتداء بهما مما يصح وقوعه في الكلام احتاجوا إلى الفاء ليدلوا على أن مثالي الأمر والنهي بعدها ليسا على ما يعهد في الكلام من وجودهما مبتدئين غير معقودين بما قبلهما. ومن هنا أيضاً احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع الابتداء والخبر ؛ لأن الابتداء مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله<sup>(٢)</sup>))

ويجوز ربط الجواب بالفاء إذا كان مضارعاً مثبتاً ، أو منفياً ب ( لا ) ، وترك الربط أكثر ، نحو : إن تجتهدوا تنجحوا ، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله:

(١) انظر المغني ٢١٧

(٢) سر الصناعة ٢٥٢/١-٢٥٣

(٣) سورة المائدة الآية (٩٥)

﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾<sup>(١)</sup>

ومن مواضع ربط جواب الشرط بالفاء وجوباً : أن يكون جملة اسمية ، نحو : من يفعل الخير فالله يجزيه. ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمَسُّكَ بُخَيْرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ إِنَّ تَعَذُّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وأن يكون فعلية طلبية ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ... ﴾<sup>(٤)</sup>

وأن يكون فعلاً غير متصرف ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنَّ خَيْرًا مِنْ حَتِّكَ... ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾<sup>(٨)</sup>

وأن يكون مقروناً بحرف التنفيس ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ... ﴾<sup>(٩)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾<sup>(١٠)</sup>  
وأن يكون مقروناً بـ ( قد ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(١١)</sup>

وأن يكون منفيًا بـ ( ما ) ، نحو : إن قام زيدٌ فما يقوم عمرو ، أو بـ ( لن ) ، كقوله تعالى :

- (١) سورة الجن الآية (١٣)
- (٢) المرجع في اللغة العربية ١٣٧/٣
- (٣) سورة الأنعام والآية (١٧)
- (٤) سورة المائدة الآية (١١٨)
- (٥) سورة آل عمران الآية (٣١)
- (٦) سورة الكهف الآية (٣٩-٤٠)
- (٧) سورة البقرة الآية (٢٧١)
- (٨) سورة النساء الآية (٣٨)
- (٩) سورة آل عمران الآية (٢٨)
- (١٠) سورة المائدة الآية (٥٤)
- (١١) سورة النساء الآية (١٧٢)
- (١٢) سورة يوسف الآية (٧٧)

﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾<sup>(١)</sup> أو بـ ( إن ) النافية ، نحو: إن قام زيد فإن يقوم عمرو.<sup>(٢)</sup>

وأن يصدر بأداة الشرط ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.  
وأن يصدر الجواب بـ ( كأنما ) ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾<sup>(٥)</sup>

وأن يكون قسمًا ، نحو: إن تكرمني فوالله لأكرمك ، وإن قام زيد فوالله لأقومن. أو نداء، كقول الشاعر:

فَإِنْ أَمْسٍ مَكْرُوبًا فَيَا رَبَّ قَيْنَةَ مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتَهَا بِكَرَانَ

وأن يكون مقرونًا بـ ( رب ) ، نحو : إن تجتهد فربما تنجح.<sup>(٦)</sup>  
ومنها كون الجواب لـ ( أمّا ) كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾<sup>(٧)</sup>. وقد علّل ابن جني دخول الفاء في جواب (أمّا) حيث يقول:  
( ( فإن قال قائل : فلم دخلت الفاء في جواب أمّا ؟

فالجواب أنها إنما دخلت في الجواب لما في أمّا من معنى الشرط وذلك أنك إذا قلت: أمّا زيد فمنطلق فمعناه : مهما يقع من شيء فزيد منطلق ))<sup>(٨)</sup>

ثم تابع كلامه قائلًا: (( فإن قيل: فإذا كان تقدير الكلام: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، فنحن نرى الفاء قبل الجملة التي هي: زيد منطلق ، ونحن إذا قلنا: أمّا زيد فمنطلق، فقد نرى زيداً قد تقدم على الفاء وصار بعد الفاء اسم واحد وهو منطلق ، فما بال أحد الاسمين تقدم على الفاء مع أمّا ، وتراهما جميعاً متأخرين عن الفاء مع مهما ؟

(١) سورة آل عمران الآية (١١٥)

(٢) انظر الجنى الداني ٦٨ فما بعدها ، والمغني ٢١٧

(٣) سورة الأنعام الآية (٣٥)

(٤) انظر المرجع في اللغة العربية ١٣٦/٣ فما بعدها

(٥) سورة المائدة الآية (٣٢)

(٦) انظر الجنى الداني ٦٨ فما بعدها

(٧) سورة الضحى الآية (٩-١١)

(٨) سرالصناعة ٢٦٦/١

فالجواب : أن العرب كما تُعنى بالمعاني فتحققها ، فكذلك أيضاً تُعنى بالألفاظ ، فتصلحها ، وذلك أن هذه الفاء وإن كانت هنا متبعة غير عاطفة ، فإنها قد تستعمل في العطف في كثير من المواضع ، نحو : قام زيد فعمرو ، ورأيت محمداً فصالحا ، فمن عادتها - عاطفة كانت أو متبعة - ألا تقع مبتدأة في أول الكلام ، وأنه لا بد من أن يقع قبلها اسم أو فعل ، فلو أنهم قالوا: (أما زيد فمنطلق) على تقدير: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، وأوجبوا على أنفسهم تقدم الفاء على الاسمين مع (أما) كما يقدمونها عليهما مع (مهما) لوقعت الفاء مبتدأة ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل ، إنما قبلها حرف ، وهو (أما) فقدموا أحد الاسمين قبل الفاء مع أما لما حاولوه من إصلاح اللفظ ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده ، وهو خبر المبتدأ ، وإن لم يكن معطوفاً الآن على المبتدأ تابعاً في اللفظ لاسم قبله وهو زيد، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة وإن لم تكن عاطفة ، كل ذلك لإصلاح اللفظ ))<sup>(١)</sup>

والفاء الرابطة لجواب الشرط مهملة ؛ لأنها غير مختصة ؛ لدخولها على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهَوَّ عَلَيَّ كُلَّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ودخولها على الجملة الفعلية ، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وشأنها في عدم الاختصاص كشأن فاء العطف.

(١) سرالصناعة ٢٦٦/١-٢٦٧

(٢) سورة الأنعام والآية (١٧)

(٣) سورة آل عمران الآية (٣١)

- إهمال واو المعية :

هي التي تدل على أن معنى ما قبلها وما بعدها متلازمان ، يحصلان معاً في وقت واحد ، فهي بمعنى (مع) في دلالتها على الجمع والمصاحبة.<sup>(١)</sup>

وتطلق على الواو الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب محضين<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ﴾<sup>(٤)</sup> وقول الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَهُ عَظِيمٌ<sup>(٥)</sup>

كما تطلق على الواو الداخلة على الاسم في نحو: (سرتُ والطريقُ) ، و (أنا سائرٌ والنيلُ) ويسمى الاسم المنصوب بعدها بالمفعول معه.<sup>(٦)</sup> قال ابن برهان : (( واعلم أنه لا بد من اعتبار معنى (مع) في هذا الباب . ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولك: قمتُ وزيداً، وقمتُ مع زيدٍ ، وإنما كان كذلك ؛ لأن الواو في قولك: جاء زيدٌ وعمرو ، تحتمل أن يكون الذي جاء أولاً زيدٌ ، وتحتمل أن يكون الذي جاء أولاً عمرو ، وتحتمل أن يكون مجيئهما معاً ))<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن هشام حالات للاسم بعد الواو ، ومنها وجوب العطف ، نحو : اشترك زيدٌ وعمروٌ ، وجاء زيدٌ وعمروٌ قبله أو بعده. ومنها رجحانه ، ك جاء زيدٌ وعمروٌ ؛ لأنه الأصل . ومنها وجوب المفعول معه ، نحو: مَالِكٌ وَزَيْدٌ ، ومات زيدٌ وطلوعُ الشمسِ ؛ لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى. ومنها رجحانه ، نحو: قُمتُ وزيداً؛ لضعف العطف في الأول من جهة المعنى ، وفي الثاني من جهة الصناعة.<sup>(٨)</sup>

ويرى جمهور أهل العربية أن واو المعية مهملة سواء كان مدخولها فعلاً مضارعاً كما في

- 
- (١) ضياء السالك ٢١/٤
  - (٢) انظر أوضح المسالك ١٦١/٤
  - (٣) سورة آل عمران الآية (١٤٢)
  - (٤) سورة الأنعام الآية (٢٧)
  - (٥) انظر أوضح المسالك ١٦١/٤ فما بعدها
  - (٦) انظر أوضح المسالك ٢١٠/٢
  - (٧) شرح اللمع ١٣٠١٣٢/١
  - (٨) انظر أوضح المسالك ٢١٣/٢ فما بعدها

(لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبْنَ) ، أو اسماً كما في : (سِرْتُ وَالنَّيْلَ).<sup>(١)</sup> ويرى أبو عمر الجرمي وبعض الكوفيين أن العامل في الفعل المضارع هو الواو نفسها<sup>(٢)</sup> كما يرى الجرجاني فيما نقل عنه ابن هشام أنها العاملة في الاسم بعدها.<sup>(٣)</sup>

وعلة إهمال واو المعية ما ذكره أبو البركات الأنباري : (( أن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان : العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع ))<sup>(٤)</sup> ، وقوله : (( وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه منصوب بتقدير (أن) وذلك ؛ لأن الأصل في الواو أن تكون حرف العطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل ... وإنما لمّا قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى حول إلى الاسم فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم فوجب تقدير (أن) ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل ))<sup>(٥)</sup>

ومما تقدم يتضح أن واو المعية إنما أهملت لعدم اختصاصها بأحد القيلين الاسم والفعل ؛ لدخولها على الفعل كما في نحو : ( لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبْنَ ) وعلى الاسم كما في نحو : (سِرْتُ وَالنَّيْلَ).

(١) انظر الإنصاف ٥٥٥/٢ ، وعدة السالك ١٦١

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٦/٢ ، وعدة السالك ١٦١

(٣) انظر أوضح المسالك ٢١٢/٢ فما بعدها

(٤) الإنصاف ٢٤٩/١

(٥) الإنصاف ٥٥٦/٢

- إهمال حرفي التفسير :

التفسير : الإبانة ، مصدر فسره أي أبانه. <sup>(١)</sup> ويقصد به هنا معنى من معاني بعض الحروف

((وهما أي وأن)) <sup>(٢)</sup>

ف (( أن )) في قولك مثلاً: ( أشرت إليه أن افعل ) معناه : أي افعل ، (( دعوت الناس أن ارجعوا )) معناه: أي ارجعوا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> معناها: أي امشوا ، وقوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ <sup>(٤)</sup> معناه: أي اعبدوا الله ، وقوله : ﴿ وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾ <sup>(٥)</sup> معناه: أي طهرا بيتي. <sup>(٦)</sup>

ويرى الهروي أن (أن) تكون في الأمر خاصة حيث يقول : (( وتكون هذه في الأمر خاصة ، ولا تجيء إلا بعد كلام تام ؛ لأنها تفسير ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها حرف يعبر به عن المعنى )) <sup>(٧)</sup> وتابعه ابن الشجري حيث نقل هذا الكلام حرفياً <sup>(٨)</sup> وعزاه الزركشي في البرهان إلى ابن الشجري. <sup>(٩)</sup>

غير أن آخرين من النحاة يرون أنها غير مختصة بالأمر ، ومنهم المالقي حيث يقول : ((أن: تكون عبارة وتفسيرا : إما للطلب وإما للكلام، فتقول : أمرتك أن قم ، وانطلقت أن مشيت . ومعناها في المكانين معنى (أي) المفسرة)) <sup>(١٠)</sup>

وأنكر الكوفيون كون (أن) تفسيرية ، ووافقهم ابن هشام حيث قال : (( وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة ، وهو عندي متجه ؛ لأنه إذا قيل : ( كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : هذا عسجد أي ذهب ؛ ولهذا لو

(١) انظر تاج العروس ٣٢٣/١٣

(٢) انظر المفصل ٣١٣ ، وشرح المفصل ١٣٩/٨ ، والمقدمة الكافية ٩٩٥/٣

(٣) سورة ص الآية (٦)

(٤) سورة المائدة الآية (١١٧)

(٥) سورة البقرة الآية (١٢٥)

(٦) انظر معاني الحروف ٧٣ ، والأزهية ٦٩ ، وأمالى ابن الشجري ١٥٩/٣

(٧) الأزهية ٦٩

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ١٥٩/٣

(٩) انظر البرهان ٢٥١/٤

(١٠) رصف المباني ١٩٦-١٩٧

جئت بـ ( أي ) مكان ( أن ) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع ))<sup>(١)</sup>

ويشترط في كون ( أن ) تفسيرية أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول وليس بقول ، وأن لا يتصل بـ ( أن ) شيء من صلة الفعل الذي تفسره ، وأن يكون ما قبلها كلاما تاما وبعدها جملة مفسرة جملة قبلها.<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾<sup>(٣)</sup> فلو قلت: قلت له أن قم، لم يجز ؛ لأنه لا يفسر بها نفس القول بل معناه.<sup>(٤)</sup>

وقد صرح أهل العربية بإهمال ( أن ) التفسيرية ، والسرفه فيها أنها غير مختصة بقبيل؛ لدخولها تارة على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله: ﴿ وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ... ﴾<sup>(٧)</sup> ودخولها على الاسم تارة أخرى كما ذكره ابن هشام: (( كتبت إليه أن ما أنت وهذا ))<sup>(٨)</sup>.

و(أي) يكون تفسيرا لمعنى قول صريح ، كتفسيرك لقوله تعالى: ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا... ﴾<sup>(٩)</sup> أي من قومه ، ويكون تفسيرا لغير قول صريح كما تفسر قولك: استكتمته سرّي أي سألته كتمانها ، ويكون تفسيرا لمعنى قول غير صريح ، كقولك: أشرت إليه أي افعل كذا.<sup>(١٠)</sup>

وجاء في خزانة الأدب (( والحاصل : أن (أي) تفسر الجملة وغيرها ، وهي أعم من (أن) ؛ لأنه يفسر بها المفرد والجملة والقول الصريح وغيره . تقول : رأيت غضنفرًا: أي أسدا ، وأمرت زيدا : أي اضرب ، وقلت له قولًا : أي عبد الله منطلق ، وخرج زيد بسيفه : أي :

- 
- (١) المغني ٤٧-٤٨
  - (٢) انظر شرح المفصل ١٤٢/٨
  - (٣) سورة الصافات الآية (١٠٤)
  - (٤) الكناش ١١٣/٢
  - (٥) سورة ص الآية (٦)
  - (٦) سورة المائدة الآية (١١٧)
  - (٧) سورة البقرة الآية (١٢٥)
  - (٨) المغني ٤٨
  - (٩) سورة الأعراف الآية (١٥٥)
  - (١٠) الكناش ١١٣/٢



خرج وسيفه معه ))<sup>(١)</sup>

كما جاء فيه : (( وإنما يحتاج إلى التفسير إذا كان في الكلام غرابة ، أو إبهام ، أو حذف شيء ، وما بعد (أي) عطف بيان على ما قبلها أو بدل منه ))<sup>(٢)</sup>

وذهب الكوفيون وتبعهم المبرد وصاحبنا المستوفى والمفتاح إلى أن (أي) حرف عطف إذا فسرت مفردا.<sup>(٣)</sup> ورد بأنه لو حذف لما اختل الكلام ، ويجوز الاستغناء عنها دائما ، ولأنها لا يتلوها إلا ما يوافق مدلول ما قبلها ، وكل ذلك مما لم يعهد مثله في الأحرف العاطفة ، وعند الأكثرين أن ما بعدها عطف بيان ، وقيل: بدل .<sup>(٤)</sup> كما رد بأن (أي) تفسر الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا فصل ، وتفسر الضمير المحرور بلا إعادة الجار ، ولو كان ما بعدها معطوفا بها ، لم يستقم الأول بدون تأكيد أو فصل ، ولا الثاني بدون إعادة الجار.<sup>(٥)</sup>

ويشترط في كون (أي) تفسيرية أن يكون ما قبلها جملة تامة مستغنية بنفسها يقع بعدها جملة أخرى تامة أيضا تكون الثانية هي الأولى في المعنى مفسرة لها فتقع أي بين جملتين وذلك قولك :؛ ركب بسيفه أي وسيفه معه ، وخرج بثيابه أي وثيابه عليه.<sup>(٦)</sup>

و(أي) التفسيرية مهملة<sup>(٧)</sup> ، والسر في إهمالها أنها غير مختصة بقبيل ؛ لدخولها على الفعل تارة وعلى الاسم أخرى ، ومثال دخولها على الاسم قول الشاعر :

\* وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ \*<sup>(٨)</sup>

وجاءني زيد أي عبد الله . ومثال دخولها على الفعل قولهم : (استكتمته الحديث أي سألته كتمانها).<sup>(٩)</sup> وأمرتُ زيدا أي اضرب.

(١) خزنة الأدب ٢٣٩/١١

(٢) خزنة الأدب ٢٣٩/١١

(٣) انظر الجنى الداني ٢٣٤ ، وجواهر الأدب ٢٦٦

(٤) جواهر الأدب ٢٦٦

(٥) انظر خزنة الأدب ٢٣٩/١١ - ٢٤٠

(٦) شرح المفصل ١٤٠/٨

(٧) انظر لباب الإعراب ٤٧٠ ، وشرح الفريد ٤٧٨

(٨) انظر شرح المفصل ١٤٠/٨ ، والخزنة ٢٣٨/١١

(٩) انظر المغني ١٠٧ ، وخزنة الأدب ٢٤٠/١١

## – إهمال أحرف الاستفهام :

الاستفهام : طلب الإفهام . والإفهام : تحصيل الفهم . والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد.<sup>(١)</sup> وهو مصدر استفهمت أي طلبت الفهم . ولما كان الاستفهام معنى من المعاني لم يكن بد من أدوات تدل عليه ؛ إذ الحروف هي الموضوع لإفادة المعاني.<sup>(٢)</sup> وحروفه ثلاثة : الهمزة و(أم) ، و(هل).<sup>(٣)</sup>

فالهمزة يستفهم بها عن التصديق ، نحو : أزيد قائم ؟ ، وعن التصور لطلب التعيين ، نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ ، وأعمرا كَلِّمْتَ أم زيداً ؟ ويدخل على النفسي لتقرير أو توبيخ أو تمن أو نحو ذلك.<sup>(٤)</sup>

وهي أصل أدوات الاستفهام ، قال أبو حيان : (( أصالتها أنها تأتي في الإيجاب والنفي وفي التصور والتصديق ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿أَفَلَمْ يَنبَأْ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾<sup>(٧)</sup> وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير إيثارا لها بتمام التصدير وفي امتناع دخول العواطف عليها مع مساواتها ل(هل) في صحة عطف ما هي فيه على ما قبله شاهد صدق على قول سيبويه))<sup>(٨)</sup>

ولما كانت الهمزة مما لا يختص بقبيل حيث تدخل على الاسم والفعل صارت مهملة ، قال ابن السراج : (( والقسم الثالث من الحروف ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال ، فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ، ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو : أَلْفُ الاستفهام ، تقول : أ يقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول : أزيد أخوك ، فيدخل الحرف على الاسم ))<sup>(٩)</sup>

وقال الرماني : (( وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً ، وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون

(١) اللباب في علل البناء ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٥٠/٨

(٢) انظر شرح المفصل ١٥٠/٨

(٣) شرح اللمع في النحو ٢٦٤ ، واللباب في علل البناء ١٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٥٠/٨

(٤) تذكرة النحاة ٧٦ ، وانظر الإتقان ٤٦٢/١ فمابعدا

(٥) سورة الأعراف الآية (١٠٠)

(٦) سورة الرعد الآية (٣١)

(٧) سورة يونس الآية (٥١)

(٨) تذكرة النحاة ٧٧

(٩) الأصول ٥٥/١

الآخر))<sup>(١)</sup> ، ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ومن دخولها على الأفعال قوله تعالى : ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾<sup>(٥)</sup>

و ( أم ) : جاء في كتاب الأزهية للهروي : (( تكون ( أم ) بمعنى ألف الاستفهام ، كقولك : أم تريد أن نخرج ؟ ، معناه أتريد أن نخرج ؟ قال الله عز وجل ﴿الْم ، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾<sup>(٦)</sup> أتى ب ( أم ) ، وإنما جعلها هي الاستفهام بمعنى : أيقولون افتراه جعل ( أم ) بمعنى ألف الاستفهام ، وكذلك قوله : ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾<sup>(١٢)</sup> ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(١٣)(١٤)</sup>

وقد تدخل ( أم ) على ( هل ) كما في قول الشاعر :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتْرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

قال أبو حيان : (( دخلت ( أم ) على ( هل ) وهما حرفا استفهام ؛ لأن ( هل ) ضعفت في حروف الاستفهام ، فأدخلت عليها ( أم ) كما أن ( لكن ) ضعفت في حروف العطف ؛ لأنها تكون مثقلة ومخففة من الثقيلة ، وعاطفة ، فلما لم تقو في حروف العطف أدخلت عليها ( الواو ) .<sup>(١٥)</sup>

- |      |   |
|------|---|
| (١)  | معاني الحروف ٣٦   |
| (٢)  | سورة البقرة الآية (١٤٠)   |
| (٣)  | سورة يونس الآية (٤٢)  |
| (٤)  | سورة البقرة الآية (١٣٩)   |
| (٥)  | سورة النساء الآية (٢٠)  |
| (٦)  | سورة السجدة الآية (٣،٢،١)                                       |
| (٧)  | سورة البقرة الآية (١٠٨)   |
| (٨)  | سورة الفرقان الآية (٤٤)   |
| (٩)  | سورة الطور الآية (٣٩)   |
| (١٠) | سورة النساء الآية (٥٣)  |
| (١١) | سورة البقرة الآية (١٤٠)   |
| (١٢) | سورة الطور الآية (٣٠)   |
| (١٣) | سورة ص الآية (٢٨)   |
| (١٤) | الأزهية ١٣٠-١٣١ ، وانظر البديع لابن الأثير ١/٢٣٠ (الجزء الثاني) |
| (١٥) | تذكرة النحاة ٥٨٤-٥٨٥  |

مما تقدم يتبين أن (أم) من أدوات الاستفهام ، وأنها غير مختصة مثل أختها العاطفة حيث دخلت على الفعل في قوله ﴿ أُمٌ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾<sup>(١)</sup> وعلى الاسم في قوله ﴿ أُمٌ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿ أُمٌ لَهُمْ نَصِيبٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ولما كانت كذلك أهملت ؛ لعدم اختصاصها، كالمهزة.

وهل: موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق السلبي، فيمتنع هل زيدا ضربت ؟ ؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ، ونحو: ((هل زيد قائم أم عمرو ؟ )) ، إذا أريد ب ( أم ) المتصلة ، و(( هل لم يقم زيدا؟ ))<sup>(٤)</sup>

وتفترق من المهزة من أمور منها : اختصاصها بالتصديق ، واختصاصها بالإيجاب ، تقول: (( هل زيد قائم )) ويمتنع (( هل لم يقم زيد )) بخلاف المهزة ، نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> أليس الله بكاف عبده<sup>(٧)</sup> وتخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو: (( هل تسافر؟ )) بخلاف المهزة ، نحو: (( أتظنه قائما )) ، وعدم دخولها على الشرط ، ولا على (إن) ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار ، بخلاف المهزة بدليل ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾<sup>(٨)</sup>

ووقوعها بعد العطف لاقبله ، والإرادة بالاستفهام بها النفي ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(٩)</sup> والباء في قوله:

ألا هل أخو عيش لذيد بدائم.<sup>(١٠)</sup>

كذلك نجد (هل) أهملت إهمال أختيها لعدم الاختصاص حيث دخلت على الاسم وعلى الفعل كما تقدم ، قال الرماني : (( ومنها هل ، وهي من الحروف الهوامل ؛ لأنها لا تختص بأحد القبيلين ))<sup>(١١)</sup>

- 
- |      |                           |
|------|---------------------------|
| (١)  | سورة السجدة الآية (٣)     |
| (٢)  | سورة الطور الآية (٣٩)     |
| (٣)  | سورة النساء الآية (٥٣)    |
| (٤)  | انظر أقرب الموارد ١٣٩٦/٢  |
| (٥)  | سورة الشرح الآية (١)      |
| (٦)  | سورة آل عمران الآية (١٢٤) |
| (٧)  | سورة الزمر الآية (٣٦)     |
| (٨)  | سورة الأنبياء الآية (٣٤)  |
| (٩)  | سورة الرحمن الآية (٦٠)    |
| (١٠) | انظر أقرب الموارد ١٣٩٦/٢  |
| (١١) | معاني الحروف ١٠٢          |

## – إهمال لام الجواب والفارقة والموطئة:

جاءت اللام في كلام العرب لمعانٍ متشعبة حتى ألف بعض البغداديين فيها كتاباً سماه كتاب اللامات ، وعدّد لها فيه نحو الأربعين معنى بحسب اختلافها أدنى اختلاف))<sup>(١)</sup> وقال المرادي: (( إن جميع أقسام اللام التي هي حرف من حروف المعاني ترجع عند التحقيق إلى قسمين : عاملة وغير عاملة ))<sup>(٢)</sup> وذكر أن اللام غير العاملة خمس ، وهي : لام الابتداء ، واللام الفارقة ، ولام الجواب ، واللام الموطئة ، ولام التعريف عند من يجعل حرف التعريف أحاديّاً.<sup>(٣)</sup>

كما ذكر ابن هشام أن أقسام اللام غير العاملة سبع ، وهي لام الابتداء ، واللام الزائدة ، ولام الجواب ، واللام المؤذنة أو الموطئة ، ولام أل ، واللام اللاحقة لأسماء الإشارة ، ولام التعجب غير الجارة نقله عن ابن خالويه.<sup>(٤)</sup> وقال : (( وعندي أنها لام الابتداء دخلت على الماضي ؛ لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لام جواب قسم مقدر ))<sup>(٥)</sup> ويلاحظ أن ابن هشام لم يثبت عنده اللام الفارقة ، وذلك لأنه يرى أنها هي لام الابتداء ، كما يرى أنّ لام التعجب هي لام الابتداء أيضاً أو لام القسم فليس للام التعجب غير الجارة وجود.

فلام الجواب ثلاثة أقسام : الأوّل : لام جواب القسم ، وهي تدخل على الفعل الماضي والمستقبل وعلى الاسم فإذا دخلت على الفعل المستقبل فلا بد من النون معها ثقيلة أو خفيفة للتوكيد ولا يجوز بغير النون. تقول في الثقيلة : والله لأفعلنّ كذا ، وبالله ليقومنّ زيد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> وفي الخفيفة : والله لتضربنّ زيداً.<sup>(٧)</sup>

وإنما دخلت النون مع اللام على الفعل المستقبل في جواب القسم ؛ لأن اللام تدخل على الفعل المستقبل في خبر ( إن ) كقولك : إن زيداً ليقوم ، فألزموها في جواب القسم النون للفصل

(١) رصف المباني ٢٩٣

(٢) الجنى الداني ٩٥

(٣) انظر الجنى الداني ٩٥

(٤) انظر المغني ٣٠٠ فما بعدها

(٥) المغني ٣١٢

(٦) سورة الأنبياء الآية (٥٧)

(٧) اللامات للهروي ٩٢

بين اللام الداخلة لجواب القسم والداخلة لغير القسم.<sup>(١)</sup>

وإذا دخلت على الماضي يجوز اقترانها بـ ( قد ) وهو أجود كقوله تعالى: ﴿ وَالَّتَيْنِ  
وَالزَّيْتُونِ .... لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿ قَالُوا تَا لَلَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾<sup>(٣)</sup> وعدم  
اقترانها به كقول امرئ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وتقول في الاسم : والله لزيد قائم ، وبالله لزيد أفضل من عمرو. فهذه لام جواب القسم  
دخلت على الاسم ، وما بعد اللام ابتداء وخبر. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ  
لِلصَّابِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: والله لهو خير للصابرين ، فأضمر القسم ، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ  
قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> اللام في (لمغفرة) لام  
جواب القسم.<sup>(٦)</sup>

وقد يجمعون بين القسم والشرط ، فيحذفون جواب أحدهما ؛ لدلالة المذكور على  
المحذوف ، فإن قدّموا القسم حذفوا جواب الشرط ، وإن قدّموا الشرط حذفوا جواب القسم ،  
ومثال تقديم الشرط قولك: إن زرتني والله أكرمتك ، ومثال تقديم القسم قولك: والله إن  
زرتني لأكرمتك. وقد يدخلون على حرف الشرط اللام مزيدة مفتوحة مؤذنة بالقسم ، فيغلبون  
بها القسم على الشرط ، وإن لم يذكروا القسم ، كقولك: لئن زرتني لأكرمتك ، ومثله في  
التنزيل: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلَّنَّ  
الْأَدْبَارَ ﴾<sup>(٧)(٨)</sup>

ولام جواب القسم مهملة والسر في إهمالها عدم اختصاصها بأحد القبيلين لدخولها على  
الأفعال والأسماء كما قال المرادي: (( فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة

- (١) اللامات للهروي ٩٣
- (٢) سورة التين الآية (١-٤)
- (٣) سورة يوسف الآية (٩١)
- (٤) سورة النحل الآية (١٢٦)
- (٥) سورة آل عمران الآية (١٥٧)
- (٦) انظر اللامات للهروي ٩٣ فما بعدها
- (٧) سورة الحشر الآية (١٢)
- (٨) أمالي ابن الشجري ١١٨/٢

الاسمية والفعلية ، نحو: والله لزيد قائم ، ﴿وَتَا لِّلّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿قَالُوا تَا لِّلّٰهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللّٰهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(٢)(٣)</sup>

والثاني : لام جواب (لو) وذلك قولك : لو جاء زيد لأكرمتك ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللّٰهِ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

وذكر الجوهري أن اللام في قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تصلح أن تكون جواباً للقسم.<sup>(٦)</sup>

والثالث: لام جواب (لولا) وذلك قولك: لولا زيد لأكرمتك ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللّٰهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾<sup>(٧)(٨)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾<sup>(٩)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾<sup>(١١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(١٢)</sup>. ودخول اللام في جواب (لولا) للتوكيد. ومثل لولا لوما.

وجاء في شرح المفصل : (( والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم فإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك ، فتقديره والله لو جئتني لأكرمتك وكذلك في جواب لولا إذا قلت: لولا زيد لأكرمتك ، فتقديره والله لولا زيد لأكرمتك ...))<sup>(١٣)</sup>

وقال المالقي: (( والصحيح أن اللام لا تقع في جوابهما إلا إذا كانا بعد قسم ظاهر أو

- 
- (١) سورة الأنبياء الآية (٥٧)
  - (٢) سورة يوسف الآية (٩١)
  - (٣) الجنى الداني ١٣٥
  - (٤) سورة الحشر الآية (٢١)
  - (٥) سورة الفتح الآية (٢٥)
  - (٦) انظر الصحاح ١٤٩٩/٢، واللسان مادة (لوم)
  - (٧) سورة البقرة الآية (٢٥١)
  - (٨) انظر المغني ٣٠٩ فما بعدها
  - (٩) سورة هود الآية (٩١)
  - (١٠) سورة سبأ الآية (٣١)
  - (١١) سورة العنكبوت الآية (٥٣)
  - (١٢) سورة النساء الآية (٨٣)
  - (١٣) شرح المفصل ٢٣-٢٢/٩

مقدر وليس الجواب إذن لهما بل للقسم...))<sup>(١)</sup>

وقال الجوهري : (( وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم ))<sup>(٢)</sup> ومن هذه اللامات ما يسمي بلام جواب لو ولولا.<sup>(٣)</sup>

فإذا كانت لام جواب لو ولولا هي لام جواب القسم كما ذكره ابن يعيش ونسب القول به إلى المحققين وصححه المالقي ، فإن سر إهمالها عدم اختصاصها بأحد القبيلين الاسم والفعل كما سبق ذكره آنفاً.

واللام الفارقة هي الواقعة بعد ( إن ) المخففة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾<sup>(٤)</sup> فارقة بين ( إن ) المذكورة و ( إن ) النافية. فإذا قلت : إن زيد لقائم ف ( إن ) مخففة من الثقيلة واللام بعدها فارقة ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن ( إن ) نافية ، واللام بمعنى ( إلا ) .<sup>(٥)</sup>

وفي الجواهر : (( وهي الداخلة بعد الخفيفة المكسورة الهمزة ؛ لتؤذن أنها المخففة من الثقيلة ، وليست ( إن ) النافية ، فإن أهملت لزمت هذه اللام باتفاق ، وإن أعملت فقد اكتفى بعضهم بالإعمال فارقاً ))<sup>(٦)</sup>

وقال الهروي : (( وإنما ألزمت خبرها اللام إذا رفعت ؛ لئلا تلتبس ب ( إن ) التي للنفي ؛ لأنك لو قلت : ( إن زيد قائم ) وأنت تريد الإيجاب ، لتوهم السامع أنك تريد : مازيد قائم ، فأدخلت اللام ؛ ليعلم أنك تريد الإيجاب لا النفي ))<sup>(٧)</sup>

واختلف في هذه اللام (( فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء منهم الفارسي ، وذهب قوم إلى أنها هي لام الابتداء الداخلة على خبر ( إن ) لزمت للفرق ، وهو مذهب سيويه واختاره ابن مالك واستدل الشلوين على أنها لام أخرى بعمل الفعل قبلها فيما بعدها ))<sup>(٨)</sup>

(١) رصف المباني ٣١٦

(٢) الصحاح ١٤٩٩/٢

(٣) انظر الصحاح ١٤٩٩/٢

(٤) سورة البقرة الآية (١٤٣)

(٥) الجنى الداني ١٣٣-١٣٤

(٦) جواهر الأدب ٩٨-٩٩

(٧) الأزهية ٤٧

(٨) الجنى الداني ١٣٤



وذكر الجوهري أن هذه اللام تصلح أن تكون جواباً للقسم كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾<sup>(١)</sup>

واللام الفارقة مهملة والسرّ في إهمالها أنها غير مختصة ؛ لدخولها على الاسم كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ وقوله : ﴿إِنْ كَانَ وَعَدُ رَبُّنَا لَمَفْعُولاً﴾<sup>(٢)</sup> ، ودخولها على الفعل كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾<sup>(٤)</sup> .

واللام الموطئة هي اللام الداخلة على أداة الشرط بعد تقدّم القسم لفظاً أو تقديراً؛ لتؤذن أن الجواب له لا للشرط ، أو للإيدان بأن ما بعدها مبني على قسم قبلها ، وتسمى الموطئة ؛ لأنها وطأت الجواب للقسم. وقول المعربين : إنها موطئة للقسم فيه تجوّز، وإنما هي موطئة لجوابه.<sup>(٥)</sup>

فإن كان القسم مذكوراً لم تلزم اللام ، وإن كان محذوفاً لزمّت غالباً ، كما تقدّم في قوله تعالى : ﴿لَئِنْ أَخْرَجُوا لَّا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> وقد تحذف ، والقسم محذوف ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup> وقوله تعالى : ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٨)</sup>

وأكثر ما تدخل على ( إن ) وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط كقول الشاعر:

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ وَتُحْزَنَ إِذَا جُرِّتَ جَمِيلاً<sup>(٩)</sup>

ودخلت على إذ ؛ لتشبيهها بـ ( إن ) في قول الشاعر:

غَضِبْتُ عَلَيَّ وَقَدْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ فَلَاذُ غَضِبْتُ لِأَشْرَبِنُ بِخُرُوفٍ<sup>(١٠)</sup>

واللام الموطئة أو المؤذنة مهملة كأخواتها ، والسرّ في إهمالها أنها غير مختصة ؛ لدخولها

(١) سورة البقرة الآية (١٤٣)

(٢) الصحاح ١٤٩٩/٢ واللسان مادة (لوم)

(٣) سورة الإسراء الآية (١٠٨)

(٤) سورة الصافات الآية (١٦٧)

(٥) سورة الإسراء الآية (٧٣)

(٦) البرهان ٣٦٢-٣٦٣

(٧) سورة الحشر الآية (١٢)

(٨) سورة المائدة الآية (٧٣)

(٩) سورة الأعراف الآية (٢٣)

(١٠) انظر الجنى الداني ١٣٦ فما بعدها

(١١) انظر سر الصناعة ٣٩٧/١ ، والجنى الداني ١٣٧-١٣٨

على حرفٍ مثله والحرف لا يعمل فيه غيره ، لأنه يؤثر في غيره ولا يؤثر فيه غيره. ودخولها على (متى) في قول الشاعر السابق ذكره ، وهو اسم ، وعلى (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾<sup>(١)</sup> كما دخلت على الفعل. في قول الشاعر ، وفي الآية السابق ذكرها.

---

(١) سورة الحج الآية (١٣)

## - إهمال أحرف التنبيه:

التنبيه: هو إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب من (نَبَّهْتُهُ). بمعنى رفعته من الخمول، أو من (نَبَّهْتُهُ من نومه). بمعنى أيقظته من نوم الغفلة، أو من (نَبَّهْتُهُ على الشيء). بمعنى وقفته عليه. (١)

قال ابن الحاجب: (( وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة؛ ليتفطن لما يقال له؛ لأنه قد يفوته - على تقدير الغفلة- بعض ما ذكر )) (٢)

وقال أيضاً: (( وتسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها باستفتاح الكلام؛ لأن إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختص به في الدلالة أولى من إضافته إلى أمر ليس من دلالاته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح )) (٣)

وعرفها بعضهم بـ (( أنها الأحرف الداخلة على الجملة والمفرد؛ لإيقاظ المخاطب عن غفلة وذهول عما يراد منه )) (٤)

واختلف النحويون في أحرف التنبيه فذكر بعضهم أنها: (( ألا، وأما، وها )) (٥)، وذكر أبو حيان أنها: (( ألا، وأما، وها، ويا )) (٦)، وذكر المالقي أنها: (( الهمزة، وأي، ويا، وهيا، أيا، وألا، ووا، وها، ووي )) (٧)، وأما (( (٨)

وهذه الأحرف باستثناء (( ألا )) و(( أما )) و(( ها )) و(( ووي )) هي أحرف النداء. وهذا يشير إلى أن كل نداء تنبيه وليس كل تنبيه نداءً، ويدل على ذلك قول ابن يعيش: (( وحروف النداء ستة، وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة ووا، والخمسة ينبّه بها المدعو )) (٩) كما يدل عليه ما جاء في التصريح (( الفصل الأول في ذكر الأحرف التي يُنبّه بها المنادى )) ثم سرد

(١) الكليات ٢٨٨، وانظر التعريفات للجرجاني ٩٣

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٨٥/٣

(٣) الأمالي النحوية ١١٨/٤

(٤) شرح المقدمة الكافية ٩٨٥/٣ الهامش

(٥) انظر المفصل ٣٠٧، وشرح المفصل ١١٣/٨ فما بعدها، والإيضاح ٢٢٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٢١/٤

(٦) والتخمير ٩١/٤، وإرشاد الهادي ١٢٧

(٧) النكت ٢٨٧

(٨) رصف المباني ١٠٢

(٩) رصف المباني ١٨١

(١٠) شرح المفصل ١١٨/٨

الشيخ خالد الأزهرى هذه الأحرف، وهي: (( الهمزة ، وأيُّ ، وآ ، وآي ، ويا ، وأيا ، وهيا ، ووا)).<sup>(١)</sup>

وعليه فالأحرف التي يختص بها التنبيه ، ولا تستعمل للنداء هي : (( ألا ، وأما ، وها ، ووي )) . وأما الهمزة ، ويا ، وأي ، وأيا ، وهيا ، ووا ، وكذلك آ ، وآي فالتنبيه والنداء معاً . وسيكون الحديث هنا عن ( ألا ) ، و( أما ) ، و( كلاً ) ، و( ها ) ، و( ووي ) ؛ لأنها للتنبيه فقط . ف (( ألا )) قد سبق الحديث عنها في حروف الابتداء ؛ لأنها تخلص للاستفتاح إذا دخلت على ( يا ) كما ذكره ابن جني ، وإن لم تدخل على ( يا ) ، فإنها تفيد المعنيين : الاستفتاح والتنبيه ، نحو : أَلَا إِنَّ زَيْدًا خَارِجٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> . واختلف أهل العربية في (( ألا )) التنبيهية من حيث بساطتها وتركيبها ، فذهب فريق منهم إلى أنها مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي ، وهذا القول مذهب الزمخشري.<sup>(٣)</sup> وذهب فريق آخر إلى أنها غير مركبة ، وعليه ابن مالك<sup>(٤)</sup> واختاره أبو حيان.<sup>(٥)</sup>

وألا التنبيهية مهملة ؛ لعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية كقوله تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى : ﴿ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> و (( أما )) : تبدل همزتها هاء وعينا ، فيقال : هَمَا ، وَعَمَا ، وتُحذف ، فيقال : (ما) ، أو تُحذف الألف في الأحوال الثلاثة ، فيقال : هَمَ ، وَعَمَ ، وَأَمَ<sup>(٨)</sup> ، ومعناها التنبيه والاستفتاح مثل (ألا) ، وذلك قولك : أَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَمَا إِنَّكَ قَائِمٌ ، فبأبها الجمل الاسمية والفعلية<sup>(٩)</sup> ، ويكثر قبل القسم ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَمَا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ<sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) التصريح ٧/٤  
(٢) سورة البقرة الآية (١٢)  
(٣) انظر الكشاف ١٨٠/١  
(٤) انظر شرح الكافية ١٦٥٥/٣  
(٥) انظر البحر ٦١/١ ، وانظر اختيارات أبي حيان النحوية ٦١١/٢ فما بعدها  
(٦) سورة هود الآية (١٨)  
(٧) سورة النحل الآية (٥٩)  
(٨) شرح الرضي على الكافية ٤٢١/٤ ، والهمع ٤٨٨/٢  
(٩) رصف المباني ١٨١ ، والهمع ٤٨٧/٢  
(١٠) انظر الهمع ٤٨٧/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، وشرح المفصل ١١٤/٨

وهي من الحروف المهملة<sup>(١)</sup>؛ لعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية كـ ((ألا))، فمن دخولها على الجملة الاسمية قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ...))<sup>(٢)</sup>، ومن دخولها على الجملة الفعلية قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَمَّا لَوْ قُلْتَ حِينَ أُمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ تَضُرَّكَ))<sup>(٣)</sup>

و((كلّا)): اختلف أهل العربية في أصلها فذهب الجمهور إلى أنها بسيطة ، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(لا) النافية ، وشددت لامها ؛ لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين. ورد بأنه دعوى لا يقوم عليها دليل.<sup>(٤)</sup> ويرى ابن العريف أنها مركبة من (كُلٌّ) و(لا)<sup>(٥)</sup> ، وردّ بأنه كلام خلف ؛ لأن (كُلٌّ) لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب ؛ إذ لا يدعى التركيب في الحروف إلا فيما يصح له معنى في حال الإفراد.<sup>(٦)</sup>

كما اختلفوا في معناها فذهب الجمهور ، منهم الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج إلى أنها حرف معناه الردع والزجر. فإذا قال القائل : اقتل زيداً ، قلت له: كلّا ، أي ارتدع عن هذا ، أو ازدجر ، وذهب قوم إلى أن هذا المعنى لا يستمر فيها ، فقال الكسائي ومن وافقه بأنها تكون بمعنى ((حقاً)) ، وذهب النضر بن شميل والفراء ومن وافقهما إلى أنها بمعنى ((نعم)) ، وذهب أبو حاتم ومتابعوه إلى أنها بمعنى ((ألا)) الاستفتاحية.<sup>(٧)</sup>

وقال ابن فارس: ((كلّا تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه : أولها الردّ، والثاني الردع ، والثالث صلة اليمين وافتتاح الكلام بها كـ ((ألا)) ، والوجه الرابع التحقيق لما بعده من الأخبار))<sup>(٨)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٢١٤

(٢) صحيح مسلم ٢٤٩ ، رقم الحديث (٦٣٣)

(٣) صحيح مسلم ١٠٨٦ ، رقم الحديث (٢٧٠٩)

(٤) انظر المغني ٢٤٩ ، والهمع ٢/٥٠٠ ، ومعترك الأقران ٢/٢٤٩ ، والكليات ٧٥٣ ، والنكت ٢٨٧

(٥) رصف المباني ٢٨٧

(٦) رصف المباني ٢٨٧ ، وانظر الجنى الداني ٥٧٨ فما بعدها

(٧) انظر المغني ٢٤٩ فما بعدها ، والهمع ٢/٥٠٠ ، والجنى الداني ٥٧٧ ، والبصائر ٤/٣٨١ فما بعدها ، وحاشية

الدسوقي ١/٥١٣ فما بعدها ، ومفردات ألفاظ القرآن ٧٢٥

(٨) مقالة كلّا ٧-٨

وأرى أن هذه الآراء الأربعة في معنى (( كلا )) ترجع عند التحقيق إلى معنيين: أحدهما : حرف جواب بمعنى (( نعم )) أو (( لا )) وهو معنى قول الجمهور والنضر بن شميل والفراء. ونسب الكافيحي القول بيجئها حرف التصديق بمنزلة (( إي )) و (( نعم )) إلى البصريين.<sup>(١)</sup> وسيكون الحديث عنه في حروف الجواب.

والثاني : حرف تنبيه بمعنى (( ألا )) التنبيهية ، وهو قول أبي حاتم ، وهو الذي يعيننا هنا، قال ابن هشام : (( وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما [ أي قول الكسائي والنضر بن شميل]؛ لأنه أكثر اطراداً ، فإن قول النضر لا يتأتى في آيَي المؤمنين<sup>(٢)</sup> والشعراء.<sup>(٣)</sup> وقول الكسائي لا يتأتى في نحو ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ لأن (( أن )) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد (حقاً) ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم<sup>(٧)</sup>))

وقول أبي حاتم كقول الكسائي إلا أنه فسّر معنى (كلاً) بالاسم وهو (حقاً) ، وكلاهما متقاربان كما جاء في التخمير (( وقال بعض المفسرين: (كلا) معناها حقاً وهو يقرب من معنى (ألا)).<sup>(٨)</sup>

وذلك أن (( ألا )) الاستفتاحية معناها : (اعلم) كما قال الجوهري: (( وأما ألا فحرف يفتح به الكلام للتنبيه ، تقول : ألا إن زيداً خارج كما تقول : اعلم أن زيداً خارج ))<sup>(٩)</sup> و (( اعلم )) بمعنى (( حقاً )) ؛ لأن التقدير : حُقَّ حقاً ، فقام المصدر مقام فعله ، فلا اعتراض على قول الكسائي بدعوى فتح همزة ( إن ) بعد (حقاً) ؛ لأنه لو وقعت (( إن )) بعد (حقاً) لا بدّ أن تفتح الهمزة وفقاً للقاعدة في ذلك ؛ لوقوعها موقع المفرد ؛ لأن الجملة بعد

(١) انظر شرح قواعد الإعراب ٣٢٢

(٢) وهي ﴿ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا آيَةٌ (١٠٠) ﴾

(٣) وهي ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ، قَالَ كَلَّا إِنْ مَعِيَ رَبِّي سِيَّئِينَ ﴾ الآية (٦١-٦٢)

(٤) سورة المطففين الآية (١٨)

(٥) سورة المطففين الآية (٧)

(٦) سورة المطففين الآية (١٥)

(٧) المغني ٢٥٠

(٨) التخمير ١٦٣/٤

(٩) الصحاح ١٨٤٢/٢

قولك: حَقًّا أن زيدًا خارجٌ ، في تأويل المصدر مفعول به لفعل محذوف تقديره: (( حَقًّا )) وناب عنه المصدر الذي هو (( حَقًّا )) .

كما تفتح همزة ( إنَّ ) إذا وقعت بعد ( اعلم ) في قولك مثلاً : اعلم أن زيدًا خارجٌ؛ لوقوعها في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل ( اعلم ) .

وأما كون همزة ( إنَّ ) مكسورة بعد ( ألا ) الاستفتاحية فلأنها وما دخلت عليه جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب .

ولا يضر أن يُفسَّر (( كلا )) بـ (( نعم )) أو (( حَقًّا )) ؛ لأنه تفسير بالمعنى ، وليس شرطاً أن يكون المُفسَّر موافقاً للمفسَّر في الحرفية أو الاسمية أو الفعلية ، وقد فسَّر الجوهري - كما تقدم - (ألا) الاستفتاحية وهي حرف بـ (اعلم) وهو فعل. كما فسَّر (( أمّا )) وهو حرف باسم الشرط وفعله ، أي (( مهما يكن من شيء )) .

وليس الكسائي وحده يقول بأن (( كلا )) بمعنى (( حَقًّا )) فقد قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنْجِيهِ ، كَلَّا إِنَّهَا لَلظَى ﴾<sup>(١)</sup> : (( إذا كانت بمعنى (( حَقًّا )) كان من تمام الكلام ﴿ يُنْجِيهِ ﴾ وإذا كانت بمعنى (( لا )) كان تمام الكلام عليها ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّين ﴾<sup>(٣)</sup> : (( كلا بمعنى حَقًّا ، والوقف على ﴿ تُكذِّبُونَ ﴾ ))<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً في الآية ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ ﴾<sup>(٥)</sup> : (( كلا : ردع وزجر ، أي ليس أساطير الأولين . وقال الحسن : معناها حَقًّا ))<sup>(٦)</sup> وقال الشوكاني : (( وكلا يأتي بمعنى حَقًّا ، وبمعنى ( لا ) ))<sup>(٧)</sup> وقال ابن الحاجب: (( حرف الردع : كلا ، وقد جاء بمعنى حَقًّا ))<sup>(٨)</sup> ، وقد ذكر الرضي احتمال المعنيين في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ، كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ﴾<sup>(٩)</sup> وقال: (( وإن كانت بمعنى (( حَقًّا )) لم يجوز الوقف عليها ؛ لأنها من تمام ما

(١) سورة المعارج الآية (١٤-١٥)

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٦٣/١٨

(٣) سورة المطففين الآية (١٨)

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٤/١٩

(٥) سورة المطففين الآية (١٤)

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٢/١٩

(٧) فتح القدير ١٨٢٤

(٨) المقدمة الكافية ١٠٠٨/٣ ، وشرحه ١٠٠٨/٣

(٩) سورة المدثر الآية (١٥، ١٦)

بعدها ، ويجوز ذلك إذا كانت للردع ؛ لأنها ليست من تمام ما بعدها ، وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف ؛ لأن الحرف لا يستقل ، أي كلاً لا تقل ، أو ليس الأمر كذلك ))<sup>(١)</sup>

وقال صدر الأفاضل ناقلاً عن ابن الدهان : (( والذي عليه أكثر العلماء أن (كلاً) يحسن الوقف عليه إذا كانت ردّاً للأول . بمعنى ليس الأمر كذلك ، ويكون ما بعدها مستأنفاً ، ويحسن الابتداء بها إذا كانت . بمعنى (ألا) وحقاً ، كقوله عز وجل : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّخَجُونَ ﴾<sup>(٢)(٣)</sup>

وقال ابن يعيش : (والحق فيها أنها تكون رد الكلام قبلها . بمعنى (لا) ، وتكون تنبيهاً كـ(ألا) و(حقاً) وعليه الأكثر . ويحسن الوقف عليها إذا كانت ردّاً . بمعنى ليس الأمر كذلك ، ولا يحسن الوقف عليها إذا كانت تنبيهاً . بمعنى (ألا) و(حقاً).<sup>(٤)</sup>

وقال صاحب رصف المباني : (( أنه يوقف عليها في بعض المواضع مع وصل ما قبلها بها ، وفي بعض المواضع يوقف على ما قبلها وذلك بحسب مواضعها من المعنى ، وهذا لا يتبين إلا بتتبع مواضعها واحداً واحداً ... ))<sup>(٥)</sup>

ويمكن أن يستخلص مما تقدم أن (( كلاً )) تقع حرف جواب . بمعنى (( لا )) أو (( نعم )) ، وتقع حرف تنبيه . بمعنى (( ألا )) ، فإذا كانت جوابية كان الوقف عليها ؛ لأنها قائمة مقام الجملة المفيدة ، وإذا كانت تنبيهية . بمعنى (( ألا )) فإنها لا يحسن الوقف عليها ؛ لأنها لا تستقل بنفسها بل تحتاج إلى غيرها .

وهي مهملة في الوجهين<sup>(٦)</sup> ؛ لأنها إذا كانت تنبيهية ، فإنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية كأخواتها من أحرف التنبيه . وإذا كانت جوابية فإنها قائمة مقام جملة مفيدة ، وما بعدها إما توكيد لها أو مستأنفة ، فإذا كانت الجملة بعدها توكيداً ، كما قال ابن الشجري : (( لا ، إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة ، وكذلك كل حرف جوابي ، نحو : (بلى) و(نعم) يقوم مقام جملة ، فإذا قال القائل : لم أكرمك ؟ قلت : بلى ، والتقدير : بل قد أكرمتني ، وإن قلت :

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٧٩

(٢) سورة المطففين الآية (١٥)

(٣) التخمير ٤/١٦٤ ، وشرح قواعد الإعراب لشيخ زادة ١٠٧-١٠٨

(٤) شرح المفصل ٩/١٦

(٥) رصف المباني ٢٨٨

(٦) انظر رصف المباني ٢٨٧



لا ، فالتقدير ، لا ، لم تكرمني ، فالحرف الجوابي ينوب عن هذه الجملة ، وربما جيء بها مذكورة بعده توكيداً ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، وإذا كانت مستأنفة فلا تعمل فيها ؛ لأنها مستقلة عنها.

و(( ها )) : يقول الأزهري : (( وأما (ها) مقصورة بمعنى التنبيه ، فإن أبا الهيثم قال : ها تنبيه وتفتح العرب بها الكلام بلا معنى سوى الافتتاح ، تقول : ها ذاك أخوك ، ها إن ذا أخوك ، وأنشد :

هَآ إِن تَا عِذْرَةٌ إِلَّا تَكُنْ نَفَعَتْ    فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ<sup>(٢)</sup>

وذكر الجوهري إفادتها التنبيه أيضاً<sup>(٣)</sup>

وفي التاج (( ها كلمة تنبيه للمخاطب ينبه بها على ما يساق إليه من الكلام . قالوا : ها السلام عليكم ، فها منبهة مؤكدة ، وقال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا هَا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ    فَأَنْكَرَهَا ضَيْقُ الْمَحَمِّ عَيُورٍ<sup>(٤)</sup>

ويطرد دخول (( ها )) على ضمير الرفع المنفصل ، قال الرماني : ((وذلك نحو قولك : هأنذا ، جواب لمن قال لك : أين أنت ؟ ويقول الاثنان : ها نحن ذان ، ويقول الجميع : ها نحن أولاء ، وتقول المرأة : هأنذه ، وتقول المرأتان : ها نحن تان ، وتقول النساء : ها نحن أولاء ، وتقول للمخاطب : هأنت ذا ، وللأثنين : ها أنتما ذان ، وللجميع : ها أنتم أولاء ، قال الله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> وتقول للمؤنث : ها أنت ذه ، وللأثنين : ها أنتما تان ، وللجميع : ها أنتنّ أولاء ، وللغائب : ها هو ذا ، وللجميع ها هم أولاء ، وللواحدة : ها هي ذه ، وللأثنين ها هما تان ، وللجميع ها هنّ أولاء<sup>(٦)</sup>))

كما تدخل على اسم الإشارة ، قال أبو حيان : (( ويصح هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب كثيراً ، نحو : هذا ، وهذان ، وهذه ، وهاته ، وهاتي ، وهاتا ، وهاتان ،

(١) سورة الملك الآية (٨-٩)

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٣٠/١

(٣) تهذيب اللغة ٤٧٩/٦ ، وانظر التاج ٤٢٥/٢٠ ، والصحاح ١٨٥١/٢

(٤) الصحاح ١٨٥١/٢

(٥) التاج ٤٢٥/٢٠ ، الطبعة ١٤١٤ هـ. دار الفكر

(٦) سورة آل عمران الآية (١١٩)

(٧) معاني الحروف ٩١

وهؤلاء ، والمقرون بالكاف قليلاً ، نحو: هذاك ، وهاتيك.

وزعم ابن يسعون أن تي في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها ، وبالكاف في آخرها ، وليس بصحيح ، وأما لحاق الهاء في المثني ، والمجموع إذا كان بالكاف ، فزعم ابن مالك أنه لا تلحقه الهاء لا يقال: هذانك ، ولا هاتانك ، ولا هؤلانك ، والصحيح جوازه ، فإن كان اسم الإشارة باللام أو بما يقوم مقامها مما يستعمل في الرتبة البعدى فلا تدخل عليه هاء التنبيه ، لا يقال: هذالك ، ولا هاتالك ، ولا هاتلك ، ولا هاتيلك ، ولا هاذانك ، ولا هاتانك ، ولا ها أولالك<sup>(١)</sup>

وجاء في الهمع : (( وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل ، نحو ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءِ ﴾ ومع اسم الإشارة كهذا زيدٌ وتقع مع غيرهما))<sup>(٢)</sup>

وتدخل أيضاً على (( أيّ )) في النداء ، نحو : يا أيها الرجل ، قال الإربلي : (( وحرف التنبيه لازم في هذا الموضع ؛ لأنه كالصلة لـ ( أيّ ) بسبب ما فاتها من الإضافة ، ولذلك يقول العربون : (ها) صلة وتنبيه))<sup>(٣)</sup>

كما دخلت في (هلمّ) ، يقول ابن جني : (( إنما هو كقولك: ها اسلمي . وهو كقولهم: (هلمّ) في التنبيه على الأمر ))<sup>(٤)</sup>

وقد صرّح أهل العربية بإهمال (( ها ))<sup>(٥)</sup> وعلّة إهمالها هي عدم اختصاصها كغيرها من أحرف التنبيه ؛ لدخولها على الفعل كما قال ابن جني في (( هلمّ )) وكما قالوا: (( ها قد رجع الأسد إلى غرينه ))<sup>(٦)</sup> وها اسلمي ، وعلى الاسم كما تقدم ، وقال صدر الأفاضل: (( تقول: ها إنّ زيداً منطلق ، وها أفعل كذا ))<sup>(٧)</sup>

و(( وِيّ )) : لم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر من ذكر أن (وِيّ) من أحرف التنبيه غير المالقي حيث قال : (( اعلم أن وِيّ حرف تنبيه معناها التنبيه على الزجر كما أن معناها

(١) الارتشاف ٩٧٦/٢

(٢) الهمع ٤٨٦-٤٨٧

(٣) جواهر الأدب ٥٠٨ (تحقيق د. إميل)

(٤) الخصائص ١٩٦/٢

(٥) انظر إرشاد الهادي ١٢٧ ، والرشاد في شرح الإرشاد ٢٨٤ ، ٢٨٦

(٦) معجم الشوارد النحوية ٦١٣

(٧) التخميم ٩١/٤

التنبيه على الحض . وهي تقال: للرجوع عن المكروه والمحذور ، وذلك إذا وجد رجل يسبّ أحداً يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله ، أو يعرض به لشيء من ذلك ، فيقال لذلك الرجل: وَيْ ، ومعناها تنبّه وازدجر عن فعلك ، ويجوز أن توصل بها كاف الخطاب : (ويك))<sup>(١)</sup> ثم تابع كلامه قائلاً : (( وقيل في قوله تعالى: ﴿ وَيُكَانُّ اللَّهُ يَسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ.... وَيُكَانُّهُ لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> : إنها وي دخلت لمعنى التنبيه كما ذكرنا ، و(كانّ) حرف تشبيه عاملة على حكم (كانّ) المذكورة في بابها . وقيل: إنها (ويّ) المذكورة والكاف للخطاب كما ذكر ، و(أنّ) معموله لفعل مقدر ، كأنه في التقدير: اعلم أنّ الله ، واعلم أنّه . وقيل: : إنّ الأصل ويلك فحذفت اللام وبقي (ويك). وهذا دعوى في الحذف لا حجة عليها ، إلا أنّ صلاح المعنى له ، وليس كل ما يصلح النطق به يحكم . وإنما الصحيح أن تكون ( وَيْ ) حرف تنبيه على القولين الأولين ؛ لأنه الأليق بالمعنى والظاهر في اللفظ ))<sup>(٣)</sup> ولو صح مجيء (( ويّ )) تنبيهاً ، فإنها مهملة كإهمال (( ها )) ؛ لأنها مثلها في الدلالة على التنبيه.

(١) رصف المباني ٥٠٤

(٢) سورة القصص الآية (٨٢)

(٣) رصف المباني ٥٠٤ ، وانظر جواهر الأدب ٥١٤ (تحقيق د. إميل)

## - إهمال أحرف النداء :

النداء من ندوتُ إذا جلست في النادي وهو المكان الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً.<sup>(١)</sup> وفيها لغات : النداء ، والنداء والندى<sup>(٢)</sup> ، والندى ، فالنداء مصدر قياسي لـ(نادى)، والنداء سماعي ، ووجهه أنه لما انتفت المشاركة في (نادى) كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت ، وقياسه فُعال كصرخ صُراخاً ، فمن راعى اللفظ كسر ومدّ ، ومن راعى المعنى ضم ومدّ وأما الندى والندى فمقصورهما للتخفيف.<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح : عبارة عن تصويتك لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه . وقيل : استدعاء مطلوب من مخاطب أو في تقدير مخاطب باسمه مع (يا) وأخواتها لفظاً أو تقديراً.<sup>(٤)</sup> وقيل : طلب الإقبال بـ(يا) أو إحدى أخواتها.<sup>(٥)</sup>

وفي أمالي ابن الحاجب: ((والنداء جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من يخاطبه بأحد الحروف المخصوصة. والنادى هو الاسم المخاطب فيها))<sup>(٦)</sup>

وأحرفه: يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، وآ ، وآى.<sup>(٧)</sup> واختلف في عد (وا) من أحرف النداء ، فعدها الزمخشري وابن مالك من أحرف النداء.<sup>(٨)</sup>

و(وا) خاصة بالندبة ، وهي نداء المتفجع عليه أو منه ، وهي من كلام النساء في الغالب.<sup>(٩)</sup> ويشرك المنادى غير المندوب في أحكامه، ويختص بجواز لحاق الألف في آخره لمد الصوت ، فإذا وقفت ألحقت الهاء ، وإذا درجت حذفها. وهذه الألف تلحق في آخر المندوب المفرد ، نحو: يا زيده. وإن كان مضافاً فموضعه آخر المضاف ، نحو: واعبدالمطلباه. أو موصولاً ، فموضعها آخر الصلة ، نحو: وامن حفز زمماه. أو موصوفاً فموضعها آخر الصفة على رأي يونس ، وسيبويه موضعها عند آخر الموصوف. أو مطولا، فموضوعها آخر ما طال به ، نحو: يا ضارباً

(١) شرح الألفية لابن معط ١٠٣٣/٢

(٢) انظر البصائر ٣٢/٥

(٣) انظر حاشية الخضري ٧١/٢

(٤) شرح الألفية لابن معط ١٠٣٣/٢

(٥) انظر حاشية الخضري ٧١/٢

(٦) الأمالي ١٣٣-١٣٢/٢

(٧) انظر شرح الجمل ٨٢/٢ ، وجواهر الأدب ٢٢١

(٨) انظر المفصل ٣٠٩ ، والتسهيل ١٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٥٠٥/٢

(٩) شرح المكودي ٢٢٣

ولهذه الأحرف ثلاث مراتب : الأولى - للقريب وهي الهمزة ، نحو: أ فلان . والثانية - للمتوسط وهي (آ) ، نحو: آ فلان ، و(أي) ، نحو : أي زيدٌ أقبل ، عند أكثرهم ، وبعضهم يرى أنهما للقريب أيضا. والثالثة - للبعيد وهي (آي) و(أيا) و(هيا). وأما (يا) وهي أصل الباب فتستعمل للجميع. (٢)

وفي تذكرة النحاة : (( مذهب سيبويه : أن الهمزة للقريب المصغي إليك . وغيرها للبعيد مسافة أو حكماً . ومذهب البصريين (أيا) و(هيا) للبعيد والهمزة للقريب. و(آي) للمتوسط و(يا) للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد ومنعوا العكس ، وخصوا (وا) بالندوب ، وأجاز البصريون استعمالها في نداء البعيد )) (٣)

و(أيا) و (هيا) الأكثر أنهما أصلان ، وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل في (هيا) : (أيا)، والهاء بدل من الهمزة على حد قولهم في إِيَاك : هِيَاك. (٤)

واختلف النحويون في إعمال أحرف النداء وإهمالها تبعاً لاختلافهم في العامل في مثل قولك: (يا عبدا لله) ، و(يا حسناً وجهه) ، و(يا طالعاً جبلاً) ، و(يا رفيقاً بالعباد) ، و(يا رجلاً خذ بيدي) ، و(يا زيد) ، فذهب سيبويه إلى إهمال أحرف النداء وعدم إعمالها في المنادى ؛ إذ العامل فيه عنده الفعل المتروك إظهاره قال : (( ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، والنداء كله. وأما (يا زيد) فله علة سترها في باب النداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها ؛ لأنك إذا قلت: يا فلان ، علم أنك تريده )) (٥)

ثم دلت على انتصاب المنادى بالفعل ويا وأخواتها بدل من الفعل بقوله : (( ومما يدل ذلك على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل ، قول العرب : يا إياك ، إنما

(١) التوطئة ٢٩٦

(٢) انظر جواهر الأدب ٢٢١-٢٢٢ ، وشرح الألفية لابن معط ١٠٣٣/٢ فما بعدها

(٣) تذكرة النحاة ٤٤

(٤) تذكرة النحاة ٤٤١

(٥) الكتاب ٢٩١/١

قلتَ : يا إيتاك أغنى ، ولكنهم حذفوا الفعل ، وصار يا وأيا وأيُ بدلا من اللفظ بالفعل ))<sup>(١)</sup> وقال أيضا : (( اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره . والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ))<sup>(٢)</sup>

وتابعه المبرد حيث يقول : (( اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبتَه ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ، لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك ))<sup>(٣)</sup>

ومع وضوح وصراحة قول المبرد بأن العامل في المنادى الفعل المتروك إظهاره ، وحرف النداء ما هو إلا بدل من الفعل باللفظ لا بالعمل أو قائم مقام الفعل الذي هو أدعو في المعنى لا في العمل تبعاً لسيبويه - كما صرح به - إلا أننا نجد أن ابن يعيش ينسب إليه القول بأن العامل في المنادى نفس (يا) ؛ إذ قال : (( وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) ؛ لنيابتها عن الفعل ، قال : ولذلك جازت إمالتها ))<sup>(٤)</sup>

كما نجد الرضي ينسب إليه القول بجواز إعمال (يا) في المنادى حيث قال : (( انتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده يا أدعو زيدا فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء ، لسده مسدّ الفعل ، وليس ببعيد ؛ لأنه يمال إمالة الفعل ))<sup>(٥)</sup> وهذا القول من الرضي يوحي بأن للمبرد رأيين في إهمال أحرف النداء وإعمالها : الأول إهمالها وهو صريح كلامه ، والثاني جواز إعمالها . كما نسب الإربلي إلى المبرد القول بإعمال أحرف النداء في المنادى<sup>(٦)</sup>

وسواء ثبت صحة نسبة إعمال أحرف النداء إلى المبرد أم لم تثبت ، فالقول بالإعمال هو

- 
- (١) الكتاب ٢٩١/١
  - (٢) الكتاب ١٨٢/٢
  - (٣) المقتضب ٢٠٢/٤
  - (٤) شرح الفصل ١٢٧/١
  - (٥) شرح الرضي على الكافية ٣٤٦/١
  - (٦) جواهر الأدب ٣٦٠

مذهب ابن جني كما في الخصائص<sup>(١)</sup> والقول بالإهمال هو مذهب جمهور النحويين<sup>(٢)</sup> وذهب بعضهم إلى أن العامل في المنادى هو (يا) ولكنه ليس حرفاً بل هو اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو، وذهب بعضهم إلى أن (يا) ليس اسم الفعل المضارع ولا الحرف الذي عوّضَ به عن الفعل ، ولكنه هو الفعل نفسه ، وهو العامل في المنادى.<sup>(٣)</sup>

وقد دلت الجمهور على إهمال أحرف النداء بأن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة ؛ لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وليست تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في (إن) وأخواتها وفي (ما) الحجازية فيمن أعملها ، وتلك أشباه ليست موجودة في يا ، فينبغي لها أن لا تعمل فهذا وجه . وأن العرب قالت: يا إياك ولم تقل : ياك ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك ، فلما لم تقل ذلك ، وقلنا : يا إياك دل ذلك على أن (يا) ليست عاملة ، وأن العامل إنما هو شيء مضمّر بعد (يا) والفعل هو الأصل في العمل فإذا قدر قدر ما هو الأصل ، وأما الحروف فإنما ينصب منها ما شابه الفعل . وإذا أمكن أن يعمل الفعل الذي هو الأصل فلا يعدل عنه إلى الحرف ، وقد أمكن فوجب القول به.<sup>(٤)</sup>

والسر في إهمال أحرف النداء يوضّحه قول الشلوين : (( هذه علة اختصاص النداء بالاسم ، ومعناها أنا إذا قلنا : يا عبد الله فكأننا قلنا : يا أَدْعُو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك هكذا قدره سيبويه وجعله من المنصوب بالفعل اللازم إضماره ؛ لأن العرب لم تظهر هذا الفعل أصلاً وإن كان المعنى عليه ، وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فإنك منبه لزيد ، وأنت إذا قلت : يا أَدْعُو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه ، ونحن قد نطق بيا وحدها فتكون تنبيهها لكل من سمعها .

فلما وجد سيبويه قولك : يا عبد الله منصوباً وكان المنصوب لا بد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا) بما تضمنه من معنى أَدْعُو وأنادي وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله – ولا

(١) انظر الخصائص ٢٧٦/٢

(٢) انظر جواهر الأدب ٣٦٠

(٣) انظر عدة السالك ٥/٤ فما بعدها ، وجواهر الأدب ٣٦١

(٤) شرح الألفية لابن معط ١٠٣٥/٢

بد - متضمن معنى أدعو وأنادي ؛ لأنك إذا نَبّهته بـ(يا) فأنت داع له ومناد؛ لأن النداء والدعاء كل واحد منهما تنبيه للمنادى والمدعو ... ))<sup>(١)</sup>

كما قال : (وقلنا): (يا) التي كانت تنبيها عاما لكل من سمعها أدعو زيدا أو أنادي زيدا أو أعني بهذا التنبيه زيدا على معنى تخصيص زيد بذلك التنبيه دون غيره ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) للدلالة معنى (يا) على ذلك ؛ لأن (يا) يتضمن معنى الدعاء والنداء فدلّت على ((أدعو وأنادي وأعني)) بهذا النداء زيدا لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن النداء مخصوص بزيد ))<sup>(٢)</sup> فيبدو من هذا القول أن حروف النداء تفيد التنبيه ، وكان الأصل لقولك : يا عبد الله يا أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله ولكن لما كانت (يا) وأخواتها تفيد التنبيه كما أن الدعاء والنداء يفيد التنبيه فحذف الفعل وأقيم مقامه حرف النداء من حيث المعنى لا من حيث العمل ، فاستغني عن يا أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله بـ يا عبد الله للاختصار والإيجاز فكان يا أنادي عبد الله أو يا أدعو عبد الله من الأصول المرفوضة . ولم يكن حرف النداء عاملا في المنادى ؛ لأنه لما كان أصل قولك : يا عبد الله : يا أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله فكان غير مختص بأحد القبيلين الفعل والاسم ؛ لدخوله على الاسم باعتبار الحال وعلى الفعل باعتبار الأصل . ومن دخوله على الفعل وإن كان أصلا مرفوضا قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾<sup>(٣)</sup> وقول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَلِي وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ

وقد صرح ابن يعيش بإهمال حروف النداء ؛ لدخولها على الاسم والفعل حيث قال : ((إن هذه الحروف إنما هي تنبيه المدعو ، وهي غير مختصة بل تدخل تارة على الجملة الاسمية، نحو قول الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ

وتارة على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ وما هذا سبيله فإنه لا يعمل ولا يقال بأنه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذي هو أدعو لأننا نقول نيابتها عن الأفعال لا توجب لها العمل ؛ لأن عامة حروف المعاني إنما أتت بها عوضا من الأفعال لضرب من الإيجاز

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢٨١/١-٢٨٢

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢٨٣/١

(٣) سورة النمل الآية (٢٥)



والاختصار فالواو في جاء زيد وعمرو نائب عن أعطف وهل نائب عن أستفهم وما نائب عن أنفي ومع ذلك فإنه لا يجوز إعمالها ولا تعلق الظرف بها ولا الحال لأن ذلك يكون تراجعاً عما اعتزمه من الإيجاز وعوداً إلى ما وقع الفرار منه لأن الفعل يكون ملحوظاً مراداً فيصير كالثابت وإذا كان كذلك فلا يجوز لهذه الحروف أن تعمل وإذا لم تكن عاملة كان العمل للفعل المحذوف<sup>(١)</sup>

وقال ابن عصفور : ((... وذلك أن الحرف إذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه إلا جراً، وهذا قد عمل فيه نصباً ، فدل على بطلان ما ذهب إليه من أنّ ((يا)) هي الناصبة مع أنها لا تختص ، وذلك أن (( يا )) للتنبية في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف فمثال دخولها على الفعل قوله:

\* أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالِ \*

ومثال دخولها على الحرف قوله:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا<sup>(٢)</sup>

مما تقدم يتبين أن السر في إهمال أحرف النداء وعدم إعمالها أنها غير مختصة لدخولها على الأسماء والأفعال ، إلا أن دخولها على الأفعال من الأصول المرفوضة . وللأصل المرفوض نظائر ومنه ( استحوذ ) في قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن جني في باب تعارض السماع بالقياس : (( إذا تعارضت نطقاً بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره. وذلك قول الله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله ؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع<sup>(٤)</sup>

(١) شرح المفصل ١٢٠/٨-١٢١

(٢) شرح الجمل ٤٠٩/٢

(٣) سورة المجادلة الآية (١٩)

(٤) الخصائص ١١٧/١

## - إهمال أحرف النفي:

النفي مصدر نفى الشيء أي : تنحى ، ونفاه : نخاه ، وفعله يأتي لازماً ومتعدياً<sup>(١)</sup> ، كعب الشيء ، وعبته ، وجاء زيدٌ وجنته . والمقصود به هنا هو سلب الحكم عن شيء بأداة نافية ، مثل: ما ، ولم ، وقيل : هو من معاني الحروف : لم ، ولن ، وما ، وإن ، ولا ، ولات.<sup>(٢)</sup> فأحرف النفي هي: ( إن ) و ( لا ) و ( لات ) و ( لم ) و ( لن ) و ( ما ) .

وتشترك هذه الأحرف في دلالتها على النفي ، وتختلف في إعمالها وإهمالها ، والحديث هنا عن : إن ، ولا ، ولات ، وما .

ف ( إن ) نظرُها سيبويه ل ( ما ) مرة ، ول ( ليس ) مرة أخرى كما في قوله: (( تكون في معنى (( ما )) قال الله عز وجل: ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أي: ما الكافرون إلا في غرور))<sup>(٤)</sup> وقوله: (( وتكون ( إن ) كما في معنى ليس ))<sup>(٥)</sup>

وقال المبرد: (( وتكون في معنى ما . تقول: إن زيدٌ منطلق ، أي: ما زيدٌ منطلق ))<sup>(٦)</sup> وقال أيضاً: (( تكون في معنى ( ما ) نحو : إن زيد في الدار ، أي: ما زيد في الدار ، وقال الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾<sup>(٧)(٨)</sup> وقول سيبويه بأن ( إن ) في معنى ( ما ) أو ( ليس ) يعني أن النفي بها في معنى الحال ، كما أن ما وليس لنفي الحال ، فهي إذا دخلت على المضارع تكون من مخلصاته للحال .

وهذا هو الأكثر يقول ابن مالك في شرح التسهيل: (( والأكثر على أن النفي بليس وما وإن قرينة مخرجة للحال مانعة من إرادة الاستقبال ، وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر كون النفي بها حالاً ، ولا يمتنع كونه مستقبلاً ، كما قال حسان في وصف الزبير رضي الله عنهما:

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ      وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذُبُّهُ

(١) انظر اللسان ٣٣٤/١٥

(٢) انظر الخليل ٤٥٨

(٣) سورة الملك الآية (٢٠)

(٤) الكتاب ١٥٢/٣

(٥) الكتاب ٢٢٢/٤

(٦) المقتضب ٣٦٢/٢

(٧) سورة الكهف الآية (٥)

(٨) المقتضب ٥٠/١

أي ما في هذا العصر مثله ، ولا كان فيما مضى ، ولا يكون فيما يستقبل ، وهذا جلي غير خفي ، ومثله قول الآخر :

وَالْمَرْءُ سَاعٍ لِأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ وَالْعَيْشُ شُخٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ<sup>(١)</sup>  
وقال تعالى في استقبال المنفي بـ (ما) و (إن) ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي  
إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾<sup>(٢)</sup> وقال أبو ذؤيب:  
أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تُقْلَعُ  
وقال النابغة الجعدي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم:

لَهُ نَائِلَاتٌ مَا يَغِبُّ نَوَالِهَا وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعُهُ غَدًا<sup>(٣)</sup>

وقال أبو حيان : (( والذين قالوا : إن هذه الأدوات<sup>(٤)</sup> تخلص للحال إنما هو إذا لم تقتزن قرينة لفظية أو مانعة تخلص للاستقبال ، أما إذا اقترنت قرينة تخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تخلصه للحال ))<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن الشجري لـ (إن) النافية ثلاثة أوجه: أحدها ألا تأتي بعدها بحرف إيجاب ، كقولك: إن زيدًا قائم ، وإن أقوم معك.

والثاني : أن تأتي بعدها بـ (إلا) فاصلة بين الجزئين فتجعل الكلام موجبًا ، كقولك: إن زيدًا إلا قائم ، وإن خرج إلا أخوك ، وإن لقيت إلا زيدًا.

والثالث : أن تدخل (لما) التي بمعنى (إلا) موضع (إلا) كقولك: إن زيدًا لما قائم ، تريد : ما زيدًا إلا قائم<sup>(٦)</sup>.

والأصل في (إن) أن لا تعمل كما ذهب إليه سيويه والفراء وأكثر البصريين والمغاربة.<sup>(٧)</sup> ؛ لأنها من الحروف التي تشترك فيها الأفعال والأسماء فالتزموا بالأصل والقياس. قال المبرد ((وكان سيويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفي دخل على المبتدأ وخبره ، كما تدخل ألف

(١) المنتحل ٥٨٦/٢

(٢) سورة يونس الآية (١٥)

(٣) شرح التسهيل ٢٢/١-٢٣ ، وانظر التذيل ٩٣/١-٩٤

(٤) أي ليس ، وما ، إن ، ولام الابتداء

(٥) التذيل ٩٤/١-٩٥

(٦) الأمالي ١٤٤/٣-١٤٥

(٧) الارتشاف ١٢٠٧/٣-١٢٠٨ ، والجمع ٣٩٤/١

الاستفهام فلا تغيره. وذلك كمذهب بني تميم في ((ما)).<sup>(١)</sup>

ونسب في الارتشاف وشرح ابن عقيل إلى سيبويه القول بالإعمال<sup>(٢)</sup> ، والأصح عنه الإهمال كما نص عليه ابن الشجري حيث يقول: (( فإذا كانت نافية فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ، يقول: (( إن زيدٌ قائم ، كما تقول في اللغة التميمية: ما زيدٌ قائم ))<sup>(٣)</sup>

ثم علّل ابن الشجري حكاية سيبويه بالرفع قائلاً: (( وإنما حكى سيبويه بالرفع بعدها ؛ لأنها حرف يحدث معنى في الاسم والفعل ، كألف الاستفهام ، فوجب لذلك ألا يعمل ، كما لم يعمل ألف الاستفهام ، وكما لم تعمل ( ما ) النافية في اللغة التميمية وهو وفاق للقياس، ولمّا خالف بعض العرب القياس فأعملوا ( ما ) لم يكن لنا أن نتعدى القياس في غير ( ما ))<sup>(٤)</sup>

وقال المالقي: (( أن تكون حرفاً للنفي ك ( ما ) و ( لا ) و ( ليس ) ، فتدخل على الأفعال وعلى الأسماء ، ولا تؤثر فيها ؛ لأنها ليست بمختصة ، وما لا يختص لا يعمل. فتقول: إن قام زيدٌ ، وإن يقوم زيدٌ ، وإن زيدٌ قائم ، وإن زيدٌ إلا قائم ، فهي ك ( ما ) في هذا المعنى. قال الله تعالى: ﴿ بَلْ إِنْ يَعْذُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾<sup>(٥)</sup> وقال: ﴿ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾<sup>(٦)</sup> وقال: ﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾<sup>(٧)(٨)</sup>

كما قال: (( وعدم عملها هو الكثير والأصل لعدم الاختصاص كما ذكر ؛ لأنه لا يعمل إلا ما يختص بحروف الجر وحروف الجزم ، هذا ما لم يكن كجزء منه كالألف واللام وسين الاستقبال ))<sup>(٩)</sup>

ولكن القول بالإعمال هو مذهب المبرد حيث يقول: (( وغيره<sup>(١٠)</sup> يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في ( ما ) وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينها وبين ما في

(١) المقتضب ٣٦٢/٢ ، ٥٠/١

(٢) الارتشاف ١٢٠٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣١٧/١

(٣) الأمالي ١٤٣/٣

(٤) الأمالي ١٤٣/٣

(٥) سورة فاطر الآية (٤٠)

(٦) سورة الأحقاف الآية (٢٦)

(٧) سورة الملك الآية (٢٠)

(٨) رصف المباني ١٨٩ - ١٩٠

(٩) رصف المباني ١٩٠

(١٠) أي غير سيبويه

المعنى))<sup>(١)</sup> كما نسبته إليه السيوطي وإلى الكسائي.<sup>(٢)</sup>

ومما تقدم يتضح أن ( إن ) النافية مهملة وغير عاملة في الاسم ولا في الفعل ؛ لأنها غير مختصة بأحدهما ؛ لأنها كما ينفي بها الاسم ينفي بها أيضاً الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة تشديد (لما) ، وقوله: ﴿إِنَّ أَرْضَنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿إِنَّ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَانَا﴾<sup>(٦)</sup> وقد التزم الجمهور هذا الأصل فلم يجزوا إعمالها عمل ليس ، وأما المبرد والكسائي فإنهما أجازا الإعمال ؛ لأنها لما كانت في معنى النفي ، وليس في معنى النفي أيضاً حملها عليها حملاً للنظير على نظيره فأعمالها عمل ليس.

و( لا ) : ينقسم إلى قسمين : عاطف وغير عاطف ، فالعاطف قد سبق ذكره في حروف العطف. وغير العاطف ينقسم إلى قسمين : قسم يدخل على الأسماء ، وقسم يدخل على الأفعال ، فالقسم الذي يدخل على الأسماء منه ما يدخل على المعارف ومنه ما يدخل على النكرات. وسيكون الحديث عما يدخل منه على النكرات مفصلاً في فصل الإهمال العارض. والقسم الذي يدخل على المعارف ، نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا عبداً لله ذاهب، ولا أخوه خارج ، قال الله تعالى: ﴿لَاهُنَّ جِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾<sup>(٧)</sup>. والقسم الذي يدخل على الأفعال لا يدخل إلا على الفعل المضارع غالباً ، فيخلصه للاستقبال ، نحو: لا يقوم زيد ولا يقوم عمرو.

وقد يدخل على الفعل الماضي قليلاً ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾<sup>(٨)</sup> أي: فما صدق ولا صلى ، وقوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾<sup>(٩)</sup> أي: فما اقتحم العقبة.

وقسم ( لا ) الذي يدخل على الأفعال وعلى المعارف تكون فيه مهملة ؛ لعدم اختصاصها

(١) المقتضب ٣٦٢/٢

(٢) معترك الأقران ٦٧/٢ ، والإيتان ٤٨٩/١

(٣) سورة المجادلة الآية (٢)

(٤) سورة طارق الآية (٤)

(٥) سورة التوبة الآية (١٠٧)

(٦) سورة النساء الآية (١١٧)

(٧) سورة الممتحنة الآية (١٠)

(٨) سورة القيامة الآية (٣١)

(٩) سورة البلد الآية (١١)

بالأسماء دون الأفعال ، قال المالقي: (( فأما ما يدخل على المعارف فلا تؤثر فيها لأنها غير مختصة بها ))<sup>(١)</sup> وأجاز ابن جني إعمالها عمل ( ليس )<sup>(٢)</sup> ووافقه ابن مالك.<sup>(٣)</sup> حملاً لها عليها.

وإذا دخلت على النكرة ، فيرى أبو الحسن الأخفش والمبرد أنها لا تعمل ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر.<sup>(٤)</sup> وقال أبو حيان: (( والنقل عن بني تميم أنهم لا يعملونها إعمال ( ليس )<sup>(٥)</sup> وعدم الإعمال كما ذهب إليه بنو تميم هو الأصل ؛ لأنها غير مختصة بالأسماء دون الأفعال.<sup>(٦)</sup>

و(لات) : اختلف النحويون في ماهية ( لات ) فذهب سيبويه: إلى أنها مركبة من: لا والتاء ك ( إنمّا ). وذهب الجمهور: إلى أنها ( لا ) زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة ، كما زيدت على ثم ، ورب ، فقالوا: ثُمّتَ ، وربّتَ. وذهب ابن الطراوة: إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما هي زائدة على الحين كقول الشاعر:

\* العاطفون تحين ما من عاطف \*

أي : حين ما من عاطف. وذهب ابن أبي الربيع: إلى أن الأصل فيها : ( ليس ) أبدلت سينها تاء.<sup>(٧)</sup>

والأصل في (لات) أن لا تعمل ، كما أن الأصل في ( لا ) الإهمال لعدم اختصاصها. والتزم بهذا الأصل الأخفش ، والمنصوب بعدها بتقدير فعل ، فمعنى لات حين مناص ، أي: لا أرى حين مناص ، والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر.<sup>(٨)</sup>

وغيره يرى إعمالها عمل ( ليس ) أو عمل ( إن ) ، وسيأتي الحديث عنهما مفصلاً في فصل الإهمال العارض.

و( ما ) : قد سبق القول بأن ( إن ) في معنى ( ما ) في النفي قال سيبويه: (( وأما (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل ، إذا كان في حال الفعل ، فتقول: ما يفعل ))<sup>(٩)</sup> وفي المقتضب :

- 
- (١) رصف المباني ٣٣٢
  - (٢) الارتشاف ١٢٠٩/٣ ، والجني الداني ٢٩٣
  - (٣) الجني الداني ٢٩٣
  - (٤) الارتشاف ١٢٠٨/٣ ، والجني الداني ٢٩٣ ، والهمع ٣٩٧/١
  - (٥) الارتشاف ١٢٠٨/٣
  - (٦) شرح الألفية لابن الناظم ١٨٥
  - (٧) الهمع ٣٩٩/١-٤٠٠
  - (٨) شرح الرضي على الكافية ١٩٧/٢ ، والهمع ٤٠٢/١
  - (٩) الكتاب ٢٢١/٤

((وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن الشجري: (( وحكم ( ما ) في نفي ( يفعل ) حكم (ليس) في نفيها للحال دون المستقبل ، فإذا قيل: زيدٌ يصلي الآن أو الساعة ، قيل: ما يصلي ، كما يقال: ليس يصلي ، وكذلك إذا قيل: ما زيد مصلياً وليس زيد مصلياً لم يُذهب باسم الفاعل إلا مذهب الحال ))<sup>(٢)</sup> كما سبق قول ابن مالك : (( أن الأكثر كون المنفي بها حالاً ، ولا يمتنع كونه مستقبلاً )) وقول أبي حيان : (( والذين قالوا : إن هذه الأدوات تخلص للحال إنما هو إذا لم تقترن قرينة لفظية أو مانعة تخلص للاستقبال ، أما إذا اقترنت قرينة تخلصه للاستقبال فلا يقول أحد إنه تخلصه للحال ))<sup>(٣)</sup> ، وقال الرضي : (( وعند النحاة أن (ما) ، و(ليس) كلاهما لنفي الحال ، والحق أنهما لمطلق النفي ))<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً : (( وحكم (ما) كحكم (ليس) في كونها عند الإطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيّد به ))<sup>(٥)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر: (( قال أبو البقاء في التبيين : ( ما ) هي الأصل في النفي ، وهي أم بابه ، والنفي فيها أكد ))<sup>(٦)</sup>

و(ما) من الحروف المشتركة بين الأفعال والأسماء فكان حقها أن لا تعمل ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا استبدّ بأحدهما ولم يكن كجزء منه ، ففي الهمع : (( وأما الحرف فتقدم أنه إن اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختص ، أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و(ما) من قبيل غير المختص ))<sup>(٧)</sup> وقال المبرد: ((وأما بنو تميم فيقولون: ما زيد منطلق ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت: إنما زيد منطلق))<sup>(٨)</sup>

وقال ابن السراج : ((والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ، ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه

(١) المقتضب ١٨٨/٤

(٢) الأمالي ٥٥٦/٢

(٣) انظر ص ٢٠١

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٨٥/٢

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤

(٦) الأشباه ١٤١/٢

(٧) الهمع ٣٨٩/١

(٨) المقتضب ١٨٨/٤

الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام ، تقول: أيقوم زيد ، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم ، وكذلك (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها ، كقولك: ما زيد قائم ، وما قام زيد ، ومن شبهها بليس فأعملها لم يجز أن يدخلها على الفعل ، إلا أن يردها إلى أصلها في ترك العمل))<sup>(١)</sup>

وقال ابن جني: (( اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً. وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ ، كما أن (هل) كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضاً فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر ، أو نقض النفي فزعت إذ ذاك إلى التميمية ، فكأنك من الحجازية على حرد ، وإن كثرت في النظم والنثر))<sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً: (( وكأن بني تميم لَمَّا رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ، ومباشرة لكل واحد من جزأها ، كقولك: ما زيد أخوك ، وما قام زيد، أجروها مجرى (هل)، ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وبنو تميم لزموا فيها القياس ؛ لأنها من الحروف الداخلة على الجملتين الاسمية والفعلية ، كهل ، وحق ما يدخل على الجملتين أن لا تعمل ؛ لأن العامل يجب أن يكون مختصاً بما يعمل فيه من اسم أو فعل ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن عصفور: ((اعلم أن (ما) لها شبهان عام وخاص ، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ؛ إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها (ليس) في أنها للنفي وإنما إن دخلت على المحتمل خلصته للحال كما أن ليس كذلك، فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم

(١) الأصول ٥٥/١-٥٦

(٢) الخصائص ١٢٥/١

(٣) الخصائص ١٦٧/١

(٤) الأمالي ٥٥٦/٢



يعملوها وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس)).<sup>(١)</sup>  
وخلاصة النصوص السابق ذكرها أن ( ما ) ك ( إن ) معنًى وإهمالاً ، الأكثر في المنفي  
بها أن يكون للحال ، وقد يكون للمستقبل إذا صحبه قرينة معنوية أو لفظية. وأصلها الإهمال  
لكونها غير مختصة بالأسماء والأفعال بل تدخل عليهما ، وقد التزم التميميون هذا الأصل فلم  
يعملوها ، وأما الحجازيون فقد أجازوا إعمالها عمل ليس حملا لها عليها ؛ لكونهما مشتركتين  
في النفي.

---

(١) المقرب ١/١٠١-١٠٢

## سادساً- إهمال الحرف لتنزله منزلة جزء الكلمة:

الحروف المهملة لتنزيلها منزلة جزء الكلمة تشمل تاء التأنيث ، وحرفي الخطاب، وحرف التذکر ، وأحرف المضارعة ، وحرف التعريف ، وحرف التقليل، وحرف الكف، واللام اللاحقة لأسماء الإشارة ، والتنوين ، ونوني التوكيد. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

### - إهمال تاء التأنيث:

التأنيث مصدر أثنه : جعله مؤنثاً<sup>(١)</sup> ، وهو قسيم التذكير ، ويراد به جلب علامة فارقة بين المذكر والمؤنث<sup>(٢)</sup> قال الزمخشري: (( ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة ، وهي التاء في ضربتْ، ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحقها السكون، ولتحركها في رمتا لم تردّ الألف الساقطة ؛ لكونها عارضة إلا في لغة ردية يقول أهلها رماتا ))<sup>(٣)</sup>

وقال أبو حيان: (( وتأنيث ، حرفه التاء نحو: قامت هند ، فأما التاء في نحو قائمة والألف المقصورة في نحو جلي والمدودة نحو صفراء ، فليس كل واحد منهما حرف معني وإن فهم منه التأنيث ؛ لأنهما بنيتُ عليهما الكلمة ومقصودنا ذكر حروف المعاني ))<sup>(٤)</sup>

وعلى ما تقدم يتضح أن للتأنيث حرفين أحدهما : التاء ، وهي إمّا ساكنة كما في (قامتْ) وإمّا متحركة كما في ( قائمة ) . والآخر : الألف ، وهي إمّا مقصورة كما في (جلي) وإمّا مدودة كما في صفراء.

فالتاء الساكنة في نحو: (قامتْ) هي التي تكون حرف معني ، و أمّا الألف المقصورة والألف المدودة والتاء المتحركة فليست من حروف المعاني لبناء الكلمة عليهما كما ذكره أبو حيان.

ولو عدّت التاء المتحركة من حروف المعاني لكان أولى عندي ؛ لأنها تأتي لمعان مختلفة، منها تمييز المؤنث من المذكر في الصفات ، ك (مسلم ومسلمة) ، و(ضخم وضخمة) ، و(ضارب وضاربة) ، و(قائم وقائمة) ، و(حسن وحسنة) ، و(صعب وصعبة). وفي الجوامد ك ( رجل ورجلة ) ، و( غلام وغلّامة ) ، و(إنسان وإنسانة) ، و(حمار وحمارة) ، و(أسد

(١) انظر أقرب الموارد ٢١/١

(٢) انظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٣

(٣) المفصل ٣٢٨

(٤) النكت الحسان ٢٩٢

وأسدة ) ، و(برذون وبرذونة ) . وكان في الصفات قياساً والجوامد سماعاً .  
ومنها تمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق ، كـ ( تمر وتمرّة ) ، و(ثمر وثمرّة) ،  
و(نخل ونخلة) ، و(شجر وشجرة) ، و( شعر وشعرة) . ومنها مجيئها للمبالغة في نحو: (( رجل  
راوية ، ونسابة ) ، وغير ذلك من المعاني .<sup>(١)</sup> ولعل عدها حرف معنى هو مذهب السكاكي .<sup>(٢)</sup>  
وتاء التأنيث ، يلزم لحاقها الفعل في مواضع ، ويجوز في مواضع أخرى ، فالمواضع التي  
يلزم فيها لحاق التاء الفعل هي :

أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله ، مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنث سالماً ،  
نحو: (جاءت فاطمة ، أو الفاطمتان أو الفاطمات) .

وأن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث حقيقي أو مجازي ، نحو: (خديجة ذهبت ،  
والشمس طلعت ) .

وأن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع مؤنث سالم ، أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر غير  
عاقل ، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث ، نحو: (الزينات جاءت أو جئن ، والفواطم  
أقبلت أو أقبلن ، والجمال سارت أو سرن ) .<sup>(٣)</sup>

وأما المواضع التي يجوز فيها لحوق تاء التأنيث الفعل وعدمه ، فهي : أن يكون الفاعل مؤنثاً  
مجازياً ظاهراً ، نحو: ( طلعت الشمس ، وطلع الشمس ) والتأنيث أفصح .

وأن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفواصل غير إلا ، نحو: (حضرت أو  
حضر المجلس امرأة ) والتأنيث أفصح .

وأن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً لمؤنث ، نحو: ( إنما قامت أو إنما قام هي ) و(ما قامت أو  
ماقام إلا هي ) والأحسن ترك التأنيث .

وأن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً ، والفعل ( نعم ) أو (بئس ) أو (ساء) التي للذم ، نحو:  
(نعمت أو نعم ، وبئست أو بئس ، وساءت أو ساءت المرأة دعد ) والتأنيث أجود .

وأن يكون الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء ، نحو: (جاءت أو جاء الطلحات )  
والتذكير أحسن .

(١) انظر المجمع ٢٩٠/٣ فمابعدا ، وشرح الكافية الشافية ١٧٣٤/٤ فمابعدا ، والمقرب ٧١/٢

(٢) انظر مفتاح العلوم ١١٧

(٣) جامع الدروس العربية ٢٤١/٢

وأن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر ، نحو: ( جاءت أو جاء الفواطم أو الرجال) والأفضل التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

وأن يكون الفاعل ضميراً يعود إلى جمع تكسير لمذكر عاقل ، نحو: ( الرجال جاءت أو جاءوا ) والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصح.

وأن يكون الفاعل ملحقاً بجمع المذكر السالم أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم، فالأول، نحو: ( جاءت أو جاء البنون ) والثاني ، نحو: ( قامت أو قام البنات ) ويرجح التذكير مع المذكر و التأنيث مع المؤنث.

وأن يكون الفاعل اسم جمع أو اسم جنس جمعي، فالأول ، نحو: ( جاءت أو جاء القوم أو الرهط أو الإبل ) والثاني ، نحو: ( قالت أو قال العرب أو الروم أو الفرس أو الترك ).<sup>(١)</sup>  
وقد صرح بعض أهل العربية بإهمال حرف التأنيث.<sup>(٢)</sup> وعلته أنه صار كجزء من مدخوله، ومعلوم أن جزء الشيء لا يعمل فيه.

(١) جامع الدروس العربية ٢/٢٤١ فما بعدها

(٢) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٧٣ ، وشرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٩٥

## - إهمال حرفي الخطاب:

الخطاب : مصدر خاطبه ، يقال: خاطبه مخاطبة وخطاباً : كالمه . وخاطبه: وجّه إليه كلاماً ، وخاطبه في الأمر : حدّثه بشأنه.<sup>(١)</sup> وله حرفان : التاء ، والكاف .  
أمّا التاء فالتّي تلحق الضمير المرفوع المنفصل ، نحو: أنتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنَّ . فالضمير هو (( أَنْ )) وحده ، وهو مذهب البصريين<sup>(٢)</sup> ونسبه المرادي إلى الجمهور.<sup>(٣)</sup> وقد سبق الخلاف في ذلك .

وقد صرّح أهل العربية بإهمال تاء الخطاب.<sup>(٤)</sup> ولم أجد نصّاً صريحاً يكشف سر هذا الإهمال ، غير أنني أرى أنه أهمل ، فلم يعمل ؛ لأنه صار كجزء من مدخوله ، وجزء الشيء لا يعمل في نفسه ، قال الحيدرة في بيان علة إهمال بعض الحروف : (( إنّ هذه الحروف تنزل منزلة الجزء من الكلمة فلا يعمل فيها ، وإن اختص ؛ لأن الكلمة لا تعمل في نفسها ))<sup>(٥)</sup>  
وأما كاف الخطاب فهي التي تأتي للخطاب مجردة من الاسم في نحو : ذلك ، وذاك ، وحيّهلك ، ورويدك ، وإيّاك ، وأرأيتك ، والنجاءك ، وليسك زيّداً ، والكاف في هذه المواضع كلها حرف يفيد الخطاب وليس باسم.<sup>(٦)</sup> وتتصل بما يلي :

الأول : اسم الإشارة ، نحو: ذلك ، وذاك ، وتلك ، وأولئك ، وذاك ، وتنانك . واتصاله به دليل على بعد المشار إليه . وقيل : ذاك للتوسط ، وذلك للبعيد . ولا خلاف في حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة.<sup>(٧)</sup>

وقد دّل ابن جني على كون الكاف للخطاب وليس باسم بقوله : (( والدلالة على ذلك أن الكاف لو كانت في ( ذلك ) ونحوه من أسماء الإشارة نحو تلك وأولئك اسماً ، لم تخل من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، فلا يجوز أن تكون مرفوعة ؛ لأن الكاف ليست ضمير المرفوع . ولا يجوز أيضاً أن تكون منصوبة ؛ لأنك إذا قلت : (( ذلك زيد )) فلا ناصب هنا

(١) المعجم الوسيط ٢٤٣/١

(٢) انظر الارتشاف ٩٢٧/٢

(٣) انظر الجنى الداني ٥٨ ، ٢١٦

(٤) شرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٧٩-٤٨٠

(٥) كشف المشكل في النحو ٢٢٦/١

(٦) انظر سرالصناعة ٣٠٩/١ ، والمفصل ٣١١

(٧) الجنى الداني ٩١-٩٢ ، وانظر سرالصناعة ٣٠٩/١

للكاف . ولا يجوز أيضاً أن تكون مجرورة ؛ لأن الجر إنما هو في كلامهم من أحد وجهين : إما بحرف جر ، وإما بإضافة اسم ، ولا حرف جر هنا . ولا يجوز أيضاً أن يضاف اسم الإشارة ، من قبل أن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف ، وأسماء الإشارة معارف كلها ، فقد استغنت بتعريفها عن إضافتها ، وإذا كان من شروط الإضافة أنه لا يضاف الاسم إلا وهو نكرة فما لا يجوز أن ينكر البتة لا يجوز أيضاً أن يضاف البتة ، وأسماء الإشارة مما لا يجوز تنكيره ، فلا تجوز أيضاً إضافته . ولأجل ما ذكرناه أيضاً لم تجز إضافة الأسماء المضمرة ؛ لأنها لا تكون إلا معارف))<sup>(١)</sup>.

وقوله: (( ويؤكد عندك أيضاً أن هذه الكاف حرف وليست باسم ثبوت النون في ذاك وتانك ، ولو كانت اسماً لوجب حذف النون قبلها ، وجرها هي بالإضافة ، كما تقول: قام غلامك ، وصاحبك وجاريتك))<sup>(٢)</sup>

والثاني : ضمير النصب المنفصل وهو إياك وأخواته . ف (( إيا )) في ذلك هو الضمير ، والكاف حرف خطاب عند سيبويه ، واختاره ابن جني.<sup>(٣)</sup>

وقد تقدم الخلاف في (( إيا )) ولواحقه<sup>(٤)</sup> ، وأن الكاف في إياك ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن حرف خطاب عند سيبويه واختاره الفارسي وابن جني ونسبه إلى الأخفش كما نسبه إليه صاحب البديع.<sup>(٥)</sup> ، وقال السيوطي: (( قال أبو حيان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا ))<sup>(٦)</sup>

والثالث: (( أرأيتك )) التي بمعنى: أخبرني ، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾<sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> ، فالكاف في ذلك حرف خطاب ، لا موضع له من الإعراب عند سيبويه، وهو الصحيح.<sup>(٩)</sup>

(١) سرالصناعة ٣٠٩/١-٣٢٠

(٢) سرالصناعة ٣١٠/١

(٣) الجنى الداني ٩٢

(٤) انظر ص ٥١ فما بعدها

(٥) سرالصناعة ٣١٣/١-٣١٤ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ ، والجنى الداني ٥٣٦ ، والهمع ٢٠٦/١

(٦) الهمع ٢٠٦/١

(٧) سورة الإسراء الآية (٦٢)

(٨) سرالصناعة ٣٠٩/١

(٩) الجنى الداني ٩٢-٩٣

قال المرادي: (( وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية والتاء حرف خطاب . وهو ضعيف ، لوجهين : أحدهما: أن التاء محكوم بفاعليتها ، مع غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك. والثاني : أن التاء لا يستغنى عنها ، بخلاف الكاف ، فإنه يجوز ألا يذكر ، ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية. وحكي عن الكسائي أن الكاف في ((أرأيتك)) في موضع نصب وهو بعيد ))<sup>(١)</sup>

وقد دلل ابن جني على أن الكاف في (( أرأيتك )) حرف خطاب وليس باسم بقوله: (( وأما قولهم: (( أرأيتك زيداً ما صنع ؟ )) فإنما الكاف هنا أيضاً للخطاب بمنزلة ما تقدم ، ولا يجوز أن تكون اسماً ؛ لأن (( زيداً )) هو المفعول الأول ، و(( ما صنع )) في موضع المفعول الثاني ، فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب... وأيضاً فإنما نجد معنى: أرأيتك زيداً ما صنع ، وأرأيت زيداً ما صنع ، واحداً ، فدل هذا على أن الكاف للخطاب، وليست مغيرة شيئاً من الإعراب. وأيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول، و(( زيداً )) هو المفعول الثاني ، لوجب أن تقول للمؤنث : أرأيتكِ زيداً ، فتكسر التاء ، كما تقول ظننتكِ قائمة ، ولوجب أن تقول للثنتين : أرأيتكما الزيدتين ، كما تقول: ظننتكما قائمتين. وكذلك في الجماعة المذكورة والمؤنثة ، فترك العرب هذا كله ، وإقرارهم التاء مفتوحة على كل حال ، يدل على أن لها وللکاف في هذا النحو مذهباً ليس لهما في غير هذا الموضع. وإنما فتحت التاء في كل حال ، واقتصر في علامة المخاطبين وعددهم على ما بعد التاء في قولك للرجل: أرأيتك زيداً ما صنع ؟ وللمرأة أرأيتكِ زيداً ما فعل ؟ وأرأيتكما وأرأيتكن ، وأرأيتكنّ ، بفتح التاء البتة ؛ لأنها أخلصت اسماً ، وجعلت علامة الخطاب فيما بعد، فاعرف ذلك ))<sup>(٢)</sup>

والرابع: بعض أسماء الأفعال ، نحو النجاءك بمعنى : انج<sup>(٣)</sup>، وحيهلك ، ورويدك.<sup>(٤)</sup> قال ابن جني في التذليل على كون الكاف للخطاب وليس باسم : ((ويدل على ذلك أيضاً قولهم : النجاءك ، أي: انج ، ولو كانت الكاف اسماً لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها ))<sup>(٥)</sup>

(١) الجنى الداني ٩٣

(٢) سرالصناعة ٣١١/١-٣١٢

(٣) سرالصناعة ٣٠٩/١

(٤) الجنى الداني ٩٣

(٥) سرالصناعة ٣١٠/١

والخامس : بعض الأفعال ، وهي : أبصِرُ ، وليس ، ونعم ، وبئس ، فنقول أبصرك زيدًا ، وليسك زيد قائمًا ، ونعمك الرجل زيدٌ ، وبئسك الرجل عمرو . فالكاف في هذا كله حرف خطاب ، لا موضع لها من الإعراب . ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل جدًا.<sup>(١)</sup>

قال ابن جني: (( قولهم: (( أبصرك زيدًا )) ، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا ؛ لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور به ، ألا تراك لا تقول: اضربك ، ولا اقتلك إذا أمرته بضرب نفسه وقتله إياها . وكذلك أيضًا قولهم: عندهم رجل ليسك زيدًا ، لا يجوز أن تكون الكاف اسمًا ؛ لأنك قد نصبت زيدًا ؛ لأنه خير ليس، ولو كانت الكاف منصوبة لما نصبت اسمًا آخر))<sup>(٢)</sup>

والسادس: بعض الحروف وذلك (بلى) و(كلا)، يقال: بلاك، وكلاك، وهو قليل.<sup>(٣)</sup> وكاف الخطاب مهملة كما صرح به أهل العربية<sup>(٤)</sup> والسر في إهمالها أنها صارت كجزء من مدخولها كأختها التاء، فلم تعمل لذلك، وأيضًا فإنها غير مختصة لدخولها على الفعل كما في ليسك، ونعمك الرجل زيد، وأبصرك زيدًا، وعلى الاسم كما في ذلك، وأخواتها.

- 
- (١) الجنى الداني ٩٣-٩٤
  - (٢) سرالصناعة ٣١٠/١-٣١١
  - (٣) الجنى الداني ٩٤-٩٥
  - (٤) انظر لباب الإعراب للإسفرائيني ٤٦٢



## - إهمال حرف التذكّر:

التذكر مصدر تذكّره : ذكره أي استحضره <sup>(١)</sup> ، وهو حرف يشغل المتكلم لسانه به إلى أن يتذكر ؛ لأنه لا يريد أن يقطع الكلام ، فهو يشعر السامع بأنه يتذكر ، نحو إذا أراد أن يقول: قال زيدٌ ، فذهب عنه زيدٌ ، فيقول: قالا ، فيأتي بألف يشغل بها إلى أن يتذكر زيدًا ، وكذلك إذا أراد أن يقول: زيد يقول لعمرو ، فذهب عنه لعمرو ، فيقول: زيدٌ يقولو ، فيشتغل بالواو ، وكذلك إذا أراد أن يقول : خرجت من العام الذي جاء فيه زيدٌ، فذهب عنه ما بعد العام ، فيقول: خرجت من العامي ، فيشتغل بالياء إلى أن يتذكر. <sup>(٢)</sup>

وقد صرّح المرادي بأن حرف التذكر من حروف المعاني حيث يقول: (( وقد عدّوا حرف الإنكار وحرف التذكار من حروف المعاني )) <sup>(٣)</sup>

وللتذكر أحكام ، وهي أنه إذا كانت حركة آخر الكلمة التي يوقف عليه مفتوحة أو كان ألفًا يزداد عليه ألفًا ، قال ابن جني: (( ونحو من ذلك قولهم في الوقف عند التذكر (( قالا )) أي: قال زيد، ونحوه فجعلوا الاستطالة بالألف دليلًا على أن الكلام ناقص. وكذلك تقول((أينا)) أي : أين أنت ؟ فتذكر (( أنت )) .

وقد زادوها أيضًا عند التذكر بعد الألف ، فقالوا: (( الزيدان ذهبًا )) إذا نوا ((ذهباً أمس )) أو نحوه مما يصحبه من الكلام ، وتقول على هذا ((زيد رماً )) أي : رمى عمرًا ، ونحوه ، فتريد في التذكر على الألف ألفًا ، وتمده )) <sup>(٤)</sup>

وإذا كانت حركته مضمومة أو كان واوا زيد عليه واوا ، قال ابن جني: (( وقد زيدت الواو على الحرف المضموم إذا وقفت عليه مستذكرًا لما بعده من الكلام ، فتقول: الرجل يقومو ، أي : يقوم غدًا ، أو نحوه ، والرجل ينطلقو ، أي : ينطلق إلينا ، ونحو ذلك فمدوا بالواو ؛ لأنهم لا ينوون القطع . ويزيدون أيضًا على الواو واواً أخرى عند التذكر ، فيقولون: زيدٌ يغزوو ، ومحمد يدعو ، جعلوا ذلك علامة للاستذكار ، وأنه قد بقيت بقية من الكلام ،

(١) المعجم الوسيط ٣١٣

(٢) الكناش ١٣٧/٢

(٣) الجنى الداني ١٧٢

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٢٠/٢

وتكلفوا الجمع بين الساكنين لذلك))<sup>(١)</sup>

وإذا كانت حركته كسرة زادوا عليه ياءً ، قال المالقي: (( أن تكون [ الياء ] للتذكّر كالواو والألف ، كقولك في الوقف على الكلمة الأولى التي لا تتم إلا بغيرها وكانت آخرها كسرة ، وذلك في نحو أنتِ تفعلينَ : أنتي ، ولم تضربِ الرجلَ : ولم تضربي ... ))<sup>(٢)</sup> وكذلك يزداد عليه ياء إذا كان آخرها ياء ساكنة مكسوراً ما قبلها ، قال ابن جني: ((وكذلك إن وقفت على ياء ساكنة مكسور ما قبلها ألحقتها ياء أخرى ، ومددت ، فقلت: (( رغبتُ فيّ )) أي : في زيد ونحوه ، و(( ضربتُ غلامي )) أي: ضربتُ غلامي أمسٍ مستذكراً أمس ونحوه ، فتزيد على الياء ياء أخرى ))<sup>(٣)</sup>

وإذا كان الآخر ساكناً صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره فإنه يزداد عليه ياءً ، قال ابن جني : (( كل ساكن وقفت عليه وتذكرت بعده كلاماً ، فإنك تكسره ، وتشبع كسرتة للاستطالة والتذكر ، نحو قولك: (( من أنتَ ؟ )) إذا وقفت على (( من )) مستذكراً لما بعدها قلت : (( مني ))<sup>(٤)</sup>

ومنه قول الحصين بن الحمام :

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ أُمِّيَ عَلَّةٌ حَتَّى رَأَيْتُ إِذِي نُحَازُ وَنُقْتَلُ

قال ابن جني: (( ومعناه : إذ نُحَازُ ، إلا أنه لما كان يقول في التذكر (( إذِي )) وهو متذكر إذ كان كذا وكذا أجرى الوصل بجرى الوقف ، فألحق الياء في الوصل ، فقال: (( إذِي ))<sup>(٥)</sup> ثم تابع ابن جني كلامه قائلاً : (( ولهذا نظائر ، وقال سيبويه: (( وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: هذا سيفي ، يريد هذا سيفٌ ، ولكنه تذكر بعدُ كلاماً ، ولم يرد أن يقطع اللفظ ؛ لأن التنوين حرف ساكن ينكسر ، فكسر كما كسر دال قد ))<sup>(٦)</sup>

كما تابع كلامه بقوله: (( فإن كان الساكن مما يكون وقتاً مضموماً أو مفتوحاً ، ثم وقفت عليه مستذكراً ، ألحقت ما يكون مضموماً واواً ، وما يكون مفتوحاً ألفاً ، فتقول: ما

(١) سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢

(٢) رصف المباني ٥٠٩

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٧٧/٢

(٤) سر صناعة الإعراب ٧٧٥-٧٧٦/٢

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٧٦/٢

(٦) سر صناعة الإعراب ٧٧٦/٢ ، وانظر وشرح الرضي على الكافية ٥٠٥/٤

رأيته مذو ، أي من يوم كذا ؛ لأن أصله ضم الذال في (( منذ )) ، وتقول : عجبْتُ مِنَّا ، أي :  
من زيدٍ أو غيره ؛ لأنك قد كنت تقول: مِنَ اليومِ ، وَمِنَ الرجلِ ، وَمِنَ الغلامِ، فتفتحه. ومن  
كان من لغته (( مِنِ الغلامِ )) قال في التذکر: (( عجبْتُ مِنِّي ))<sup>(١)</sup>

وقال أيضا: ((وتزاد أيضا بعد لام المعرفة عند التذکر ، وذلك قولهم: قام إلي ، يريد: الغلام  
أو الإنسان ، أو نحو ذلك ، فينسى الاسم ، فيقف مستذكرا فلا يقطع على اللام لأنها ليست  
بغاية لكلامه ، وإنما غايته ما يتوقعه بعده ، فيطول وقوفه وتطاوله إلى ما بعد اللام فيكسرهما  
تشبيها بالقافية المحرورة إذا وقع حرف رويها حرفا ساكنا صحيحا ، نحو قوله: ((وكان  
قدي))<sup>(٢)</sup>

وقد صرح بعض أهل العربية بإهمال حرف التذکر.<sup>(٣)</sup> وعلّة إهماله أنه ملحق آخر الكلمة  
الموقوف عليه للتذکر ، وصار كجزء من الكلمة ، وبعض الشيء لا يعمل في بعضه، وقد سبقت  
أمثاله مما تقدم.

(١) سر صناعة الإعراب ٧٧٦/٢-٧٧٧

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٧٥/٢

(٣) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٧٤ ، وشرح الفريد ٤٥٧ ، ٥٠٤

## - إهمال أحرف المضارعة:

الفعل المضارع : هو ما دل على حدث يقع في زمن التكلم أو بعده ، وعلامته صلاحية دخول (( لم )) عليه ، نحو قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> وأن يتبدأ بإحدى الزوائد الأربع ، وهي: الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء<sup>(٢)</sup>

وسمي المضارع مضارعاً ؛ لأنه ضارع الاسم . والمضارعة : المشابهة ، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه . ووجه المشابهة بين الفعل والاسم من خمسة أوجه:

الوجه الأول : أنه يكون شائعاً فيتخصص ، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص . ألا ترى أنك تقول : (( يقوم )) فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : (( رجل )) فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه ؟ فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه ، كما أن الاسم اختص بعد شياعه ، فقد شابهه من هذا الوجه .

الوجه الثاني : أنه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم ، ألا ترى أنك تقول: ((إن زيداً ليقوم ، كما تقول: (( إن زيداً لقائم )) ولام الابتداء تختص بالأسماء ، فلما دخلت على هذا الفعل دل على مشابهة بينهما ، والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر، والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم ، لم تدخل هذه اللام عليهما ، ألا ترى أنك لو قلت: (( لأكرم زيداً يا عمرو )) أو (( إن زيداً لقام )) لكان خلفاً من الكلام.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبهه الأسماء المشتركة ، كالعين يطلق على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى غير ذلك.

والوجه الرابع: أن يكون صفة كما يكون الاسم بذلك ، تقول: (( مررت برجل يضرب )) كما تقول: (( مررت برجل ضارب )) فقد قام (( يضرب )) مقام ((ضارب)).

والوجه الخامس: أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه. ألا ترى أن (( يضرب )) على وزن ((ضارب)) في حركاته وسكونه ، ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل.<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الإخلاص الآية (٣، ٤)

(٢) أسرار العربية ٢٢

(٣) أسرار العربية ٢٥-٢٦

وحروف المضارعة - كما تقدم - الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء. فالهمزة للمتكلم مفردًا، مذكّرًا كان أو مؤنثًا . والنون له مع غيره سواء كانا مذكرين أو مؤنثين أو مختلفين ، أو للجمع ، أو للمفرد المعظم نفسه . والتاء للمخاطب مطلقًا مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، مذكّرًا أو مؤنثًا ، وللغائبة والغائبتين. والياء للغائب مطلقًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ، وللغائبات.<sup>(١)</sup>

وإنما خصّت الهمزة بالمتكلم لوجهين : أحدهما أنها أوّل الحروف مخرجًا فجعلت دليلًا على المتكلم إذ كان مبدأً للكلام . والثاني : أن الواحد مقابل للجمع ، وعلامة الجمع الواو ، فجعل علامة الواحد المتكلم الهمزة التي مخرجها مقابل لمخرج الواو ، فمخرجها أوّل ، ومخرج الواو آخر وما بينهما وسط ، كما أن الواحد أوّل والجمع آخر والثنية وسط.

وإنما جعلت النون للجمع لوجهين : أحدهما أنها تشبه الواو ، والواو علامة الجمع. والثاني : أنها جعلت ضميرًا لجمع المؤنث ، نحو: ضَرَبْنَ ، فلذلك زيدت أوّلًا للجمع.

وأما التاء فمختص بها المخاطب المذكر كما جعلت ضميرًا له في قولك: ضربت بفتح التاء، وفي المؤنث هي علامة تأنيث الفاعل ، نحو : قامت . فجعلت أوّلًا في المضارع لهذا المعنى. وأما الياء فجعلت للغائب لما فيها من الخفاء المناسب لحال الغائب ، ولذلك لم يكن للغائب الواحد ضمير ملفوظ به في الفعل ، نحو: زيد قام.<sup>(٢)</sup>

وزيدت هذه الحروف دون غيرها ؛ لأن الأصل أن تزداد حروف المدّ واللين ، وهي الواو والياء والألف ، إلا أن الألف لمّا لم يمكن زيادتها أوّلًا ؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة والابتداء بالساكن محال ، أبدلوا منها الهمزة ؛ لقرب مخرجيهما ؛ لأنهما هواءان يخرجان من أقصى الحلق. وكذلك الواو أيضًا لما لم يمكن زيادتها أوّلًا ؛ لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أوّلًا فأبدلوا منها تاء ؛ لأنها تبدل منها كثيرًا ، كتراث ، وتجاه ، وتخمة ، وتهمة ، والأصل : وراث ، ووجه ، ووخمة ، ووهمة. وأما الياء فزيدت ؛ لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو. وأمّا النون فإنما زيدت ؛ لأنها تشبه حروف المدّ واللين ، وتزداد معها في باب الزيدتين، والزيدتين.<sup>(٣)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨/٤ فما بعدها، والجمع ٣١/١

(٢) اللباب في علل البناء ٢٣/٢-٢٤

(٣) انظر أسرار العربية ٢٢-٢٣

وقال العكبري : (( وإنما جعلت هذه الحروف أوّلاً لأمرين: أحدهما : أنها ناقلة للفعل من معنى إلى معنى آخر ، فكونها أوّلاً يدلّ على المعنى المنقول إليه بأوّل نظر. والثاني : أن الآخر موضع الإعراب ، والحشو موضع اختلاف الأبنية فلم يبق سوى الأوّل))<sup>(١)</sup>

ولأهل العربية في زمان المضارع أقوال أحدها: أنه لا يكون إلا للحال ، والثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل ، والثالث: للجمهور وسيبويه وهو أنه صالح للحال والاستقبال ، والرابع : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، والخامس: أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال.<sup>(٢)</sup>

ويتزجح فيه الحال إذا كان مجرداً ، ويتعيّن فيه إذا اقترن بـ (( الآن )) وما في معناه ، أو منفي بـ (( ليس )) أو (( ما )) أو (( إن )) النافية ، أو دخل عليه (( لام الابتداء )) . ويتعيّن فيه الاستقبال إذا اقترن بظرف مستقبل أو كان وعداً ، أو صحب أداة توكيد ، أو أداة مجازاة ، أو حرف نصب ظاهراً كان أو مقدّراً خلافاً لبعضهم ، أو حرف تنفيس . وينصرف إلى الماضي إذا اقترن بـ (( لم )) أو (( لمّا )) أو (( لو )) .<sup>(٣)</sup>

ويرى بعض أهل العربية أن أحرف المضارعة ليست من حروف المعاني ، ونقل عن الكسائي القول بأن عامل الرفع في المضارع الزوائد الأربعة ورده أبو البركات الأنباري حيث يقول : (( وأما قول الكسائي : (( إنه يرتفع بالزائد في أوله )) فهو قول فاسد من وجوه: أحدها : أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلمّا انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل ، لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا (( إنها هي العاملة )) لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك محال))<sup>(٤)</sup>

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤/٢-٢٥

(٢) انظر الهمع ٣١/١ فما بعدها

(٣) انظر الهمع ٣٢/١ فما بعدها

(٤) الإنصاف ٥٥٣/٢-٥٥٤

وهذا الرأي المنقول عن الكسائي يؤكد صحة كون أحرف المضارعة من حروف المعاني ، وأن أصله إما المصدر أو الماضي زيد عليه هذه الزوائد ؛ ليدل بها على الزمن الحاضر والمستقبل ، وقد أشار السهيلي إلى هذا المفهوم بقوله: (( دخول الزوائد على الحروف الأصلية منبئة عن معان زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه ، فإن كان المعنى الزائد آخرًا كانت الزيادة آخرًا ، ك نحو ((التاء)) في (( فعلت )) ؛ لأنها تنبئ عما رتبته بعد الفعل. وإن كان المعنى الزائد أولًا كانت الزيادة المنبئة عنه أولًا ، مسبقة على حروف الكلمة كهذه الزوائد، فإنها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله ، وأن بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان))<sup>(١)</sup>

كما أشار إليه ابن القيم بقوله: ((وأما الزوائد الأربع فهي فاصلة لفعل الحال عن الماضي فصارت مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الحال، وكذلك السين مع الفعل فاصلة للمستقبل عن الحال فصارت مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الاستقبال))<sup>(٢)</sup>

ولعلي لا أجانب الصواب إذا قلت: إن ما نقل عن الكسائي من أن المضارع مرتفع بأحرف المضارعة ليس معناه أن هذه الأحرف عملت الرفع فيه كما فهمه أبو البركات الأنباري، وإنما المراد به تحرك المضارع بهذه الحركة ؛ ليختلف عن حركة الماضي كما اختلف عنه زمانًا بهذه الأحرف.

ولو نظرنا إلى قول الرضي : (( وقال الكسائي: عامل الرفع فيه حروف المضارعة ؛ لأنها دخلت في أول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها؛ إذ أصل المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر ، ولم يكن فيهما هذا الرفع ، بل حدث مع حدوث هذه الحروف ، فأحاله عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي ، كما هو مذهب البصريين والفراء ، ، وإنما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة ، فيعزلها الطارئ المنفصل ))<sup>(٣)</sup>. لوجدنا فيه إيحاءً لما ذكرت ، وليس كما فهمه أبو البركات الأنباري ؛ إذ لو كان مراد الكسائي كما فهمه الأنباري لَنوقضَ قوله بمثل ما ردّه عليه الأنباري ، ولا أعتقد أن يغيب عن الكسائي هذا الاعتراض.

وسواء كان أصل المضارع المصدر أو الماضي ، فإنه لما زيد عليه أحرف المضارعة في أوله دل على الزمن الحاضر والمستقبل ، وإنما ارتفع آخره بعد زيادة هذه الأحرف ؛ ليختلف عن

(١) نتائج الفكر ١١٧

(٢) البدائع ٩١/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٨/٤

الماضي في فتح آخره كما اختلف عنه معني ؛ لدلالته بأحرف المضارعة على الزمن الحاضر والمستقبل ، ودلالة الماضي على المضيّ.

وتصريح بعض أهل العربية بإهمال أحرف المضارعة كابن بابشاذ<sup>(١)</sup> وابن كمال باشا<sup>(٢)</sup> يدل على أنها من حروف المعاني وأنها مهملة؛ لأنها صارت كجزء من الكلمة كما قال ابن القيم: ((الحرف إذا نزل منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها لأن أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض... فاختصاص الحرف شرط عمله ونزوله منزلة الجزء مانع من العمل))<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) انظر شرح المقدمة المحسبة ١٦٧/١
  - (٢) انظر أسرار النحو ٢٦٢
  - (٣) البدائع ٩١/١



## - إهمال حرف التعريف:

التعريف : مصدر عرفه الأمر : أعلمه إياه ، وعرفه بفلان : أعلمه باسمه ، وعرف الاسم : ضد نكره.<sup>(١)</sup>

وهو تحويل النكرة إلى معرفة . وهو نوعان : أحدهما ذاتي والآخر عارض مجلوب ، فالتعريف الذاتي يتحقق للضمائر والأعلام وأسماء الإشارة والموصولة .  
وأما التعريف المجلوب فيتحقق لفظاً أو معنى للمجرد من (( أل )) بإدخالها عليه ، وللمضاف بإضافته إلى المعرفة ، وللمنادى بالإقبال عليه بالنداء.<sup>(٢)</sup>

وقد اختلف أهل العربية في حرف التعريف في نحو الرجل والغلام والفرس والشوب ، فذهب الخليل إلى أن حرف التعريف (أل) والهمزة أصل ، كما في (أم) و(أن)<sup>(٣)</sup> وحكي عنه أنه كان يسميها (أل) ، كـ (قد) وأنه لم يكن يقول : الألف واللام ، كما لا يقول القاف والداد.<sup>(٤)</sup> واختار مذهب الخليل ابن مالك<sup>(٥)</sup> ، وذهب سيبويه إلى أنه (أل) والألف زائدة.<sup>(٦)</sup>

ونُسبَ المذهب الأول في الارتشاف إلى ابن كيسان والثاني إلى جميع النحاة حيث جاء فيه: (( مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ، وهي اللام ، والألف ألف وصل جيء بها وصل إلى النطق بالساكن ، ومذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع ، نحو: قد وهل وهمزتها همزة قطع ))<sup>(٧)</sup> كما نسب الزجاجي الثاني إلى غير الخليل من البصريين والكوفيين حيث يقول: (( وأما غيره من علماء البصريين والكوفيين فيذهبون إلى أن اللام للتعريف وحدها ، وأن الألف زيدت قبلها ليوصل إلى النطق باللام لما سكنت ؛ لأنّ الابتداء بالساكن ممتنع في الفطرة ))<sup>(٨)</sup>

وذهب المتأخرون إلى أنه اللام وحدها ، نصّ عليه ابن مالك بقوله: (( قد اشتهر عند

(١) انظر أقرب الموارد ٧٦٨/١

(٢) انظر معجم المصطلحات النحوية ١٥٣

(٣) الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥ ، والمقتضب ٨٣/١ ، واللامات للزجاجي ١٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٣/١ ، والمساعد ١٩٥/١ ، والغرة المخفية ٣٥١

(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ٦٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٣/١

(٥) شرح التسهيل ٢٥٣/١ وانظر الجنى الداني ١٣٨

(٦) شرح التسهيل ٢٥٣/١-٢٥٤ ، والجنى الداني ١٩٢ ، والمساعد ١٩٥/١

(٧) الارتشاف ٩٨٥/٢

(٨) اللامات ١٨

المتأخرين أن أداة التعريف اللام وحدها))<sup>(١)</sup>

ونسب صاحب التصريح إلى المبرد القول بأن حرف التعريف همزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.<sup>(٢)</sup> وفي شرح الرضي على الكافية: (( وذكر المبرد في كتابه (( الشافي )) أن حرف التعريف : همزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضمَّ إليها اللام ؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ))<sup>(٣)</sup>

وبالرجوع إلى المقتضب نجد المبرد متفقاً مع سيبويه في أن أداة التعريف هي (( أل )) وهمزة زائدة ؛ بقوله : (( من ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف ، وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة (( قد )))).<sup>(٤)</sup>

وذكر ابن عقيل أن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب : الأول أنه اللام وحدها ، ونسب إلى المتأخرين ، والثاني أنه (( أل )) ، وهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم ، ونسبه الزمخشري إلى الخليل كما نسبه بعضهم إلى ابن كيسان ، والثالث أنه (( أل )) لكن همزة همزة وصل ، وهو مذهب سيبويه ، ونسبه أبو الحجاج بن معزوز القيسي إلى الخليل.<sup>(٥)</sup>

وعليه ، فإذا نظرنا إلى ما تقدّم مع ما ذكره الرضي والشيخ خالد الأزهرى فيكون في حرف التعريف أربعة مذاهب:

أحدها : أنه (( أل )) ، وهمزة فيه همزة قطع ، وهو المنسوب إلى الخليل وابن كيسان ، وهو اختيار ابن مالك.

والثاني : أنه (( ال )) ، ولكن الألف همزة وصل ، وهو لسيبويه ، ونسبه أبو الحجاج بن معزوز القيسي إلى الخليل.

والثالث : أنّ حرف التعريف (( اللام )) وحدها ، وهو للمتأخرين ، كما ذكره ابن مالك.

والرابع : أنه همزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو للمبرد كما ذكره الرضي ، ونسبه إليه صاحب التصريح. فعليه ، فللمبرد في حرف التعريف رأيان.

(١) شرح التسهيل ٢٥٣/١

(٢) انظر التصريح ٤٨٤/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٤١/٣ ، وانظر التصريح ١٤٨/١ ، وشرح الأشموني ١٧٦-١٧٧

(٤) المقتضب ٨٣/١ ، ٩٤/٢

(٥) المساعد ١٩٥-١٩٦

وحجة الأول : فتح الهمزة ، وأنهم يقولون : (( الْأَحْمَر )) بنقل حركة همزة ((أحمر)) إلى اللام قبلها ، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ، ويثبتونها في القسم ، والنداء ، والتذكر ، يقولون : ((ألي)) كما يقولون : قَدِي ، ويثبتونها مهلة في نحو ﴿ قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup>

وحجة الثاني : سقوطها في الدرج ، وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة ، فالحركة عارضة ، فلا يُعْتَدُّ بها ، وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ((ها الله لأفعلن)) و (( يا الله )) ، فلأنَّ (( أل )) صارت عوضاً عن همزة (( إله )) ، وأما قولهم في التذكر (( ألي )) فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلًا منزلة ((قدن)) وأما ﴿ ءَالذَّكَرَيْنِ ﴾ فلالتباس الاستفهام بالخبر.

وحجة الثالث: أنها ضد التنوين الدال على التنكير ، وهو حرف واحد ساكن ، فكانت كذلك لتشبه أمثالها ، ولا تقوم بنفسها ، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً ؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً ، فحُصِنَتْ من الحذف بذلك ، وإنما كانت لاماً ؛ لأنَّ اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً ، وإذا أظهرت جاز.

وحجة الرابع : أنها جاءت لمعنى ، وأولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام ، وأنَّ اللام تغيّر عن صورتها في لغة حمير.<sup>(٢)</sup>

وتبدل اللام ميمًا في لغة قوم من العرب ، فيقال في الرَّجُل : امرجل ، وذلك أن أصحاب هذه اللغة لمّا رأوا أنَّ اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً ، وهي التاء ، والتاء ، والدال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والبشيين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، واللام ، والنون ، فيعود المعرّف كالمضاعف العين الذي فاؤه همزة أبدلوا من (لام) التعريف (ميمًا) ؛ لأنها لا تدغم إلا في مثلها ؛ لتظهر الحروف بعدها ، ولا تدغم ، فتكون أظهر في الدلالة.<sup>(٣)</sup> ونسبت هذه اللغة إلى طيء.<sup>(٤)</sup> كما نسبت إلى حمير.<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الأنعام الآية (١٤٤)

(٢) التصريح ٤٨٤/١-٤٨٥

(٣) جواهر الأدب ٢٢٣

(٤) شرح المفصل ٣٤/١٠ ، والجنى الداني ٢٠٧،١٤٠

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٤١/٣ ، والجنى الداني ٢٠٧

وجاء في التصريح (( قال الزجاجي في حواشيه على ديوان الأدب : حمير يقلبون اللام ميمًا إذا كانت مظهرة ، كالحديث المروي ، إلا أن المحدثين أبدلوا في ((الصيام والسفر)) وإنما الإبدال في (( البر )) فقط ))<sup>(١)</sup>

وقال المحقق في الحاشية في قوله: (( إذا كانت مظهرة )) : (( يعني أن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها ، نحو: الغلام ، الكتاب بخلاف الريح والسفر ))<sup>(٢)</sup> وهذا مخالف لما نقل عن النحاة ؛ إذ مثلوا لإبدال لام التعريف ميمًا عند حمير وطبيء قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (( لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ ))<sup>(٣)</sup> فكان الإبدال في السفر والصيام وهما من الحروف المدغمة فيها لام التعريف كما أدغمت في البر من الحروف التي تظهر فيها اللام ، كما حصل الإبدال أيضًا في قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسِلِمَهُ<sup>(٤)</sup>

أي بالسهم والسلمة ، والسين من الحروف المدغم فيها اللام. قال ابن هشام: ((ولعل ذلك لغة لبعضهم ، لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها في الحديث دخلت على النوعين))<sup>(٥)</sup>

ومن أقسام (( أل )) أن تكون لاستغراق أفراد الجنس ، وضابطها أن يصلح حلول ((كل)) محلها على سبيل الحقيقة ، نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٦)</sup> وأن تكون لاستغراق صفات الجنس ، وضابطها أن يصلح حلول (( كل )) محلها على سبيل المجاز ، نحو: زيدٌ الرجل ، فإنه لو قيل: زيدٌ كلُّ رجل ، لصح على معنى أنه اجتمع فيه ما تفرق من غيره من الرجال من الصفات المحمودة.

وأن تكون لبيان الحقيقة ، وضابطها أن يشار بها وبمصحوبها إلى الماهية من حيث هي ، نحو: أنا أحبُّ الطيب ، وأشتهي اللحم ، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) التصريح ٤٨٥/١

(٢) انظر التصريح ٤٨٥/١ الهامش (٣)

(٣) وفي سنن النسائي ص ٣٣٥ (( ليس من البر الصيام في السفر ))

(٤) انظر الجنى الداني ١٤٠ ، والمغني ٧١

(٥) المغني ٧١

(٦) سورة العصر الآية (٢-٣)

(٧) سورة الأنبياء الآية (٣٠)

وأن تكون لتعريف العهد الذهني ، وضابطها أن يشار بها وعصحبها إلى شيء ثابت في  
الذهن بالطريق غير طريق المشاهدة ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿ إِذْ  
يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾<sup>(٢)</sup>

وأن تكون لتعريف العهد الحضوري ، نحو: جاءني هذا الرجل ، وجاء زيد الساعة ، وقوله  
تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup>

وأن تكون لتعريف العهد الذكري ، نحو قول الله تعالى: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي  
زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ﴾<sup>(٤) (٥)</sup>

وقد أجمع أهل العربية على إهمال حرف التعريف و لم أجد في ذلك خلافاً ، والسرفيه  
يتضح من قول ابن السراج : (( فإن قال قائل : ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا  
تدخل إلا على الاسم ، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل ، قيل : هذه اللام قد صارت  
من نفس الاسم ألا ترى قولك : الرجل ، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل ))<sup>(٦)</sup> حيث إن  
مقتضى القاعدة لإعمال الحروف أن يعمل حرف التعريف لاختصاصه بالدخول على الاسم  
دون الفعل ، ولكنه مع ذلك لم يعمل في مدخوله ؛ لأنه نزل منزلة جزء من مدخوله ، وجزء  
الشيء لا يعمل فيه.

وقد دلل ابن الخشاب على تنزل حرف التعريف منزلة جزء من مدخوله حيث يقول: ((  
فمن المختصة التي لم تعمل لام التعريف لما اتصلت بالاسم مع اختصاصها به دون الفعل ،  
فجرت مجرى الجزء منه بأدلة كثيرة ، منها أنها تغير طبيعة الاسم ، فكأنها باتصالها به قد جعلته  
شيئاً آخر ؛ إذ كانت قد نقلته من العموم إلى الخصوص ؛ لأنه كان قبل دخولها نكرة شائعة ،  
فصار بها معرفة مختصة مقصورة على شخص بعينه ، ومنها أنه عدل عنه وهي فيه كما يعدل  
عن الاسم الذي ليست فيه ، فهم يقولون: جاءنا سحرٌ يا هذا ، يريدون سحرًا بعينه ، فيمنعونه  
الصرف ؛ لكونه معرفة معدولاً عن السحر المستعمل بالألف واللام ، فذا يدل على تنزلها منزلة

(١) سورة التوبة الآية (٤٠)

(٢) سورة الفتح الآية (١٨)

(٣) سورة المائدة الآية (٣)

(٤) سورة النور الآية (٣٥)

(٥) انظر شرح للمحة البدرية ٢٥٩/١ فما بعدها ، والغرة المخفية ٣٥٢ فما بعدها

(٦) الأصول ٥٦/١

بعض الاسم إذا عدل عنه ، وهي فيه إلى غيره مما ليست فيه كما عدلت صيغة إلى صيغة في قولك : عمرٌ معدول عن عامر ، فتنزلت الألف واللام لهذا الحكم في قولك: جئتُ السحرَ ؛ للعدل عما هي فيه ، وعنهما إلى قولك: جئتُ سحرَ منزلة بعض الكلمة من بعض ، وهذا الدليل حسن قوي في الاستنباط))<sup>(١)</sup>

---

(١) المرجل ٢٢٧-٢٢٨

## - إهمال حرف التقليل (( قد )):

قد تقدم الحديث عن (( قد )) في الحرف المهمل لدخوله على ما ليس معرباً ، وأقوال أهل العربية فيها وتصريحهم بإهمالها <sup>(١)</sup> . وقد من الحروف المختصة بالفعل تدخل على الماضي والمضارع ، وكان حقها إذا دخلت على المضارع أن تعمل فيه ؛ لكونه معرباً ، وإذا دخلت على الماضي فلا تعمل فيه لبنائه.

والسر في إهمالها حالة دخولها على المضارع أنها نزلت منزلة جزء الكلمة ، وجزء الشيء لا يعمل فيه كما قال ابن القيم : (( الحرف إذا نزل منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها ؛ لأن أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض )) <sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر ص ١٠٢ فما بعدها

(٢) البدائع ٩١/١

## - إهمال أحرف الكفّ:

الكف مصدر كفّه: منعه ، قال الأزهري: (( وأصل الكفّ: المنع ؛ لأنها يُكفّ بها عن سائر البدن ))<sup>(١)</sup> وفي المصباح : (( قال الأزهري: الكفّ: الراحة مع الأصابع ، سمّيت بذلك ؛ لأنها تكفّ الأذى عن البدن ))<sup>(٢)</sup>

وعلى ما تقدّم فالكفّ في أصل وضعه مصدر كفّه بمعنى منعه سمّي به إحدى الجوارح؛ لأنها تكفّ الأذى عن البدن ، وهي مصدر بمعنى اسم الفاعل أي كافة ، قال أبو علي : ((ومعنى الكافة أن تكفّ ما تدخل عليه عمّا كان يُحدّث قبل دخولها فيه من عمل ))<sup>(٣)</sup>

وحرف الكف: ما ، وتلحق بعض الأسماء ، فتكفه عن الإضافة ، كما تلحق بعض الأفعال والحروف فتكف عن العمل ، ومن الأسماء التي كفتها عن العمل (بين) و ( بعد ) في قول الشاعر:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِيسِ

وقول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَاكِثِ فَالْقَاعِ سِرَاعًا وَالْعَيْسُ تَهْوِي هُوِيًّا

كما تلحق بعض الأفعال ، منها (( قل )) ، و (( كثر )) ، و (( طال )) ، و (( نعم )) و ((بئس ))

قال أبو علي : (( وأما دخولها على الفعل ، فإنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل دخولها ، نحو: قلّما سرتُ ، وقلّما يقول ، ولم يكن الفعل قبل دخول (( ما )) عليه يلي الفعل.<sup>(٤)</sup> ومنها أيضًا ( كثر ) و ( طال ) و (نعم) و(بئس)<sup>(٥)</sup>

وأما ما لحقته من الحروف ف ( رب ) والكاف ، والباء قال الزركشي: (( وأما (ما) فتزاد بعد خمس كلمات من حروف الجر ، فتزاد بعد ( من ) و(عن) غير كافة ، وتزاد بعد الكاف ورب والباء كافة ))<sup>(٦)</sup> ومن كف ( ما ) للكاف قوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا

(١) التهذيب ٤٥٥/٩

(٢) المصباح ٢٠٤ ، وانظر سورة الكهف دراسة صرفية ٨٨

(٣) المسائل المشكّلة ٢٨٦

(٤) المسائل المشكّلة ٢٩٥ فما بعدها

(٥) انظر ص ٣٤٣ فما بعدها

(٦) البرهان ٨٦/٣



كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴿١﴾ (٢) ، وإن وأخواتها كقولك : إنما زيدٌ قائم ، وإنما زيدٌ قائم ، وكأنما زيدٌ قائم ، ولكنما زيدٌ قائم ، ولعلما زيدٌ قائم ، وليتما زيدٌ قائم .

و( ما ) الكافّة سواء كانت مع الاسم أو الفعل أو الحرف ، فهي مهملة ، والسر في إهمالها أنها صارت مع مدخولها كالجزء منه ، فإذا صارت كالجزء منه ، فهي مهملة ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في بعضه . والذي يدل على أنها صارت مع مدخولها كالجزء منه أن إذ وحيث لا يجازى بهما بدونها ، كما يدل على ذلك أنها مع الفعل (( قلّ )) تكون بمعنى النفي ، فإذا قلتَ : قلما يأتي زيد ، معناه لا يأتي .

ويمكن أن يعد الألف حرفاً كافاً أيضاً ؛ إذ يكف المضاف عن الإضافة (٣) ، قال المالقي: في فصل الألف ومعانيها ومواضعها في كلام العرب : (( الموضع الأوّل : أن تكون كافّة عن الإضافة ، تقول : صلّيت بين وقتي الظهر والعصر ، وبين أوقات النهار ، ثم تدخل الألف بين (بين) وما أضيفت إليه فتبطل الإضافة ، ويرتفع ما كان مضافاً إليه بالابتداء ، فتقول : بينا وقت الظهر حاضرٌ صلّيتُ ، وبيننا زيدٌ قائمٌ أقبل عمروٌ ، والأصل : بين أوقات قيام زيد أقبل عمرو )) (٤) ومنه قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرُقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعِي

وقوله:

فَبَيْنَا نِعَاجٌ يَرْتَعِينَ حَمِيلَةً كَمَشِي الْعَذَارَى فِي الْمَلَأِ الْمُهَدَّبِ

وقوله:

بَيْنَا تُعَانِقُهُ الْكُمَاةُ وَرَوْغُهُ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ كَمِيٌّ سَلْفَعُ

برفع (تعانقه) وخفضه ، فالرفع على أن الألف كافّة ، والخفض على الإضافة ، والألف

إشباع لفتحة (بين) (٥)

(١) سورة الأعراف الآية (١٣٨)

(٢) انظر البرهان ٨٧/٣

(٣) انظر تذكر لنحاة ٥١١

(٤) رصف المباني ١٠٥

(٥) انظر رصف المباني ١٠٥-١٠٦

وجاء في الخزانة : (( وقال ابن قتيبة : سألتُ الرياشي عن هذه المسألة فقال : إذا ولي لفظة  
(بيننا) الاسم العلم رفعت ، فقلت : بينا زيد قائم جاء عمرو ))<sup>(١)</sup>  
والألف الكافّة مهملة ، والسر في إهمالها أنها صارت مع (بين) ككلمة واحدة، فإذا  
صارت معها كلمة واحدة ، فهي مهملة ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في بعضه.

- إهمال اللام اللاحقة لأسماء الإشارة :

وهي اللام الدالة على البعد الداخلة على أسماء الإشارة إعلامًا بالبعد أو توكيدًا له على خلاف فيه.<sup>(١)</sup> نحو: ذلك وتلك ، وذلكما ، وتلكما ، وذلكم ، وتلكم ، وأولاكم ، وأولاكمما ، وأولالك. وأصلها السكون كما في (( تلك )) وإنما كسرت في (( ذلك )) وأخواتها لالتقاء الساكنين.<sup>(٢)</sup>

وهي مهملة ، والسرّ في إهمالها أنها صارت كجزء من الكلمة ، وجزء الشيء لا يعمل فيه كما تقدمت نظائره.

---

(١) المغني ٣١٢ ، والبرهان في علوم القرآن ٣٥٩/٤

(٢) انظر المغني ٣١٢

## - إهمال التنوين:

التنوين في الأصل : مصدر (( نَوَّنْتُ )) أي: أدخلت نوناً. <sup>(١)</sup> وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل. <sup>(٢)</sup>

وذكر ابن هشام في المغني للتنوين عشرة أقسام <sup>(٣)</sup> وألف فيه كتاباً شيخني الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد إسماعيل سّمَاهُ بـ (( أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين ))، وأكتفي بذكر أربعة من هذه الأقسام ، وهي : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض.

فأما تنوين التمكين فهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلماً لبقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً ، وتنوين الصرف ، وذلك كزيد ، ورجل ، ورجال. <sup>(٤)</sup>

وقال ابن الحاجب : (( وقد يتوهم أن التنوين في مثل (رجل) للتنكير ، وهو غلط، ألا ترى أنك لو سميت بـ (رجل) و (ثوب) و(دار) وجعلته علماً لبقية التنوين على حاله. ولو كانت للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تقدر فيه مدلوله فعلم بذلك أنه تنوين التمكين )) <sup>(٥)</sup>

وأجاز الرضي أن يكون تنوين بعض الأسماء الأعلام كأحمد وإبراهيم إذا قصد تنكيرهما أن يكون للتمكن أيضاً حيث يقول: (( وأما التنوين في نحو ربّ أحمدٍ ، وإبراهيمٍ ، فليس يتمحض للتنكير بل هو للتمكن أيضاً ؛ لأن الاسم ينصرف ، وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً ، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ، ومسلمون ، فإذا سميت بالاسم تمحض للتمكن فنقول: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً )) <sup>(٦)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٨٢/٤

(٢) المقدمة الكافية ١٠١٠/٣ ، وشرحها ١٠١٠/٣

(٣) انظر المغني ٤٤٤

(٤) المغني ٤٤٥

(٥) شرح المقدمة الكافية ١٠١٠/٣

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٥/١

وتنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، نحو: مررت بسبويه وسبويه آخر ، وصه إذا أردت السكوت ، وصه إذا أردت سكوتاً ، وإيه إذا استزدته من حديث معلوم ، وإيه إذا استزدته من حديث مجهول ، ويطرد فيما آخره (ويه) ولا يطرد في أسماء الأفعال. (١)

وهذا التنوين يكون قياساً في الأسماء المختومة باسم الصوت (ويه) ، كسبويه ونفطويه ، وعمرويه . وسماعاً في باب اسم الفعل المختوم بالهاء لا غيرها وفي اسم الصوت كذلك. والغرض منه الدلالة على تمييز المعرفة من النكرة فإذا ثبت في الاسم كان علماً على التنكير، وإلا كان الاسم معرفة ، ومن هنا يتضح أن تنوين التنكير لا يدخل على المعرفة البتة ، ولا يكون تابعاً لحركة البناء دون حركة الإعراب ، وذلك نحو (إيه)، و(غاق)، و(صه) فإذا نونت فكأنك قلت في إيه (استزادة) وإذا قلت إيه بدون تنوين فكأنك قلت (الاستزادة) فصار التنوين هنا علم التنكير وتركه علم التعريف. (٢)

وتنوين المقابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو: (مسلمات) ، و(هندات) ، و(زينبات) . (٣) وسمي تنوين مقابلة ؛ لأنه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أن الكسرة منه في مقابلة الياء. (٤)

وقال الربيعي وجارا لله : إن التنوين في نحو : مسلمات للصرف ، قال جارا لله : وإنما لم تسقط في عرفات ؛ لأن التأنيث فيها ضعيف ؛ لأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت ، والتاء فيها علاة جمع المؤنث. (٥)

وقال الرضي : (( وفيما قاله نظر ؛ لأن ( عرفات ) مؤنث وإن قلنا : إنه لا علامة تأنيث فيها ، لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة ؛ لأنه لا يعود الضمير إليه إلا مؤنثا ، تقول: هذه عرفات مباركاً فيها ولا يجوز : مباركاً فيه ، إلا بتأويل بعيد كما في قوله:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث ( مصر ) الذي هو بتأويل البقعة.

- 
- (١) الارتشاف ٦٦٧/٢  
(٢) أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين ١٣٤-١٣٥  
(٣) شرح الجمل ١٠٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٧/١  
(٤) شرح الجمل ١٠٧/١  
(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٦/١

والأولى عندي أن يقال: إن التنوين للصرف والتمكن ، وإنما لم يسقط في نحو من عرفات ؛ لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ، وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم ؛ إذ الكسر فيه متبوع لا تابع ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ، لم يحذف المانع ))<sup>(١)</sup> وتنوين العوض ، وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي ، أو زائد أو مضاف إليه.<sup>(٢)</sup> وهو ثلاثة أقسام: عوض عن جملة ، وهو الذي يلحق ( إذ ) عوضاً عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم ؛ فحذف (بلغت الروح الحلقوم) .

وعوض عن اسم ، وهو اللاحق لـ (كل) عوضاً عن المضاف إليه ، نحو: (كلُّ قائم) أي: (كل إنسان قائم) .

وعوض عن حرف ، وهو اللاحق لـ (جوارٍ ، وغواشٍ) ونحوهما رفعاً وجرّاً ، نحو: (هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ)<sup>(٤)</sup>

والغرض من هذا التنوين الجبر لما حذف من حروف بعض الكلمات أو الإيحاء إلى ما حذف من المفردات أو الجمل للقصد إلى التخفيف تارة وإلى الإيجاز أخرى.<sup>(٥)</sup> والتنوين مهمل كما صرح به بعض أهل العربية<sup>(٦)</sup> والسر في إهماله كما يتضح لي ثلاثة أمور:

أحدها - أن التنوين حرف زائد والزوائد لا عمل لها في العربية اللهم إلا أن تكون شديدة الاختصاص مثل حرف الجر الزائد فلا يسلب اختصاصه .

والثاني - أنه لو عمل التنوين للزم منه تنازع عاملين مختلفين في معمول واحد أحدهما متقدم اسماً كان أو فعلاً ، ولا يوجد في القياس تنازع بين اسم وحرف ، أو بين فعل وحرف .

والثالث - أن التنوين علامة على اسمية مدخوله وما كان شأنه كذلك لا يعمل ، ومثله في ذلك مثل نظيره اللام المعرفة .

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٦/١ - ٤٧

(٢) المغني ٤٤٦

(٣) سورة الواقعة الآية (٨٤)

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١٧/١ - ١٨

(٥) أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين ١٤٠

(٦) لباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٧٣ ، وشرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٩٥

## -إهمال نوني التوكيد :

نونا التوكيد ، إحداهما ثقيلة مفتوحة ، والأخرى خفيفة ساكنة ، وهما في تحقيق الفعل ك ( إن ) و ( أن ) في الاسمية<sup>(١)</sup> ، والشديدة أكثر تأكيداً<sup>(٢)</sup> وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل ، والخفيفة فرع عنها.<sup>(٣)</sup> وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جُنًّا وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، ولا تدخلان الماضي والحال ؛ لأنهما ثابتان ، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد كما يفتقر إليه ما لم يثبت وهو المستقبل.<sup>(٥)</sup>

وأما قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

وقول الشاعر:

\* أَقَاتِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا \*

فهما شاذان حيث أكد الماضي ( دام ) بنون مشددة ، كما أكد بها الاسم ( قاتل ) ، تشبيها له بالمضارع<sup>(٦)</sup> وهما من الضرائر الشعرية ، ولا يقاس عليهما.

وتأكيد فعل الأمر بإحدى النونين الخفيفة والمشددة جائزان مطلقاً ، نحو: اكتبن واجتهدن .  
وأما المضارع فله ست حالات : إحداهما : أن يكون توكيده واجباً ، وذلك إذا كان مثبتاً ، مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير موصول من لامة بفاصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>

الثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لـ ( إن ) المؤكدة بـ

( ما ) الزائدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فِيمَا تَرَيْنَّ ﴾<sup>(٩)</sup>.

ومن تركه قول الشاعر:

(١) انظر الإرشاد ٤٦٩

(٢) انظر المقرب ٧٣/٢ ، ووصف المباني ٣٩٩

(٣) المغني ٤٤٣ ، وهمع الهوامع ٥٠٩/٢

(٤) سورة يوسف الآية (٣٢)

(٥) المقتصد ١١٢٩/٢

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٨٨/٤

(٧) سورة الأنبياء الآية (٥٧)

(٨) سورة الأنفال الآية (٥٨)

(٩) سورة مريم الآية (٢٦)

\* يَا صَاحِإِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ \*

وهو قليل ، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيرا ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر:

\* هَلَا تَمُنُّ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفةٍ \*

وقول الشاعر:

\* فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِينِي \*

وقول الشاعر:

\* أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً \*

الرابعة: أن يكون قليلا ، وذلك إذا وقع بعد ( لا ) النافية ، أو ( ما ) الزائدة التي لم تسبق بـ ( إن ) ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر:

\* وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا \*

وقول الشاعر:

\* قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ \*

الخامسة: أن يكون توكيده أقل ، وذلك إذا وقع بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير ( إِمَّا ) كقول الشاعر:

\* يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا \*

وقول الشاعر:

\* مَنْ يُثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ \*

السادسة: أن يكون توكيده ممتنعا ، وذلك إذا انتفت شروط الواجب ، ولم يكن مما

سبق.<sup>(٣)</sup>

وتختص النون الخفيفة بأنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث ؛ لالتقاء الساكنين على غير حدّه. وأنها لا تقع بعد ألف الاثنين . وأنها تحذف إذا وليها ساكن. وأنها

(١) سورة إبراهيم الآية (٤٢)

(٢) سورة الأنفال الآية (٢٥)

(٣) انظر شذا العرف ٥٦ فما بعدها ، وضياء السالك ٣/٣٤٣ فما بعدها



تعطى في الوقت حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً. وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ورد ما حذف في الوصل لأجلها. فإذا وقعت عليها حذفت النون.<sup>(١)</sup>  
والنون خفيفة كانت أو ثقيلة مهملة ، والسر في إهمالها كما يتبين لي ثلاثة أمور:  
أحدها - أنها ركبت مع الفعل تركيب خمسة عشر ، ونزلت منه منزلة الجزء ، وجزء الشيء لا يعمل ، كذلك ما نزل منزلته.

والثاني - أنها لو عملت للزم منه تنازع عاملين مختلفين ، وهما العامل في الفعل لفظاً كان أو معنوياً والحرف ، ولا يوجد في العربية تنازع بين حرف وغيره.  
والثالث - أنها حرف زائد من اللواحق وما كان شأنه كذلك لا عمل له سواء أكان ذلك اللاحق الزائد على البنية في أولها مثل أحرف المضارعة خلافاً للكسائي ، وها التنبيه كما في هذا وأخواته أو كان آخرها مثل علامتي التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

---

(١) انظر شذا العرف ٦١-٦٢

## - إهمال نون الوقاية :

الوقاية : ما يُوقى به الشيء ، ويقال فيها : الوقاية ، والوقاية ، وهي مصدر وقى الشيء : إذا صانه وحماه.<sup>(١)</sup>

ونون الوقاية هي النون المكسورة التي تدخل على الأفعال قبل ياء ضمير المتكلم ؛ لتمنع دخول الكسر عليه ، نحو: ضربني.<sup>(٢)</sup>

ولحاق نون الوقاية الفعل لازم سواء كان ماضيًا ، نحو : أكرمني ، أو مضارعًا ، نحو: يكرمني ، أو أمرًا ، نحو: أكرمني.<sup>(٣)</sup>

وإذا كان المضارع من الأمثلة الخمسة ففيه ثلاثة أوجه : أحدها - إدغام نون الرفع في نون الوقاية ، نحو : يكرموني. والثاني - إبقاؤهما غير مدغمتين ، نحو: يُكرموني . والثالث - حذف إحداهما استغناء بالأخرى.<sup>(٤)</sup> وقد قرئ قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٥)</sup> ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٦)</sup> و﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٧)</sup> بالأوجه الثلاثة.<sup>(٨)</sup>

واختلف النحويون في آيتهما باقية ، فالصحيح عند سيبويه أن الباقية نون الوقاية والمحذوفة نون الرفع ، واختاره ابن مالك.<sup>(٩)</sup>

وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي والسيرافي وابن جني وأكثر المتأخرين منهم ابن هشام إلى أن الباقية نون الرفع والمحذوفة نون الوقاية.<sup>(١٠)</sup>

وعلى هذا فنون الوقاية لا تلزم لحاقها للأمثلة الخمسة عند بعضهم ، وهو مذهب النيلي حيث يقول: (( وإلحاق نون الوقاية للفعل واجب وجائز ، فالواجب في ثلاثة مواضع : في الماضي ، وفي الأمر ، وفي المضارع ماعدا الأمثلة الخمسة ))<sup>(١١)</sup>

وأما نحو : لم يكرموني ، ولن يكرموني ، فيتعين أن يكون المحذوف نون الرفع والباقي هو

(١) انظر اللسان ٤٠١/١٥-٤٠٢

(٢) جواهر الأدب ١٧٧

(٣) الكنّاش ٢٥٦/١

(٤) جواهر الأدب ١٨٠

(٥) سورة الزمر الآية (٦٤)

(٦) معجم القراءات القرآنية ٢٨/٦

(٧) انظر شرح الستهيل ١٤٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨-٢٠٩ ، والتصريح ٣٥٣/١

(٨) انظر التصريح ٣٥٤/١ ، والأشباه والنظائر ٧٨/١

(٩) الصفوة الصفية ج ١ القسم الثاني ص (٦٢٩)

نون الوقاية.

وتلحق نون الوقاية الفعل الذي لا يتصرف ، نحو: (( هبْ )) و (( تعلّم )) و (( وهب )) بمعنى جعل ، و (( عسى )) ، فتقول: هبني شجاعاً ، وتعلّمني محسناً ، ووهبني الله فداك ، وعساني أن أخرج.<sup>(١)</sup> وجاء عساي حملاً على (( لعلّي )).<sup>(٢)</sup>

وأما لحاقها (( أفعل )) في التعجب ، نحو : ما أظرفني ، فمذهب البصريين الوجوب. ومذهب الكوفيين الجواز ، فيقولون: ما أجملي وما أجملي.<sup>(٣)</sup> وإنما أوجب البصريون لحاق النون (( أفعل )) في التعجب ؛ لأنهم يرون أنه فعل. وإنما أجازة الكوفيون : ما أجملي ؛ لأنهم يرون أن صيغة (( أفعل )) في التعجب اسم.<sup>(٤)</sup>

ويلزم لحاق نون الوقاية أيضاً مع (( ليس )) وحكي عن العرب (( عليه رجلاً ليسني )) وأما قول رؤبة:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فضرورة.<sup>(٥)</sup> وإنما جاز (( ليسني )) في قول الشاعر لحملها على (( غيري )) ؛ لأنها بمعناها.<sup>(٦)</sup>

وذكر أبوحيان تجويز بعض أهل العربية (( ليسني )) في الكلام.<sup>(٧)</sup> وقال الشيخ خالد الأزهرى: (( وأما تجويز بعضهم ((وليسني )) بحذف نون الوقاية من (( ليس )) بجموده فلا يعول عليه )).<sup>(٨)</sup>

ومما تقدّم يتّضح أن نون الوقاية لا تدخل إلا الفعل ، قال ابن مالك: (( ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل وتلحق منه المتعدي ماضياً كان ، نحو: أكرمتني ، أو مضارعاً ، نحو: تُكرمني ، أو أمراً ، نحو: أكرمني . فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية ؛ لأنها

(١) الارتشاف ٩٢٢/٢

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٣) انظر الارتشاف ٩٢٢/٢-٩٢٣

(٤) انظر التصريح ٣٥١/١

(٥) انظر التصريح ٣٥١/١-٣٥٢

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٧) انظر الارتشاف ٩٢٣/٢

(٨) التصريح ٣٥١/١

تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل . ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً<sup>(١)</sup>

ومادخلته هذه النون من الحروف والأسماء فللحمل على الفعل قال ابن جني: ((وإنما زادت هذه النون في ضربي ويضربي ؛ ليسلم الفعل من الكسر ، وتقع الكسرة على النون. وزادوها مع (( إن )) وأخواتها ؛ لمشابهتهنّ الفعل. وزادوها أيضاً في نحو: مني ، وعني ؛ لأنهما لما سكن آخرهما أشبهتا الفعل. وعلى هذا قالوا : قطني ، وقد قالوا: قطي أيضاً ، وقدني ، وقدني<sup>(٢)</sup>

وقال الرضي : (( إنّ الاسم والحرف المبيّن على السكون يشابهان الفعل نحو: خذ ، وزن ، ويعدان من الأسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يدخلها فأجرها مجرى الفعل في إلحاق النون<sup>(٣)</sup>

وقال المرادي بعد ذكر الحروف والأسماء التي دخلتها النون: (( وإنما سميت هذه النون نون الوقاية ؛ لأنها لحقت ولتقي الفعل من الكسر ، ثم حُمِلَ على الفعل ما ذكر<sup>(٤)</sup> وما دخلته نون الوقاية من الأسماء : (( يجل )) ، نحو: يجلي ، و(( قد )) ، نحو: قدني ، و(( قط )) ، نحو: قطني ، و(( عليك )) ، نحو: عليكني ، و(( تراك )) ، نحو: تراكني ، و(( دراك )) ، نحو : دراكني من أسماء الأفعال.<sup>(٥)</sup>

وأما (( يجل )) فقد ذكر النحويون منهم ابن مالك أن (( يجل )) معناها حسب ، يجوز لحاق نون الوقاية معها ، وعدم لحاقها هو الأعراف.<sup>(٦)</sup> حيث يقول: (( يجلي ولعلي أعرف من قولهم: لعلني ويجلني ، ومعنى يجل : حسب<sup>(٧)</sup>

وهذا القول لابن مالك يحتاج إلى إيضاح وتفصيل ، وذلك أن (( حسب )) من المشترك اللفظي ، فتكون اسماً بمعنى كافٍ ، يقال : مررت برجل حسبك من رجل : كافيك . واسم فعل ، يقال : حسبك هذا : اكتف به ، وحسبك من شرّ سماعه : يكفيك أن تسمعه لتشمتز

(١) شرح التسهيل ١٥/١

(٢) سرالصناعة ٥٥٠/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢

(٤) الجنى الداني ١٥١

(٥) انظر المغني ٤٥٠

(٦) انظر التسهيل ٢٥ ، وتوضيح المقاصد ١٦٤/١-١٦٥ ، والمساعد ٩٥/١

(٧) شرح التسهيل ١٣٧/١

وقال أبوحيان موضِّحًا ومفصِّلاً لحاق النون مع يجل : (( وأما (( يجلي )) فقد ذكروا أنها تكون اسم فعل ، والياء في موضع نصب بمعنى كفاني ، أو يكفيني ، وإذا لم تلحق فهي بمعنى حسي )) (٢)

كما قال : (( وأما (( يجل )) فقد ذكر المصنف وغيره أنها تكون اسم فعل فينبغي إذا لحقتها نون الوقاية أن تكون اسم فعل ، فنقول: يجلي بمعنى يكفيني أو كفاني )) (٣) ويفهم من قول أبي حيان أن نون الوقاية إذا لحقت (( يجل )) تكون اسم فعل بمعنى كفاني أو يكفيني ، والياء المتصلة بها منصوبة على المفعول به. وإن لم تلحقها فالياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة إليها.

والذي أذهب إليه جواز لحاق نون الوقاية مع (( يجل )) وعدمه إذا كانت اسم فعل بمعنى كفى أو يكفي ، ولحاقها معها لأنها تؤدي معنى الفعل ، وعدمه ؛ لأنها ليست فعلاً في الأصل ، وهو الموافق لقول الرضي : (( ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال ؛ لأدائها معنى الفعل ، ويجوز تركها أيضاً ؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل )) (٤)

وأما (( قد )) و (( قط )) فقد اختلف النحويون في لحاق نون الوقاية معها حتى وصف الشيخ محمد محيي عبد الحميد الدين عبارات النحويين في ذلك بالاضطراب. (٥) وخلاصة ما قيل في (( قد )) و (( قط )) أنهما تأتيان على وجهين أحدهما: أن تكونا مرادفتين لـ (( حسب )) الذي بمعنى اسم فاعل (( كاف )) ، فتكون الياء المتصلة بهما مجرورة بالإضافة إليها.

ومذهب سيبويه في هذا الوجه لزوم نون الوقاية معهما وحذفها منهما شاذ لا يجوز إلا في الضرورة. (٦) وذكر المرادي أن الصحيح جواز حذف النون منهما في الاختيار. (٧) فيجوز فيهما

(١) المعجم الوسيط ١٧١

(٢) الارتشاف ٩٢٥/٢

(٣) التذيل والتكميل ١٨٠/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٥) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١١٦/١

(٦) انظر الكتاب ٣٧٠/٢ فما بعدها ، وتوضيح المقاصد ١٦٣/١

(٧) انظر توضيح المقاصد ١٦٣/١

الوجهان : قدني وقدي ، وقطني وقطي.

وذهب ابن الناظم إلى أن حذف النون أكثر ؛ (( لأن قدي وقطي في كلامهم أكثر من قدني وطني ))<sup>(١)</sup>

وذهب ابن هشام أن لحاق النون هو الغالب حيث يقول: (( وإن خفضها<sup>(٢)</sup> مضاف: فإن كان (( لدن )) أو (( قط )) أو (( قد )) فالغالب الإثبات ، ويجوز الحذف فيه قليلاً ، ولا يختص بالضرورة خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن الناظم فجعل الحذف في ((قد)) و ((قط)) أعرف من الإثبات ))<sup>(٣)</sup>

والحق ما اختاره أبوحيان بقوله: (( والذي أختاره أن من قال من العرب : قدني وقطني فإنهما عنده فعل ، والياء في موضع نصب. ومن قال : قطي وقدي بمعنى حسب ، والياء في موضع جرّ كما نقل الكوفيون عن العرب ))<sup>(٤)</sup> حيث فصلّ بين لحاق نون الوقاية مع (( قد )) و (( قط )) وعدمه ، فإذا لحقتهم نون الوقاية ، فهما اسما فعل بمعنى يكفني أو كفاني ، والياء المتصلة بهما منصوبة على المفعولية وإن لم تلحقهما ، فهما مرادفتان لـ (( حسب )) التي بمعنى (( كافٍ )) ، والياء المتصلة بهما مجرورة بالإضافة.

ولا يبعد أن يكون مراد ابن الناظم بـ (( قد )) و (( قط )) كونهما اسمي فعل بمعنى يكفي أو كفي ، فيجيز الوجهين الإلحاق وعدمه ، وإن كان عدم الإلحاق هو الأكثر عنده اعتداداً ؛ لأن أسماء الأفعال غير الأفعال في الأصل فلا يلزم لحاق نون الوقاية معها.

والوجه الثاني : أن تكونا اسمي فعل بمعنى يكفي أو كفي ، فتكون الياء المتصلة بهما منصوبة على المفعولية.

وذكر المرادي أن نون الوقاية في هذا الوجه لازمة معهما.<sup>(٥)</sup> وقال أبوحيان: ((والوجه الثاني : أن تكونا اسمي فعل مبنيين على السكون وتنصب بهما ، فتقول: قط زيداً درهم ، وقد زيداً درهم ، فإن اتصل بهما ياء المتكلم لحقتهم نون الوقاية؛ لأنها في موضع نصب كما تلحق

(١) شرح الألفية ٧٠

(٢) أي ياء ضمير المتكلم

(٣) أوضح المسالك ١١١/١

(٤) التذييل ١٨٠/٢

(٥) انظر توضيح المقاصد ١٦٣/١ فما بعدها

ولحاق نون الوقاية مع أسماء الأفعال إذا نصبت ياء ضمير المتكلم محل خلاف بين النحويين فقد أوجبه المرادي - كما سبق ذكره - وهو ظاهر قول أبي حيان السابق ذكره، كما أوجبه ابن هشام: (( فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو (( ليت )) وجب قبلها نون الوقاية ))<sup>(٢)</sup> وقد تقدّم قول الرضي إن لحاق نون الوقاية مع أسماء الأفعال جائز وليس بلازم، فعلى ذلك، فعنده أنّ (( قد )) و (( قط )) إذا كانتا اسمي فعل بمعنى يكفي يجوز فيهما الوجهان الإلحاق، نحو: قدني وقطني، وعدمه، نحو: قدي وقطي، ولا يعدّ حذف النون منهما شاذاً أو ضرورة.

والقول بجواز لحاق نون الوقاية مع (( قد )) و (( قط )) إذا كانتا اسمين بمعنى (( كاف )) فضلاً عن القول بلزومه غير متّجه. فقد سبق أن أختهما (( بجل )) إذا لحقتها نون الوقاية فهي اسم فعل بمعنى يكفيني أو كفاني، وإن لم تلحقها، فهي اسم بمعنى (( كاف ))، فإنزالهما منزلة أختهما (( بجل )) أحسن، كما أن حمل لحاق نون الوقاية معهما إذا كانت بمعنى (( كاف )) على الشذوذ أولى.

وأما (( تراكني )) و (( دراكني )) و (( وعليكني )) و (( مكانكني )) فقد سبق الخلاف في أمثالها (( بجل )) و (( قد )) و (( قط ))، وأنها إذا كانت أسماء فعل، فنون الوقاية لازمة معها عند فريق من النحاة منهم المرادي وأبو حيان. ومذهب الرضي عدم اللزوم بل يجوز فيها الوجهان، فهذه الأسماء وغيرها من أسماء الأفعال يجوز عند الرضي الوجهان كما قال: (( ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال؛ لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل ))<sup>(٣)</sup>

وأما (( لدن )) من الظروف، فقد نسب ابن مالك إلى سيبويه القول بلزوم نون الوقاية معها، وعدم إلحاقها لا يجوز إلا للضرورة.<sup>(٤)</sup> كما نسب إليه وإلى الزجاج هذا القول الرضي.<sup>(٥)</sup> واعترض ابن مالك بأن سيبويه لم ينص على أن عدم إلحاقها لـ (( لدن )) من

(١) الارتشاف ٩٢٥/٢

(٢) أوضح المسالك ٩٧/١، وانظر التصريح ٣٤٩/١

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥٤/٢

(٤) شرح التسهيل ١٣٦/١، وانظر توضيح المقاصد ١٦١/١، والتذليل ١٨٢/٢

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢

الضرورات.<sup>(١)</sup> وإنما قال في (( قد ))<sup>(٢)</sup>.

وذكر الرضي أن ثبوت النون هو الراجح عند غير سيبويه والزجاج حيث يقول: ((وعند غيرهما الثبوت : راجح وليس الحذف للضرورة))<sup>(٣)</sup>

وما ذكره الرضي ليس على إطلاقه ، بل هو مذهب لطائفة من النحويين ، منهم المرادي<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup> ؛ إذ ذهب ابن الحاجب إلى جواز الوجهين : الإلحاق وعدمه حيث يقول: (( أنت مخير في (( لدن )) ، فتقول: لدني ، ولدني ))<sup>(٦)</sup> وتابعه صاحب الكناش.<sup>(٧)</sup>

وذكر أبو حيان أنّ هذا هو مذهب ابن مالك حيث يقول: (( وما ذهب إليه من التخيير في إثبات نون الوقاية وحذفها قد ذهب إليه غيره من أصحابنا كأبي موسى والأستاذ أبي الحسن بن عصفور وشيخنا الأستاذ أبي الحسن الأبذي وغيرهم ))<sup>(٨)</sup> وقول ابن مالك في شرح التسهيل صريح أن الأكثر عنده الإلحاق ، قال : (( لحاق النون مع (( لدن )) أكثر من عدم لحاقها ))<sup>(٩)</sup> ويفهم من قول أبي حيان أيضاً السابق ذكره أن حذف نون الوقاية هو الأكثر ، وقد نقل السيوطي هذا الرأي في الهمع حيث جاء فيه : (( وذهب بعضهم : إلى أن الحذف فيها وفي (( لدن )) أجود من الإثبات. وعليه ابن عصفور ))<sup>(١٠)</sup>

ومما تقدم يتضح أن في (( لدن )) أربعة أقوال : أحدها : لزوم نون الوقاية معها ، وحذفها غير جائز إلا في الضرورة وقد نسب إلى سيبويه والزجاج.

والثاني : جواز الوجهين ، والإلحاق هو الغالب ، وعليه المرادي وابن هشام ، ونسبه الرضي إلى الجمهور.

والثالث : جواز الوجهين ، وعدم الإلحاق هو الأكثر على عكس الثاني ، وعليه ابن

- 
- (١) توضيح المقاصد ١٦١/١
  - (٢) التذيل ١٨٣/٢
  - (٣) شرح الرضي على الكافية ٤٥١/٢
  - (٤) انظر توضيح المقاصد ١٦٠/١
  - (٥) انظر أوضح المسالك ١١١/١
  - (٦) شرح المقدمة الكافية ٧٠١/٢
  - (٧) انظر الكناش ٢٥٧/١
  - (٨) التذيل ١٨٣-١٨٢/٢
  - (٩) شرح التسهيل ١٣٦/١
  - (١٠) الهمع ٢١٦/١



عصفور ، وأبوموسى الجزولي ، وأبو الحسن الأبيديّ.

والرابع : جواز الوجهين من غير الترجيح لأحدهما ، وعليه ابن الحاجب وابن مالك في أحد قوليه كما نقل عنه أبو حيان ، وصاحب الكناش. وأميل إلى هذا القول ؛ لورود القراءة الصحيحة بهما حيث قرئ بهما في السبعة قوله تعالى: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾<sup>(١)</sup> ((لَدُنِّي)) بالتخفيف.<sup>(٢)</sup>

وأما (( مسلمي )) اسم فاعل (( أسلم )) كما في قول الشاعر:

\* أَمْسَلْمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي \*

و(( الموافيني )) اسم فاعل (( وافى )) كما في قول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعافُ مَا كَانَ أَمَلًا

و(أخوفني) اسم تفضيل من (خاف) كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((غَيْرِ الدَّجَالِ أَخَوْفِي عَلَيْكُمْ))<sup>(٣)</sup> والأصل: أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون.<sup>(٤)</sup> فقد عدّها النحويون من الشذوذ ، ولا يقاس عليها ، وإنما جاز ذلك في (مسلمني) ، و(الموافيني) ، و(أخوفني)؛ لتشبيه اسم الفاعل وأفعال التفضيل بالفعل.<sup>(٥)</sup>

وذهب هشام إلى أن النون في : أمسلمني ونحوه مما لا لام فيه هي تنوين ، وأجاز هذا ضاربنك وضاربي ، وردّ بوجودهما مع اللام.<sup>(٦)</sup>

وما لحقته نون الوقاية من الحروف : إنّ ، نحو : إنني ، وأنّ ، نحو: أنني ، وكأنّ ، نحو: كأنني ، ولكنّ ، نحو: لكنني ، ولعلّ ، نحو: لعلني ، وليت ، نحو: ليتني ، وهي الأحرف المشبهة بالفعل. وعن ، نحو: عني ، ومن ، نحو: مني وهما من حروف الجر.

فأما ( إنّ ) و( أنّ ) و( كأنّ ) و( لكنّ ) فيجوز فيها إلحاق نون الوقاية وعدم إلحاقها من غير

(١) سورة الكهف الآية (٧٦)

(٢) انظر البحر ١٥١/٦

(٣) التاج الجامع للأصول ٣٥٤/٥

(٤) المساعد ٩٧/١

(٥) انظر الهمع ٢١٧/١

(٦) الهمع ٢١٧/١

ترجيح لأحدهما<sup>(١)</sup> ؛ لورود شواهد على الوجهين.

وَأَمَّا ( إِنَّ ) فالإلحاق كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وعدمه كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا ( أَنْ ) فالإلحاق كقول الشاعر:

أَصْبَحْتُ وَدَعْتُ الصَّبَا غَيْرَ أَنِّي أَرَأَيْتُ خَلَاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعًا

وعدمه كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾<sup>(٤)</sup> وقد اجتمع الإلحاق وعدمه

في قول الشاعر:

أَطْنَّ ضِرَارًا أَنِّي سَأَطِيعُهُ وَأَنِّي سَأَعْطِيهِ الَّذِي كُنْتُ أَمْنَعُ

وَأَمَّا ( كَأَنَّ ) فالإلحاق كقول الشاعر:

كَأَنِّي نَصِيبٌ مُضْنَى تَمَاطِلُهُ حُمَّى تَخَوَّنُهُ حُمَّى وَتَنْدَمِلُ

وعدمه كقول الشاعر:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلذِّبَةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ

وَأَمَّا ( لَكِنَّ ) فالإلحاق كقول الشاعر:

وَلَكِنِّي أَحْمِي جِمَاهَا وَأَتَّقِي أَذَاهَا وَأَرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبٍ

وعدمه كقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>

والنون الثالثة في: إني ، وأني ، وكأنني ، ولكنني هي نون الوقاية لحقت لهذه الأحرف لما

نصبت ياء ضمير المتكلم ، واختلف في : إني ، وأني ، وكأنني ، ولكنني إلى ثلاثة أقوال ، قال

أبوحيان : (( وإن كانت ( أي ياء ضمير المتكلم ) اسمًا لإن وأخواتها جاز حذفها في إن وأن

وكان ولكن فصيحًا ، تقول: إني وأني وكأنني ولكنني ، وهي المحذوفة في قول الأكثرين من

البصريين والكوفيين خلافًا لمن زعم أن المحذوفة هي النون الأولى الساكنة ، ولمن زعم أن المحذوفة

(١) انظر الهمع ٢١٦/١

(٢) سورة طه الآية (١٤)

(٣) سورة طه الآية (١٢)

(٤) سورة يوسف الآية (٥٢)

(٥) سورة هود الآية (٢٩)

(٦) انظر عدة السالك ١٠٦/١ فما بعدها

هي الثانية ، ونون الوقاية في هذين القولين ثابتة لم تحذف ((<sup>(١)</sup>)

القول الأوّل : أن المحذوفة منها هي نون الوقاية ، ونسب أبوحيان هذا القول إلى أكثر النحويين من البصريين والكوفيين.<sup>(٢)</sup> والثاني : أن المحذوفة منها هي النون الثانية وأدغمت النون الأولى في نون الوقاية. والثالث : أن المحذوفة منها هي النون الأولى وأدغمت الثانية في نون الوقاية.<sup>(٣)</sup>

والتعبير بحذف نون الوقاية من : إنّي ، وأنّي وكأني ، ولكنّي كما ذهب إليه أكثر النحويين من البصريين والكوفيين يعني أن الأصل في : إنّي : إنني ، وأنّي : أنني ، وكأني : كأنني ، ولكنّي : لكنني ، ثم حذفت منها نون الوقاية ؛ لتوالي الأمثال الثلاث التي هي النونان الأصليتان ونون الوقاية - فيه نظر ، وذلك أن إلحاق نون الوقاية مع هذه الأحرف يُرتكّب محظور وهو اجتماع ثلاثة الأمثال ، وعدم الإلحاق ينكسر آخر الحرف ، فيتدافع الأمران ، فالقول بعدم الإلحاق أولى من القول بعكسه ؛ لأنه هو الأصل ، قال الرضي : ((وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بيانّ وأخواتها لمشابهتها الفعل ... وأما جواز حذفها فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة ، ولاجتماع الأمثال في : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ))<sup>(٤)</sup> كما أن التعبير بعدم الإلحاق أدق من التعبير بالحذف ، وإن كان هو استعمال النحويين ؛ لأن الحذف يقال في شيء موجود ، ولا يقال في شيء لا وجود له أصلاً.

وأما (لعل) ، و (ليت) فقد اختلف النحويون في حكم إلحاق نون الوقاية بهما إذا نصبتا ياء ضمير المتكلم . فذهب أكثر النحويين إلى أن الأكثر في (لعل) عدم إلحاق نون الوقاية بها<sup>(٥)</sup> كما في قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾<sup>(٦)</sup> وفي (ليت) عكسها ؛ إذ الأكثر فيها الإلحاق كما في قوله تعالى : ﴿وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) الارتشاف ٩٢٣/٢

(٢) انظر الارتشاف ٩٢٣/٢ ، والتذيل والتكميل ١٨٤/٢

(٣) التذيل والتكميل ١٨٤/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٢

(٥) انظر شرح المقدمة الكافية ٧٠٢-٧٠٣ ، وتخليص الشواهد ١٠٥ ، والتاج ٨٤/٥

(٦) سورة طه الآية (١٠)

(٧) سورة الكهف الآية (٤٢)

ويرى سيويه أن في (ليت) لزوم الإلحاق ، وحذفها منها ضرورة<sup>(١)</sup> ، وعدّ من الضرورة قول الشاعر:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَغْرَمُ جُلَّ مَالِي<sup>(٢)</sup>

ويرى الجوهري جواز الوجهين فيهما بالتساوي ، فيقال: لعلّي ولعلني ، وليتي وليتني كما جاز في إنّ وأخواتها ، قال: (( يقال: لعلّي أفعال ، ولعلّني أفعال بمعنى ))<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً: (( ويقال: ليّتي ، وليتني ، كما قالوا: لعلّي ولعلّني وإنّي وإنّني ، قال الشاعر:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَغْرَمُ جُلَّ مَالِي<sup>(٤)</sup>

وتبعه الفيروزآبادي حيث يقول: (( ولعلّ... كعلّ وعنّ وعنّ وأنّ ولأنّ ولونّ ورعلّ ولعنّ ولغنّ ورغنّ. ويقال: علّي أفعال وعلّني ولعلّني ولعنّي ولغنّي ولغنّي ولونّي ولونّي ولأنّي ولأنّي وأنّي وأنّي ورغنّي ورغنّي ))<sup>(٥)</sup>

وفي البصائر يقول ناقلاً عن ابن السكيت بعد أن ذكر اللغات في لعل : (( وعن ابن السكيت: لعلّي ولعلّني ، ولعنّي وعلّي ، علّني ولأنّي ، ولأنّني ، ولونّي ورعنّي ورغنّي ولغنّي ولعنّي ))<sup>(٦)</sup> ما يوحى أن ابن السكيت يبيّز الوجهين على حد سواء.

وما ذهب الجوهري والفيروزآبادي وابن السكيت - إن صحّ منه هو مذهب الفراء حيث نجد أباحيان يقول ناقلاً عنه قوله: (( وقال الفراء : (( ليّتي وليتني جائز )) فظاهر هذا أنه يجوز في الكلام ))<sup>(٧)</sup>.

والقول بتساوي إلحاق نون الوقاية مع (لعل) ، و(ليت) وعدمه ، ك(إنّ) و(أنّ) ، و(كأنّ) ، و(لكنّ) أحسن عندي من القول بالترفضيل لأحدهما.

- 
- (١) انظر الكتاب ٣٦٩/٢-٣٧٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٢/٢ ، والتذيل والتكميل ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، والارتشاف ٩٢٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٣/١
  - (٢) انظر الكتاب ٣٦٩/٢-٣٧٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٣/١
  - (٣) الصحاح ١٣٥١/٢
  - (٤) الصحاح ٢٥٣/١
  - (٥) القاموس ١٣٦٤
  - (٦) البصائر ٤٣٢/٤
  - (٧) التذيل والتكميل ١٨٧/٢ ، وانظر الارتشاف ٩٢٣/٢

وأما (عن) و (من) فالحاق نون الوقاية معهما هو الأشهر<sup>(١)</sup> ويرى سيبويه أن الحذف منهما ضرورة<sup>(٢)</sup> لا يجوز إلا في الشعر ، وعدّها قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٣)</sup>

وفي الخزانة : (( قال ابن هشام في شرح شواهدة : إذا جرت الياء بمن أو عن وجبت النون حفظاً للسكون ؛ لأنه الأصل فيما بينون . وقد يترك في الضرورة ))<sup>(٤)</sup>

وإذا عدنا إلى قول ابن مالك السابق ذكره : (( ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً ))<sup>(٥)</sup> نفهم منه أن لحاق النون مع ( عن ) و ( من ) غير لازم بل هو جائز ، وقد نص عليه أبوحيان حيث يقول في التذييل : (( وظاهر كلام المصنف وكلام أبي موسى أن حذف النون من ( من ) و ( عن ) جائز في الكلام وإن لم يكن في شهرة الإثبات ))<sup>(٦)</sup> وهذا ما يدل عليه قول ابن الحاجب وقول غيره : (( ويختار إثباتها في من وعن ))<sup>(٧)</sup>

وبعد بيان ما تدخله نون الوقاية من الأفعال ماضيا كان أو مضارعاً أو أمراً ، ومن الأسماء والحروف ، يتبين لي أن نون الوقاية حرف مهملة ؛ لأمر منها : أنه صار كالجزم من مدخوله ، وجزء الشيء لا يعمل فيه . وأنه غير مختص حيث دخل الفعل والاسم والحرف المشبه للفعل ك ( إن ) وأخواتها ، وغير المشبه له ك ( مِنْ و عَنْ ) . وأن لحاقها بالحروف دليل إهمالها ؛ لأن الحروف تؤثر في غيرها ولا يؤثر فيها غيرها .

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢ ، والمساعد ٩٦/١

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٨٧/٢

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٣/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٥

(٤) خزانة الأدب ٣٧٠/٥

(٥) شرح التسهيل ١٥/١

(٦) التذييل والتكميل ١٨٧/٢

(٧) الكناش ٢٥٧/١ ، وشرح المقدمة الكافية ٧٠٢/٢

## - إهمال حرفي التنفيس :

المقصود بالتنفيس تأخير الفعل إلى الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفّست الخناق أي : وسّعته .<sup>(١)</sup> ، قال ابن هشام : ((ومعنى قول العربيين في السين حرف تنفيس : حرف توسيع ، وذلك أنّها تقلب المضارع من الزمن الضيّق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع ، وهو الاستقبال))<sup>(٢)</sup>

وحرفا التنفيس : السين، وسوف.<sup>(٣)</sup> ويسمّيهما بعضهم حرفي الاستقبال.<sup>(٤)</sup> وهذان الحرفان إذا دخلا على الفعل المضارع أخلصاه للاستقبال وخلصاه من الشّيع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه ، وذلك أن لفظ المضارع مجرداً من قرينة يحتمل الحال والاستقبال ، فهو صالح لهما ، فإذا قلت: زيد يضرب احتمل يضرب أن يكون للحال، وجاز أن يكون للاستقبال ، والحال أولى به ؛ لأنها الحاصلة الموجودة. فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال وترفع عنه احتماله للحال أدخلته السين أو سوف ، فقلت: سيقوم أو سوف يقوم ، فخلص للاستقبال ، ولم يحتمل مع دخولهما إيّاه معنى غيره.<sup>(٥)</sup>

واختلف في أيّ منهما أشد تنفيساً وأوسع زماناً من الآخر، فذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من سوف.<sup>(٦)</sup> وعلى هذا ، فسوف عندهم مرادفة للسين ، واختار ابن مالك استواء هما في التنفيس.<sup>(٧)</sup> واستشهدوا بقول الشاعر:

وَمَا حَالَةٌ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ

حيث تعاقب السين وسوف على المعنى الواحد.<sup>(٨)</sup> مما يدل - عندهم - على اقتطاع السين من ((سوف)) واستواء معنييهما.

كما ذهب الكوفيون إلى أن ((سَوْ)) مقتطعة من ((سوف)) مما يدعوهم إلى القول بأن

(١) انظر نتائج التحصيل ٢٣٨/١ ، و الحقائق النحوية ٢٧

(٢) المغني ١٨٤

(٣) انظر معاني الحروف ٤٢ ، ١٠٩ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٧١/١ ، والنكت الحسان ٢٨٨ ، والجنى الداني ٥٩ ، ٤٥٨

(٤) انظر المفصل ٣١٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٧/٢ ، والتخمير ١٣٥/٤ ، والمغني ١٨٤

(٥) المرجل ١٥-١٦

(٦) انظر الجنى الداني ٥٩-٦٠

(٧) انظر الجنى الداني ٤٥٩

(٨) انظر الدرر اللوامع ٢١٨/٢ ، والجنى الداني ٦٠

السين مقتطعة منها لمّا رأوا أن السين تدلّ من الإخلاص للاستقبال على ما تدلّ عليه سوف ،  
وأنها كبعض لفظها إلاّ أنها محذوفة منها ، ورووا : سوف أفعل ، و سو أفعل - بحذف الفاء -  
وسأفعل بحذف الواو والفاء <sup>(١)</sup> ، وأنشدوا قول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ وَحَدِي وَإِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ <sup>(٢)</sup>

وكذلك (( سَفَ )) <sup>(٣)</sup> ، و (( سَيَّ )) <sup>(٤)</sup> ، وجاء في اللسان : (( وقد قالوا : سَوْ يكون ،  
فحذفوا اللام ، وسآ يكون فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلب الحفّة ، وسَفَ يكون فحذفوا  
العين كما حذفوا اللام )) <sup>(٥)</sup>

كما جاء في التاج : (( وسوف أفعل ، ويقال: سَفَ أفعل ، وسَوْ أفعل ، لغتان في :  
سوف أفعل ، وقال ابن جنّي : حذفوا تارة الواو ، وأخرى الفاء ، وفيه لغة أخرى وهي : سَيَّ  
أفعل )) <sup>(٦)</sup>

وعليه ، ففي سوف لغات أخرى عند الكوفيين ، وهي السين بحذف الواو والفاء ،  
و(( سَوْ )) بحذف الفاء ، و(( سَفَ )) بحذف الواو ، و(( سَفَ )) بحذف الواو مع إسكان الفاء ،  
و(( سآ )) بحذف الفاء وقلب الواو ألفاً ، و(( سَيَّ )) بحذف الفاء وقلب الواو ياء.

وذهب البصريّون إلى أنّ السين ليست مقتطعة من (( سوف )) ، بل هي حرف مستقل  
وإن كانتا تختصان بالمضارع وتخلصانه للاستقبال ؛ إذ إنّ سوف أشدّ تراخياً من السين وأوسع  
منها زماناً. <sup>(٧)</sup> قال ابن الخشاب : (( وهما وإن دلاّ على هذا المعنى واشتركا فيه فبينهما فرق في  
الاستعمال وذلك أن سوف أشدّ تنفيساً وأوسع زماناً من الزمان الذي تدلّ عليه السين وكلّ مع  
ذاك للاستقبال. فقولك على هذا : سوف أكرمك ، أشدّ تراخياً وبعداً في الزمن المستقبل من  
قولك: سأكرمك ، وسأكرمك أقرب إلى زمن وجودك من سوف أكرمك )) <sup>(٨)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر : (( الفرق بين السين وسوف من وجهين : الأوّل التراخي في

- 
- (١) المرتجل ١٧
  - (٢) رصف المباني ٤٦٠
  - (٣) انظر رصف المباني ٤٦٠ ، والجنى الداني ٦٠
  - (٤) انظر الجنى الداني ٦٠
  - (٥) اللسان ١٦٤/٩
  - (٦) التاج ٤٧٥/٢٣
  - (٧) انظر الجنى الداني ٥٩ ، ٤٥٩
  - (٨) المرتجل ١٧

سوف أشد منه في السين بدليل استقرار كلامهم ، قال تعالى: ﴿ وَسَوْفَ تَسْأَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> وطال الأمد والزمان ، وقال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فتعجل القول. والثاني أنه يجوز دخول اللام على (( سوف )) ولا تكاد تدخل على السين ))<sup>(٣)</sup> وذلك أن (( سوف )) أشبه بالأسماء ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسين أقعد في شبه الحروف ؛ لكونها على حرف واحد فاختصت ((سوف )) بجواز دخول اللام عليها ، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف السين ، فلا يقال : ولسا كرمك.<sup>(٥)</sup>

وعليه ، فوجود الفرق في الاستعمال بين السين وسوف كانفراد (( سوف )) عن ((السين)) بدخول اللام عليها ، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ وجواز فصلها من مدخولها بالفعل الملغى كقول الشاعر:

\* وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي \*<sup>(٦)</sup>

يؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون من أنّ السين غير (( سوف )) وليست مقتطعة منها ، وأنّ مدة الاستقبال معها أوسع من السين.

والغالب على السين استعمالها في الوعد ، وقد تستعمل في الوعيد<sup>(٧)</sup> ، قال ابن هشام: ((وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ، ولم أر من فهم وجه ذلك ، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أوماً إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٨)</sup> : ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين ، وصرح به في سورة براءة فقال في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٩)</sup> : السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ،

(١) سورة الزخرف الآية (٤٤)

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٢)

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٥٠٠

(٤) سورة الضحى الآية (٥)

(٥) انظر المرتجل ١٦ فما بعدها ، والأشباه والنظائر ٢/٥٠١

(٦) الأشباه والنظائر ٢/٤٩٩ ، وانظر الدرر اللوامع ٢/٢١٨-٢١٩ ، والكلبيات ٥٠٠

(٧) الكلبيات ٥٠٠

(٨) سورة البقرة الآية (١٣٧)

(٩) سورة التوبة الآية (٧١)



فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت : (( سأنتقم منك ))<sup>(١)</sup>

ويكاد يجمع أهل العربية على أن السين وسوف من الأدوات المهملة التي لا تأثير لهما في اللفظ ، وإن كان تأثيرهما خاصاً بالمعنى.

غير أن ابن جني ذكر أن أبا عثمان المازني قال : إنَّ أحدهم ادعى إعمالهما الرفع في الفعل المضارع حيث يقول : (( قال أبو عثمان في الرد على من ادعى أن ((السين)) و((سوف)) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه : ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا من وجهة نظري مردود بأمرين : أحدهما عدم وجود النظير في عمل الرفع في المضارع. والثاني يترتب على القول بذلك تسلط عاملين السين وسوف والتجرد على معمول واحد ، وهذا غريب في القياس ، أو لا قائل به ولا طائل تحته.

والسر في إهمال حرفي التنفيس يتضح من قول ابن السراج : (( وكذلك الجواب في السين وسوف ، إن سأل سائل فقال لم لم يعملوهما في الأفعال إذ كانت لا تدخلان إلا عليها فقصتهما قصة الألف واللام في الإسم وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل ))<sup>(٣)</sup> وقول الرماني : (( السين من الحروف الهوامل ؛ لأنها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت كأحد أجزائه ، ولولا ذلك لوجب أن تعمل ؛ لأنها مختصة بالفعل ))<sup>(٤)</sup> وقول العكبري : (( وأما ( السين ) و( سوف ) فلم يعملوا ؛ لأنهما كجزء من الفعل ، إذ كان الفعل دالاً على الزمان وهما تخصصانه حتى يدل على ما وضع له ، وهما مع الفعل بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك ))<sup>(٥)</sup> وقول الإربلي : (( فإن معنى تنزله كالأجزاء من جهة المعنى لا بتعدد الحروف ، فإن أحرف التحضيض والتنفيس لما تعلقت بالمعنى صارت كجزء منه وإن تعددت الأحرف فيها ))<sup>(٦)</sup> وقول السيوطي : (( وقال النيلي : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ، ولم يكن مخصصاً له ، كلام التعريف وقد والسين وسوف ؛ لأن المخصص للشيء

- 
- (١) المغني ١٨٥
  - (٢) سورة الشعراء الآية (٤٩)
  - (٣) الخصائص ١٩٧/١
  - (٤) الأصول ٥٦/١
  - (٥) معاني الحروف ٤٢
  - (٦) اللباب في علل البناء ٢٠٨/١
  - (٧) جواهر الأدب ٢٦

كالوصف له، والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزلة الجزء منه لأن (( أن )) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لأنها موصوفة ((<sup>(١)</sup>) حيث إنّ حرفي التنفيس : السين و((سوف)) إنما لم يعملوا في الفعل مع اختصاصهما به لأنهما صاروا كجزء منه من حيث إنهما إذا دخلا على الفعل المضارع يخلصانه للاستقبال بعد أن كان صالحاً له وللحال. وإذا صارا كجزء من مدخولهما فإنهما لا يعملان ؛ لأن الكلمة لا تعمل فيها بعضها.<sup>(٢)</sup>

ولأبي حيان تعليل آخر لإهمال حرفي التنفيس ؛ إذ يقول: (( وكل ما نقل من هذه الحروف نقلا واحدا لم يعمل في الفعل شيئا وهي السين ، وسوف ، وقد ، وذلك أن السين ، وسوف ، نقلا الفعل من الاشتراك إلى الاختصاص فقط ))<sup>(٣)</sup>

ويفهم منه أن السين وسوف لمّا لم يكن لهما وظيفة في مدخولهما الذي هو المضارع سوى نقلهما له من الاشتراك ، وهو دلالة على الحال والاستقبال - حالة تجرده من القرينة - إلى الاختصاص ، وهو دلالة على الاستقبال فقط بعد دخولهما عليه لم تعملوا فيه لضعفهما.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٥٢٢  
(٢) انظر رصف المباني ٤٦٠ ، والمغني ١٨٥  
(٣) تذكرة النحاة ٤٩٦-٤٩٧

## - إهمال حرف الإنكار:

حرف الإنكار مدة زائدة تلحق المحكيّ بعد همزة الاستفهام متصلة بآخره مجانسةً لحركته. أو بعد كسر تنوينه إن كان منوناً أو بعد كسر نون ( إن ) مزيدة بعد الآخر.

كقولك في (( هذا عمرو )) : أعمروه ؟ ، وفي (( رأيتُ عثمانَ )) : أعثماناه ؟ ، وفي ((لقيتُ حذامَ )) : أحذاميه ؟ ، وفي (( قدم زيدٌ )) : أزيدنيه ؟ ، أو أزيدنيهِ ؟.<sup>(١)</sup>

وللإنكار معنيان : أحدهما إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب . والثاني إنكار أن يكون على خلاف ما ذكر ، كقولك: أزيدنيه ، لمن قال : قدم زيدٌ منكراً لقدمه أو لخلاف قدمه.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن هشام : (( والصواب ألا تعد هذه ؛ لأنها إشباع للحركة بدليل ((الرجلاه)) في النصب ، و ((الرجليه)) في الجر ))<sup>(٣)</sup>

وحرف الإنكار - عند من يعدها من حروف المعاني كما قال المرادي : (( وقد عدوا حرف الإنكار وحرف التذكار من حروف المعاني ))<sup>(٤)</sup> - مهملة لا عمل لها ؛ لأنها صارت كجزء من الكلمة التي دخلت عليها ، وقد سبق أن جزء الشيء لا يعمل فيه.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٥-١٧٢٦

(٢) الكناش ٢/١٣٧ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٦

(٣) المغني ٤٨١

(٤) الجنى الداني ١٧٢

## – إهمال أحرف الوقف :

الوقف ضد الابتداء ؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمة ، ولما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده وهو الوقف ضد الحركة وهو السكون.<sup>(١)</sup>

وأحرف الوقف هي : السين ، والشين ، والهاء ، يقول سيوييه في زيادة السين والشين بعد كاف المؤنث في الوقف : (( واعلم أن ناسا من العرب يلحقون الكاف السين ؛ ليبيّنوا كسرة التأنيث ... وقوم يلحقون الشين ؛ ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف ))<sup>(٢)</sup> ويقول ابن جني في زيادة الهاء للوقف ناقلاً عن المبرد : (( إنما تلحق للوقف في نحو ((أخشه)) و ((ارمه)) و ((هنه)) و ((لكنه)) وتأتي بعد تمام الكلمة ))<sup>(٣)</sup>.

وزيادة الهاء في الوقف لها مواضع أحدها : الفعل المعلّّ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : لم يغزه ، ولم يخشه ، ولم يرمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّه ﴾<sup>(٤)</sup> ، أو للبناء ، نحو : اغزه ، وأخشه ، وارمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ ﴾<sup>(٥)</sup>

والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة إلا في مسألة واحدة وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من : وعى يعي ، فإنك تقول : عه.<sup>(٦)</sup> وخالف ابن مالك حيث أوجب الهاء أيضاً فيما بقي على حرفين<sup>(٧)</sup> ، وتبعه الإربلي<sup>(٨)</sup> وابن عقيل.<sup>(٩)</sup>

ورد هذا الرأي ابن هشام بقوله : (( وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، ﴿ وَمَنْ تَقِ ﴾<sup>(١١)</sup> ، بترك الهاء ))<sup>(١٢)</sup>.

الثاني : (ما) الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّتْ ، نحو : عمّ ،

- 
- (١) اللباب في علل البناء ١٩٦/٢
  - (٢) الكتاب ١٩٩/٤
  - (٣) سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢
  - (٤) سورة البقرة الآية (٢٥٩)
  - (٥) سورة الأنعام الآية (٩٠)
  - (٦) أوضح المسالك ٣١٣/٤
  - (٧) انظر الألفية ٨٦ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٤
  - (٨) انظر جواهر الأدب ١٩٣
  - (٩) شرح ابن عقيل ٥١٦/٤
  - (١٠) سورة مريم الآية (٢٠)
  - (١١) سورة غافر الآية (٩)
  - (١٢) أوضح المسالك ٣١٣/٤

وفيم ، ومجيء مَ جئتَ ، فرقا بينهما وبين ما الخبرية في مثل ( سألتُ عما سألتَ عنه ) ، فإذا وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف ، ووجبت إن كان الخافض اسماً ، كقولك في : ( مجيء مَ جئت ) و ( اقتضاء ما اقتضى ) : مجيء مَهْ ، واقتضاء مَهْ ، وترجحت إن كان حرفاً ، نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> وبها قرأ ابن كثير.<sup>(٢)</sup>

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً ، ولم يشبهه المعرب ، وذلك كياء المتكلم ، وكهي ، وهو فيمن فتحهن ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهٗ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال الشاعر:

\* فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ \*  
\* فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ \*

ولا تدخل في نحو : جاء زيدٌ ؛ لأنه معرب ، ولا في نحو : اضرب ، ولم يضرب ؛ لأنه ساكن ، ولا في نحو : لا رجل ، ويا زيد ، ومن قبل ومن بعد ؛ لأن بناءهن عارض.<sup>(٦)</sup> وقد سبق الإشارة إلى لحاقها في آخر المندوب ، نحو : يا زيده ، وواعبدالمطلباه ، ووامن حفر ماء زمزماه ، كما سبقت الإشارة إلى زيادتها في الإنكار في نحو : آلرجلوه ، وآلرجلاه ، وآلرجليه.

وأما السين والشين فتلحقان كاف المؤنث في الوقف ، نحو قولك : أكرمْتُكِسْ وأكرمْتُكِشْ ، ومررتُ بِكِسْ ومررتُ بِكِشْ ، ويسمى الوقوف على السين الكسكسة ، وهي في هوازن ، قال ابن جني : (( وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضاً : أعطيتُكِسْ ، ومنكِسْ ، وعنكِسْ ))<sup>(٧)</sup> ويسمى الوقوف على الشين الكشكشة وهي في ربيعة ، قال ابن جني (( ومعنى قولهم : (( كشكشة ربيعة )) وإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث : إنكِشْ ، ورأيتُكِشْ ، وأعطيتُكِشْ ))<sup>(٨)</sup> وذكر صاحب الكناش أن الكسكسة في تميم ، والكشكشة في بكر.<sup>(٩)</sup>

- 
- (١) سورة النبأ الآية (١)
  - (٢) انظر معجم القراءات القرآنية ٤٥/٨
  - (٣) سورة الحاقة الآية (٢٦)
  - (٤) سورة الحاقة الآية (٢٨-٢٩)
  - (٥) سورة القارعة الآية (١٠)
  - (٦) انظر أوضح المسالك ٣١٣/٤ فما بعدها
  - (٧) سر صناعة الإعراب ٢٣٠/١
  - (٨) سر صناعة الإعراب ٢٣٠/١
  - (٩) الكناش ١٣٧/٢

والغرض من زيادة الحرفين السين والشين في الوقف بيان كسرة الكاف تأكيداً لبيان التأنيث<sup>(١)</sup> ، والتفرقة بينها وبين كاف المذكر ، وخلوها من علامتا المذكر<sup>(٢)</sup> ؛ لذلك إذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة قال سيويه: (( وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث ؛ لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير ))<sup>(٣)</sup>

وتكون الألف والواو والياء من أحرف الوقف في الاستفهام بـ (( مَنْ )) عن نكرة، قال الصيمري: (( إذا استفهمت بـ (( مَنْ )) عن نكرة ألحقت (( مَنْ )) حروف المد واللين في الرفع وأوًا ، وفي النصب ألفًا ، وفي الجر ياءً ، إذا قال: جاءني رجلٌ ، قلت: مَنْ ، وإذا قال: رأيتُ رجلاً ، قلت: مَنْ ، وإذا قال: مررتُ برجلٍ ، قلت: مَنْي ؟ ))<sup>(٤)</sup>

ولا تلحق هذه الأحرف إلا في الوقف ، فإذا وصلت كلامك أسقطتها ، فتقول: مَنْ يا فتى؟ ؛ لأنه يخرج بالوصل عن شبه الحكاية فيرجع إلى الأصل.<sup>(٥)</sup>

وأحرف الوقف مهملة لا عمل لها، والسر في إهمالها أنها صارت كجزء من مدخولها.

(١) الكناش ١٣٧/٢ ، وانظر المتع ٢٢٢/١

(٢) شرح الفريد ٥٠١

(٣) الكتاب ٢٠٠/٤

(٤) التبصرة والتذكرة ٤٧٧/١

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ٤٧٧/١

## سابعاً - إهمال الحرف لوقوعه موقع الجملة:

حروف الجواب ، والجواب رديد الكلام ، وفعله أجاب يجيب ، قال الله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾<sup>(١)</sup> وهو اسم مصدر ، يقوم مقام المصدر الحقيقي الذي هو الإجابة.<sup>(٢)</sup>

وفي الكلليات : (( الجواب مشتق من ( جاب الفلاة ) إذا قطعها ، سمي الجواب جواباً؛ لأنه يقطع به كلام الخصم ))<sup>(٣)</sup>

وفي أقرب الموارد : (( الجواب ما يكون رداً على دعاء أو سؤال أو دعوى أو خطاب أو رسالة أو اعتراض ، ونحو ذلك قيل له ذلك ؛ لانقطاع الكلام المجاب به ))<sup>(٤)</sup>

وحروف الجواب هي : أجل ، وإنّ ، وإي ، وبجل ، وبلى ، وجلل ، وجير ، وكلا ، ولا ، ونعم.<sup>(٥)</sup>

وقد صرح أهل العربية بإهمال حروف الجواب.<sup>(٦)</sup> ومع تصريحهم بإهمالها لم أجد فيما اطّلت عليه من المصادر نصّاً صريحاً يكشف لنا عن سر إهمالها ، غير أننا لونظرنا إلى قول ابن الشجري : (( لا ، إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة ، وكذلك كل حرف جوابي ، نحو : (بلى) ، و(نعم) يقوم مقام جملة ، فإذا قال القائل : ألم أكرمك ؟ قلت : بلى ، والتقدير : بلى قد أكرمتني ، وإن قلت : لا ، فالتقدير : لا ، لم تكرمني ، فالحرف الجوابي ينوب عن هذه الجملة وربما جيء بها مذكورة بعده توكيداً كقوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾<sup>(٧)(٨)</sup> وإلى قول ابن يعيش : ((لما اشترط في الحرف أن يكون مصحوباً بغيره؛ إذ لا معنى

(١) سورة البقرة الآية (١٨٦)

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢١٩/١١ ، والمحكم ٣٩٣/٧ ، والتاج ٢٠٣/٢ فما بعدها

(٣) الكلليات ٣٥٢

(٤) أقرب الموارد ١٤٧/١

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٢٦٣/١ ، والمفصل ٣١٠ ، وشرح المفصل ١٢٣/٨ فما بعدها ، وشرح المقدمة الكافية ٩٨٨/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢١/٢ فما بعدها ، ولباب الإعراب ٤٦٢ ، وشرح الفريد ٤٨٥ فما بعدها ، ورفض المباني ٢٥٢ ، ٢٨٧ ، والجنى الداني ٢٩٠ فما بعدها

(٦) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٦٣/١ ، ولباب الإعراب ٤٦٢ ، وشرح الفريد ٤٨٥ فما بعدها ، ورفض المباني ٢٥٢ ، ٢٨٧ ، والجنى الداني ٢٩٠ فما بعدها

(٧) سورة الملك الآية (٨-٩)

(٨) أمالي ابن الشجري ٢٣٠/١

له في نفسه استثنى منه حروفاً قد حذف الفعل منها ، وبقي الحرف وحده مفيداً معنى ، فربّما ظنّ ظانّ أن تلك الفائدة من الحرف نفسه ، والفائدة إنّما حصلت بتقدير المحذوف ، وتلك الحروف التي يجاب بها وهي نعم وبلى وإي... فهذه الأشياء قد يكتفى بها في الجواب ، فيقال : أقام زيدٌ؟ ، فيقال في جوابه : نعم ، أي نعم قد قام ، فنعم قد أفادت إيجاب الجملة بعدها إلا أنها قد حذفت ؛ لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها ، واللفظ إذا حذف وكان عليه دليل ، وهو مراد كان في حكم الملفوظ ، وكذلك سائرهما))<sup>(١)</sup> وإلى قول العكبري : (( فإن قيل : هلا عملت أسماء الإشارة في المفعول به قيل: المفعول به غير الفاعل ، فلو عملت فيه أسماء الإشارة بمعناها لعملت فيه جميع الحروف ، نحو: (ما) و(همزة الاستفهام) ، ومعلوم أنها لا تعمل فيه. والعلة في ذلك أن معنى الحرف في الاسم، فلو عمل فيه بمعناه لصار العامل في الاسم المعنى القائم به ، ولأنّ الحروف نابت عن الجمل ، فلو عملت كانت كالجمل))<sup>(٢)</sup> وإلى قول المالقي: (( اعلم أن جمل ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، فيقول القائل: هل قام زيد؟ فتقول في الجواب : جمل ، ومعناها نعم ... فعلى هذا لا تعمل شيئاً ، إنّما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جواباً)).<sup>(٣)</sup> نتبين منها أن حروف الجواب أهملت ، فلم تعمل ؛ لأنها قائمة مقام الجملة المحجبة بها. وإنّما لم تعمل ؛ لأن ما بعدها إما أن يكون توكيداً لها ؛ لأنها تكرير للجملة المحجبة بها - كما ذكره ابن الشجري - وإمّا استئناف ، فإذا كانت توكيداً لها ، فإنها لا تعمل فيه ؛ لأن الشيء لا يعمل في نفسه بل يعمل في غيره ، وإذا كان استئنافاً ، فإنها لا تعمل فيه أيضاً ؛ لأنه مستقل عنها ، ولم يعهد في العوامل أن جملة عملت في جملة أخرى. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها:

أجل: حرف جواب بمعنى نعم<sup>(٤)</sup> ، فيكون تصديقا للخبر ، نحو : قام زيد ، وإعلاما للاستفهام ، نحو : أقام زيد ؟ ، ووعدا للطلب ، نحو : اضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا.<sup>(٥)</sup> خلافا لقوم منهم الأزهري والزمخشري وابن مالك ، فإنهم خصوه بالخبر دون الاستفهام

(١) شرح المفصل ٦/٨

(٢) الباب ٢٨٩/١ - ٢٩٠

(٣) رصف المباني ٢٥٢ ، وانظر الجنى الداني ٤٣٢

(٤) انظر الصحاح ١٦٢٢/٤ ، والمحكم ٣٤٠/٧ ، واللسان ١٢/١١ ، والقاموس ١٢٤١

(٥) انظر رصف المباني ١٤٧ فما بعدها ، والجنى الداني ٣٥٩ - ٣٦٠ ، والمغني ٢٩



والطلب.

ويرى الأخفش أنه بعد الخير أحسن من نعم ، ونعم بعد الاستفهام أحسن منه. ويرى ابن خروف أن وقوعه بعد الخير أكثر<sup>(١)</sup>، وقيد المألقي بالإثبات والطلب بغير النهي حيث قال : ((ولا تكون جوابا للنفي ولا للنهي))<sup>(٢)</sup> فلا يقال عنده : أجل لمن قال : ما قام زيد، ولا تضرب زيدا.

وأجل مهمل ؛ لأنه سد مسدّ الجملة ، والجملة لا عمل لها فكذلك ما سدّ مسدها لا عمل لها.

إنّ : حرف للجواب بمعنى (نعم) فتقع بعد الطلب والخبر ، فإذا قال القائل: اضرب زيدا ، فتقول : إنه ، أي : نعم ، وتقول : قام زيد ، فتقول : إنه ، أي نعم. قال الشاعر :

وَقَائِلَةٌ أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَلِكَ إِنَّهُ

أي نعم ، والهاء للوقف.<sup>(٣)</sup>

وحكي أن ابن الزبير قال ، وقد قال ابن فضالة بن شريك الأسدي: إنّما أتيتك مستحملاً، ولم آتك مستوصفاً ، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنّ ، وراكبها.<sup>(٤)</sup>

(و إنّ ) الجوابية مهملة ، وإنما أهملت حيث انسلخت من اختصاصها بالدخول على الاسم وتمحضت للجواب فحملت على أخواتها وأهملت إهمالها ؛ لأنها نابت مناب الجملة فأهملت إهمالها.

إِيّ : في يائها ثلاثة أوجه : حذفها للساكنين ، وفتحها تبييناً لحرف الإيجاب ، وإبقاؤها ساكنة ، والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخره عن التحريف والحذف.<sup>(٥)</sup> وهو حرف للجواب كنعم<sup>(٦)</sup> ، فيكون لتصديق الخبر ، نحو : قام زيد ، ولإعلام الاستخبار ، نحو : هل قام زيد ؟ ولوعد الطلب نحو : اضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا خلافاً

(١) انظر المغني ٢٩ ، والهمع ٢/٤٩٠

(٢) رصف المباني ١٤٨

(٣) رصف المباني ٢٠٤

(٤) شرح اللمع ١/٧٢

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٠

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٤/٢٦١

لبعضهم ، فإنه خصه بالاستفهام.<sup>(١)</sup>

وفي رصف المباني : ( تكون جوابا مع المقسم به قبله ، فإذا قال القائل : هل قام زيد؟ فتقول في الجواب : إي والله ، وإي وربّي . قال الله تعالى : ﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾<sup>(٢)</sup> ومعناها الإثبات والتوكيد.<sup>(٣)</sup>

وفي الدر المصون : (( إي حرف جواب بمعنى نعم ، ولكنها تختص بالقسم أي لا تستعمل إلا في القسم بخلاف نعم . قال الزمخشري : وإي بمعنى نعم في القسم خاصة... وقال ابن عطية: وهي لفظة تتقدم القسم بمعنى نعم ويجيء بعدها حرف القسم وقد لا يجيء ، تقول : إي وربّي : إي ربي ))<sup>(٤)</sup>

فإي مهملة مثل أخواتها حيث رادفت نعم ، أي كانت بمعناها فأهملت إهمالها كما أنها تدخل على حرف القسم الواو ، والحرف لا يقتضي عاملا يعمل فيه ، وعليه فهي حرف جواب فقط.

**بجل** : حرف للجواب بمعنى نعم<sup>(٥)</sup> وفي الجني الداني : (( بجل لفظ مشترك يكون اسما وحرفا . فأما بجل الحرفية فحرف جواب بمعنى نعم ، وتكون في الخبر والطلب ))<sup>(٦)</sup>  
إذا ف (( بجل )) الحرفي يكون كنعم لتصديق المخبر وإعلام المستخبر ووعد الطلب ، فيقع بعد نحو : قام زيد ، وهل قام زيد ؟ واضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا .  
وحيث رادفت (نعم) صارت مهملة حيث خلصت للجواب ، وما شأنه ذلك مهمل غير عامل.

**بلى** : حرف جواب مختص بالنفي ، قال ابن الحاجب : (( وأما ( بلى ) فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات النفي ، فإذا قال القائل : ألم يقم زيد ؟ فقلت : بلى ، فمعناه قام ، كقوله تعالى : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾<sup>(٧)</sup> ولذلك قال المفسرون : لو قالوا: نعم لكان

(١) انظر المغني ١٠٥-١٠٦ ، والجمع ٤٩٠/٢

(٢) سورة يونس الآية (٥٣)

(٣) رصف المباني ٢١٤

(٤) الدر المصون ٢٢٠/٦

(٥) الجني الداني ٤١٩ ، والمغني ١٥١ ، والقاموس ١٢٤٦ ، والجمع ٤٩٠/٢

(٦) الجني الداني ٤١٩

(٧) سورة الأعراف الآية (١٧٢)

كفرا))<sup>(١)</sup> وسواء في ذلك ( لم وما وليس أو غير ذلك من أدوات النفي ) كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَلَّن نَّجْمَعُ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> والمنفي فيها في ذلك كله الإيجاب والإثبات لما سئل عنه بالنفي أو قرر أو نفى أو توهم نفيه وهي في ذلك نقيضة نعم.<sup>(٤)</sup>

وقال أبو حيان : (( وأما (بلى) فهي توجب المنفي لا غير ، كقول القائل : ما كلمت زيدا، فيقول المجيب : بلى ، فقد أوجب ما نفاه ، والكلام كله هكذا ))<sup>(٥)</sup> وجاء في الجنى الداني : (( وقد وقعت جوابا للاستفهام في نحو : هل يستطيع زيد مقاومتي؟ فيقول : بلى ، إذا كان منكرا لمقاومته ))<sup>(٦)</sup>

وإنما أهملت (( بلى )) مثل أخواتها حيث تمحضت للجواب وسدت مسد الجملة والجملة لا عمل لها فكذلك ما قام مقامها وسد مسدها.

جلل: حرف جواب بمعنى نعم<sup>(٧)</sup> ، قال المالقي : (( اعلم أن جلل ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، فيقول القائل : هل قام زيد ؟ فتقول في الجواب : جلل ، ومعناها نعم ... فعلى هذا لاتعمل شيئا ، إنما هي نائبة مناب الجمل الواقعة جوابا ))<sup>(٨)</sup> وقد نقل عنه المرادي هذا القول.<sup>(٩)</sup>

جبر: حرف للجواب بمعنى نعم<sup>(١٠)</sup> فتكون تصديقا للمخبر وإعلاما للمستخبر، ووعدا للطالب . فتقع بعد نحو : قام زيد ، وهل قام زيد ؟ واضرب زيدا، ولا تضرب زيدا ، وهلا ضربت زيدا.

وقال المرادي فيما نقل عن ابن مالك : (( قال ابن مالك : (جبر) حرف بمعنى نعم لا اسم

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢١/٢

(٢) سورة الملك الآية (٨، ٩)

(٣) سورة القيامة الآية (٣ ، ٤)

(٤) انظر رصف المباني ٢٣٤

(٥) تذكرة النحاة ٤٢١

(٦) الجنى الداني ٤٢١

(٧) انظر المغني ١٦٣ ، والهمع ٤٩١/٢

(٨) رصف المباني ٢٥٢

(٩) انظر الجنى الداني ٤٣٢-٤٣٣

(١٠) انظر القاموس ٤٧٢ ، وأقرب الموارد ١٥٣/١

بمعنى حقا ؛ لأن كل موضع وقعت فيه ( جير ) يصلح أن تقع فيه (نعم) وليس كل موضع وقعت فيه (نعم) يصلح أن تقع فيه حقا فالحاقها بـ (نعم) أولى ، وأيضا فإن لها شبها بـ (نعم) لفظا واستعمالا ، ولذلك بنيت ، ولو وافقت حقا في الاسمية لأعربت ولجاز أن يصحبها اللام ... ))<sup>(١)</sup>

وقال أبو حيان : (( أبو عبيدة : (جير) في الإيجاب بمعنى أجل وكسرت لالتقاء الساكنين وقال غيره : هي بمعنى نعم ، وأجل ، ويمين أيضا ، وقالوا لا جير بمعنى جير ، كما قالوا : لا أقسم ))<sup>(٢)</sup>

وإنما أهملت (( جير )) ؛ لوقوعها موقع (( نعم )) كما ذكره ابن مالك فحملت عليها وأجريت مجراها.

كلاً : قد تقدم الحديث عن (( كلاً )) في أحرف التنبيه ، وأن لها معنيين أحدهما حرف التنبيه بمعنى (( ألا )) ، والثاني حرف الجواب بمعنى (( لا )) أو (( نعم )) كما نقل عن الفراء ، قال صدر الأفاضل : (( وعن الفراء : (( كلاً )) حرف ردع بمعنى ((نعم)) و(( لا )) في الاكتفاء ))<sup>(٣)</sup> وقال القرطبي : (( وقال الفراء : (كلا) بمنزلة سوف ؛ لأنها صلة ، وهي حرف رد ، فكأنها (نعم) و (لا) في الاكتفاء . قال : وإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها ، كقولك : كلا ورب الكعبة ، ولا تقف على كلا ؛ لأنه بمنزلة إي ورب الكعبة ))<sup>(٤)</sup>

وأرى أن كونها للجواب معناها (( لا )) ؛ لأنها للردع والزجر . وأما القول بأنها بمعنى ((نعم)) كما نقل عن الفراء ، فهو راجع إلى معنى التنبيه . والله أعلم.

ولا تكون حرف جواب بمعنى (( لا )) إلا إذا تقدم (( ما يُردّ بها في غرض المتكلم سواء أكان المرود من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والإنكار ، أو من كلام الغير ))<sup>(٥)</sup>

وإذا كانت جوابية ، فالوقف عليها ، قال صدر الأفاضل : (( ابن الدهان : والذي عليه أكثر العلماء أن (( كلاً )) يحسن الوقف عليها إذا كانت ردّاً للأول بمعنى ليس الأمر كذلك ،

(١) الجنى الداني ٤٣٣-٤٣٤

(٢) تذكرة النحاة ٤٠٤

(٣) التخمير ١٦٣/٤

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٧٠/١١

(٥) شرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ١٠٦

ويكون ما بعدها مستأنفاً ، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى (( ألا ))<sup>(١)</sup>

وقد سبق القول أيضاً بأنها مهملة ؛ لأنها حالة كونها للجواب قائمة مقام الجملة المجابة بها كأخواتها نعم ولا وبلى وغيرها. فأهملت إهمالها.

لا: كما كانت نعم حرف جواب كانت لا النافية كذلك حرف جواب ؛ لأن نعم تقرير لما قبلها سواء أكانت إيجاباً أم نفيًا و(لا) تنفي ما قبلها إيجاباً أو نفيًا ، قال المرادي : (( والجوابية نقيضة نعم ، كقولك : لا ، في جواب : هل قام زيد ؟ وهي نائبة مناب الجملة. وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة وجوداً وتقديراً تكون كلاماً إذا نابت مناب الكلام نحو : نعم ولا في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد نعم ولا ))<sup>(٢)</sup>

وذكر ابن هشام من وجوه لا (( أن تكون جواباً مناقضاً لنعم ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال : أجهك زيد ؟ ، فتقول : لا ، والأصل : لا ، لم يجيء ))<sup>(٣)</sup> وعليه فـ(( لا )) من الحروف المهملة ؛ لأنها سدت مسد الجملة كما سدت أخواتها من حروف الجواب فأهملت إهمالها.

نعم : حرف للجواب ، وفيه أربع لغات : المشهورة فتح النون والعين (نعم) ، والثانية كسر العين (نعم) وهي كناية ، والثالثة كسر النون والعين (نعم) ، والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء.<sup>(٤)</sup>

وهو لتصديق مخبر ، نحو : قام زيد ، وإعلام مستخبر ، نحو هل جاء زيد ؟ ، ووعد طالب ، نحو : اضرب زيدا ، ولا تضرب زيدا ، وهلا تفعل . ويكون بعد إيجاب ، نحو : قام زيد ، فيقال : نعم . وبعد نفي ، نحو : ما قام زيد ، فيقال نعم . وبعد السؤال عنهما نحو : أقام زيد ؟ . وأما قام زيد ؟ فيقال نعم . فهو في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت ، وفي المنفي والسؤال عنه تصديق النفي.<sup>(٥)</sup>

ولا يجاب بنعم وبلى ، ولا بغيرهما من حروف الإيجاب استفهام إلا إذا كان بالحرف وهو

(١) التخميم ١٦٤/٤

(٢) الجنى الداني ٢٩٦

(٣) المغني ٣١٩

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٢٨ ، والمغني ٢٩ ، والهمع ٢/٥٠٥

(٥) انظر رصف المباني ٤٢٦ ، والجنى الداني ٥٠٥ فما بعدها ، والمغني ٢٩ ، والهمع ٢/٥٠٥

وقال ابن هشام : (( واعلم أنه إذا قيل : ( قام زيد ) فتصديقه نعم ، وتكذيبه لا ، ويمنع دخول بلى لعدم النفي . وإذا قيل : ( ماقام زيد ) فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ، ويمنع دخول لا ، لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي . وإذا قيل : ( أقام زيد؟ ) فهو مثل قام زيد ، أعني أنك تقول إن أثبت القيام : نعم ، وإن نفيته : لا ، ويمنع دخول بلى . وإذا قيل : ( ألم يقم زيد؟ ) فهو مثل ( لم يقم زيد ) ، فتقول إذا أثبت القيام : بلى ، ويمنع دخول لا ، وإن نفيته قلت : نعم . والحاصل أن ( بلى ) لا تأتي إلا بعد النفي ، وإن ( لا ) لا تأتي إلا بعد إيجاب ، وأن (نعم) تأتي بعدهما )) (٢)

وفي شرح الرضي : (( وجوز بعضهم إيقاع نعم موقع بلى ، إذا جاءت بعد همزة داخلية على نفي لفائدة التقرير أي الحمل على الإقرار والطلب له ، فيجوز أن يقال في جواب : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (٣) و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (٤) : نعم؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب ، ولهذا عطف على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ قوله : ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ (٥) فكأنه قال : شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ، فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام )) (٦)

فـ (( نعم )) مهملة ؛ لأنها حرف جواب ، يسد مسدّ الجمل ، ويقع موقعها ، فكما أن الجمل لا تعمل ، فكذلك ما سدّ مسدها ، ويقع موقعها لا يعمل.

ويمكن أن يقال إنّ سر إهمال حروف الجواب هو عدم اختصاصها ، وذلك أنها تقوم مقام الجملة ، والجملة المحاب بها تكون اسمية أو فعلية فلما كان كذلك ، فكانت غير مختصة ، وقد أشار إلى هذا الإربلي بقوله في سر إهمال (( بل )) : (( وهو حرف هامل ، لا عمل له ؛ لدخوله على الأسماء والأفعال ، كـ ( إي ) الإيجابية وأخواتها )) (٧).

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٩

(٢) المغني ٤٥٢

(٣) سورة الأعراف الآية (١٧٢)

(٤) سورة الشرح الآية (١)

(٥) سورة الشرح الآية (٢)

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٧٧

(٧) جواهر الأدب ٢٧١

- إهمال ( أمّا ) الشرطية لوقوعها موقع الجملة:

أمّا : قيل: إنه مركّب من : أم ، وما ، والأصح أنه حرف بسيط. ويقال فيه : أيّما بإبدال ميمه الأولى ياءً ، ومنه قول الشاعر:

رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضُرُ<sup>(١)</sup>

وقال سيبويه: (( وأمّا ( أمّا ) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبدا لله مهما يكن من أمره فمنطلق ))<sup>(٢)</sup> ؛ لأن معنى ( أمّا ) مهما يكن من شيء<sup>(٣)</sup>.

وقال الرضي : (( وأمّا تفسير سيبويه لقولهم: أمّا زيد فقائم بمهما يكن من شيء فزيد قائم فليس لأن ( أمّا ) بمعنى ( مهما ) وكيف وهذه حرف و ( مهما ) اسم بل قصده إلى المعنى البحت ؛ لأن معنى ( مهما يكن من شيء فزيد قائم ) : إن كان شيء فزيد قائم ، أي هو قائم البتة ))<sup>(٤)</sup>

وقال أبوحيان: (( أمّا ( أمّا ) فحرف بسيط مؤول من حيث التقدير باسم شرط قدرها الجمهور بـ ( مهما ) يكن من شيء ، وقال بعض أصحابنا : حرف إخبار يتضمن معنى الشرط فإذا قلت: أمّا زيد فمنطلق ، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، حذف أداة الشرط وفعل الشرط ، وأنبت مناب ذلك ( أمّا ).

وذهب ثعلب إلى أن (أمّا) جزاء ، وهي ( إن ما ) ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره ، وإذا فتحت بقيت الأسماء بعدها معرفة ، فإن كان ما بعد الفاء ليس له معمول أعملوه فيه اكتفاء بما ظهر عما ترك .

وإن كان لا يعمل فيه كان حينئذ معمولاً للفعل المحذوف ، وقريب من قول ثعلب قول الفراء أجاز: أما زيداً فقد ضربت زيداً ، وأما ( زيدا ) فقد قام زيد على معنى : مهما أكرمتُ زيدا فقد ضربت زيداً ، ومهما ذكرت زيدا فقد قام زيد ))<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) الهمع ٤٧٨/٢
  - (٢) الكتاب ٢٣٥/٤
  - (٣) المقتضب ٢٧/٣
  - (٤) شرح الرضي على الكافية ٤٦٩/٤
  - (٥) الارتشاف ١٨٩٣/٤

وفي المغني : (( وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد : أمّا أنها حرف شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه<sup>(٢)</sup> ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء ...

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها... ومن ذلك ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ وَأَمَّا الْعُلَامُ ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾<sup>(٥)</sup>... وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري ، فإنه قال : ((فائدة ( أمّا ) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت: (( أمّا زيد فذاهب )) ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مُدَلٌّ بفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط))<sup>(٦)</sup>

ولا يلي ( أمّا ) هذه الفاء ، ولا يفصل بينهما بجملة إلا إن كانت الجملة دعاء ، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينهما ، وبين ( أمّا ) ، نحو: أمّا اليومَ - رحمك الله - فالأمر كذا ، ويفصل بينهما بالمبتدأ ، نحو: أمّا زيد فمنطلق ، وبالخبر ، نحو: أمّا قائم فزيد، وأمّا في الدار فعمرو ،... وبمعمول لما بعدها من مفعول به ، نحو: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾<sup>(٧)</sup> وقولهم: أمّا العسلَ فأنا شراب ، وأمّا زيدا فلن أضرب ، ومفعول له ، نحو: أمّا العلمَ فعالم، أو مصدر: أمّا ضرباً فاضرب ، أو ظرف : أمّا اليوم فأقوم ، أو مجرور: أمّا بزيد فامرر ، وبالحال : أمّا مسرعاً فزيد ذاهب. وأمّا الفصل بالشرط ، فكقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ، فَرَوْحٌ ﴾<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) سورة البقرة الآية (٢٦)
  - (٢) هذا مذهب الجمهور ، وأما الأخفش فقد أجاز : زيد فقام بزيادة الفاء في الخبر للتوكيد.
  - (٣) سورة الكهف الآية (٧٩)
  - (٤) سورة الكهف الآية (٨٠)
  - (٥) سورة الكهف الآية (٨٢)
  - (٦) المغني ٨١-٨٢
  - (٧) سورة الضحى الآية (٩)
  - (٨) سورة الواقعة الآية (٨٨-٨٩)
  - (٩) الارشاد ٤/١٨٩٤



ويرى ابن هشام عدم لزوم تقدير : مهما يكن من شيء ، بل يجوز تقدير غيره مما يليق  
بالحل ، قال : (( سمع )) (( أمّا العبيد فذو عبيد )) بالنصب ، و (( أما قريشا فأنا أفضلها )) وفيه  
عندي دليل على أمور :

أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل ، إذ  
التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك يتخرج قولهم : (( أما العلم فعالم )) و (( أمّا علماً فعالم ))  
فهو أحسن مما قيل : إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً  
وحال إن كان منكراً. والثاني - أن (( أمّا ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.  
والثالث - أنه يجوز )) (( أما زيداً فإنني أكرم على تقدير العمل للمحذوف ))<sup>(١)</sup>

ولا يلي ( أمّا ) فعل ، فلا يقال : (( أمّا ينطلق فزيد ، وأمّا مررت فزيد ))<sup>(٢)</sup> ، والشرط لا  
يكون بالاسم وإنما يكون بالفعل .<sup>(٣)</sup> ؛ لأن (( أمّا )) قائم مقام حرف شرط وفعل الشرط فلو  
وليه فعل لتوهم أنه فعل الشرط ولم يعلم بقيامه مقامه وإذا وليه اسم بعده الفاء كان في ذلك  
تنبيه على ما قصد من كون ما وليه مع ما بعده جواباً ))<sup>(٤)</sup> ، قال ابن هشام : (( أمّا نائبة عن  
الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل ))<sup>(٥)</sup> ، وقال السيوطي : (( لأنها لما قدرت بمهما  
يكن ، وجعلوا لها جواباً تعذر إيلاؤه الفعل من حيث إنّ فعل الشرط لا يليه فعل إلا ما كان  
جواباً ، والفرض أن ما بعد الفاء جواب ))<sup>(٦)</sup>

ومع تصريح بعض أهل العربية<sup>(٧)</sup> بإهمال ( أمّا ) إلا أن فيه خلافاً بين أهل العربية حيث  
قال أبو علي : (( أجازوا )) (( أما يوم الجمعة فإنني خارج )) ولم يجيزوا (( أما زيداً فإنني ضارب )) ؛  
لأن الحال والظرف يعمل فيهما المعنى ، ولا يعمل في المفعول به ، فصار العامل في الحال معنى  
الفعل ، كما صار العامل بعد (( كأن )) معناه ))<sup>(٨)</sup> وقال أبو حيان : (( وأجازوا أن تعمل  
( أمّا ) في الظرف والمجرور ، والحال بما فيها من معنى الفعل ، ولا تعمل في الأسماء الصريحة ،

(١) المغني ٨٣

(٢) إيضاح الشعر ٧٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧١٦ ، والهمع ٤٨٠/٢

(٣) تذكرة النحاة ٤٩٧

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٧١٦-٧١٧

(٥) المغني ٨٢-٨٣

(٦) الهمع ٤٨٠/٢

(٧) شرح المقدمة المحسبة ٢٥١/١ ، ولباب الإعراب ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، وشرح الفريد ٤٥٧ ، ٤٩١

(٨) إيضاح الشعر ٧٧

وأجاز الكوفيون ذلك))<sup>(١)</sup>

يتضح من هذا القول أنهم اتفقوا على إعمال ( أما ) في الظرف والجار والمجرور والحال كما نص عليه السيوطي بقوله: (( غير الظرف والمجرور والحال ، فإنها تعمل فيها وفاقاً ؛ لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل ))<sup>(٢)</sup> واختلفوا في إعماله وإهماله في الأسماء الصريحة فالبصريون يرون الإهمال والكوفيون يرون جواز الوجهين.

ورد قول الكوفيين بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني ، وبأنه لا يحفظ من كلامهم :  
أما زيداً فعنده عشرون درهما ، ولا أما زيداً فقائم.<sup>(٣)</sup>

وبالرغم من القول بالاتفاق على إعمال ( أمّا ) في الظرف والمجرور والحال إلا أن فيه خلافاً أيضاً فقد يرى السهيلي أن المعاني لا تعمل في الأحوال ولا الظروف ، حيث يقول: ((وعندي أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف ، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في ( هل ) ومعنى النفي الذي في ( ما ))<sup>(٤)</sup> ولم يكتف السهيلي بهذا الرأي بل تعدى رأيه إلى إنكار وجود حرف عمّل في الحال والظرف إلا كأنّ وحدها حيث يقول: (( ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا كأنّ وحدها ))<sup>(٥)</sup>

وعليه فـ ( أمّا ) في قولهم: (( أمّا يومَ الجمعة فإنني خارج )) مهمل عند السهيلي وليس عاملاً في الظرف وإنما العامل فيه هو ( خارج ) ؛ لكونه اسم فاعل يعمل عمله الذي هو يخرج . وقال أبوحيان: (( أمّا أمّا فنسبة العمل إليها مجاز ))<sup>(٦)</sup>

وسواء كان تفسير (( أمّا )) بـ (( مهما يكن من شيء )) كما قال به سيبويه ووافقه عليه غيره كالمررد وابن جني ، أو بما يليق بالمحل كما قال به ابن هشام ، فإن علة إهمال (( أمّا )) هي وقوعها موقع أداة الشرط وفعله.

(١) الارتشاف ٤/١٨٩٦ ، وانظر المساعد ٣/٢٣٩ ، والهمع ٢/٤٨١

(٢) الهمع ٢/٤٨١

(٣) الهمع ٢/٤٨١

(٤) نتائج الفكر ٢٢٩

(٥) نتائج الفكر ٢٢٩

(٦) الارتشاف ٣/١٥٨٤

وللرضي تعليل آخر حيث يقول: (( وإنما وجبت الفاء في جواب ((أمّا)) ولم يجوز الجزم وإن كان فعلا مضارعاً، فلم يجوز : أما زيد يقيم ؛ لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه ، قُبِحَ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط. ألا ترى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: أتيتك إن أتيتني ، فالأصل ألا تعمل الأداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى ))<sup>(١)</sup>

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٩

الباب الثاني  
الإهمال العارض

# الفصل الأول

## الإهمال العارض في الأسماء

يشمل ما يلي :

- إهمال الاسم لحمله على نظيره غير العامل
- إهمال الاسم لدخوله على ما ليس معرباً
- إهمال الاسم لفقد شرط من شروط عمله
- إهمال الاسم لتقدم عامل غير حرف جرّ عليه
- إهمال الاسم لنقله إلى العلمية
- إهمال الاسم لوقوعه توكيداً
- إهمال الاسم لوقوعه مبدلاً منه

قد تقدمت الإشارة إلى أن الأصل في الأسماء أن لا تعمل ، ولكن قد يعمل منها ما ضارع الفعل ، قال ابن برهان : (( فما يعمل من الأسماء رفعاً ونصباً ، ففرع في العمل على الفعل ، كما أن ما أعرب من الأفعال فرع على الأسماء ، والقياس في الأسماء أن تكون معمولة معربة مصروفة غير عاملة ، فعملها استحسان ، والقياس في الأفعال أن تكون عاملة مبنية ، فإعرابها استحسان ))<sup>(١)</sup> وقال ابن الخشاب : (( أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة فما أعمل من الأسماء فمحمول على الأفعال ؛ لشبهه لفظاً أو وقوعاً بالأفعال كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعتة إياها ، وقد يعمل الاسم عمل الحرف إذا تضمن معناه ودل على ما يدل الحرف عليه ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً : (( وأما الجزم بها فلتضمنها معنى الحرف الجازم ، وذلك الحرف (إن) الشرطية خاصة ، فلا يجزم اسم إلا بتضمن معناها ، لكن الأسماء التي عملت عمل (إن) وإن اتفق عملها مختلفة المعاني ))<sup>(٣)</sup>.

فالأسماء العاملة تنقسم إلى قسمين : قسم عامل عمل الفعل ، وقسم عامل عمل الحرف ، فالقسم الذي يعمل عمل الفعل : اسم الفعل ، والمصدر ، واسم المصدر ، واسم الفاعل ، ومثال المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل<sup>(٤)</sup> . وفيما يلي بيان هذه الأسماء :

**الأوّل :** اسم الشرط ، والاسم الذي يتضمن معنى (إن) الشرطية : مَنْ ، وما ، ومهما ، وكيف ، ومتى ، وإذما ، وأيان ، وأنى ، وحيثما ، وأين ، وأي<sup>(٥)</sup>.

ف (مَنْ) موضوعة للدلالة على من يعقل ، ثم ضمنت معنى الشرط ، كقوله تعالى : ﴿... مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ...﴾<sup>(٦)</sup>

و(ما) و(مهما) موضوعتان للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمنتا معنى الشرط ، كقوله تعالى : ﴿... وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ...﴾<sup>(٧)</sup> وقوله : ﴿... مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٨) (٩)</sup>

- 
- (١) شرح اللمع ١٥٩/١
  - (٢) المرتجل ٢٣٥
  - (٣) المرتجل ٢٦٩
  - (٤) انظر شرح شذور الذهب ٣٨٢
  - (٥) البسيط ٢٤٠/١
  - (٦) سورة النساء الآية (١٢٣)
  - (٧) سورة البقرة الآية (١٩٧)
  - (٨) سورة الأعراف الآية (١٣٢)
  - (٩) انظر التصريح ٣٧٠/٤ فما بعدها

وقال الخليل بأن أصل (مهما) ما أدخلت معها (ما) لغوًا كما دخلت مع (متى) لغوًا ، كقولك: متى تأتي آتكَ ، ومتى ما تأتي آتكَ. كما أدخلت مع (ما) أيّ لغوًا ، كقوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(١)</sup> ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظًا واحدًا ، فيقولوا: ما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن تكون (مَه) ضم إليها ما.<sup>(٢)</sup>

و(متى) و(أيان) و(إذما) موضوعات للدلالة على الزمان ، ثم ضمننت معنى الشرط، كقوله:

أَنَا ابْنُ جَلَاءٍ وَطَلَّاعُ الشَّنَائِيَا مَتَى أَضَعَّ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي<sup>(٣)</sup>

وقد سبق جواز زيادة (ما) على (متى) ، فيقال: متى ما تأتي آتكَ ، على معنى متى تأتي آتكَ.<sup>(٤)</sup>

وقوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِيرًا<sup>(٥)</sup>

وقوله :

إِذْمَا مَرَرْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ<sup>(٦)</sup>

و(أين) و(أنى) و(حيثما) موضوعات للدلالة على المكان ، ثم ضمننت معنى الشرط،

كقوله تعالى: ﴿ أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكِكُمُ الْمَوْتُ ... ﴾<sup>(٧)</sup>

ويجوز أن لا يلحق (أين) ما<sup>(٨)</sup> ، كقوله:

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَصْرِفُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي<sup>(٩)</sup>

ومثال (أنى) قوله:

(١) سورة الإسراء الآية (١١٠)

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن ٥٣٢

(٣) انظر التصريح ٣٧١/٤

(٤) انظر البسيط ٢٤٠/١

(٥) انظر التصريح ٣٧١/٤

(٦) انظر شرح المفصل ٩٧/٤ ، ٤٦/٧

(٧) سورة النساء الآية (٧٨)

(٨) انظر البسيط ٢٤٠/١

(٩) انظر المقتضب ٣٧٣/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢١٢/٤

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَسْتَجِرُ بِهَا كِلَا مَرَكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ

ومثال (حيثما) قوله:

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَرْمَانِ<sup>(١)</sup>

و(كيف) الغالب فيها أن تكون للاستفهام ، وقد ترد للشرط ، فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : كيف تَصْنَعُ أَصْنَعُ ، ولا يجوز: كيف تَجْلِسُ أَذْهَبُ ، باتفاق ، ولا : كيف تَجْلِسُ أَجْلِسُ ، بالجزم عند البصريين. وأجازه قطرب والكوفيون.<sup>(٢)</sup> وذهب قوم إلى الجزم بـ ( كيف ) إذا اقترنت بـ ( ما ) ، نحو: كيفما تَكُنْ أَكُنْ.<sup>(٣)</sup> وذهب ابن أبي الربيع إلى الجزم بـ ( كيف ) سواء كانت مقترنة بـ ( ما ) أو غير مقترنة بها حيث يقول: ((... ما أنت فيه بالخيار إن شئت ألحقت ، وإن شئت لم تلحق ، وذلك: ما ، وأي ، وكيف ، وإن ، ومتى ، وأين ، هذه تأتي جازمة بما وبغيرها ))<sup>(٤)</sup> ومثل للمقترنة بما ( مُحَمَّدٌ كَيْفَمَا تُكْرِمُهُ أَكْرِمُهُ )<sup>(٥)</sup>.

و(أي) بحسب ما تضاف إليه ، فهي في قولك: أَيُّهُمْ يَقْمُ أَقْمُ مَعَهُ ، من باب مَنْ ، وفي قولك: أَيُّ الدَوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ ، من باب ما ، وفي قولك: أَيُّ يَوْمٍ تَصْمُ أَصْمُ ، من باب متى ، وفي قولك: أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ من باب أين.<sup>(٦)</sup>

وهي معربة من بين الأسماء المجازى بها كما كانت كذلك في الاستفهام لعلة واحدة وهي الحمل على النظير أو النقيض ، أو عليهما ، والنظير لها (بعض) والنقيض لها (كل) وهما معربان فأعربت حملا عليهما أو على أحدهما.<sup>(٧)</sup>

يقول عبدالقاهر الجرجاني في بيان علة تضمن هذه الأسماء ( إن ) الشرطية : ((اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب ( إن ) ؛ لضرب من الاختصار والتقريب ، وذلك أنه كان يجب أن يقال: إن تضرب زيدا أضرب ، وإن تضرب عمرا أضرب ، وإن تضرب خالدًا أضرب ، إلى ما

(١) انظر التصريح ٣٧٢/٤

(٢) انظر المغني ٢٧٠-٢٧١ ، والهمع ٤٥٣/

(٣) انظر الهمع ٤٥٣/٢

(٤) البسيط ٢٤٠/١

(٥) انظر البسيط ٦٤١/٢

(٦) انظر التصريح ٣٧٤/٤

(٧) المرتجل ٢٧٢



لا يُقدَّرُ على استيفائه ويمتنع الغرض منه فَأُتِيََ باسم عام يشمل الجميع ، وترك استعمال ( إن ) معه فقيل: من تضرب أضرب ، فدل على كل إنسان وقام مقام (إن) كما دل على العدد والاستفهام. وكذا ما تفعل أفعل ؛ لأن ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشَّيْءَ أُتِيََ به وجُعِلَ نائباً عن حرف الشرط ، فجزم ما بعده ، كما تجزم إذا قلت: إن تصنع شيئاً أصنع ، وهكذا حكم أيّ ؛ لأنه مبهم مثل ما ومن ، فإذا قلت : أيهم تضرب أضرب ، كان بمنزلة قولك: من تضرب منهم أضرب ، وإن تضرب إنساناً منهم أضرب ))<sup>(١)</sup>

والثاني : المصدر ، وعرفه ابن هشام بأنه (( الاسم الدالّ على الحدث ، الجاري على الفعل ، كالضرب والإكرام ))<sup>(٢)</sup>.

قال ابن السراج : (( اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل ؛ لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل ))<sup>(٣)</sup> هذا إذا كان المصدر منوناً أو مضافاً.

وقال أبو بكر الزبيدي : (( اعلم أنّ المصادر إذا كانت بمعنى: أن فعل ، وأن يفعل ، فإنها تعمل عمل الفعل ؛ لأنها تدلّ عليه. وذلك قولك: عجبْتُ من ضرب زيدَ عبدَ الله ، رفعت زيداً ؛ لأنه فاعل ، ونصبتَ عبدَ الله ؛ لأنه مفعول به. والمعنى: عجبْتُ من أن ضرب زيدَ عبدَ الله. فإن شئت قدّمت المفعول ، فقلت: عجبْتُ من ضربِ عبدَ الله زيدً. وكذلك تقول: عجبْتُ من الضربِ زيدَ عبدَ الله ، ومن الضربِ عبدَ الله زيدً. ترفع الفاعل وتنصب المفعول. فإن أضفت المصدرَ إلى الفاعل قلت: عجبْتُ من ضرب زيدٍ أخاك ، فزيدٌ في التأويل فاعل ، إلا أنّك أضفت إليه المصدر ، فخفضته. وإن أضفته إلى المفعول قلت : عجبْتُ من ضربِ أخيك زيدً ، فأخوك في التأويل المفعول ، إلا أنّك أضفت المصدر إليه. وتقول : عجبْتُ من ظنّ أخيك زيداً عاقلاً ، ونظرتُ من إعطاء أبيك أخاك الدينار ))<sup>(٤)</sup>. تريد: عجبْتُ من أن ظنّ أخوك زيداً عاقلاً ، وأن أعطى أبوك أخاك الدينار.<sup>(٥)</sup>

يدلك ما تقدّم على أنّ المصدر يعمل عمل الفعل ، فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول به ، إذا

(١) المقتصد ٢/١١٠٨-١١٠٩

(٢) شرح قطر الندى ٢٩١

(٣) الأصول ١/١٣٧

(٤) الواضح ١٨٠-١٨١

(٥) انظر الواضح ١٨١

كان الفعل متعدياً بمعنى الحال والمضي والاستقبال، ويكون منوئاً ، ومضافاً، ومقروئاً بـ ((أل)).  
 وإذا كان منوئاً فيجوز تقديم الفاعل على المفعول ، نحو: (( عجبتُ من ضربِ زيدٍ  
 عبدًا لله )) ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو: (( عجبتُ من ضربِ عبدِ الله زيدً)).  
 وكذلك إذا كان مقروئاً بـ (( أل )) ، فيجوز تقديم الفاعل على المفعول، نحو : ((عجبتُ  
 من الضربِ زيدً عبدَ الله )) ، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، نحو : ((عجبت من  
 الضربِ عبدَ الله زيدً)).

وإذا كان مضافاً ، فيجوز أن يضاف إلى الفاعل ، ويُجرَّ لفظاً ، ومحله رفع ، ويبقى المفعول  
 منصوباً، نحو: ((عجبتُ من ضربِ زيدٍ أخاك)). ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ  
 النَّاسَ﴾<sup>(١)</sup> ، وأن يضاف إلى المفعول ، فيجرَّ لفظاً ، ومحله نصب ، ويبقى الفاعل مرفوعاً ، نحو:  
 ((عجبت من ضربِ أخيك زيدً)). ومنه قوله تعالى : (( وَ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ  
 إِلَيْهِ سَبِيلًا ))<sup>(٢)</sup> ، وأن يضاف إلى الفاعل ، ويُحذف المفعول ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ  
 اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأن يضاف إلى المفعول ، ويُضمَر الفاعل ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ  
 الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

ويعمل المصدر عمل الفعل في موضعين : أحدهما أن يكون نائباً مناب الفعل ، نحو:  
 ((ضرباً زيداً)) فـ (( زيداً )) منصوب بـ (( ضرباً )) ؛ لنيابته مناب اضرب<sup>(٦)</sup>.

واختلف في اقتياس وقوعه ، فقيل: هو مقيس في الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام  
 المقصود به التوبيخ.<sup>(٧)</sup> مثال الأمر والنهي : (( قياماً لا قعوداً )) أي : قم [قياماً] ، ولا تقعد  
 [قعوداً] ، ومثال الدعاء : (( سقياً لك )) أي : سقاك الله ، ومثال المصدر بعد الاستفهام  
 المقصود به التوبيخ : (( أتوانيا وقد علاك المشيب ؟ )) أي : أتوانى وقد علاك<sup>(٨)</sup> المشيب.

(١) سور البقرة الآية (٢٥١)

(٢) سورة آل عمران الآية (٩٧)

(٣) سورة التوبة الآية (١١٤)

(٤) سورة فصلت الآية (٤٩)

(٥) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢/٣

(٦) انظر شرح ابن عقيل ٩٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٣ ، والتصريح ٢٥٣/٣

(٧) انظر الخلاف في ذلك في الارتشاف ٢٢٥٣/٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/٣ فما بعدها ، والمساعد

٢٤١/٢ فما بعدها

(٨) انظر شرح ابن عقيل ٥٦٥/١

والمشهور أن ناصب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، هو الفعل العامل في المصدر من لفظه الذي قام هو مقامه.<sup>(١)</sup> ، وقال أبوحيان: (( وفي الإفصاح أنّ قولك: (( ضرباً زيداً )) الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر تقديره : التزم ضرباً زيداً ، فهو منصوب على أنه مفعول بفعل مضمر ملتزم إضماره ، وغير سيبويه يرى أنه منصوب بـ (( اضرب )) مضمرة ))<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا القول ، فـ (( ضرباً )) ليس معمولاً لفعل ناب المصدر عنه عند سيبويه فيما نقل عنه صاحب الإفصاح ، بل هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: (التزم) ونسبه إليه الخضرأوي.<sup>(٣)</sup>

وكما اختلف في العامل في المصدر الواقع بدلا من الفعل اختلف في المعمول بعده ، (( فذهب سيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والزجاج ، والفارسي إلى أنّ العامل في المعمول ، والناصب له هو المصدر نفسه ))<sup>(٤)</sup> ، وعليه ابن مالك.<sup>(٥)</sup> قال ابن عقيل: (( إن قلنا ما نسب إلى سيبويه من أن ضرباً وبابه منصوب بـ (( التزم )) فالظاهر على هذا كون (( ضرباً )) في معنى أن يضرب<sup>(٦)</sup> وهو الناصب لزيد ))<sup>(٧)</sup>

وذهب جماعة من النحاة إلى أن الناصب له هو الفعل المضمر الناصب للمصدر<sup>(٨)</sup> ، وعليه المبرّد<sup>(٩)</sup> ، والسيراfi<sup>(١٠)</sup> ، وابن هشام حيث يقول : (( ولا يجوز في قولك: (( ضرباً زيداً )) أن تعتقد أن (( زيداً )) معمول لضرباً ، خلافاً لقوم من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول: اضرب زيداً، وإنما (( زيداً )) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ))<sup>(١١)</sup>.

والثاني : أن يكون المصدر مقدراً بـ (( أن )) والفعل ، أوبـ (( ما )) والفعل ، فيقدر بـ (( أن )) إذا أريد المضي أو الاستقبال ، نحو : (( عجبْتُ من ضربك زيداً أمس أو غداً )) ،

(١) انظر المساعد ٢/٢٤١ ، ٢٤٤ ، والارتشاف ٥/٢٢٥٤

(٢) الارتشاف ٥/٢٢٥٤-٢٢٥٥

(٣) انظر المساعد ٢/٢٤١

(٤) الارتشاف ٥/٢٢٥٥

(٥) شرح التسهيل ٣/١٢٨ ، وانظر التصريح ٣/٢٥٣

(٦) لعل الصحيح أن يقال: (( أن تضرب )) ؛ لأنه للمخاطب لا للغائب.

(٧) المساعد ٢/٢٤٤

(٨) الارتشاف ٥/٢٢٥٥

(٩) المقتضب ٤/١٥٧

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٢٨

(١١) شرح قطر الندى ٢٩١

والتقدير: من أن ضربت زيداً أمس ، أو من أن تضرب زيداً غداً ، ويقدر بـ ((ما)) إذا أريد به الحال ، نحو: ((عجبت من ضربك زيداً الآن)) التقدير: مما تضرب زيداً الآن.<sup>(١)</sup>

وإعمال المصدر في هذا الموضع لم يكن متفقاً عليه بين النحويين بل هو محل خلاف فيما بينهم ، كما اختلفوا في إعماله إذا كان بدلاً من الفعل ، وفيما يلي تفصيل القول وإيضاحه. إذا كان المصدر مضافاً ، فذكر أبو حيان أنه لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين ، ولكن في كلام بعض أصحابه ما يشعر بالخلاف حيث يقول: ((المضاف لا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين ، وفي كلام بعض أصحابنا إشعار بالخلاف)).<sup>(٢)</sup> وقال ابن هشام : ((وإنما كان إهمال المضاف للفعل أكثر ؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه))<sup>(٣)</sup>

وإذا كان منوناً ، فذهب البصريون إلى إعماله عمل الفعل ، نحو: عجبت من قيام زيد ، وعجبت من ضرب زيد عمراً ، وذهب الكوفيون إلى إهماله.<sup>(٤)</sup> وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل.<sup>(٥)</sup>

وإذا كان مقروناً بـ ((أل)) ، ففي إعماله خلاف حيث ذهب الكوفيون والبغداديون إلى عدم جواز إعماله ، ووافقهم على ذلك جماعة من البصريين ، منهم ابن السراج.<sup>(٦)</sup> وذهب سيويه - فيما نقل عنه أبو حيان - إلى جواز إعماله كالمنون ، وهذا الرأي هو المنقول عن الفراء. وذهب أبو علي وجماعة من البصريين إلى جواز إعماله على قبح . وذهب ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة إلى جواز إعماله إذا جاز أن تعاقب ((أل)) فيه الضمير، نحو: إنك والضرب خالدًا المسيء ، أي وضربك.<sup>(٧)</sup>

والذي نقله ابن هشام عن سيويه تضعيف إعمال المقترن بـ ((أل)) وتقليله حيث يقول: ((وأما إعمال المصدر المحلى بالألف واللام فإنه ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال اجتمع فيه

(١) انظر شرح ابن عقيل ٩٣/٢-٩٤ ، والتصريح ٢٥٢/٣ ، والجمع ٤٥/٣ ، والارتشاف ٢٢٥٦/٥

(٢) الارتشاف ٢٢٥٨/٥

(٣) شرح شذورالذهب ٣٨٢

(٤) انظر الارتشاف ٢٢٥٩/٥-٢٢٦٠ ، والمساعد ٢٣٤/٢ ، والتصريح ٢٥٧/٣

(٥) التصريح ٢٥٧/٣

(٦) مفتاح الإعراب ٩٠

(٧) الارتشاف ٢٢٦١/٥ ، والتصريح ٢٥٨/٣ ، والإفصاح لابن الطراوة ٧٠

الأردلان المفترقان في النوعين السابقين ، فلذلك لا يعمل عند سيويه والمحققين إلا في الشعر ، وقيل: لا يعمل مطلقاً ، وقيل يعمل مطلقاً. والصحيح الأوّل ؛ لأنه قد سمع في أشعارهم خاصة<sup>(١)</sup>

ومما تقدم يتبيّن أن المصدر في نحو: (( ضرباً زيداً )) مهمل عند المبرد والسيرافي ومن تابعهما ، وليس عاملاً في (( زيداً )) ؛ إذ العامل فيه فعل مضمّر تقديره : اضرب ، وهو العامل في (( ضرباً )) .

كما يتبيّن أن المصدر إذا كان مقدراً بـ (( أن )) والفعل ، أو (( ما )) والفعل ، وكان منوناً فمذهب الكوفيين الإهمال . وكذلك إذا كان مقروناً بـ (( أل )) ماعدا الفراء. ووافقهم جماعة من البصريين منهم ابن السراج ، والبغداديون . كما وافقهم ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة إذا كانت (( أل )) فيه غير معاقبة للضمير . وقد ضعّف ابن هشام إعمال المحلي بالألف واللام ، ونسب القول به إلى سيويه والمحققين ، قال القيسي : (( قال أبو علي : إنّما ضعف عمله ؛ لأنه عرّف تعريفاً لا ينوي به الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل ، كاتصال المصدر المضاف ، فقد باين الفعل ... ))<sup>(٢)</sup>

وإذا كان مضافاً ، فالإهمال مذهب بعض النحويين ، قال السيوطي: (( قال أبو حيان: وترك إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياس ؛ لأنه قد دخله خاصّة من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألا يعمل ، فكذلك المنون ؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل... ))<sup>(٣)</sup>

وإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب ، فياضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا ﴾<sup>(٤)</sup> التقدير: يطعم.<sup>(٥)</sup>

وإعمال المصدر - لمن يرون إعماله - مشروط بعدم كونه مصغراً ، وأن لا يكون مضمراً ، وأن لا يكون محدوداً ، وأن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، وأن لا يكون مفصّلاً عن معموله ، وأن لا يكون مؤخراً عنه.<sup>(٦)</sup> وأن يكون مفرداً.

(١) شرح اللوحة البدرية ١٠٢/٢-١٠٣

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١٧٩/١-١٨٠

(٣) الجمع ٤٨/٣

(٤) سورة البلد الآية (١٤-١٥)

(٥) الجمع ٤٧/٣

(٦) انظر شرح قطر الندى ٢٩١ فما بعدها

والثالث: اسم المصدر ، وعرفه ابن مالك بأنه (( ما دلّ على معنى المصدر وخالفه بخلوه - لفظاً وتقديراً دون عوض - من بعض ما في فعله ))<sup>(١)</sup>.

والفرق بين المصدر واسمه أن مدلولهما مختلف ؛ لأن مدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالة على المصدر.<sup>(٢)</sup>

يقول أبو حيان : (( واسم المصدر يقال باصطلاحين أحدهما: ما ينقاس بناؤه من الثلاثي على مَفْعَلٍ أو مَفْعِلٍ ، ومما زاد ، على صيغة المفعول... ))

والاصطلاح الثاني : ما كان أصل وضعه لغير المصدر كالثواب ، والعطاء ، والدهن ، والخبز ، والكلام ، والكرامة ، والكحل ، والرعى ، والطحن ، ونحوها ، وهي أسماء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما يثاب به ، ويدهن به ، ولما يكرم به ، وللجملة من القول ، ولما يكحل به ، ولما يرعى ، ولما يطحن<sup>(٣)</sup> ))

وأما عمله فذكر أبو حيان أنّ اسم المصدر المبدوء بميم لا خلاف في جواز إعماله ، وحكمه حكم المصادر في تقسيمه إلى مضاف ، ومنوّن ، وذوي ( أل ) وجميع أحكام المصدر المتقدم. وأما المصدر غير المبدوء بميم كالثواب والكلام والعطاء ، فذهب البصريون إلى أنه لا يعمل ، ولا يجري مجرى المصدر ، وذهب الكوفيون ، والبغداديون إلى إجرائه مجرى المصدر وإعماله عمله.<sup>(٤)</sup>

وإذا كان شأن اسم المصدر كذلك يمكن لنا القول بأنّ اسم المصدر إذا كان مبدوءاً بميم ، وكان منوناً فمذهب الكوفيين الإهمال ، كما يهمل عندهم إذا كان مقروناً بـ (أل) ما عدا الفراء ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومذهب البغداديين. وإذا كان مضافاً فيهمل عند بعضهم ، ويعمل عند بعضهم الآخر ، والقياس الإهمال.

وإذا كان اسم المصدر غير مبدوء بميم كالثواب والعطاء والكلام ، فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في إهماله إلا إذا كان مضافاً ، فمذهب الكوفيين الإعمال ، ومنه قول

- 
- (١) التسهيل ١٤٢-١٤٣  
(٢) التصريح ٢٥١/٣  
(٣) الارتشاف ٢٢٦٣/٥-٢٢٦٤  
(٤) الارتشاف ٢٢٦٣/٥-٢٢٦٤

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا

وقول الشاعر:

فَإِنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول الشاعر:

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وأتيته لكرامته إِيَّايَ ، وعجبت من كرامتك زيدياً ، ومن طعامك طعاماً ، واستثنى الكسائي من ذلك ثلاثة ألفاظ فلم يعملها ، وهي الخبز والقوت والدهن ، وأجاز ذلك الفراء. وهذه المنصوبات عند البصريين محمولة على إضمار فعل يدلّ عليها هذه الألفاظ.<sup>(١)</sup>

وهناك نوع آخر من أنواع اسم المصدر هو ما كان علماً للحدث ، كـ (( فجار )) و(( حماد )) ، للفجرة ، والمحمدة. فإنه مهمل أيضاً ؛ لمخالفته المصدر في عدم قصد الشيع ، وعدم إضافته ، وعدم قبول الألف واللام ، وعدم وقوعه موقع الفعل.<sup>(٢)</sup>

**والرابع :** اسم التفضيل ، وهو المبني على (( أفعل )) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه.<sup>(٣)</sup> ويكون مقروناً بـ (( أل )) أو مضافاً ، أو مجرداً عنهما.

فإن كان مجرداً من (( أل )) والإضافة ، فيجب له حكمان : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، وأن يؤتى بعده بـ (( مِنْ )) جارة للمفضول ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّنَا... ﴾<sup>(٤)</sup>

وقد تحذفان ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ ... أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً ﴾<sup>(٦)</sup> أي : منك. وأكثر ما تحذف (( مِنْ )) إذا كان أفعل خبراً ، ويقال إذا كان حالاً.

وإن كان مقروناً بـ (( أل )) ، فيجب له حكمان : أن يكون مطابقاً لموصوفه ، وألا يؤتى

(١) الارتشاف ٢٢٦٤/٥-٢٢٦٥

(٢) انظر شرح التسهيل ١٢١/٣-١٢٢ ، والمساعد ٢٣٨/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٣

(٤) سورة يوسف الآية (٨)

(٥) سورة الأعلى الآية (١٧)

(٦) سورة الكهف الآية (٣٤)

معهُ بـ (( مِنْ )) ، نحو: زيدُ الأفضَلُ ، وهندُ الفُضَلَى ، والزيدانُ الأفضَلانُ ، والهندانُ الفُضَلَيانُ ،  
والزيدونُ الأفضَلونُ ، والهنداتُ الفُضَلَيَاتُ .

وإن كان مضافاً ، وكانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران : التذكير والتوحيد ، كما يلزمان  
المجرد من ((أل)) والإضافة؛ لاستوائهما في التنكير، ولكونهما على معنى ((من)).

ويلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف ، نحو: زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل  
رجلين، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة ، والهندان أفضل امرأتين ، والهندات أفضل  
نساء.

وفي كتاب البديع : (( النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها ، نحو: أنت أفضل  
رجل ، وأنتما أفضل رجل ، وأنتم أفضل رجل ، ومنه ﴿... وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ...﴾<sup>(١)</sup>  
وذلك هو القياس ؛ لأن النكرة تميز له ، وقد خفضت بالإضافة ، فأشبهه ((مائة رجل)) وقد  
أجازوا قياساً لا سماعاً أن يثنى وأن يجمع ، نحو : أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال ))<sup>(٢)</sup>  
والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة.<sup>(٣)</sup>

وإن كانت الإضافة إلى معرفة فهو ثلاثة أقسام : قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه ،  
وقسم يقصد به زيادة مطلقة ، وقسم يؤوّل بما لا تفضيل فيه .

فإن أوّل (( أفعل )) بما لا تفضيل فيه ، أو قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف  
به تشبيها بالمعرف بـ (( أل )) في الإخلاء عن لفظ (( من )) ومعناها ، وقد يتواردان على مثال  
واحد ، كقولهم: (( الناقص والأشج أعدلا بني مروان )) فيحتمل ((أعدلا)) أن يؤوّل بما لا  
تفضيل فيه أي : عادلاهم ؛ لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ، ويحتمل أن يراد  
به زيادة مطلقة.<sup>(٤)</sup>

وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقة ؛ لشبهه بالمعرف  
بـ (( أل )) ، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا... ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله :

(١) سورة البقرة الآية (٤١)

(٢) التصريح ٤٤٩/٣ ، وانظر الارتشاف ٢٣٢٢/٥

(٣) التصريح ٤٥٠/٣

(٤) التصريح ٤٥٠/٣

(٥) سورة الأنعام الآية (١٢٣)



﴿...هُمْ أَرَادْنَا...﴾<sup>(١)</sup>

وجاز ترك المطابقة ؛ لشبهه بال مجرد ؛ لنية معنى (( من )) ، كقوله تعالى: ﴿وَلْتَجِدْنَهُمْ  
أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ...﴾<sup>(٢)</sup>

وقد اجتمع المطابقة وعدمها في قول النبي صلى الله عليه وسلم : (( إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ  
وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا... ))<sup>(٣)</sup> ، وترك المطابقة هو الغالب في  
الاستعمال.<sup>(٤)</sup> ويوجهه ابن السراج<sup>(٥)</sup> ويجعل (( أفعل )) فيه كالمجرد ، ويلزم فيه الإفراد والتذكير ،  
ويردّه قوله ﴿...أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا...﴾<sup>(٦)</sup> وقد قرئ بالوجهين : (( أكابر )) و (( أكبر ))<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن هشام أن اسم التفضيل لا يعمل في المصدر ، والمفعول به ، والمفعول له ،  
والمفعول معه ، والمرفوع الملفوظ به - في الأصح - إلا في مسألة الكحل<sup>(٨)</sup> ، كقولهم: (( ما  
رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد )) .

ولكنه يعمل في الضمير المستتر ، والتمييز ، كقوله تعالى: ﴿...أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ  
نَفَرًا﴾<sup>(٩)</sup> وقوله: ﴿...هُمْ أَحْسَنُ أَنَاثًا وَرِثِيًا﴾<sup>(١٠)</sup> ، والحال ، نحو: (( زيد أحسن الناس  
متبسماً )) ، والظرف ، كقول الشاعر:

فإنا وجدنا العرَضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصُّونِ مِنْ رِيْطِ مَلَأَ مُسَهَمٍ<sup>(١١)</sup>

وعمله في الاسم الظاهر مشروط بكونه صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار  
الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً.<sup>(١٢)</sup> قال المبرد: (( تقول: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك أبوه ،  
وجاءني رجلٌ خيرٍ منك أخوه ، ورأيت رجلاً أفضلُ منك أخوه. يختار في هذا الرفع والانقطاع

(١) سورة هود الآية (٢٧)

(٢) سورة البقرة الآية (٩٦)

(٣) جامع الترمذي ص ٤٦٥ رقم الحديث (٢٠١٨) ، وانظر شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢

(٤) انظر التصريح ٤٥١/٣

(٥) انظر الأصول ٧،٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٣

(٦) انظر التصريح ٤٥٢/٣

(٧) انظر الكشاف ٣٨/٢ ، والبحر ٢١٥/٤ ، والدر المصون ١٣٧/٥

(٨) انظر شذورالذهب ٤١٤

(٩) سورة الكهف الآية (٣٤)

(١٠) سورة مريم الآية (٧٤)

(١١) انظر شرح شذورالذهب ٤١٤-٤١٥

(١٢) شرح المقدمة الكافية ٨٥٤/٣

من الأول ؛ لأنه ليس باسم الفاعل الذي يجري على الفعل ، نحو: فاعل وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل ، نحو: مررت برجل حسنٍ أبوه ؛ لأنه اسم من حَسَنَ يَحْسُنُ، ومررت برجل كريم أبوه ؛ لأنه من كَرَّمَ كضارب من ضرب))<sup>(١)</sup>

وقال الشيخ خالد الأزهري في : (( مررت برجل أفضل منه أبوه )) : (( وأكثر العرب يوجب رفع (( أفضل )) في ذلك على أنه خير مقدم و(( أبوه )) مبتدأ مؤخر ... وفاعل (( أفضل )) ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل))<sup>(٢)</sup>

واسم التفضيل أضعف عوامل الأسماء ؛ لأنه مشبه بالصفة المشبهة ، وهي مشبهة باسم الفاعل ، وهو مشبه بالفعل<sup>(٣)</sup> فهو في المرتبة الرابعة من الفعل الذي هو أصل في العمل ، فإذا انتقض شرط عمله أهمل.

ولأن يقال بإهمال أفعال التفضيل مع كونه في المرتبة الرابعة من الفعل الذي هو أصل في العمل أولى.

لذا كان أكثر العرب في نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه) على إيجاب رفع (أفضل) على أنه خير مقدم و(أبوه) مبتدأ ؛ للذهاب فيه إلى إهمال (أفعل من) قال العكبري: (( وأما ( أفعل من ) فالوجه ألا تعمل في مظهر إلا أن يقع المظهر موقع المضمرة ؛ لأن ( أفعل منك ) بعد من اسم الفاعل ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. فعند ذلك تقول: مررت برجل أفضل منه أبوه ، فترفع على أنه خير مقدم ، ومثله : مررت برجل خير منه أبوه ، وشر منه غلامه ))<sup>(٤)</sup> وأما عمله في المضمرة فكما قال العكبري : ((فجائز ؛ لأن مضمرة ليس بلفظ ، بل هو في النية ))<sup>(٥)</sup>

وإذا ثبت صحة إهمال اسم التفضيل فإن العامل لما بعده من منصوب فعلٌ مقدّر يدل عليه المذكور ، قال ابن مالك : (( وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جُعِلَ نصبه بفعل مقدر يفسره (أفعل) كقوله تعالى: ﴿... اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ

(١) المقتضب ٢٤٨/٣

(٢) التصريح ٤٥٥/٣

(٣) انظر الهمع ٢٦٤/٢

(٤) اللباب في علل البناء ٤٤٧/١

(٥) اللباب في علل البناء ٤٤٧/١

رِسَالَتُهُ... ﴿١﴾ ف (حيث) هنا مفعول به ؛ لا مفعول فيه ، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه ((أعلم)). (٢)

**والخامس:** اسم الفعل ، واختلف النحويون في حقيقة أسماء الأفعال فذهب البصريون إلى أنها أسماء سميت بها الأفعال ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال دالة على الحدث والزمان ، وذهب بعض نحاة الأندلس أنها قسم برأسه رابع خارج عن الكلم الثلاث ، وسماه خالفة. (٣) وفي الكليات للكفوي: ((أسماء الأفعال في الحقيقة أسماء المصادر السادة مسد أفعالها ف (صه) معناه سكوتك بالنصب أي اسكت سكوتك فهي بمعنى المصادر لا بمعنى الأفعال ، ومن ثمة كانت اسماً للأفعال مفيدة لمعانيها قصراً للمسافة)) (٤)

وقال ابن عقيل في تعريفها: (( أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها)) (٥) ، وفي الهمع: (( هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة )) (٦)

وتكون بمعنى الماضي ، كهيئات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افترق ، وسرعان ووشكان بمعنى سرع ، وتكون بمعنى الحاضر ، كأوة بمعنى أتوجع ، ووي بمعنى أعجب. (٧) وتكون بمعنى الأمر ، كصه بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكف ، وإيه بمعنى حدث ، وها بمعنى خذ ، ورويد وتيد بمعنى أمهل ، وهيت بمعنى أسرع. (٨) ومذهب سيبويه أن كل فعل ثلاثي لك أن تبني منه فعلاً بمعنى افعل ، كقولك: ضراب اسم اضرب ، وقعاد اسم اقعده ، وقوام اسم قم ، ونزال اسم انزل ، وعند غيره يؤخذ سماعاً. (٩)

وقال صاحب الكناش: (( فرويد ، اسم ومسماه لفظ أمهل ، وأمهل لفظ مدلوله طلب المهلة ، وكذلك جميع أسماء الأفعال ، نحو: هيئات ، فإنها اسم للفظ بعد ، وبعد موضوع للمعنى الذي هو البعد ، وكذلك صه اسم : اسكت ، واسكت موضوع للمعنى الذي هو طلب السكوت ؛ لأن رويد مثلاً لو كان اسماً لطلب المهلة لكان رويد وأمهل مترادفين ، ولم يكن اسماً له ، وكذلك القول في جميع هذا الباب ، وفائدة أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة ؛ لأنها للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد ... وأما المبالغة فلأن معنى :

(١) سورة الأنعام الآية (١٢٤)

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢

(٣) انظر شرح اللمحة البدرية ١٠٩/٢

(٤) الكليات ١٠٧٤-١٠٧٥

(٥) شرح ابن عقيل ٣٠٢/٢

(٦) الهمع ٨١/٣

(٧) الهمع ٨٤/٣

(٨) انظر الهمع ٨٣/٣-٨٤

(٩) الكناش ٢٧٥/١

هيهات زيد بعد جداً ، فهيهات معمولة عن قولك: بعد بعد مكرراً، وكذلك القول في مه وغيرها من هذا الباب ((<sup>(١)</sup>)

والفرق بين اسم الفعل والفعل ، أن الفعل تبرز معه الضمائر ، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً ، وأن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخراً عنه على الأرجح ، وأن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفاً بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور ، واسم الفعل لا يعمل إلا مذكوراً ، وأن الفعل يتصرف ، وتختلف أبنيته لاختلاف الزمان ، واسم الفعل لا يتصرف ولا تختلف أبنيته لاختلاف الزمان ، والفعل يجوز توكيده باسم الفعل ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، وأن الفعل ينصب المضارع في جوابه إذا دل على الطلب ولا ينتصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب على الأرجح.<sup>(٢)</sup>

والسادس: اسم الفاعل ، وهو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.<sup>(٣)</sup> والمراد به: اسم ما فعل الشيء.<sup>(٤)</sup> وهو إما أن يكون منوئاً ، أو مقروناً بـ (( أل )) ، أو مضافاً. وإذا كان منوئاً ، فالمشهور أنه لا خلاف في إعماله عمل الفعل ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به إذا كان متعدياً ، نحو: أنا ضاربٌ زيداً.

بيد أنه إذا نظرنا إلى ماجاء في ارتشاف الضرب : (( وفي كتاب أبي الحسن الهيثم ما نصّه: وقال بعضهم نصب (( زيد )) في قولك : هذا ضاربٌ زيداً. بمعنى يضرب لا بضارب ؛ لأنّ معنى ((ضاربٌ)) يضرب الآن، أو سيضرب غداً... ))<sup>(٥)</sup> يشعرننا بالخلاف حيث يرى بعض النحويين أنّ اسم الفاعل إذا كان منوئاً لا يعمل عنده ، وإذا وُجد بعده معمول ، فهو لفعل مضمّر يفسره المذكور. وقد أشار إلى هذا القول السيوطي في الهمع حيث يقول : (( وقيل : لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل الناصب فعل مقدّر منه ؛ لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم ))<sup>(٦)</sup>

والذين قالوا بإعمال اسم الفاعل المنوّن وهم الجمهور اشترطوا فيه أن يكون بمعنى الحال والاستقبال ، كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً الساعة. وهذا رجلٌ ضاربٌ زيداً غداً. ولا يجوز أن

- 
- (١) الكناش ٢٧٤/١
  - (٢) انظر منتهى الأرب ٤٠٨ فما بعدها
  - (٣) شرح المقدمة الكافية ٨٣٠/٣
  - (٤) شرح الرضي على الكافية ٤١٤/٣
  - (٥) الارتشاف ٢٢٦٧/٥
  - (٦) الهمع ٥٣/٣

تقول: هذا رجل ضاربٌ زيداً أمس<sup>(١)</sup>.

والسر في اشتراط هذا الشرط أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل المضارع، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمن المستقبل، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع فلم يبق وجه لعمله<sup>(٢)</sup>. قال أبو البقاء العكبري: ((الأصل في الأسماء ألا تعمل، كما أن الأصل في الأفعال ألا تعرب، إلا أن المضارع أعرب لمشابهة اسم الفاعل، فينبغي أن لا يعمل اسم الفاعل إلا ما أشبه منه المضارع في الحال والاستقبال))<sup>(٣)</sup> كما قال: ((فأما اسم الفاعل إذا كان للمضي فلا يعمل؛ لأن الماضي لا يشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يشبهه فلم تحمل علة في العمل، كما لم يحمل الماضي على الاسم في الإعراب))<sup>(٤)</sup>.

وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي<sup>(٥)</sup>، ووافقه على إجازته هشام، وابن مضاء<sup>(٦)</sup>. ونسب الكيشي في الإرشاد إلى الكوفيين<sup>(٧)</sup>.

واحتجوا لإعماله بمعنى الماضي بقوله تعالى: ﴿...وَكَلَّبُهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ...﴾<sup>(٨)</sup> فنصب ذراعيه بـ ((بأسط))، وبقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا...﴾<sup>(٩)</sup> فنصب المعطوف، وبقولهم: هذا معط زيداً درهماً أمس، ولا ناصب للدرهم إلا الاسم<sup>(١٠)</sup>.

ورُدَّ قولهم بأن الآية الأولى على حكاية حنّال، كما يحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قولك: مررت بزيدٍ أمس يكتب. والآية الثانية إمّا على الحكاية أيضاً؛ لأنه سبحانه وتعالى في كل يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سَكَنًا والشمس والقمر حسباناً، وإمّا أن القمر والشمس

(١) المقتصد ٥٠٦/١

(٢) عدة السالك ١٩٥/٣

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٧/١

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٧/١-٤٣٨

(٥) شرح المقدمة الكافية ٨٣٣/٣، وشرح الوافية ٤٦٨/٢-٤٦٩، وشرح الرضي على الكافية ٤١٧/٣

(٦) الارتشاف ٢٢٧٢/٥، وتوضيح المقاصد ١٤/٣، وشرح قطر الندى ٣٠١، وشرح شذور الذهب ٣٨٧

(٧) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٧

(٨) سورة الكهف الآية (١٨)

(٩) سورة الأنعام الآية (٩٦)

(١٠) انظر اللباب في علل البناء ٤٣٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٤١٧/٣ فما بعدها، والإرشاد إلى الإعراب ١٩٧

ينتصبان بفعل محذوف تقديره : جعل الشمس والقمر ، ويقدر في المسألة المستشهد بها : أعطاه درهماً.<sup>(١)</sup>

ووصف ابن الحاجب الأعمال بمعنى الماضي بعدم الاستقامة ؛ لمخالفته القياس والسماع ، أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس ؛ إذ الأصل أن يستعمل كل واحد منهما في معناه. وأما الاستعمال ؛ فلأن ذلك لم يسمع في كلام فصيح.<sup>(٢)</sup>

وبالرغم من أن كثيرا من كتب النحو تنسب إلى الكسائي القول بأن اسم الفاعل إذا كان منوَّنا يعمل بمعنى الماضي نجد صاحب معجم الأدباء يقول: (( وحَدَّثَ أيضًا عمن سمع الكسائي يقول: : اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذمّ النحو، ويقول: وما النحو ؟ ، فقلت وأردت أن أعلمه فضل النحو : ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلُ غلامِك ، وقال له آخر: أنا قاتلُ غلامِك ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال: آخذهما جميعًا، فقال له هارون: أخطأت ، وكان له علم بالعربية ، فاستحيا ، وقال: كيف ذلك ؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة ؛ لأنه فعل ماض ، وأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك ، بالنصب فلا يؤخذ به ؛ لأنه مستقبل ، لم يكن بعد ، كما قال الله عزوجلّ : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً ، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو ))<sup>(٤)</sup> ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(٥)</sup> كما نقل أبو حيان في التذكرة.<sup>(٦)</sup>

ولو ثبت صحة ما نقل عن الكسائي في هذه المناظرة فإن له في إعمال اسم الفاعل إذا كان منوَّنا رأيين : أحدهما إعماله بمعنى الماضي ، وهو الموافق لما نقل عنه أكثر النحويين ، والثاني عدم إعماله إذا كان بمعنى الماضي بل تتعين إضافته ، وهو الموافق لآراء أكثر النحويين. ويحتمل أن يكون رأيه الثاني هذا رجوعاً عن الأوّل فيكون هو على مذهب الجمهور ، وليس على

(١) انظر اللباب في علل البناء ٤٣٨/١

(٢) انظر شرح المقدمة الكافية ٣٣٨/٣

(٣) سورة الكهف الآية (٢٣-٢٤)

(٤) معجم الأدباء ٩١/٤-٩٢ ، وانظر النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ٨٢ فما بعدها

(٥) انظر الأشباه والنظائر ٥٣٥/٣-٥٣٦

(٦) انظر تذكرة النحاة ١٦٢

خلافهم. و(( مذهب كل إمام ما قاله ولم يرجع عنه...)).<sup>(١)</sup>

كما يشترط لإعمال اسم الفاعل المنون أيضًا - عند الجمهور - أن يكون معتمدًا ، والاعتماد يكون إمّا : صفة لموصوف ، نحو: مررت برجل ضارب زيدًا ، أو خيرًا لمبتدأ ، نحو: هذا ضاربٌ أبوه عمرًا ، أو حالًا ، نحو: مررت بعمرٍ ضاربًا أخاك ، أو أن يتقدّم عليه أداة من أدوات الاستفهام ، نحو : أضراربٌ زيدٌ أخاك ، أو (( ما )) النافية ، نحو : ما ضاربٌ زيدٌ أخاك.<sup>(٢)</sup>

وخالف الكوفيون والأخفش ، فلم يشترطوا فيه الاعتماد على شيء مما تقدّم فأجازوا: ضاربٌ زيدًا عندنا.<sup>(٣)</sup>

واشترط البصريون والفراء أن يكون مكبرًا ، فلا يجوز : هذا ضويرب زيدًا ، ولم يشترط الكسائي وباقي الكوفيين هذا الشرط ، فأجازوا إعماله مصغرًا.<sup>(٤)</sup>

كما اشترط البصريون والفراء أن لا يكون موصوفًا قبل العمل ، فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقل زيدًا. وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا إعماله موصوفًا.<sup>(٥)</sup>

وإذا كان مقرونًا بـ (( أل )) ، ففي (( أل )) الداخلة عليه خلاف ، فذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف كالتي في الفرس والرجل ، وذهب الجمهور إلى أنها اسم موصول.<sup>(٦)</sup> واختلفوا في إعماله ، فذهب بعضهم إلى أنه مهمل ، وينصب الاسم بعده بفعل مضمّر يفسره المذكور<sup>(٧)</sup> ، وذكر الرضي أن هذا القول منقول عن المازني<sup>(٨)</sup> . وهو مذهب الأخفش - فيما نقل عنه أبوحيان - ولكن الاسم المنتصب بعده ، ينصب على التشبيه بالمفعول به<sup>(٩)</sup> وذهب

(١) الإيقاف على سبب الاختلاف ٤٣

(٢) انظر ترشيح العلل ٢٢٣ ، والبسيط ٩٩٩/٢ ، واللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية ٨٨

(٣) الارتشاف ٢٢٧١/٥

(٤) الارتشاف ٢٢٦٧/٥

(٥) الارتشاف ٢٢٦٨/٥

(٦) جواهر الأدب ٣٧٥ ، وتلقيح الفهوم ٤٤١ ، وانكامل ٥٢/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣ ، واللامات

للزجاجي ٤٥ ، والارتشاف ٢٢٧٣/٥

(٧) انظر توضيح المقاصد ١٨/٣ ، وشرح السيوطي على الألفية ٢٣٥

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤٢٠/٣

(٩) الارتشاف ٢٢٧٣/٥

قوم منهم الرماني إلى أنه لا يعمل إلا بمعنى الماضي<sup>(١)</sup> ومذهب الجمهور أنه يعمل مطلقاً ، نحو:  
هذا الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً.<sup>(٢)</sup>

وبالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش نجده يقول: (( وإذا أدخلت الألف واللام قلت : هو  
الضاربُ زيداً ، ولا يكون أن تجر زيداً ؛ لأن التنوين كأنه باق في الضارب إذا كان فيه الألف  
واللام ؛ لأن الألف واللام تعاقبان التنوين ، وتقول: هما الضاربان زيداً، وهما الضاربا زيدٍ ؛  
لأن الألف واللام لا تعاقبان التنوين في الاثنين والجمع.

فإن أخرجت النون من الاثنين والجمع من أسماء الفاعلين أضفت وإن كان فيه الألف  
واللام ؛ لأنّ النون تعاقب الإضافة ، وطرح النون ههنا كطرح النون في قولك: هما ضاربا زيدٍ،  
ولم يفعلوا ؛ لأن الأصل في قولك: الضاربان إثبات النون ؛ لأن معناه وإعماله مثل معنى الذي  
فعل ))<sup>(٣)</sup>.

وهذا القول يشعر أنّ ما نُقِلَ عن الأخفش ليس على إطلاقه ؛ لأنه مخالف لنصه هذا،  
والصحيح أن يُفصّل في (( أل )) الداخلة على اسم الفاعل ، فإذا كانت فيه للتعريف، فاسم  
الفاعل مهمل ، وإذا كانت موصولة فيجوز الإعمال. ويدلك هذا على أن الأخفش له في  
((أل)) مذهبان : التعريف والموصولة.

يؤكد صحة ذلك ما ذكره المرادي من أن أصحاب الأخفش يقولون : إن قصد بـ (أل)  
العهد ، فالنصب على التشبيه ، وإن قصد معنى الذي ، فالنصب باسم الفاعل.<sup>(٤)</sup>

وعليه ، فإهمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل) مذهب الأخفش في أحد قوليه والمازني، وإنما  
كان ذلك ؛ لأنهما يريان أنّ (أل) المقترن بها اسم الفاعل ليست باسم موصول ، وإنما هي  
معرفة كالتي في الرجل والغلام.

وإعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) عند الجمهور مشروط بكونه غير مصغر كما ذكره ابن  
أبي الربيع في البسيط.<sup>(٥)</sup>

وإذا كان مضافاً ، فقد اختلف النحويون في إعماله فيما يطلبه بعد الإضافة - كما ذكره

(١) الارتشاف ٢٢٧٣/٥ ، والمساعد ١٩٨/٢

(٢) الارتشاف ٢٢٧٢/٥ ، والبسيط ١٠٠١/٢

(٣) معاني القرآن للأخفش ٩٠/١

(٤) توضيح المقاصد ١٨/٣

(٥) البسيط ١٠٠٢/٢



ابن أبي الربيع - على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يعمل مطلقاً ، وأنه يجرى مجراه معرّفًا بالألف واللام ، فتقول : هذا معطي زيدٍ أمس درهمًا ، فيكون (( درهمًا )) منصوب بمعطي . وهو مذهب السيرافي ؛ لأنّ (( معط زيدًا )) بمنزلة : الذي أعطى زيدًا ، فكما أنك تقول : الذي أعطى زيدًا أمس درهمًا ، تقول هذا . وقوله : معطي زيدٍ بمنزلة المعطي زيدًا .

وهذا موافق للكسائي ؛ لأن الكسائي يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً ، والسيرافي يعمله إذا كان بالألف واللام أو بالإضافة ، وأبو علي يعمله إذا كان بالألف واللام خاصة ، هذا كله في إعماله بمعنى الماضي .

الثاني : أن اسم الفاعل إذا كان مضافاً وكان بمعنى الماضي ، فإن كان من باب ظننت عمل ، فتقول : هذا ظانٌ زيدٍ شاخصاً أمس ، فشاحص ينتصب بظانٌ ، ولا يجوز غير ذلك ؛ لأنك إن نصبت بإضمار فعل أذى إلى اقتصار ظننت على مفعول واحد ، وظننت لا يكون ذلك فيها ، فلا بدّ من نصب شاخص بظانٌ . فإن كان من باب أعطى أو أمر ، فلا يكون فيه ذلك ، فإن جاء هذا معطي زيدٍ أمس درهمًا ، فيكون درهم منصوب بإضمار فعل تقديره : أعطاه درهمًا ، وكذلك إذا قلت : هذا أمر زيدٍ الخير ، فيكون الخير منصوباً بإضمار فعل تقديره أمره الخير ؛ لأن أعطى وأمر وما جرى مجراهما يجوز فيه الاقتصار .

الثالث : أن اسم الفاعل المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وإن كان من باب ظننت ، وإنما يعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل العاري عن الألف واللام وعن الإضافة)) .<sup>(١)</sup>

وقد صحّح ابن أبي الربيع هذا القول الأخير حيث يقول : (( وهذا المذهب الثالث هو عندي الصحيح ، وأما قولهم : هذا ظانٌ زيدٍ أمس شاخصاً ، فلم يثبت عن العرب ، وإنما تقول العرب : هذا الظانُ زيدًا شاخصاً ))<sup>(٢)</sup>

ويجوز لاسم الفاعل المستكمل لشروط العمل الإضافة للتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ففي الدرر : (( و﴿ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ﴾ من باب إضافة اسم الفاعل

(١) البسيط ١٠٠٨/٢-١٠٠٩

(٢) البسيط ١٠٠٩/٢

(٣) سورة البقرة الآية (٤٦)

لمعموله إضافة تخفيف ؛ لأنه مستقبل ، وحذفت النون للإضافة ، والأصل : ملاقونَ رَبِّهِمْ ))<sup>(١)</sup> ،  
ومنه قراءة قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قَبْلَتِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> : ﴿ بِتَابِعٍ قَبْلَتِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> (٤)

والفرق بين إضافته بمعنى الماضي ، وإضافته بمعنى الحال والاستقبال أن الإضافة بمعنى  
الماضي إضافة معنوية أو محضة ، والإضافة بمعنى الحال أو المستقبل إضافة غير محضة أو إضافة  
لفظية ؛ للتخفيف.<sup>(٥)</sup>

يتضح مما تقدم أن اسم الفاعل سواء كان مقروناً بـ ( أل ) أو منوناً أو مجرداً عنهما يهمل  
عند بعض النحويين التزاماً بالأصل . والاسم المنصوب بعده معمول لفعل مضمرة يفسره  
المذكور.

**والسابع :** اسم المفعول ، وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه .<sup>(٦)</sup> وسمي اسم المفعول مع  
أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر ؛ إذ المراد : المفعول به الضرب ، أي أوقعته عليه ، لكنه  
حذف حرف الجر ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر ؛ لأن الجار والجرور كان مفعول ما لم يسم  
فاعله.<sup>(٧)</sup>

وقد صرح النحويون أن حكم اسم المفعول في العمل والشروط كحكم اسم الفاعل في  
العمل والشروط اتفاقاً واختلافاً<sup>(٨)</sup> ، نذكر منه قول الرضي : (( وحاله في عمله عمل فعله أي  
المضارع المبني للمفعول ، كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل ،  
وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفي الاستفهام والنفي ، كحال  
اسم الفاعل ))<sup>(٩)</sup> ، وقول أبي حيان : (( وحكمه حكم اسم الفاعل في الشرط وفي الحمل على  
الموضع واتصال الضمائر اتفاقاً واختلافاً وغير ذلك من أحكامه ))<sup>(١٠)</sup> وقول السيوطي : (( كهو

(١) الدر المصون ١/٣٣٣

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٥)

(٣) الكشاف ١/٣٢١ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٢١٤ ، والبحر ١/٤٣٢ ، ومعجم القراءات القرآنية ١/١٢٥

(٤) الدر المصون ٢/١٦٦

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤١٧

(٦) شرح المقدمة الكافية ٣/٨٣٨

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٢٧

(٨) انظر الإيضاح لأبي علي ١٣٣ ، والمفصل ٢٢٩ ، وشرح المفصل ٦/٨٠ ، وشرح المقدمة الكافية ٣/٨٣٩ وشرح

عمدة الحفاظ ٢/٦٨٤

(٩) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٢٨

(١٠) الارتشاف ٥/٢٢٨٧

أيضا (( في العمل والشروط والأحكام وفاقا وخلافا ))<sup>(١)</sup>

وعليه ، فيمكن القول بأن إهمال اسم المفعول وضعاً وعدم إعماله عمل الفعل - سواء كان مقروناً بـ ( أل ) أو مضافاً أو مجرداً عنهما - مذهب بعض النحويين ، والاسم المعمول بعده ، فهو لفعل مضمّر يفسره المذكور ؛ إذ إن إعمال اسم الفاعل خلاف بين أهل العربية فقد ذهب بعضهم إلى أن اسم الفاعل في نحو قولك: (( هذا ضاربٌ زيداً )) أن زيداً ليس معمولاً لـ ((ضارب )) وإنما هو معمول لفعل مقدّر منه ، وهو يضرب<sup>(٢)</sup> ، فكذلك اسم المفعول لا يعمل عند بعضهم ، فلا عمل له في (( أبوه )) في مثل قولك: ((هذا مضروبٌ أبوه الآن أو غداً )) وإنما العامل فيه فعل مضمّر يفسره (( مضروب )) وليس بـ (( مضروب )) نفسه.

ويشترط لإعمال اسم المفعول عند من يرون إعماله وهم الجمهور إذا كان منوناً أن يكون بمعنى الحال والاستقبال خلافاً للكسائي وهشام وابن مضاء ، كما يشترطون فيه أن يكون معتمداً خلافاً للأخفش والكوفيين ، وعدم كونه مصغراً عند البصريين والفراء خلافاً للكسائي وباقي الكوفيين ، وعدم كونه موصوفاً قبل العمل خلافاً للكوفيين. فمتى احتل شرط من هذه الشروط عرض له الإهمال.

وإذا كان اسم المفعول مقروناً بالألف واللام ففي إعماله خلاف بين أهل العربية فمذهب الجمهور أنه يعمل عمل فعله مطلقاً ، وذهب قوم منهم الرماني أنه لا يعمل حالاً ، ولا مستقبلاً ، وإنما يعمل ماضياً . وذهب الأخفش إلى أنه لا يعمل إذا كان الألف واللام فيه للتعريف كالتي في الرجل والغلام . وذهب قوم إلى أنه لا يعمل ، فالعامل في المرفوع بعده في نحو قولك مثلاً : ((هذا المضروب أبوه )) فعل مضمّر يفسره المذكور الذي هو (( المضروب )) وهذا القول كسابقه في المنون ، فاسم المفعول مهمل دائماً سواء كان منوناً أو مقروناً بأل.

وجاءت ألفاظ بمعنى المفعول على فعل ، نحو: ذبح ، ورعي ، وطحن ، وطرح ، وعلى فعل ، نحو: قنص ، ونقص ، ولفظ ، ولقط ، وعلى فُعلة ، نحو: أكلة ، وغرفة ، ولقمة ، ومضغة وغير ذلك ، ولا يجري شيء منها مجرى اسم المفعول في العمل ، فلا يقال: مررتُ برجلٍ ذَبِحٍ كبشُهُ ، خلافاً لابن عصفور.<sup>(٣)</sup>

(١) الفمع ٦١/٣

(٢) انظر ص ٢٩٠

(٣) انظر الارتشاف ٥/٢٢٨٧-٢٢٨٨

وخلاصة القول أن إهمال اسم المفعول سواء توفر فيه شروط الأعمال أم لا مذهب لبعض أهل العربية ، وذلك التزاماً بالأصل ؛ إذ الأسماء في الأصل لا عمل لها ، وإنما العمل للفعل .  
**والثامن :** المثال ، وهو ما حوّل من اسم الفاعل إلى : فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعِيل ، وفَعِلٍ<sup>(١)</sup> . وغالب تحويلها من الثلاثي المجرد وشذ بناؤها من غيره ، كمِهوان ، ومعطاء ، ومهداء ، ورشّاد ، وجزّال ، وزهوق ، ودراك وسّار ، ونذير ، وأليم ، وسميع<sup>(٢)</sup> .  
وهذه الأمثلة تتفاوت في المبالغة ، فضرُوب لمن كثر منه الضرب ، وفَعَّال لمن صار له كالصناعة ، ومِفْعَال لمن صار له كالألة ، وفَعِيل لمن صار له كالطبيعة ، وفَعِل لمن صار له كالعاهة<sup>(٣)</sup> .

واختلف النحاة في إعمالها ، فذهب الكوفيّون إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول ، وإن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره المثال ، وأن ذلك المفعول لا يجوز تقديمه على المثال المذكور فلا يجوز عندهم : هذا زيداً ضرُوبٌ ، وعلى هذا لا يجوز أزيداً أنتَ ضرابه إلا بالرفع .

وذهب سيبويه إلى جواز إعمالها ، ومنع أكثر البصريين من إعمال فَعِيل وفَعِل ، وأجاز الجرمي إعمال فَعِيل دون فَعِل<sup>(٤)</sup> .

وقال ابن عصفور : (( وإنما عملت عمله لوقوعها موقعه بدليل أنها للمبالغة ، وفعل المبالغة فعل بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه مُفَعِّل ، فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع مُفَعِّل ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدّم ذكره إلا أنّ إعمال فَعِل وفَعِيل قليل ))<sup>(٥)</sup> .  
واختار أبو حيان جواز القياس في فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال ، والاقتصار في فَعِيل وفَعِل على المسموع<sup>(٦)</sup> .

وقد سبق أن الأمثلة الخمسة التي هي فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال ، وفَعِيل وفَعِل مهملة عند الكوفيين ؛ لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة ؛ إذ لا مبالغة في أفعالها ؛ ولزوال الشبه

- 
- (١) الارتشاف ٢٢٨١/٥  
(٢) الارتشاف ٢٢٨١/٥  
(٣) انظر الارتشاف ٢٢٨١/٥  
(٤) الارتشاف ٢٢٨١/٥  
(٥) المقرب ٥٦٠/٢  
(٦) الارتشاف ٢٢٨٣/٥ ، والجمع ٥٩/٣

الصورى أيضا فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفسره المثال.<sup>(١)</sup> كما أن فَعِيل وفَعِل لا تعملان عند أكثر البصريين ، ومنهم المازنى والزيدى والمبرد.<sup>(٢)</sup>

والتاسع: الصفة المشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت<sup>(٣)</sup>. وأشبهت اسم الفاعل فى أن كلاً منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع<sup>(٤)</sup> كما أن كلاً منهما يدل على الحدث ومن قام به.<sup>(٥)</sup>

وتختص عن اسم الفاعل بأمر منها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدى كحسن وجميل ، وهو يصاغ منهما كقائم وضارب. وأنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة. وأنها تكون مجارية للمضارع فى تحركه وسكونه ، كطاهر القلب ، وضامر البطن ، ومستقيم الرأى ، وغير مجارية له وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى ، ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له. وأن منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف منصوبه ، ومن ثم صح النصب فى نحو: زيداً أنا ضارب ، وامتنع فى نحو: زيد أبوه حسنٌ وجهه. وأنها يلزم كون معمولها سببياً ، أى : متصلاً بضمير موصوفها ، إما لفظاً ، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه ، وإما معنى، نحو: زيدٌ حسنٌ الوجهه ، أى : منه.<sup>(٦)</sup>

وأوزانها الغالبة فيها : فَعْل كضخم ، وفِعْل كصفر ، وفُعْل كصلب ، وفَعْل كحسن ، وفَعِل كفرح ، وفُعْل كجنب ، وفاعل كطاهر ، وفَعِيل ككريم ، وفَعَال كجبان ، وفُعال كشجاع ، وفَعْلان الذى مؤنثه فَعْلَى كعَطْشَان عَطْشَى ، وأفَعَل الذى مؤنثه فَعْلَاء كأحمر حمراء.<sup>(٧)</sup>

وهى إما أن تكون بالألف واللام ، نحو (الحسن) أو مجردة عنهما نحو (حسن) وقد أوصل بن مالك الوجوه الجائزة فى معمولها إلى اثنين وثلاثين وجهاً، حيث يقول : ((...يكون فى إعمال العارية من (أل) ثمانية عشر مثلاً ، وفى إعمال المقرونة بها أربعة عشر مثلاً.

(١) الهمع ٥٩/٣

(٢) الهمع ٥٩/٣

(٣) شرح المقدمة الكافية ٨٤٠/٣ ، وانظر شرح شذور الذهب ٣٩٦

(٤) اللباب فى علل البناء ٤٤٣/١ ، والمصباح فى النحو للمطرزى ٦٨

(٥) انظر منحة الجليل ١٤٠/٢

(٦) أوضح المسالك ٢٢٢/٣

(٧) انظر شذا العرف ٨١-٨٠

فأمثلة إعمال العارية : هو حسنُ وجهه ، وحسنُ وجهها ، وحسنُ وجهه ، وحسنُ وجهه ،  
 وحسنُ الوجهه ، وحسنُ الوجهة ، وحسنُ وجهه أبٍ ، وحسنُ وجهه أبٍ ، وحسنُ وجهه أبيه ،  
 وحسنُ وجهه أبيه ، وحسنُ وجهه الأبِ ، وحسنُ وجهه الأبِ ، وحسنُ وجهه ، وحسنُ وجهه ،  
 وحسنُ الوجهِ ، وحسنُ وجهِ أبٍ ، وحسنُ وجهِ أبيه ، وحسنُ وجهِ الأبِ .

وأمثلة المقرونة بـ(( أل )) أربعة عشر مثالا: هو الحسنُ وجهه ، والحسنُ وجهها ، والحسنُ  
 وجهه ، والحسنُ وجهه ، والحسنُ الوجهه ، والحسنُ الوجهة ، والحسنُ الوجهِ ، والحسنُ وجهه أبٍ ،  
 والحسنُ وجهه أبٍ ، والحسنُ وجهه أبيه ، والحسنُ وجهه الأبِ ، والحسنُ وجهه الأبِ ، والحسنُ وجهه  
 الأبِ ، والحسنُ وجهِ الأبِ ))<sup>(١)</sup>

وتوجيه الأوجه الإعرابية لما بعد الصفة المشبهة ، أن الرفع على الفاعلية ، وأجاز أبو علي  
 الفارسي أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة ، ونصب النكرة على التمييز أو التشبيه  
 بالمفعول به ، ونصب المرفوع بالإضافة على التشبيه ، وأجاز بعض النحويين التمييز ، وهي نزع  
 كوفية ، ونصب المرفوع بـأل على التشبيه وأجاز بعضهم التمييز.<sup>(٢)</sup>

واختلف في إضافتها ، فقيل: هي من نصب ، فأصل حسن الوجه بالخفض حسن الوجه  
 بالنصب ، وقبل النصب هو مرفوع ، فالنصب من رفع والخفض من نصب. وقيل: بالإضافة من  
 رفع والنصب من خفض ، فالخفض نشأ عن الرفع والنصب عن الخفض. وقيل: كل منهما  
 ممكن.<sup>(٣)</sup>

وإعمالها في التمييز مذهب سيبويه والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي<sup>(٤)</sup> وذهب ابن  
 عصفور إلى أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى  
 مجراه ونسبه إلى المحققين قال أبو حيان : (( قال ابن عصفور: ذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو  
 الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه وهو اختيار ابن عصفور ))<sup>(٥)</sup>

وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميّزة فعل ولا وصف كما لو قلت: ((هذا  
 أخوك إخلاصاً)) أو قلت: (( هذا أبوك عطفاً )) فالقول بأن ناصبه هو الجملة مطرد ، بخلاف

(١) شرح عمدة الحفاظ ٦٨٧/٢

(٢) انظر شرح اللوحة البدرية ١٥٨/٢ ، وشرح قطر الندى ٣١١ ، وأوضح المسالك ٢٢٣/٣ المساعد ٢١٧/٢

(٣) انظر المساعد ٢١٢/٢

(٤) انظر الارتشاف ١٦٢١/٤ ، وشفاء العليل ٥٥٦/٢ ، والهمع ٢٦٧/٢

(٥) الارتشاف ١٦٢١/٤ ، وانظر الهمع ٢٦٧/٢ ، وشفاء العليل ٥٥٦/٢

القول الأول فإنه غير مطرد.<sup>(١)</sup>

والقول بنسبة العمل إلى الجملة غريب ؛ لأن الجملة لم يعهد في العوامل أنها قد عملت نصباً أو جرّاً أو رفعاً ولكنها هي المعرضة للعوامل.

والقياس في الصفة المشبهة ألا تعمل قال ابن أبي الربيع : (( اعلم أن القياس في حسن ألا يرفع ولا ينصب ؛ لأنه اسم ، وأصل الأسماء ألا ترفع ولا تنصب ولا تجد اسماً يرفع وينصب إلا بالحمل على الفعل إلا المبتدأ ... ))<sup>(٢)</sup>

وقال القرطبي : (( وإنما نصب التمييز ؛ لأنه ليس له ما يخفضه ولا ما يرفعه ، وكان النصب أخف الحركات فجعل لكل ما لا عامل فيه ، وقال الكسائي على إضمار من ))<sup>(٣)</sup>  
وإعمال الصفة المشبهة مشروط بالشروط المذكورة في إعمال اسم الفاعل<sup>(٤)</sup> ، وإذا احتل شرط من شروط الإعمال أهملت .

وأرى أنه لو نسب العمل إلى فعل مقدّر يدل عليه المذكور أولى من نسبه إلى الجملة أو إلى الصفة نفسها ؛ لأنها في الدرجة الثالثة من الفعل ؛ لكونها مشبهة باسم الفاعل وهو مشبه بالفعل.<sup>(٥)</sup>

وقد سبق أن إهمال اسم الفاعل مذهب لبعض أهل العربية مع كونها في الدرجة الثانية من الفعل ، فلأن يقال بإهمال الصفة المشبهة مع كونها في الدرجة الثالثة أولى من القول بإعمالها ؛ لأنها تبنى من الفعل اللازم ولا تبنى من الفعل المتعدي قال ابن يعيش : (( هذه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين غير معتد بفعلها ؛ لأن أفعالها غير مؤثرة كضارب وقاتل ))<sup>(٦)</sup> فالقول بإعمالها تجاوز وتوسع.

ومع إعمال هذه الأسماء إلا أنها قد يعرض فيها الإهمال إما لحمل الشيء على نظيره ، أو دخوله على ما ليس معرباً ، أو فقد شرط من شروط عمله ، أو لنقله إلى العلمية أو غير ذلك ، وإليك البيان ، والتفصيل :

(١) عدة السالك ٣١٩/٢

(٢) البسيط ١٠٧٤/٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٢٤/٤

(٤) انظر شرح ألفية ابن معط ٩٩٧/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٤٦ ، وشرح اللوحة البدرية ١٦٠/٢

(٥) انظر البسيط ١٠٧٣/٢ ، والهمع ٢٦٤/٢

(٦) شرح المفصل ٨٤/٦

## أولاً - إهمال الاسم لحملة على نظيره :

إهمال (( متى )) من أسماء الشرط ؛ لحملةا على (( إذا )) ، قال ابن مالك في قول أبي جهل لصفوان : (( مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ وَأَنْتَ سَيِّدُ هَذَا الْوَادِي ، تَخَلَّفُوا مَعَكَ )) : ((تضمن هذا الكلام ثبوت ألف ((يرك)) بعد (( متى )) الشرطية ، وكان حقها أن تحذف ، فيقال: متى يرك ، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>)

وقال في أحد تخريجاته : (( الثاني أن يكون متى شبهت بـ ((إذا)) فأهملت، كما شبهت (( إذا )) بـ (( متى )) فأعملت.<sup>(٣)</sup> كما قال : (( وفي تشبيه متى بـ (( إذا )) وإهمالها قول عائشة رضي الله عنها : (( إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ ))<sup>(٤)</sup> وقال ابن هشام : (( الثاني : أن يكون (( متى )) شبهت بـ (( إذا )) فأهملت ، كما شبهت (( إذا )) بـ (( متى )) فأعملت<sup>(٥)</sup>. وقال أيضاً في القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام: (( والرابع : إعطاء (( إذا )) حكم ((متى)) في الجزم بها كقوله:

..... وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وإهمال (( متى )) حكماً لها بحكم (( إذا )) ، كقول عائشة رضي الله عنها: ((وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ))<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الكهف الآية (٣٩)

(٢) شواهد التوضيح ١٧-١٨

(٣) شواهد التوضيح ١٨

(٤) شواهد التوضيح ١٩

(٥) شواهد التوضيح ١٨

(٦) المغني ٩١٦



ثانيًا - إهمال الاسم لدخوله على ما ليس معربًا:

إذا قلنا بأن أصل وحق فعل الشرط وجوابه أن يكونا مستقبلين ، نحو: إنْ تَكْرُمْنِي أَكْرِمُكَ<sup>(١)</sup> ؛ لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره<sup>(٢)</sup> ، فلا يكون ذلك إلا للمستقبل ، ويظهر أثر الأداة في الفعلين ؛ لاختصاصها.

فإذا وقع بعدها ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال ، نحو: من أتاني أكرمته ، أي: من يأتي أكرمه ، فلا تعمل ( مَنْ ) في لفظ فعل الشرط وجوابه ؛ لكونهما ماضيين ، فهما مبنيان. كما لا تعمل أن المصدرية في نحو: (( أعجبتني أن قمتَ )) مع اختصاصها بالفعل ؛ لأن مدخولها ماض وغير قابل للإعراب.

وإذا كان فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا يجوز فيه الجزم بإعمال الأداة ، والرفع بإهمالها ، نحو: من أتاني أكرمه ، وأكرمه ، قال ابن مالك في الألفية:

\* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَأَ حَسَنٌ \*<sup>(٣)</sup>

وضرب السيوطي رفعه مثلاً (( للحسن )) كأحد الأحكام النحوية حيث يقول في الاقتراح : (( الحكم النحوي ينقسم إلى : واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء.

ف (( الواجب )) كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول وجر المضاف إليه ، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك. والممنوع كأضداد ذلك.

و(( الحسن )) كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ. و(( القبيح )) كرفعه بعد شرط مضارع.

و(( خلاف الأولى )) كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدًا ، و(( الجائز على السواء )) كحذف المبتدأ أو الخبر ، وإثباته حيث لا مانع مع الحذف ، ولا مقتض لذلك<sup>(٤)</sup>

قال ابن الطيب الفاسي : (( وإنما كان حسنًا ؛ لأن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط

(١) شرح اللمع في النحو ١٧٦ ، وشرح المفصل ١٥٦/٨ ، وأسرار العربية ٢٣٥

(٢) شرح المفصل ١٥٦/٨

(٣) الألفية ٧٠

(٤) الاقتراح ١٣٨

لكونه ماضيًا مع قربه حسن أن لا تعمل في الجواب مع بعده ((<sup>(١)</sup>)

وقد اجتمع الوجهان في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> حيث قرأ الحسن البصري (نُوفِي) بإثبات الياء<sup>(٣)</sup> ، قال الزمخشري: ((وفي قراءة الحسن ((نُوفِي)) بالتخفيف وإثبات الياء ؛ لأن الشرط وقع ماضيًا كقوله:

\* يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ \*<sup>(٤)</sup>

ووفى وأوفى بمعنى كما جاء في القاموس : ((وأوفى فلانًا حقّه : أعطاه وافيًا ، كوفاه ووافاه))<sup>(٥)</sup>

ومذهب سيويه - كما نقل عنه - أن رفع المضارع الواقع جوابًا بعد شرط ماضٍ على نية التقديم ، فيكون دليل الجواب لا عينه ، ومذهب المبرد على نية الفاء.<sup>(٦)</sup>  
ولا يخفى ما في مذهب سيويه والمبرد من التكلف ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى من غيره.

وخلاصة ما تقدم أن الأصل في مدخول أداة الشرط وهو فعل الشرط وجوابه أن يكونا مضارعين ، وتعمل الأداة فيهما الجزم ؛ لكونهما معربين ، قال صاحب الكناش: ((واعلم أن الشرط والجزاء إن كانا مضارعين نحو: إن تقم أقم فجزم كل واحد منهما واجب ؛ لكون كل منهما معربًا ، والجازم موجود))<sup>(٧)</sup>

وإذا كانا ماضيين فلا تعمل في لفظيهما الأداة ؛ لكونهما مبنيين. فهي مهملة لدخولها على غير ما تختص به ، ومثلها في ذلك مثل أفعال القلوب حين تعليقها.

وإذا كان فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا ، يجوز فيه الوجهان إعمال الأداة في الجواب بجزمه ، وإهمالها برفعه. وقد وصفه ابن مالك والسيوطي وغيرهما بالحسن لأن الأداة لما لم تعمل

(١) فيض النشر ٣٠٦/١

(٢) سورة هود الآية (١٥)

(٣) انظر البحر ٢١٠/٥ ، ومعجم القراءات القرآنية ١٠٤/٣

(٤) الكشاف ٢٦٢/٢ ، وانظر البحر ٢١٠/٥ ، والدر المصون ٢٩٧/٦

(٥) القاموس ١٧٣١

(٦) انظر المغني ٢٥٢ ، والدر المصون ٢٩٧/٦

(٧) الكناش ٢٥/٢

في لفظ الشرط مع قرينه فإن لا تعمل في الجزاء مع بعده أولى.<sup>(١)</sup> وقيل : لما لم يعمل الجازم في الشرط لم يعمل في الجزاء طلباً للمناسبة.<sup>(٢)</sup> وقال صاحب فيض النشر: (( لما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضياً ضعفت الأداة عن العمل في الجواب ))<sup>(٣)</sup>

وهذا يؤكد لنا أن أداة الشرط كان حقها وأصلها أن تدخل على الفعل المضارع ، وإذا دخلت على الماضي عرض لها الإهمال ؛ لأن الماضي مبني وغير قابل للإعراب ، قال ابن مالك : (( فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافق الأصل ؛ لأن المراد منهما الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع ، وما وافق الوضع أصل لما خالفه ، وإذا كانا ماضيين خالفاً للأصل ))<sup>(٤)</sup> ، وقال المالقي في أحد مواضع (( إن )) : (( أن تكون حرفاً للشرط ، فتجزم فعلين مضارعين ، أحدهما هو الشرط والثاني هو الجزاء ، هذا هو الأصل فيها وفي أدوات الشرط ، وهو الكثير . ثم يجوز أن تدخل على ماضيين فلا تؤثر فيهما لبنائهما وهما في المعنى مستقبليان ، ويجوز أن تدخل على ماض ومضارع فيبقى الماضي مبنيًا. قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تؤثر فيه إذا لم تؤثر في الذي يليها ))<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) انظر الإرشاد ٤٦٤
  - (٢) شرح ألفية ابن معط ٣٣١/١
  - (٣) فيض النشر ٣٠٧/١
  - (٤) شواهد التوضيح ١٧
  - (٥) رصف المباني ١٨٧

### ثالثاً - إهمال الاسم لفقد شرط من شروط عمله :

الاسم الذي يعمل بشروط المصدر ، واسمه ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل عند من يرون إعمال هذه الأسماء.

وشروط إعمال المصدر - كما تقدم - عدم كونه مصغراً ، وأن لا يكون مضمراً ، وأن لا يكون محدوداً ، وأن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، وأن لا يكون مفصلاً عن معموله ، وأن لا يكون مؤخرًا عنه ، وأن يكون مفرداً.

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط يُهمل ، كتصغيره ، قال ابن مالك: (( لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى <sup>(١)</sup> ، ولأن التصغير من خصائص الأسماء <sup>(٢)</sup> ، فلا يعمل إذا صُغِرَ ؛ لبعده شبهه بالفعل.

أو تحديده بالتاء ؛ لأن صيغة المصدر المقترن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل ، ولأن المصدر المحدود بالتاء قد بعد شبهه بالفعل <sup>(٣)</sup> ؛ (( لأنه غير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل ، فلا يقال: عرفت ضربتك زيداً، ونحو ذلك ، فإن روي مثله ممن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه)). <sup>(٤)</sup>

أو وصفه قبل العمل ؛ (( لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله ، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته ، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر )) <sup>(٥)</sup>

أو تثنيته أو جمعه خلافاً لبعضهم ؛ لأن التثنية والجمع مما يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل <sup>(٦)</sup> . ولأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفعل <sup>(٧)</sup> . قال ابن مالك : ( وكذا المجموع حقه ألا يعمل ؛ لأن لفظه إذا جمع مغاير للفظ

(١) شرح التسهيل ١٠٦/٣

(٢) سبيل الهدى ٢٩١

(٣) سبيل الهدى ٢٩٤

(٤) شرح التسهيل ١٠٨/٣

(٥) شرح التسهيل ١٠٨/٣-١٠٩

(٦) الهمع ٤٣/٣

(٧) سبيل الهدى ٢٩٢

المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يقس عليه))<sup>(١)</sup> أو إضماره ، قال ابن السراج : (( واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر ، لا تقول: سرّني ضربك عمراً وهو زيداً ، وأنت تريد : وضربك زيداً ؛ لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه ، ألا ترى أن (( ضرب )) مشتق من الضرب ، وإنما يعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمّر ، وإنما يعمل لشبهه بالفعل ، فكما أن الفعل لا يضمّر ، فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمّر ))<sup>(٢)</sup> ، وقال ابن مالك : (( وإذا أضمّر المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل . فلو قلت: (( ضربك المسيء حسن وهو المحسن قبيح )) - وأنت تريد (( وضربك المحسن قبيح )) - امتنع لما ذكرت لك ))<sup>(٣)</sup>

وقال السيوطي : (( فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العلم ليس بعلم ، ولا ضمير اسم الجنس ليس اسم جنس ))<sup>(٤)</sup>.

وقد أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمراً ، يقول ابن هشام في معرض حديثه عن شروط إعمال المصدر: (( أن لا يكون مضمراً ، فلا تقول: (( ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح )) ؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل . وأجازه الكوفيون ))<sup>(٥)</sup>

واسم المصدر غير العلم شأنه في الإهمال كالمصدر يعرض فيه الإهمال إذا اختل شرط من شروط العمل ، وعلّة إهماله كعلّة إهمال المصدر ؛ لالتحادهما في الشروط والحكم كما تقدّم.

واسم الفاعل إذا انتفى شرط من شروط إعماله التي سبق ذكرها يهمل ، كوصفه قبل العمل ، أو تصغيره ، أو عدم اعتماده أي: عدم كونه موصوفاً ولا خيراً لمبتدأ ولا حالاً لذي حال، ولا مسبوقاً بحرف نفي أو استفهام عند الجمهور ، قال ابن الحاجب : (( وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه ؛ لأنه هو الأصل ؛ لأنه صفة في المعنى ولا بد من محكوم عليه به ، والمحكوم عليه قد يكون مبتدأ ، كقولك: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً. وقد يكون موصوفاً ، كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً . وقد يكون ذا حال ، كقولك: جاءني زيدٌ ضارباً أبوه عمراً. وإنما اشترط

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢

(٢) الأصول ١٦٣/١

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢

(٤) المطالع السعيدة ٦٦٥-٦٦٦ ، والممع ٤٣/٣

(٥) شرح قطر الندى ٢٩٢

عند فقدان هذا الاعتماد أن تخلفه الهمزة أو (ما) ؛ لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين))<sup>(١)</sup>

وإنما يهمل اسم الفاعل إذا كان موصوفاً قبل العمل ؛ لأنه يتعد بالوصف عن شبه الفعل قال سيبويه: (( ألا ترى أنك لو قلت : مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً ، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه ، كان قبيحاً ؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء ؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه))<sup>(٢)</sup> وقال أبو البركات الأنباري: (( واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل ؛ لأنه يخرج بالوصف عن شبه الفعل ؛ لأن الفعل لا يوصف وإذا خرج بالوصف عن شبه الفعل فينبغي ألا يعمل))<sup>(٣)</sup>

وإنما أهمل إذا كان مصغراً ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء فابتعد بالتصغير عن شبه الفعل ، قال سيبويه: (( واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه قبيح : هو ضويرب زيداً ، وهو ضويرب زيدٍ ، إذا أردت بضاربٍ زيدٍ التنوين وإن كان ضاربٍ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن الأثير: (( وإذا صُغِرَ اسم الفاعل أو وصف لم يعمل ؛ لأنه يعد بذلك عن الفعل الذي عمل بمشابهته ، وما جاء منه في الشعر فمؤول ، وقد جَوَّز بعضهم : هذا ضاربٌ زيداً ظريفٌ ، فوصف بعد العمل))<sup>(٥)</sup>

وقال السيوطي : (( وشرط البصرية كونه مكبراً فلا يجوز : هذا ضويرب زيداً ؛ لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه))<sup>(٦)</sup>

ويجري مجرى اسم الفاعل في الإهمال اسم المفعول ؛ لأن حكمهما واحد كما قال الرضي: (( وحاله في عمله عمل فعله أي المضارع المبني للمفعول ، كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل ، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على

(١) شرح المقدمة الكافية ٨٣١/٣

(٢) الكتاب ٢٩/٢

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣/١

(٤) الكتاب ٤٨٠/٣

(٥) البدیع ٥٠٧/١ (المجلد الثاني)

(٦) الهمع ٥٤/٣

صاحبه أو حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل))<sup>(١)</sup> فإذا اختل شرط من شروط عمله أهمل لما سبق ذكره في إهمال اسم الفاعل إذا اختل شرط من شروط عمله.

والصفة المشبهة يشترط لإعمالها بعض ما اشترط لإعمال اسم الفاعل ، قال ابن الأثير: ((هذه الصفات لا تعمل إلا إذا كانت للحال دون الاستقبال واعتمدت على ما اعتمد عليه اسم الفاعل...))<sup>(٢)</sup>

وتخالف اسم الفاعل ؛ لكونها غير جارية على الفعل كما جرى اسم الفاعل عليه ، فإذا قلت: زيدٌ ضارب عمراً ، فاسم الفاعل من فعل حقيقي نصبت به كما نصبت بالفعل، وضخّم، وصِفْرٌ ، وصُلْبٌ ، وحَسَنٌ ، وفرح ، وجُنُبٌ ، وطاهر ، وكريم ، وجَبَانٌ ، وشُجَاعٌ ، وغيرها من صيغ الصفة المشبهة غير متعدية على الحقيقة ، وإنما تعدت لتشبيها باسم الفاعل.<sup>(٣)</sup>

فإذا فقد شرط من شروط عملها أهملت كما أهمل اسم الفاعل لفقده شرط من شروط عمله ؛ لأنها محمولة عليه أو مشبهة به.

واسم التفضيل القول القوي فيه أن لا يعمل في الاسم المظهر إلا في مسألة الكحل، وأما عمله في المضمرة فكما قال العكبري: (( فجائز ؛ لأن مضمرة ليس بلفظ بل هو في النية))<sup>(٤)</sup> فإذا قلت: مررت برجل أفضل منك أبوه ، لا ترفع ( أبوه ) بـ ( أفضل ) ؛ لأنه مظهر ، ولكن يرفع بالابتداء ، وأفضل خبره ، وتكون الجملة صفة لرجل.<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٢٨/٣

(٢) البديع ٥٠٧/١ (المجلد الثاني)

(٣) انظر البديع ٥١٥/١ (المجلد الثاني)

(٤) اللباب ٤٤٧/١

(٥) البديع ٥١٨/١-٥١٩ (المجلد الثاني)

## رابعاً - إهمال الاسم لتقدم عامل غير حرف جر عليه:

اسم الشرط إذا تقدم عليه كان وأخواتها أو إن وأخواتها يعرض له الإهمال ، قال سيبويه: (( هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ، وذلك قولك: إن من يأتي آتية ، وكان من يأتي آتية ، وليس من يأتي آتية)).<sup>(١)</sup>

ثم تابع كلامه قائلاً : (( وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا ؛ لأنك أعملتَ كان وإنّ، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء. فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بـ (إنّ) و(متى) ، تريد إنّ إنّ وإنّ متى، كان محالاً . فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بـ (( من )) و(ما) و(أي). فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت)).<sup>(٢)</sup>

وقال أبو القاسم الزجاجي : (( وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عامل غير الابتداء أو الفعل المجازى به بطل الجزاء ، وارتفع الفعل ، كقولك: إنّ من يكرمني أكرمه وأحسنُ إليه ، وإنّ من يحسنُ إليّ أحسنُ إليه ))<sup>(٣)</sup>

وقد أشار إليه ابن عصفور بقوله: (( وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ما عدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط. فمثال دخول حرف الجر: بَمَنْ تَمَرُّرُ أَمَرُّرُ به. ومثال أن تضيف إلى اسم الشرط : غلام مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ)).<sup>(٤)</sup>

هذه النصوص لسيبويه والزجاجي وابن عصفور تبين لنا أن أسماء الشرط تدخل عليها العوامل من الأفعال والحروف والأسماء ، فمن الأفعال كان وأخواتها ، ومن الحروف إنّ وأخواتها ، وحروف الجر. ومن الأسماء المضاف على القول بأنه العامل في المضاف إليه.<sup>(٥)</sup>

فإذا دخلت عليها حروف الجر ، أو أضيف إليها اسم بقيت على عملها الذي هو الجزم في فعل الشرط وحزائه ، كما في المثال : (( بَمَنْ تَمَرُّرُ أَمَرُّرُ به )) ، و(( غلام مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ)).

(١) الكتاب ٧١/٣

(٢) الكتاب ٧٢-٧١/٣

(٣) الجمل ٢١٤

(٤) شرح الجمل ٢٠١/٢

(٥) وجعل الاسم المضاف عاملاً فيما أضيف إليه فيه خلاف بين أهل العربية.



وإذا دخلت عليها كان وإنّ وأخواتهما عرض لها الإهمال ، فلا يقال : كان من يأتيني آتية ، وإنّ من يأتيني آتية إعمالاً لأداة الشرط (( مَنْ )) ، بل يقال : (( إنّ مَنْ يأتيني آتية ، وكان من يأتيني آتية ، وليس من يأتيني آتية )) إهمالاً للأداة كما مثل له سيبويه.

وإنما أهمل اسم الشرط ؛ لتقدم كان وإنّ وأخواتهما عليه ؛ لزواله عن وضعه الذي هو التصدر ، فأعمل فيه كان و إنّ. وإنما أعمل اسم الشرط ولم يهمل إذا تقدم حرف الجر عليه أو أضيف إليه اسم ؛ لأنه وإن كان مُتَقَدِّمًا عليه بحرف الجر وبالاسم المضاف فهو في حكم المتقدم أو التصدر ؛ لأن معنى بِمَنْ تَمَرُّرُ أَمْرُرُ بِهِ ، وَغَلَامَ مَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ: مَنْ تَمَرُّرُ بِهِ أَمْرُرُ بِهِ ، وَمَنْ تَضْرِبُهُ أَضْرِبُ غُلَامَهُ. والله أعلم.

## خامساً - إهمال الاسم لنقله إلى العلمية:

الفعل إذا نقل إلى العلمية يعرض له الإهمال ، فكذلك ما أُعْمِلَ عمله من المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها إذا نقلت إلى العلمية يعرض لها الإهمال.

ومن أسماء الفاعلين المنقولة إلى العلمية : حاجز ، يقول ابن دريد في اشتقاقه : ((فاعل من حجزت بين القوم ، وكل شيئين فصلت بينهما فقد حجزتهما . وبه سمي الحجاز ؛ لأنها فصلت بين نجد وتهامة))<sup>(١)</sup> ، و الحارث ، يقول ابن دريد في اشتقاقه : ((إما من قولهم: حرث الأرض يحرثها حرثاً ، إذا أصلحها للزرع. أو يكون من قولهم: حرث لديناه ، إذا كسب لها ، ومنه قوله عز وجل: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> ، والقاسم ، قال ابن دريد : (( فاشتقاقه من قسمت الشيء أقسمه قسمًا ، فأنا قاسم ، والشيء مقسوم ، والقسم مصدر والقسم النصيب ))<sup>(٤)</sup> ، وهاشم ، يقول ابن دريد: (( من قولهم: هشم الشيء أهشمه هشما إذا كسرتَه حتى ينشدخ فقد هشمتَه . وهشيم الشجر: ما يبس من أغصانه حتى يتكسر ، وسُمِّيَ هاشمًا فيما يزعمون لهشمه الخبز للثريد))<sup>(٥)</sup>

وإنما أهملت هذه الأسماء ؛ لصيرورتها أعلامًا ، والأسماء الأعلام لا تعمل<sup>(٦)</sup> ؛ لعدم دلالتها على الحدث ، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: (( الأعلام كمحمد وسعيد - علمين على معنيين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ؛ إذ لا دلالة لها على الأحداث... ))<sup>(٧)</sup> ولأن يُهْمَل اسم الفاعل إذا سُمِّيَ به أولى وأكد من أن يُهْمَل الفعل إذا سُمِّيَ به ؛ لأن الفعل أصله أن يعمل ، واسم الفاعل أصله ألاّ يعمل ولكنه عمل ؛ لحملة على الفعل.

ويجدر هنا الإشارة إلى أن النحويين مجمعون على أن الخبر المشتق من الفعل يتحمّل ضميرًا مرفوعًا بأنه فاعل ، في نحو: زيدٌ ضاربٌ ، وعمرو مضروبٌ ، وخالد حسنٌ ، ومحمدٌ خير منك.

(١) الاشتقاق ٥١٤-٥١٥

(٢) سورة شوري الآية (٢٠)

(٣) الاشتقاق ٤٤

(٤) الاشتقاق ٦٢

(٥) الاشتقاق ١٣

(٦) التصريح ٢٥٩/٣

(٧) عدة السالك ١٨٧/٣

وإذا كان اسماً محضاً غير مشتق من فعل ، نحو: زيدٌ أخوك ، وعمرو غلامك ، فمذهب البصريين أنه لا يتحمل الضمير ، ومذهب الرماني والكوفيين أنه يتحمله ، واحتج الكوفيون والرماني (( أنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة ، فإنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ أخوك ، وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناده معنى الأخوة ، وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة إليه ، وهذه المعاني معاني الأفعال ))<sup>(١)</sup>

وردّ العكبري مذهب الكوفيين والرماني حيث يقول: (( وما قالوا : فاسد لثلاثة أوجه ، أحدها: أن قولك: هذا زيدٌ ، مبتدأ وخبر ، فـ (( زيدٌ )) لا يصح تحمله الضمير ، كما لا يعمل في الظاهر. والثاني : أنه لا يقع صفة ، فلم يكن فيه. والثالث: أنه قد يخالف المبتدأ في العدد ، كقولك: زيد العمران أخواه ، والضمير أبداً يكون على وفق المظهر ))<sup>(٢)</sup>

وصحّح ابن يعيش مذهب البصريين حيث يقول: (( والصحيح الأوّل وعليه الأكثر من أصحابنا ؛ لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل ، وهو معدوم ههنا ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن هشام في شرح اللوحة البدرية : (( الظرف والمجرور تعمل فيهما روائح الفعل ، وقال الشيخ أبو علي: يعمل فيها الوهم ، يعني ما يتوهم من معنى الفعل ، ولهذا قال - سبحانه : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٤)</sup> إن الجار والمجرور يتعلق باسم الله - تعالى - لما فيه من معنى (( المعبود )) ، وقالوا في قول الشاعر:

\* أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ \*

أن الظرف معمول لما يفهم من قوله : أنا ابن ماوية ، من معنى المشهور والمعروف<sup>(٥)</sup>. وأسماء الفاعلين المنقولة إلى العلمية إذا وقعت أخباراً ، لا تتحمل الضمير ؛ لصيرورتها بالنقل أعلاماً ، والأعلام لا تدل على الأحداث.

- 
- (١) شرح المفصل ٨٨/١  
(٢) اللباب في علل البناء ١٣٦/١-١٣٧  
(٣) شرح المفصل ٨٨/١  
(٤) سورة الأنعام الآية (٣)  
(٥) شرح اللوحة البدرية ٨٨/٢

ومن أمثلة المبالغة المنقولة إلى العلمية : الحجاج ، قال ابن دريد: (( إِمَّا مِنْ قَوْلِهِمْ: حَجَّاجٌ: كثير الحجّ أي: فعّال من ذلك. أو من قولهم: حججتُ العظم أحجّه حجًّا إذا قطعته من شجّة فأخرجته . وكل شيء قصدته فقد حججته ، ومنه الحجّ ))<sup>(١)</sup> ، وسَبَّاق ، قال ابن دريد : ((فعّال من قولهم: سبق يسبق سَبْقًا ... وقد سمّت العرب سابقًا وسَبَّاقًا ، وكان بنو السَّبَّاق أوّل من بغى بمكة فأهلكوا ))<sup>(٢)</sup> ، والعبّاس ، قال ابن دريد : ((والعبّاس: فعّال من العبوس ، والعبوس : ضد البشر ، عبس الرجل يعبس عبوسًا وعبسًا))<sup>(٣)</sup> ، ووَدَّاك ، قال ابن جني : ((هو فعّال من الودك ، وأصله الصفة ، ألا ترى أن فعّالًا بابه الصفة قلّما يوجد في الأسماء وفي الكتاب من ذلك الكلاء ، والجبان))<sup>(٤)</sup>

ومن أسماء المفعولين المنقولة إلى العلمية : المأموم ، قال ابن دريد : (( المأموم ، وهو مفعول من قولهم: أمّ رأسه ، إذا شجّه على أمّ رأسه فهو أميم ، ومأموم . والشجّة آمة ، تقول: أممتُ الرجل ، إذا شججته ، وأمّته ، إذا قصدته .<sup>(٥)</sup> ومُحَمَّدٌ ، يقول ابن دريد: ((محمد صلى الله عليه وسلم مشتق من الحمد وهو مُفَعَّلٌ ، ومُفَعَّلٌ صفة تلزم من كثر منه فعل ذلك الشيء ... ف (( مُحَمَّدٌ )) : مَفَعَّلٌ ؛ لأنه حُمِدَ مرة بعد مرة كما تقول : كرّمته فهو مكرّم ، وعظّمته فهو معظّم ، إذا فعلت ذلك مرارًا ))<sup>(٦)</sup> ، ومقروم ، قال ابن جني : (( وأما مقروم فمفعول من قولك: قرمت الشيء بأسناني ، فهو مقروم أي: مقطوع . وقرمت البعير أيضًا ، وهو أن تقشط جلدة خطمه فتفتل ... ))<sup>(٧)</sup> ، والمقوم ، قال ابن دريد: (( والمقومُ مُفَعَّلٌ من قولهم: قومّت الشيء، إذا سوّيته بعد اعوجاجه ، أقومّه تقويمًا ))<sup>(٨)</sup>

ومن الصفات المشبهة المنقولة إلى العلمية : الغني ، قال ابن دريد: (( وهو فعيل من الغنى

- 
- (١) الاشتقاق ١٢٣
  - (٢) الاشتقاق ٩١
  - (٣) الاشتقاق ٤٤
  - (٤) المبهج ٤٨
  - (٥) الاشتقاق ٢٣٦
  - (٦) الاشتقاق ٨
  - (٧) المبهج ٤٤
  - (٨) الاشتقاق ٨٦

غَنَى المال))<sup>(١)</sup> ، والأحوص، قال ابن جني : (( هذه الصفة منقولة ، والحَوْص : ضيق العين كأنها مخيطة ))<sup>(٢)</sup> ، والأدهم، قال ابن جني : (( هذه الصفة منقولة من قولك: فرس أدهم ودهماء ))<sup>(٣)</sup> ، وأكثم ، قال ابن دريد: (( واشتقاق أكثم من الكُثمة ، وهو عظم البطن ، ورجل أكثم وامرأة كثماء. ))<sup>(٤)</sup>

ومن أفعال التفضيل المنقولة إلى العلمية : الأسكر ، قال ابن دريد : (( إما من قولهم: سكرت الريح ، إذا سكن هبوبها ، والريح ساكرة. ويوم ساكر إذا سكنت ريحه ، وسكرتُ الماء إذا كفتَ جريته. وإما أن تكون من سكر الشراب ، وهو أفعال من السكر ))<sup>(٥)</sup> ، وأصرم ، قال ابن دريد: (( أفعال من الصرامة، من قولهم : سيف صارم ، ولسان صارم. والصرم : القطع، ومنه صرمتُ النخل صرماً وصراماً ))<sup>(٦)</sup> ، وأغلب من قولهم : غلبه يغلبه غلباً أي : قهره. ))<sup>(٧)</sup>

ومن المصادر المنقولة إلى العلمية : عبس ، قال ابن جني: (( هو منقول من المصدر، يقال: عبس يعبس عبساً وعبوساً ))<sup>(٨)</sup> وضرار، قال: (( وأما ضرار فمصدر ضاررته: فاعلته من الضر ))<sup>(٩)</sup> ، وشرح، قال: (( الشرح مصدر شرحت الشيء أي وسَّعته ))<sup>(١٠)</sup> ومنه أيضاً أوس، وزيد، وعمرو. ))<sup>(١١)</sup>

ومن أسماء المصادر المنقولة إلى العلميّة : مَعْبَد ، (( هو مَفْعَل من قولك: عبدتُ الله، كقولك: ضربتُ زيداً مضرّباً ، ودخلتُ الدار مدخلاً ))<sup>(١٢)</sup> وَمَسْلَمَة ، (( ومسلمة مَفْعَلَة من سَلِمْتُ ، كأنه مصدر بمنزلة المشامة والمشتمة ))<sup>(١٣)</sup>

- 
- |      |                  |
|------|------------------|
| (١)  | الاشتقاق ٢٧٠     |
| (٢)  | المبهج ٦٥        |
| (٣)  | المبهج ١١٤       |
| (٤)  | الاشتقاق ٢٠٨     |
| (٥)  | الاشتقاق ١٧٣     |
| (٦)  | الاشتقاق ١٥٨     |
| (٧)  | انظر الاشتقاق ٢٥ |
| (٨)  | المبهج ٧٧        |
| (٩)  | المبهج ٨١        |
| (١٠) | المبهج ٨٨        |
| (١١) | انظر المبهج ٧    |
| (١٢) | المبهج ١١٥       |
| (١٣) | المبهج ١١٥-١١٦   |

هذه الأسماء كلها إذا وقعت أخبارًا لا تتحمّل الضمير ؛ لزوال دلالتها على الحدث بالنقل إلى العَلَمِيَّة.

ومثل هذه الأسماء اسم الفعل لو نُقِلَ إلى العلمية يعرض له الإهمال ، كأن يُسمَّى أحدٌ بـ (( شَتَّانَ )) أو (( أوّه )) أو (( دَرَأَكِ )) أو (( ضَرَابِ )) أو غيرها ، تكون هذه الأسماء مهملةً عرضًا ؛ لصيرورتها أعلامًا ، وزوال دلالتها على الأحداث ، فلا تعمل إذن في رفع الفاعل ونصب المفعول.

وكذلك اسم الشرط لو نقل إلى العلمية يعرض له الإهمال ، كأن يسمى أحدٌ بـ ((حيثما)) ، أو ((إذما)) ، أو ((مهما)).

## سادساً - إهمال الاسم لوقوعه توكيداً:

من مواضع الإهمال العارض في الأسماء المعملة وقوعها توكيداً ، كأن يقال مثلاً : (( مَنْ مَنْ يَكْرُمُنِي أَكْرَمُهُ )) في التوكيد باسم الشرط.

و(( عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ ضَرْبِ زَيْدٍ عَبْدًا لِلَّهِ )) أو (( عَجِبْتُ مِنْ الضَّرْبِ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَبْدًا لِلَّهِ )) في التوكيد بالمصدر. و(( عَجِبْتُ مِنْ كِرَامَتِكَ كِرَامَتِكَ زَيْدًا ، وَمِنْ طَعَامِكَ طَعَامِكَ طَعَامًا )) في التوكيد باسم المصدر.

و(( رَأَيْتَ رَجُلًا أَفْضَلَ أَفْضَلَ مِنْكَ أَحْوَهُ )) في التوكيد باسم التفضيل . و(( هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ )) في التوكيد باسم الفعل.

و(( هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا )) في التوكيد باسم الفاعل ، و(( وَهَذَا مَضْرُوبٌ مَضْرُوبٌ أَبِيهِ غَدًا )) في التوكيد باسم المفعول.

و(( هَذَا ضَرْوبٌ ضَرْوبٌ زَيْدًا )) في التوكيد بمثال المبالغة ، و(( وَهَذَا حَسَنٌ حَسَنٌ وَجْهَةٌ )) في التوكيد بالصفة المشبهة.

فالاسم الثاني المكرر الذي هو (( مَنْ )) ، و(( ضَرْبٌ وَالضَّرْبُ )) و(( كِرَامَتِكَ ، وَطَعَامِكَ )) ، و(( أَفْضَلَ )) ، و(( هَيْهَاتَ )) ، و(( ضَارِبٌ )) ، و(( مَضْرُوبٌ )) ، و(( ضَرْوبٌ )) ، و(( حَسَنٌ )) توكيد ، وكلها مهملات عرضاً ؛ لأن الاسم المؤكّد لا عمل له ، وإنما العمل للاسم المؤكّد ؛ لأنه المقصود في الكلام ، بخلاف المؤكّد ؛ لأنه لم يؤت به إلا لتأكيد الأوّل فكأنه في حكم الزائد الذي وجوده كعلمه ، ولا يختل المعنى الأصلي للكلام بدونه ، قال ابن أبي الربيع في قول الشاعر:

\* فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ \*

(( ويمكن أن يقال: إن العقيق فاعل بـ (( هيهات )) الأولى ، و(( هيهات )) الثانية لا تحتاج إلى فاعل؛ لأنها لم يؤت بها إلا لتأكيد الأول وإثباته . فالأوّل هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم ؛ لأنه المقصود والمتبوع ))<sup>(١)</sup>

فإذا كانت (( هيهات )) الثانية لا فاعل لها ؛ لأن (( العقيق )) فاعل للأولى فهي مهملة لا عمل لها . وكذلك ما وقع مؤكّداً سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً مهمل لا عمل له . وسيأتي

الحديث عن الإهمال العارض في الفعل والحرف إذا وقعا توكيداً. (١)

---

(١) انظر ص (٣٤٧) و (٤٠٣)



## سابعاً - إهمال الاسم لوقوعه مبدلاً منه :

من مواضع الإهمال العارض للأسماء المعملة وقوعها مُبدلاً منها ، كأن يقال : ((عجبتُ من قتلِ ضربِ زيدٍ أخاه)) في الإبدال من المصدر ، و((عجبتُ من عطائك طعامك زيداً طعاماً)) في الإبدال من اسم المصدر ، و((هذا أبطأُ أسرعُ منك أخوه)) في الإبدال من اسم التفضيل ، و((شَتانَ هيهاتَ زيدٌ وعمرو)) في الإبدال من اسم الفعل ، و((البيتُ مفتوحٌ مغلَقٌ بأبه)) في الإبدال من اسم المفعول ، و((هذا قبيحٌ جميلٌ وجهُهُ)) في الإبدال من الصفة المشبهة ، و((هو أَكُولٌ شَرُوبٌ ماءً)) في الإبدال من مثال المبالغة. و((زيدٌ مُغلَقٌ فاتحُ البابِ)) في الإبدال من اسم الفاعل.

فكلُّ من (قتلِ) ، و(عطاء) ، و(أبطأ) ، و(شَتان) ، و(مفتوح) ، و(قبيح) ، و(أَكُول) و(مُغلَق) مُبدَلٌ منها ، وهي مهملات ؛ لأنها مسكوت عنها ، أو في حكم الزائد.

## الفصل الثاني

### الإهمال العارض في الأفعال

يشمل ما يلي:

- إهمال الفعل لتأخره عن معموليه أو توسطه بينهما
- إهمال الفعل لحمله على نظيره غير العامل
- إهمال الفعل لزيادته في الكلام
- إهمال الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام
- إهمال الفعل لكفّه ب (ما)
- إهمال الفعل لنقله إلى العلميّة
- إهمال الفعل لوقوعه توكيداً
- إهمال الفعل لوقوعه مبدلاً منه

الأصل في العمل للأفعال ؛ إذ الفعل هو العمدة في العمل ، حيث الاسم والحرف فرعان له محمولان عليه مشبهان به في العمل قال ابن السراج : (( اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً ، وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه ، نحو: قام زيدٌ، وضربَ عمروٌ ))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن برهان العكبري: (( أصل العمل للفعل فعمله الرفع والنصب ))<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً : (( والقياس في الأفعال أن تكون عاملة ))<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن الخشاب: (( فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها يدلّك على أنها أصل في العمل أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلاّ الأقلّ النزر ؛ لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له ))<sup>(٤)</sup>

غير أن فريقاً من أهل العربية منهم خلف وأبو البركات الأنباري وأبو حيان الأندلسي ذهبوا إلى أن الفعل لا عمل له في الفاعل ، وإنما العامل الإسناد لا هو ، ففي شرح الرضي على الكافية (( قال خلف : العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل ))<sup>(٥)</sup>

وقال أبو البركات الأنباري: (( فإن قيل : بم يرتفع الفاعل ؟ قيل : يرتفع بإسناد الفعل إليه ، لا لأنه أحدث فعلاً على الحقيقة والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب ، تقول: (( ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو )) ، فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوجبت له ، نحو: (( قام زيد ، وذهب عمرو ))<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو حيان: (( الفاعل عند المحققين ليس يرتفع بفعله ؛ لأنه قد ينفي الفعل ، فلا ينسب إليه فعل ، مثل : ما قام زيد ، ومثل : أقام زيد ؟ وقد لا يكون له فعل في الشيء الممتنع عليه فعل ، مثل : مات زيد ، وسقط الحائط.

وتحرير القول فيه أن يقال : الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه المقدم عليه فاعلاً كان في الحقيقة أو لم يكن إذا كان الفعل في معنى (( فعل )) أو (( يفعل ))<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الأصول ٥٤/١
  - (٢) شرح اللمع ١٥٩/١
  - (٣) شرح اللمع ١٥٩/١
  - (٤) المرتجل ١١٦
  - (٥) شرح الرضي على الكافية ٧٣/١
  - (٦) أسرار العربية ٧٩
  - (٧) التذكرة ٤٧٩

كما أن الفعل يعرض له من الأحوال ما يخرجُه عن أصله ، فيلغى فيها ، فلا يعمل ، ومن الأحوال التي يلغى فيها الفعل : حملة على ما يشبهه من الحروف ، كحمل ليس على (( ما )) التميمية ، وزيادة بعض الأفعال في الاستعمال ، والتسمية ببعضها ، وتعليق أفعال القلوب للفصل بينها وبين معمولاتها بما له صدر الكلام ، وإلغاؤها لتوسطها بين معموليها، وكفّ بعض الأفعال بـ (( ما )) ، ووقوع بعضها توكيداً ، أو مبدلاً منه. وإليك التفصيل:

## أولاً - إهمال الفعل لتأخره عن معموليه أو توسطه بينهما:

من إهمال الفعل إلغاء أفعال القلوب ، وهو إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ والمحل<sup>(١)</sup> ، نحو قولك: (( زيدٌ عالم ظننتُ )) ، وأفعال القلوب ، هي : حسب ، وخال ، ودرى ، ورأى ، وزعم ، وظنّ ، وعلم ، ووجد .

وهذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر ، ولذلك احتاجت إلى مفعولين ، فالأول ما كان مبتدأ ، والثاني ما صلح أن يكون خبراً ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup>

قال أبو البقاء العكبري: (( وإنما نصبتهما ؛ لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل ، والذي تعلّق به الظنّ منهما هو المفعول الثاني ، وذكر المفعول الأوّل ؛ لأنه محل الشيء المظنون ، لا لأنه مظنون . ألا ترى أن قولك: ظننت زيداً منطلقاً ، ( زيد ) فيه غير مظنون ، وإنما المظنون انطلاقه . ولكن لو قلت: ظننت منطلقاً لم يعلم الانطلاق لمن كان ، كما لو ذكرت الخبر من غير مبتدأ .

فإن قيل : فلماذا دخلت هذه الأفعال على المبتدأ والخبر ؟ قيل: لتحدث في الجملة معنى الظنّ والعلم اللذين لم يتحقق معناهما في المبتدأ والخبر . ألا ترى أن قولك: زيد منطلق ، يجوز أن تكون قلت ذلك عن ظنّ ، وأن تكون قلته عن علم . فإذا قلت: ظننت أو علمت صرّحت بالحقيقة وزال الاحتمال<sup>(٤)</sup> .

وهذه الأفعال لها أحوال ثلاث : تكون متقدّمة على المبتدأ والخبر ، وتكون متوسّطة بينهما ، وتكون متأخرة عنهما . ومما لا خلاف فيه بين أهل العربية أن هذه الأفعال إذا توسّطت بين المبتدأ والخبر أو تأخرت عنهما يجوز فيها الإلغاء والإعمال ، قال أبو القاسم الزجاجي : (( وإذا توسّطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها ، كقولك: زيدٌ ظننت منطلق )) ترفع (( زيد )) بالابتداء و (( منطلق )) خبره ، والظنّ ملغى ، وفي التثنية (( الزيدان ظننت منطلقان )) وفي الجميع : (( الزيدون ظننت منطلقون )) وإذا شئت أعملت الظنّ فقلت: (( زيداً ظننت

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/١٥٥ ، وشرح قطر الندى ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٢٦/٢

(٢) سورة المعارج الآية (٦-٧)

(٣) سورة النور الآية (١١)

(٤) الباب في علل البناء والإعراب ١/٢٤٧

منطلقاً)) و((الزيدين ظننت منطلقين)) و((الزيدين ظننت منطلقين)). وتقول في التأخير :  
((زيدٌ منطلق ظننت)) هذا إذا ألغيت ، وإذا أعملت قلت : ((زيداً منطلقاً ظننت)).<sup>(١)</sup>

ولكنّ الخلاف في أيّ من الإلغاء والإعمال أقوى وأحسن في كلّ من التوسط والتأخّر. وأما التقدّم ففي إلغائها وإعمالها خلاف بين البصريين والكوفيين وإن كان المشهور عدم وجود خلاف في عدم جواز إلغائها مع تقدّمها على المبتدأ والخير؛ لإغفال أكثر الكتب النحوية عن ذكره. وفيما يلي تفصيل القول في كل من هذه الأحوال الثلاث:

الأولى : تأخرها عن المبتدأ والخير ، فإذا تأخرت أفعال القلوب عن المبتدأ والخير فقد سبق قول أبي القاسم الزجاجي بجواز إلغائها وإعمالها ولكن الخلاف في أي من الإلغاء والإعمال أقوى وأحسن ؟

قال عبدالقاهر الجرجاني : (( والأحسن فيه الإلغاء ، نحو: زيدٌ منطلق ظننت ؛ لأن الفعل لا حظّ له في التقدّم بوجه ، وإذا كان كذلك ضعف أمره وحسن إلغاؤه ؛ لأجل أنّك إذا لفظت الجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين الأقرب ، وليس كذلك حال التوسط ؛ لأنك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه بل كان مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أن كل واحد من الجزأين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أحد ذلك حذو النعل بالنعل)).<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الأنباري : (( وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً كانت متأخرة من كل وجه فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها ، لتأخرها وضعف عملها ))<sup>(٣)</sup> و(( أمّا من أعملها إذا تأخرت فجعلها متقدّمة في التقدير ، وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازاً وتوسّعاً ))<sup>(٤)</sup> أو قياساً على نحو: زيداً ضربت.

فذكر أبو البقاء العكبري أن الإلغاء مع التأخير مذهب الجميع حيث يقول : (( وأما إذا تأخّرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع ؛ لأنّ المبتدأ قد وليه الخير ، وازداد الفعل ضعفاً

(١) الجمل ٢٩

(٢) المقتصد ٤٩٧/١

(٣) اسرار العربية ١٦٢

(٤) اسرار العربية ١٦١

بالتأخير بخلاف ما إذا توسط ؛ لأن نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى الرتبة الثالثة. وإذا تأخر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى ((<sup>(١)</sup>)).

وقال ابن يعيش : (( واعلم أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله فإذا قولك: زيذاً حسبتُ قائماً أقوى من قولك : زيذاً قائماً حسبتُ ، وزيذاً قائماً حسبتُ أقوى من قولك: زيذاً قائماً اليوم حسبتُ ، كلما طال الكلام ضعف الأعمال مع التأخر))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الناظم : (( إن الفعل القلبي إذا تأخر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، تقول: زيذاً عالم ظننت ، وإن شئت قلت: زيذاً عالماً ظننت إلا أن الإلغاء أحسن وأكثر ، ومن شواهد قول الشاعر:

آتِ الْمَوْتَ كَمَا تَعْلَمُونَ فَلَا يُرَى هَيْبُكُمْ مِنْ لَظَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامٌ<sup>(٣)</sup>

ومن شواهد أيضاً قول الشاعر:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

حيث ألفي (( يزعمان )) وهو من أفعال القلوب ، فلم يعمل في المبتدأ ((هما)) والخبر ((السيدان)) ؛ لتأخره عنهما.

والذهاب إلى الإلغاء مع التأخر أقوى ، وهو مذهب سيبويه ؛ لقوله: (( وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ))<sup>(٤)</sup> ، وقوله: (( وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا عملت ، وذلك قولك: زيذاً أخاك أظنّ ، فهذا ضعيف ))<sup>(٥)</sup>.

ونستخلص مما تقدم أن أفعال القلوب إذا تأخرت عن المبتدأ والخبر يجوز فيها الإعمال ، نحو: (( زيذاً عالماً ظننت )) ، والإهمال ، نحو: (( زيذاً عالماً ظننت )) ، والإهمال أحسن وأقوى ؛ لضعف عمل هذه الأفعال مع تقدم المبتدأ والخبر عليها ، وهو مذهب جميع النحويين كما نص عليه أبوالبقاء العكبري.

والثانية : توسطها بينهما ، فإذا توسطت أفعال القلوب بين المبتدأ والخبر فقد سبق قول أبي القاسم الزجاجي بإجازته للوجهين الإلغاء والإعمال ، ثم مثل لكل منهما بقوله: (( كقولك:

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٠/١

(٢) شرح المفصل ٨٥/٧

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٣

(٤) الكتاب ١١٩/١

(٥) الكتاب ١٢٠/١

زيدٌ ظننت منطلق (( ترفع ((زيد)) بالابتداء و (( منطلق )) خبره ، والظنّ ملغى ، وفي التثنية ((الزيدان ظننت منطلقان )) وفي الجميع : (( الزيدون ظننت منطلقون )) وإذا شئت أعملت الظنّ فقلت : (( زيداً ظننت منطلقاً )) و (( الزيدَين ظننت منطلقَين )) و ((الزيدَين ظننت منطلقَين ))<sup>(١)</sup>.

وقال عبدالقاهر الجرجاني: (( ويحسن فيها [ أي في المرتبة الثانية ] الإلغاء والإعمال ، تقول: زيدٌ ظننت منطلق ، وزيداً ظننت منطلقاً ، وإنما تساويا ؛ لأجل أن واحداً من المفعولين تقدّم والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدّم من آخر ))<sup>(٢)</sup> ، وقال أيضاً: (( وليس كذلك حال التوسط ؛ لأنك إذا لفظت بأحد الجزأين بعد الفعل لم يكن الابتداء بأقرب إليه بل كان مرتبة الابتداء مساوية لمرتبة الفعل لأجل أن كل واحد من الجزأين لا يتم إلا بصاحبه ، والابتداء قد استولى على الجزء الأول والفعل على الثاني فهما كشيء مشترك بينهما لهذا أن يأخذه أحد ذلك حذو النعل بالنعل ))<sup>(٣)</sup>.

وقال الأنباري: (( إذا توسطت كانت متقدّمة من وجه ، ومتأخرة من وجه ؛ لأنها متأخرة عن أحد الجزأين ، ومتقدّمة على الآخر ، ولا يتم أحد الجزأين إلا بصاحبه ، فكانت متقدّمة من وجه ، ومتأخرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن إلغاؤها ))<sup>(٤)</sup>

وممن ذهب إلى أن الإعمال والإلغاء مع التوسط على السواء ابن الناظم حيث يقول: (( إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، وهما على السواء ، إلا أن يؤكد الفعل بمصدر ، أو ضميره ، فيكون إلغاؤه قبيحاً ، تقول: زيدٌ ظننت عالم ، وإن شئت: زيداً ظننت عالماً ، وكلاهما حسن ، ولو قلت: زيداً ظننت عالماً منطلقاً ، أوزيداً ظننته منطلقاً ، أي : ظننتُ الظنّ قبح فيه الإلغاء ))<sup>(٥)</sup>

وممن ذهب إلى جواز الوجهين الإلغاء والإعمال على السواء مع التوسط الرضي حيث يقول : (( وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الإعمال ، وهما متساويان ، وذلك ؛ لأنّ الرفع القوي أي فعل القلب تقدّم على أحدهما

- 
- (١) الجمل ٢٩  
(٢) المقتصد ٤٩٧/١  
(٣) المقتصد ٤٩٧/١  
(٤) أسرار العربية ١٦١-١٦٢  
(٥) شرح الألفية لابن الناظم ٢٠٤



وتأخر عن الآخر))<sup>(١)</sup>

غير أننا نجد ابن أبي الربيع يصف الأعمال مع التوسط بأنه أحسن من الإلغاء<sup>(٢)</sup>، كما نرى ابن هشام ينعت الأعمال بأنه أقوى من الإلغاء<sup>(٣)</sup> ووجه ذلك عندي استصحاب الأصل في الفعل تقدم أو تأخر، وذلك قياساً على الأفعال التامة نحو: ضرب زيداً عمرو.

ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قول الشاعر:

أَبَاالرَّاجِيزِ يَا بَنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الرَّاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخَوْرُ

حيث توسط (( خلت )) بين المبتدأ (( اللؤم )) والخبر (( في الأراجيز )) ولم يعمل فيهما لتوسطه بينهما<sup>(٤)</sup>.

والثالثة: تقدمها عليهما، فإذا تقدّمت أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، فلا يجوز فيه إلاّ الأعمال عند البصريين ومن تابعهم، وأجاز إلغاء الكوفيّون والأخفش فقد جاء في الهمع: ((أما إذا تصدر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين وجوزّه الكوفيّون والأخفش))<sup>(٥)</sup> واستدل المجيزون بقول الشاعر:

\* أَنِي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ \*

وقول الشاعر:

\* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ \*

وقول الشاعر:

\* وَإِخَالُ إِنِّي لِأَحِقُّ مُسْتَبَعٌ \*<sup>(٦)</sup>

والمانعون خرّجوها على تقدير ضمير الشأن. وأجاز ابن الطراوة الإلغاء مع التقدّم إلا أنّ الأعمال عنده أحسن<sup>(٧)</sup>.

وقد يقع الملقى بين معمولي إنّ كقول الشاعر:

(١) شرح الرضي على الكافية ١٥٧/٤

(٢) البسيط ٤٣٩/١

(٣) انظر أوضح المسالك ٥٦/٢

(٤) الهمع ٤٩١/١، وانظر النكت للشنمري ٢٥٢/١

(٥) الهمع ٤٩١/١

(٦) انظر الهمع ٤٩١/١

(٧) انظر الهمع ٤٩١/١-٤٩٢

\* إِنَّ الْمُحِبَّ عَلِمْتُ مُصْطَبِرٌ \*

وبين معطوف ومعطوف عليه ، كقول الشاعر:

\* وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْزُ أَحْسَبُ وَالتَّمْرُ \*

وبين سوف ومصحوبها ، كقول الشاعر:

\* وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي \*<sup>(١)</sup>

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه ، نحو: قام أظن زيدً ، ويقوم أظن زيدً ، فالإلغاء جائز عند البصريين ، واجب عند الكوفيين.<sup>(٢)</sup>

قال السيوطي : (( قال أبو حيان : والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأن الأعمال مرتبة على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبراً ، وليس هنا كذلك ، وإلا لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ ))<sup>(٣)</sup>

---

(١) انظر الهمع ٤٩٢/١

(٢) انظر الهمع ٤٩٣/١

(٣) الهمع ٤٩٣/١

## ثانياً - إهمال الفعل لحملة على نظيره غير العامل :

ذكر أبو القاسم الزجاجي في كتابه (( مجالس العلماء )) قصة جرت بين عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء حيث جاء عيسى إلى أبي عمرو فقال له: يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني أنك تجيزه ؟ فقال له: وما هو ؟ قال: بلغني أنك تجيز: (( ليس الطيبُ إلا المسكُ )) بالرفع، فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمر ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع.

ثم قال أبو عمرو ليحيى اليزيدي وخلف الأحمر : اذهبا إلى أبي المهدي ، فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى المنتجع التميمي ولقناه النصب فإنه لا ينصب ، فذهبا إلى أبي المهدي ، فسألا عمّ يقول في: (( ليس الطيبُ إلا المسكُ )) ، و(( ليس الشرابُ إلا العسلُ )) ، و(( ليس ملائكة الأمر إلا طاعة الله والعملُ بها )) ؟ ، فأنكر عليهما ، ولم يُجِزْ إلا نصب ما بعد إلاً .  
وذهبا إلى المنتجع التميمي ، فقالا له: (( ليس الطيبُ إلا المسكُ )) فأبى إلا الرفع أي: المسكُ. ثم رجعا إلى أبي عمرو ولا يزال عنده عيسى بن عمر الثقفي فأخبراه ما جرى، فنخلع عيسى خاتمه فناوله لأبي عمرو. (١)

وهذه القصة التي جرت بين إمامين من أئمة اللغة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي تُطلعنا على أن في ( ليس ) لغتين - كما اشتهرت - إحداهما : أن ليس ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؛ لأنها من أخوات كان ، وكونها أختاً لـ ( كان ) هي الأصل فيه، ونُسبتُ إلى الحجازيين أنها لغة لهم ؛ لأنهم لم يخرجوها من هذا الأصل.

وأما التميميون لما التزموا الأصل في ( ما ) الذي هو عدم الإعمال ؛ لأنها غير مختصة بأحد القبيلين الاسم والفعل حتى نُسبتُ إليهم أن عدم إعمالها لغة لهم ، فيقال على ما نسب إليهم: (( ما زيدٌ قائم )) ؛ لأنهم لم يخرجوها من أصلها كما أخرجها الحجازيون، فيقال على لغتهم: (( ما زيدٌ قائمًا )) ، فحملوا ( ليس ) على ( ما ) في الإهمال ؛ لأنهما مشتركتان في النفي، وإن كانتا مختلفتين في الفعلية والحرفية ؛ إذ إنّ ( ليس ) فعل ، و( ما ) حرف ، و( ليس ) عاملة ؛ لأنها من أخوات كان ، و( ما ) مهملة ؛ لأنها من الحروف غير المختصة. فأهمل التميميون ( ليس ) تشبيهاً لها بـ ( ما ) في الدلالة على النفي فقالوا: (( ليس الطيبُ إلا

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ٣ فما بعدها

(المسك))، وأعمل الحجازيون ( ما ) عمل ليس تشبيهاً لها في الدلالة على النفي ، فقالوا : ((مازيد قائماً )) ؛ (( لأنه ليس في العربية شيان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال ))<sup>(١)</sup>

وإعمال ( ليس ) عمل كان هو الأصل فيه ، كما أن إهمال ( ما ) هو الأصل فيه ، وإهمال ( ليس ) عارض له ، كما أن إعمال ( ما ) عمل ليس عارض له ، ولكن إعمال ( ما ) عمل ليس ، نُسِبَ إلى الحجازيين ؛ لأنهم هم الذين أخرجوها من أصلها، كما أن إهمال ( ليس ) نُسِبَ إلى التميميين ؛ لأنهم هم الذين أخرجوها من أصلها. وخلع عيسى بن عمر الثقفي خاتمه من يده وإعطاؤه أبا عمرو بن العلاء يدل على سروره لعلمه بشيء لم يكن يعلمه من قبل وهو إجازة الرفع في (( ليس الطيبُ إلا المسكُ )) كلغة للتميميين ؛ إذ المعلوم عنده أن ( ليس ) ليس فيها إلا رفع الاسم ونصب الخبر.

ولما وجد البصريون والكوفيون إعمال ليس عمل كان فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر؛ فيقال: ليس زيد قائماً ، وليس زيدٌ إلا قائماً ، وإهمالها إهمال ( ما ) فارتفع ما بعده ، فيقال : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، اختلفوا في فعليتها وحرفيتها ، فذهب البصريون إلى أنها فعل ، وذهب الكوفيون إلى أنها حرف<sup>(٢)</sup> ، قال ابن بري: (( هذه المسألة من أشكل مسائل العربية التي اضطربت أقوال النحويين في تحقيقها ، وقلّ أن تجد فيهم من قرّب مراميها ومحصّ المعنى فيها ، وسبب ذلك تعارض الأدلة وتكافؤها في (( ليس )) هل هي فعل أو حرف ؟ وقد حكى عن أبي بكر ابن السراج على مكانته من هذا العلم أنه أقام أربعين سنة يتردد في ليس : هل هي فعل أو حرف ، وسبب ذلك ما قدمته من تعارض الأدلة وتكافؤها للقبيلين. والصحيح فيها على ما تقتضيه صناعة العربية أنها فعل وإن كانت مشبهة للحرف ... ))<sup>(٣)</sup>

ثم ذكر ابن بري أدلة على أنها فعل ، ومن هذه الأدلة اتصال ضمائر الرفع بها على حدّ اتصالها بالأفعال ، وذلك نحو : لستُ كضربتُ ، ولسنا كضربنا ، ولستنّ كضربتنّ ، وليسوا كضربوا.

ومنها استتار الضمير الغائب ، كاستتاره في الفعل ، وذلك نحو: زيدٌ ليس قائماً. ومنها

(١) مجالس العلماء ٢٤٢

(٢) انظر اللامات ٧

(٣) جواب مسائل العشر ٤٠

نصبها لخبرها مقدّمًا ومؤخرًا وموجبًا ومنفيًا ، كقولك: ليس زيدٌ قائمًا ، وليس قائمًا زيدٌ ، وقائمًا ليس زيدٌ ، وليس زيدٌ إلا قائمًا ، ولا يجوز ذلك في (ما) لا تقول: قائمًا ما زيدٌ ، ولا ما قائمًا زيدٌ ، وكذلك لا تقول: ما زيدٌ إلا قائمًا.

ومنها امتناعها من أن تكون جوابًا للقسم على حدّ ما تكون عليه (ما) فلا يحسن (والله ليس زيدٌ قائمًا) ، ويحسن ذلك في (ما) إذا قلت: (والله ما زيدٌ قائمًا).

ومما استدل به الكوفيون على أنّ (ليس) حرف كونها لا تأتي إلا للمعنى في غيرها، كحروف المعاني.

وكونها لا تدل على حدث وزمان محصّل من صيغتها كالأفعال التامة ، نحو: قام وقعد وغيرهما ، ولا تدل على الزمان المحصل الذي قد جرّد من معنى الحدث كدلالة الأفعال الناقصة، وإذا لم تكن واحدًا من هذين القسمين لم تكن فعلاً.

وكونها لا تستقل بمرفوعها دون منصوبها في حالة من الأحوال ، فلا تقول: ليس زيدٌ. ومنها أيضًا قولهم: (( ليس الطيبُ إلا المسكُ )) والظاهر في هذه المسألة يقضي كونها حرفًا بمنزلة (ما).<sup>(١)</sup>

قال ابن بري: (( والصواب ما قدمته من كونها فعلاً مضارعاً للحروف على حد (نعم وبئس وعسى) ونحو ذلك من الأفعال المضارعة للحروف. ألا ترى أنه قد توجد في كلام العرب أسماء كثيرة مضارعة للحروف مثل (أين وأنى ومتى وآيان وكيف) ونحو ذلك؟، وليست حرفاً لمشابتها لها. ألا ترى أن في كلامهم أسماء قد شابهت الفعل في كونها تقع أمراً ونهياً كما تكون الأفعال؟ ، وذلك في مثل (( مناع زيداً )) و (( دراكٍ عمرًا )) و (( لحاقٍ جعفرًا )) و (( تراركٍ بكرًا )) ، فهذه كلها بمعنى امنع وأدرك والحق واترك ، ولم يوجبوا بذلك أنها أفعال ، بل قطعوا على أنها أسماء فليست مشابهة الشيء للشيء في معنى من المعاني. بموجب أن تجعله نفس الشيء المشبه به ))<sup>(٢)</sup>

وكما اختلفوا في حرفيتها وفعاليتها اختلفوا في المنفي بها قال ابن هشام: (( اختلف في (ليس) فقال الجزولي: هي للنفي مطلقاً ، وقال الجمهور: هي لنفي الحال. قال الزمخشري في المفصل: فلا تقول: ليس قائمًا غدا ، وقال الشلوبين ، وتبعه الناظم وابنه، وهو الصواب ، إذا

(١) انظر جواب مسائل العشر ٤١ فما بعدها

(٢) جواب مسائل العشر ٤٤

لم يكن للخبر زمن مخصوص تقيّد نفيها بالحال ، كما يحمل عليه الإيجاب المطلق ، وإن كان له زمن مخصوص تقيّد نفيها به. فمما نفت فيه الماضي قولهم: ليس خلق الله مثله. وعلى ذلك أجاز سيبويه : ما زيد ضربته ، بالرفع على أن تكون ما حجازية ، ولو لم يصلح للـ نفي الماضي لم يـ ذلك في ( ما ) المحمولة عليها. ومما نفت فيه المستقبل قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيعٍ ﴾<sup>(٢)</sup> (٣)

والقول عندي أن ( ليس ) فعل ، وعامل عمل ( كان ) ، فيرفع المبتدأ وينصب الخبر ، فيقال: ليس زيد قائماً ، ومعناه نفي قيام زيد الآن ، وكونه فعلاً ، وعاملاً ، وفي معنى النفي في الحال هو الأصل فيه.

وكونه مهملاً في نحو : (( ليس الطيب إلا المسك )) و (( ليس الشراب إلا العسل )) و (( ليس ملائكة الأمر إلا طاعة الله والعمل بها )) طارئ عليه أو عارض له ، والأصل فيه الإعمال فيقال: (( ليس الطيب إلا المسك )) و (( ليس الشراب إلا العسل )) و (( ليس ملائكة الأمر إلا طاعة الله )).

ولكنه أهمل إهمال ( ما ) حملاً له عليه ؛ لما بينهما من المشابهة وهي الدلالة على النفي في كل منهما ؛ لذلك جاز للحجازيين أن يعملوا ( ما ) عمل ليس فقالوا: ما زيد قائماً ، كما جاز للتميمين أن يهملوها إهمال ( ما ) فقالوا : ليس الطيب إلا المسك للتعادل بينهما وأخذاً بالأصل القائل (( ليس في العربية شيان تضارعا فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض أحواله ))<sup>(٤)</sup>

على أن بعض النحويين يرى إبقاء ( ليس ) على أصله الذي هو الإعمال عمل كان ، فذكر أن في ( ليس ) ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها كما قيل في أحد توجيهي قول هشام أخي ذي الرمة:

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ

التقدير: ليس الأمر شفاء الداء مبدول منها.<sup>(٥)</sup> وقال الرضي: (( ورفع ما بعد ( إلا ) في

(١) سورة هود الآية (٨)

(٢) سورة الغاشية الآية (٦)

(٣) التخليص ٢٢٥-٢٢٦

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ٢٤٢ ، وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان ١٤١

(٥) انظر مجالس العلماء ٢٤٢-٢٤٣

نحو: (( ليس الطيب إلا المسك )) ، لغة تميم ، وذلك لحملهم ( ليس ) على ( ما ) ، وقال أبو علي : في ( ليس ) ضمير الشأن ، ولا يطرد ذلك العذر لوروده في كلامهم نحو: (( الطيب ليس إلا المسك )) بالرفع ، وجوز أيضاً أن يكون (( إلا المسك )) : إمّا بدلاً من الطيب أو صفة له ، والخبر محذوف ، أي ليس إلا المسك في الدنيا ، ويشكل ذلك بلزوم حذف الخبر بلا ساد مسدّه، إذن ولم يثبت <sup>(١)</sup>

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/١٩٩-٢٠٠

### ثالثاً - إهمال الفعل لزيادته في الكلام:

كما يقع بعض الحروف زائداً يقع بعض الأفعال زائداً أيضاً ، ففي معترك الأقران: ((باب الزيادة للحروف وزيادة الأفعال قليل والأسماء أقل))<sup>(١)</sup>

ومن الأفعال التي وقعت زائدة (( كان )) ، قال ابن السراج : (( كان في قولك: ما كان أحسن زيداً ، الكلام ما أحسن زيداً ، و(( كان )) إنما جيء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى ))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن جني : (( وقد تزداد (كان) مؤكدة للكلام ، فلا تحتاج إلى خبر منصوب ، تقول: مررتُ برجل كان قائم ، أي مررتُ برجل قائم ، وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر. وتقول: زيدٌ كان قائم ))<sup>(٣)</sup>

ويلاحظ من قول ابن السراج أن (( كان )) وقعت زائدة بين ما التعجبية وخبرها كما يلاحظ من قول ابن جني وقوعها بين الصفة والموصوف ( مررت برجل كان قائم ) وبين المبتدأ والخبر ( زيد كان قائم ).

كما عُدَّ من زيادة (( كان )) وقوعها بين الصلة والموصول كما في قوله تعالى: ﴿... كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> ، قال المبرد: (( إنما معنى (( كان )) ها هنا التوكيد ، فكأنَّ التقدير - والله أعلم - : كيف نكلم من هو في المهد صبيًّا ، ونصب صبيًّا على الحال. ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ، ولا دلَّ الكلام على أنه تكلم في المهد ؛ لأنك تقول للرجل: كان فلان في المهد صبيًّا ، فهذا لا ينفك منه أحد أنه قد كان ثم انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلمه وهو الساعة كذا ))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن يعيش: (( والمراد نكلم من في المهد صبيًّا ، ولو أريد فيها معنى الماضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة ؛ لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس

(١) معترك الأقران ٢٥٦/١

(٢) الأصول ٢٥٨/٢

(٣) اللمع ١٢٢

(٤) سورة مريم الآية (٢٩)

(٥) انظر المقتضب ١١٦/٤ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧

(٦) المقتضب ١١٧/٤-١١٨



ومن زيادة (( كان )) وقوعها بين الجار والمجرور نحو قول الشاعر:

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ<sup>(٢)</sup>

وقال ابن جني : (( أي على المسوِّمة العراب وألغى كان ))<sup>(٣)</sup>

ومن زيادة (( كان )) وقوعها بين الفعل ومفعوله الذي لم يسم فاعله نحو قول العرب:

(( ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم ))<sup>(٤)</sup>

وكما وقعت (( كان )) زائدة بلفظ الماضي وقعت أيضاً زائدة بلفظ المضارع وبين المبتدأ

وخبره في قول الشاعر:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ<sup>(٥)</sup>

كما وقعت (( كان )) زائدة بلفظ المضارع بين (( ما )) التعجبية وفعل التعجب عند

الفراء ، قال أبوحيان: (( وأجاز الفراء زيادة (( يكون )) بين أفعل و (( ما )) في التعجب ،

نحو: ما يكون أطول هذا الغلام ! ولفظه يشعر بأنه مسموع ؛ لأنه قال: وقد يقال في المستعمل:

ما يكون أطول هذا الغلام ! يشهد لقوله قول رجل من طيء :

صَدَّقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقُّ ذَا طِفْلاً بِنَدِّ ذَوِي السِّيَادَةِ يَافِعًا<sup>(٦)</sup>

وذهب سيبويه والخليل إلى زيادة (( كان )) مع إسنادها إلى الضمير في قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ<sup>(٧)</sup>

وتابعهما أبو علي حيث يقول : (( فإن قلت : فكيف يلغى (( كان )) وقد عملت؟ قلنا :

تكون (( كان )) لغوا ، والضمير الذي فيها تأكيد لما في (( لنا )) لا أنه مرتفع بالفاعل. ألا

ترى أنه لا خبر له. فإن قلت: كيف جاز أن تلغيا وقد عملت؟ قلنا: لا يمتنع ذلك. ألا ترى

أنك تلغى (( ظننت )) بأسرها ، وهي جملة وقد عمل ما تلغيه من الفعل فكذلك يجوز أن تلغى

(١) شرح المفصل ٩٩/٧-١٠٠

(٢) انظر اللع ١٢٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ٩٩/٧

(٣) اللع ١٢٢

(٤) المقتضب ١١٦/٤ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧

(٥) انظر التخليص ٢٥٢

(٦) التذييل والتكميل ٢١٧/٤

(٧) انظر الكتاب ١٥٣/٢

(( كان )) وحدها في قوله: (( كانوا كرام )) كما جاز إلغاء الجملة بأسرها في (( ظننت )) بل يكون إلغاء بعض الجملة أيسر من إلغاء الجملة بأسرها.

وجاز إلغاء (( كانوا )) ؛ لأنها لم تقع أولاً وإنما وقعت بين صفة وموصوف ، فجاز إلغاؤها كما جاز إلغاء (( هو )) لما كانت واقعة بين الخير والمخير عنه ، وكما جاز إلغاء (( كان )) في : ما كان أحسن زيداً.

وحكم ما تلغيه أن توسطه ولا تبدئه قياساً على (( هو )) الفصل ، ولا يتدئ به ؛ لأن الملقى غير معتد به ، وإذا كان غير معتد به ، وكان القصد في باب الإفادة غيره قبح أن يؤخر ما الاهتمام به أكثر ، ويقدم ما العناية والاهتمام به أقل.

فإن قيل: لو كان الضمير في (( كانوا )) مؤكداً للضمير الذي في (( لنا )) لكان منفصلاً من (( كان )) وليس يقع المتصل موقع المنفصل في الضرورة ولو كان علامة للجمع مثل (( أكلوني البراغيث )) لكان بعيداً ؛ لأن ذكره قد جرى وليس كذلك ما كان علامة للجمع<sup>(١)</sup> وهذا اعتراض من أبي علي ولكنه لم يذكر الرد عليه.

ومن الأفعال التي وقعت زائدة (( كاد )) يقول أبوحيان في اختلاف أهل العربية في إعراب قوله تعالى: ﴿... كَادَ يَزِيغُ...﴾<sup>(٢)</sup>: (( ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة ومعناها مراد ولا عمل لها ؛ إذ ذاك في اسم ولا خير ، فتكون مثل كان إذا زيدت يراد معناها ولا عمل لها ، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: (( مِنْ بَعْدَ مَا زَاغَتْ ))<sup>(٣)</sup> بإسقاط (كاد)، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾<sup>(٤)</sup> مع تأثيرها للعامل وعملها هي فأحرى أن يدعى زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة<sup>(٥)</sup>

ويجوز أن تكون (( أصبح )) و (( أمسى )) زائدتين إذا وقعتا بين (( ما )) التعجبية وفعل التعجب ، كقولهم: (( مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَاهَا )) يعنون الدنيا.<sup>(٦)</sup>

(١) البصريات ٨٧٥-٨٧٦ ، وإصلاح الخلل ١٧٥-١٧٧ ، والتذييل ٢١٩/٤

(٢) سورة التوبة الآية (١١٧)

(٣) انظر البحر ١٠٩/٥

(٤) سورة النور الآية (٤٠)

(٥) البحر ١٠٩/٥ ، وانظر الدرالمصون ١٣٥/٦

(٦) التخليص ٢٥٢ ، والدر المصون ٥٠١/٤

وجواز زيادة (( أصبح )) و (( أمسى )) مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup> والأخفش<sup>(٢)</sup> ، وأجاز أبوعلي الفارسي زيادتهما في قول الشاعر:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

وقول الشاعر:

أَعَادِلُ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي<sup>(٣)</sup>

وجاء في شرح الجمل : (( وأجاز بعض النحويين زيادة (أضحى) وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقض المعنى ))<sup>(٤)</sup> ، فأجاز : ما أضحى أحسن زيدياً ! ، وزيدياً أضحى قائم. <sup>(٥)</sup> ونص أبوحيان في الارتشاف على أن صاحب هذا القول الفراء حيث يقول: ((ولايزاد غيرها [ أي كان ] من أفعال هذا الباب خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا زيادة (أمسى) و(أصبح) في التعجب، وحكوا (( ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها )) يعنون الدنيا ، فإن ثبت فهو عند البصريين من القلة بحيث لا يقاس عليه ، وخلافاً لمن أجاز زيادة أفعال هذا الباب إذا لم ينقض المعنى ، وهو الفراء ، وخلافاً لمن أجاز زيادة كل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقضه ))<sup>(٦)</sup> ويتضح من هذا النص أن الفراء كما أجاز زيادة (أضحى) أجاز زيادة سائر أخوات (كان) شريطة عدم نقض المعنى ، كما أجاز زيادة أخوات (كان) بلفظ المضارع.<sup>(٧)</sup>

كما يتضح منه أن بعض النحويين أجاز زيادة كل فعل لازم ، ومما ذكر من زيادة الأفعال اللازمة (أذهب) في قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَأَذْهَبُ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

المعنى : فما بك والأيام من عجب ، ولم ترد أن تأمره بالذهاب.

و( قعد ) في قولهم: (( فلان قعد يتهكم بعرض فلان )) ، وقعد هنا لا معنى لها ، وإنما أراد

أن يقول : فلان يتهكم بعرض فلان.<sup>(٨)</sup>

(١) انظر شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١ ، والارتشاف ١١٨٦/٣

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١٩٤/٤

(٣) انظر التذيل والتكميل ٢١٦/٤ ، والتخليص ٢٥٢

(٤) شرح الجمل ٤١٥/١

(٥) التذيل والتكميل ٢١٦/٤ ، والارتشاف ١١٨٦/٣

(٦) الارتشاف ١١٨٦/٣

(٧) انظر التذيل والتكميل ٢١٧/٤

(٨) انظر شرح الجمل ٤١٥/١ ، والتذيل والتكميل ٢١٦/٤

و (قام) في قول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْتِمُ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

المعنى : علام يشتمني لئيم ؟ ولا فائدة لـ ( قام ) كما جاء في شرح الجمل. <sup>(١)</sup> وفي التذييل

والتكميل : (( المعنى : على ما يشتمني )) <sup>(٢)</sup>

وأورد البغدادي في الخزانة هذه الأفعال وعزا القول بزيادتها إلى ابن جني <sup>(٣)</sup> ونقل منه

البغدادي : (( وليس هناك قيام ولا قعود ولا ذهاب ، ولكن هذه استراحات من العرب وتطريجات منها في القول )) <sup>(٤)</sup>

وزيادة الأفعال لا تؤخذ بقياس ، وإنما مردّها السماع عن العرب ، إلا (كان) إذا وقعت

بين ما التعجبية و خبرها ، نحو: ما كان أحسن زيداً ، قال ابن هشام : (( لا يزداد من الأفعال

بقياس إلا ( كان ) بين ( ما ) التعجبية و خبرها ، نحو: ما كان أحسن زيداً ، ولم تكثر زيادتها

في غير ذلك ، فيقاس عليه )) <sup>(٥)</sup>

وذكر ابن هشام في أوضح المسالك جواز زيادة (كان) بشرطين أحدهما : كونها بلفظ

الماضي ، والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً. <sup>(٦)</sup>

واختلف في عمل (كان) الزائدة فقال أبو علي : (( كان أبو بكر يقول في قولهم: ما كان

أحسن زيداً ، إنَّ (كان) ملغى لا فاعل له. وقال قائل من متقدمي أهل العريضة: إنَّ في (كان)

ضميراً لـ (ما) وأحسن زيداً في موضع خبره )) <sup>(٧)</sup>

ونصّ المرادي على أنّ إعمال (كان) الزائدة مذهب السيرافي والصيمري حيث يقول:

((واختلف في (كان) الزائدة فذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه

الفعل كأنه قيل: هو أي كان الكون )) <sup>(٨)</sup>

وقد سبق أنّ ابن جني يرى أن (كان) زائدة لا عمل لها لا في الاسم ولا في الخبر: ((وقد

(١) شرح الجمل ٤١٥/١

(٢) التذييل والتكميل ٢١٧/٤

(٣) انظر الخزانة ١٢٨/٥-١٢٩

(٤) الخزانة ١٢٩/٥

(٥) انظر التذييل والتكميل ٢١٦/٤ ، وتخليص الشواهد ٢٥١

(٦) أوضح المسالك ٢٣٠/١-٢٣١ ، وانظر التأويل النحوي في القرآن ١٤٠٩/٢

(٧) البغداديات ١٦٧

(٨) التبصرة والتذكرة ١٩٢/١

تزداد (كان) مؤكدة للكلام ، فلا تحتاج إلى خبر منصوب ، تقول: مررتُ برجل كان قائمًا ،  
أي مررتُ برجل قائم ، وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر. وتقول: زيدٌ كان قائمًا<sup>(١)</sup>

وقال أبو علي مؤيدًا القول بعدم رفع (كان) الزائدة الفاعل بقوله: (( وليس يخلو (كان) من  
أن يكون على أحد هذين الوجهين . والدليل على أن الوجه الثاني لا يجوز ، أن فعل التعجب  
على ( أفعل ) دون ( فعل ) فلو كان قولك: ( كان ) فعل تعجب لوجب أن يكون على ( أفعل )  
دون ( فعل ) ، وقد قدمنا لم لا يكون فعل التعجب دالًّا على ( فعل ) دون ( أفعل ) ، فلو أن  
الأمر في ( كان ) على ما ذهب إليه ، لوجب أن يكون على ( أفعل ) دون ( فعل ) . ألا ترى  
أنك لا تجد فعلًا للتعجب مبنيا على ( فعل ) .

وشيء آخر من أجله لا يجوز أن يكون ( كان ) إلا ملغى وهو أن فعل التعجب إنما  
يتعدى إلى الأسماء فتنتصب فيه نحو: ما أحسن زيدًا ، ولم يقع في شيء منه موضع المفرد جملةً  
فيكون في موضع نصب ، فكذلك لا يجوز أن يكون أحسن زيدًا في قولك: ما كان أحسن  
زيدًا، في موضع نصب ))<sup>(٢)</sup>

وجاء في شرح المفصل: (( إن كان إذا زيدت كانت على وجهين ( أحدهما ) أن تلغى  
عن العمل مع بقاء معناه . و ( الآخر ) أن تلغى عن العمل والمعنى معًا ، وإنما تدخل لضرب من  
التأكيد ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن منظور مصرحًا بعدم إعمال (( كان )) الزائدة ، وأنها لا تزداد إلا في الحشو:  
(( وكان الزائدة لا تزداد أولًا ، وإنما تزداد حشواً ، ولا يكون لها اسم ولا خبر ولا عمل لها ))<sup>(٤)</sup>  
وقد نسب ابن يعيش إلى المحققين أن (كان) إذا زيدت لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل  
بقوله: (( واعلم أن (كان) في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل ؛ لأنها ملغاة عن  
العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبي علي ))<sup>(٥)</sup>

وقد ردّ ابن مالك من يزعم أن (كان) الزائدة مسندة إلى مصدر منوي حيث يقول: ((ولا  
حاجة إلى ذلك ، ولا يبالي بأن يقال: خلوها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كون الفعل حديثًا

(١) اللع ١٢٢

(٢) البغداديات ١٦٧-١٦٨

(٣) شرح المفصل ١٠٠/٧

(٤) اللسان ٣٦٨/١٣

(٥) شرح المفصل ١٥٢/٧

عن غير مُحدّث عنه ؛ لأن (كان) المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوّها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلاً لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استجيز أن لا يكون له موضع من الإعراب ))<sup>(١)</sup>

وعدم إعمال الفعل الزائد ليس مقصوداً على (كان) وإنما يشمل جميع الأفعال الزائدة كما قال ابن السراج : (( وحق الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد ))<sup>(٢)</sup> وقد سبق تصريح أبي حيان بمحيء (كاد) زائدة أيضاً ، وعدم إعمالها.

ومما تقدّم يتضح أن رأي الجمهور والمحققين أن الأفعال الزائدة مهملة لا عمل لها ؛ لأن وجودها في الكلام كعدم وجودها ، فكانت جديرة أن لا تكون عاملة ولا معمولة كما قال ابن السراج ؛ لأن هذه الأفعال لو عملت فيما تدخل عليه من الكلام لصارت غير زائدة ، فلا يجوز إخراجها منه لاختلال المعنى المراد.

(١) شرح التسهيل ١/٣٦١ ، وانظر التذيل والتكميل ٤/٢١٤

(٢) الأصول ٢/٢٥٩

## رابعاً - إهمال الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام:

التعليق هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً<sup>(١)</sup>. قال ابن هشام : (( وإنما سمي هذا الإهمال تعليقاً ؛ لأنّ العامل في نحو قولك : (( علمتُ ما زيد قائم )) عامل في المحل ، وليس عاملاً في اللفظ ، فهو عامل لا عامل ، فشبهه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوّجة ولا مطلّقة ، والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشرتها ))<sup>(٢)</sup>

والفرق بين التعليق والإلغاء أن الجملة مع التعليق في تأويل المصدر معمول للفعل المعلق ، كما كان كذلك قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل ، نحو: علمتُ لزيد قائم، وبكرراً فاضلاً. وأمّا الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ، فمعنى زيد علمت قائم زيد في علمي قائم ، فالجملة الملغى عنها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها ، بخلاف الجملة المعلق عنها.<sup>(٣)</sup>

وإنما تعلق هذه الأفعال إذا وليها حرف الاستفهام كالمهزمة ، نحو: علمتُ أزيد في الدار أم عمرو، وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كـ ( أي ) ، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزِيِّنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا﴾<sup>(٤)</sup> و ( أين ) ، نحو: علمتُ أين جلست ، و( متى ) نحو: علمتُ متى تخرج ، و( من ) ، نحو: علمتُ غلامٌ من عندك ، وقد يكون لام الابتداء ، نحو: علمتُ لزيد عندك ، وقد يكون حرف النفي كـ ( ما ) ، نحو: أظنّ ما زيد منطلق ، و ( إن ) ، نحو: علمتُ إنّ زيد قام ، و ( لا ) ، نحو: علمتُ لا زيد في الدار، وعلمتُ لا رجل في الدار ، وقد يكون ( إنّ ) المكسورة إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء ، نحو: علمتُ إنّ زيداً لقائم ، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(٥)</sup>

وإنما علقت هذه الأشياء العامل للزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً ، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمليّة رعاية لأصل هذه الحروف ؛ إذ لو أعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن أن يكون لها صدر الكلام.<sup>(٦)</sup>

(١) شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤ ، وشرح قطر الندى ١٩٩ ، وأوضح المسالك ٥٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦/٢

(٢) شرح قطر الندى ٢٠١

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٤-١٥٦

(٤) سورة الكهف الآية (١٢)

(٥) سورة المنافقون الآية (١)

(٦) انظر شرح المفصل ٨٦/٧ ، وشرح الرضي على الكافية ١٦٠/٤

والتعليق ليس مقصوراً على الأفعال السابق ذكرها وإنما يجري على كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو: شككت أزيدً عندك أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معنا خالد أمس أم لم يكن. وكل فعل يدل على العلم ، نحو: تبيّنت أصادق أنت أم كاذب. وكل فعل يطلب به العلم ، نحو: فكرت أ تقيم أم تسافر ، وامتحنت أ يصير عليّ أم يجزع ، وبلوت أيشكر إبراهيم الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أ مقيم أنت أم راحل. وكل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت.<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٣٣/١



## خامساً - إهمال الفعل لكفه بـ ( ما ) :

من إهمال الفعل كفه بـ (( ما )) الكافّة ، قال أبوعلي: (( وأما دخولها على الفعل ، فإنّها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل دخولها ، ألا ترى أنّها تدخل عليه قبل الفعل ، نحو: قلّما سرتُ ، وقلّما يقول ، ولم يكن الفعل قبل دخول (( ما )) عليه يلي الفعل ))<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: (( لا ينكر أن تكفّ الفعل عن عمله في الفاعل ... كما كف الحرف عن عمله ))<sup>(٢)</sup>

ومن الأفعال التي دخل عليها (( ما )) فكفتها عن العمل ( قلّ ) كما سبق ذكره و( كثر ) و ( طال ) ، قال ابن جنّي: (( لا تكون ( ليت ) في وجوب العمل بها أقوى من الفعل وقد نراه إذا كفّ بـ ( ما ) زال عنه عمله ، وذلك كقولهم: قلما يقوم زيدٌ فـ ( ما ) دخلت على ( قل ) كافّة لها عن عملها ، ومثله كثر ما ، وطالما ، فكما دخلت ( ما ) على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضياً له ، كذلك تكون ما كافّة لـ ( ليت ) عن عملها ، ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعاً بعده ... ))<sup>(٣)</sup>

ومن دخول ( ما ) على ( قلّ ) قول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٤)</sup>

قال سيبويه: (( وإنّما الكلام : وقلّ ما يدوم وصال ))<sup>(٥)</sup> قال أبوعلي: (( ومذهبه في هذا كما تراه من أنّ قلّ كان حكمه أن يليه الاسم ؛ لأنه فعل فلمّا دخلت عليه ( ما ) كفته وهيأته للدخول على الفعل كما تهيّء ( ربّ ) للدخول على الفعل ))<sup>(٦)</sup>

ومن الأفعال التي دخل عليها ( ما ) الكافّة : ( بئس ) و ( نعم ) ، قال الصيمري : (( فإذا أدخلت ( ما ) على ( نعم ) و ( بئس ) بطل عملهما ، وجاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول ( ما ) تقول: نعم ما أنت ، وبئس ما صنعت ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ ﴾

(١) البغداديات ٢٩٥-٢٩٦

(٢) البغداديات ٢٩٨

(٣) الخصائص ١٦٧/١-١٦٨

(٤) الكتاب ٣١/١ ، والبغداديات ٢٩٦

(٥) الكتاب ٣١/١ ، والبغداديات ٢٩٦

(٦) البغداديات ٢٩٦

أَنْفُسَهُمْ ﴿١﴾ ولم يجز قبل أن تُدخَلَ ( ما ) أن تقول : نعم أنت ولا بئس صنعت ))<sup>(١)</sup> وذكر أبو حيان كف (( نعم )) و (( بئس )) بـ (( ما )) حيث يقول: (( وذهب بعضهم إلى أن نعم وبئس تكفان بـ (( ما )) كما كَفَّتْ بها ((ليت)) و((لعل))<sup>(٢)</sup>

ولم يذكر ابن هشام اتصال ( ما ) بالأفعال لكفها عن العمل إلا ثلاثة : قل ، وكثر ، وطال ، وعلته شبههن بـ ( ربّ ) كما ذكر أنهن لا يدخلن إلا على جملة فعلية صرح بفعلها كقول الشاعر:

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

فأما دخولها على الاسم في قول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فنسب القول إلى سيبويه بالضرورة حيث إن حقها أن يليها الفعل صريحًا ، والشاعر أولاها فعلاً مقدرًا ، وأن ( الوصال ) مرتفع بيدوم محذوفًا مفسرًا. وذكر أيضًا أن المبرد يزعم زيادة ( ما ) ووصال فاعل لا مبتدأ ، كما ذكر أن بعضهم يزعم كون ( ما ) مع هذه الأفعال مصدرية وليست كافة.<sup>(٣)</sup>

مما تقدم يظهر أن الأفعال التي تلحقها ( ما ) لكفها عن العمل : قل ، وكثر ، وطال ، ونعم ، وبئس ، خلافاً لمن يرى حصرها في الثلاثة الأولى. وخلافاً لمن يرى زيادتها غير كافة ، أو يرى كونها مصدرية.

قال أبو علي: (( إنَّ ( قَلَمًا ) أجري نفيًا ، وغلب ذلك فيه وضارع الحرف فلم يقتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف لمشابهته له ، ويدلّ على إجرائهم إياه مجرى الحرف أنه لا يقع إلا مبتدأ ولا يكون مبنياً على شيء فكما شابه الحرف في هذا كذلك شابهه في أنه لم يكن له فاعل ))<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً: ((ويدلك على إجرائهم إياه مجرى الحرف وأنه لذلك يحسن أن لا يقتضي فاعلاً كما يقتضيه سائر الأفعال لمشابهته حرف النفي في قولهم قَلَمًا سرتُ حتى أدخلها، ألا ترى أنهم لم يرفعوا الفعل بعد (حتى) كما لم يرفعوه بعد النفي في قولك: ما سرتُ حتى

(١) سورة البقرة الآية (٩٠)

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١

(٣) تذكرة النحاة ١١١

(٤) انظر المغني ٤٠٣ فما بعدها

(٥) البغداديات ٣٠٠

أدخلها ((<sup>(١)</sup>)

فلما أجريت مجرى حرف النفي الذي هو (( ما )) فلم تعمل في مدخولها كما لم تعمل (( ما )) ؛ لأنها غير مختصة بالفعل دون الاسم.

## سادساً - إهمال الفعل لنقله إلى العلمية:

ذكر ابن جني في كتابه (( المبهج )) أن الفعل يسمى به سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، ومما سمي به من الماضي : خضّم ، وترجم ، وكعسب . ومن المضارع : يزيد ، ويشكر ، ويعفر ، وتغلب . ومن الأمر : إصمت .<sup>(١)</sup> وأبشر .

وقال أبو البقاء العكبري : (( فمن ذلك فَعَل ، لم يأت منه في الأسماء إلا ( خضّم ) ، و(بذّر) ، و( عثر ) ... و( شلّم ) ... و( بقم ) ... فإن سُميت به شيئاً لم تصرفه ))<sup>(٢)</sup>

وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان : (( عثر بفتح أوله ، وتشديد ثانيه ، وآخره راء مهملة بوزن بقم ، وشلّم ، وخضّم ، وشمر ، وبذر ، وكل هذه الأسماء منقولة عن الفعل الماضي ))<sup>(٣)</sup> والفعل إذا سُمي به يهمل ، وذلك لأنه إذا سُمي به تنتزع منه الفعلية ، وانتقل إلى ما لا عمل له في الأصل ، وهو الاسم ، فصار بالنقل يدخل على الفعل ، كما في نحو قولك : يزيد يزيد لعمّاله العطاء ، كما يدخل على الاسم في نحو : (( يزيد كريم )) . بينما كان قبل نقله من الفعلية إلى الاسم لا يصح أن يدخل على الفعل كما قال المبرد : (( لا يلي فعل فعلاً ؛ لأنه لا يعمل فيه ))<sup>(٤)</sup>

فلما انتزعت من الفعل المنقول الدلالة على الحدث وصورته كالأسماء الجوامد أهمل ، فلا يعمل في الفعل كما لا يعمل في الاسم ، وجاء في الأشباه والنظائر : (( الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل ، وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالته في العمل لذلك ولا كذلك الاسم ؛ لأنه لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره ))<sup>(٥)</sup>

(١) انظر المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٨ فما بعدها

(٢) اللباب في علل البناء ١/٥٠٦-٥٠٧

(٣) معجم البلدان ٤/٨٥

(٤) الكامل ١/٤٤١

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٥١٥-٥١٦

## سابعًا - إهمال الفعل لوقوعه توكيدًا :

التوكيد : المقصود به التوكيد اللفظي ، وهو إعادة الأول بعينه ، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.<sup>(١)</sup> ومثال وقوع الفعل مؤكّدًا : (( قام قام زيد )) ، و(( زيد قام قام )) ، فالفعل (( قام )) الثاني توكيد لـ (( قام )) الأوّل توكيدًا لفظيًا. ومن شواهد وقوع الفعل مؤكّدًا قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

ف (( أتاك )) الثاني توكيد لـ (( أتاك )) الأوّل ، و(( اللاحقون )) فاعل (( أتى )) الأوّل.<sup>(٢)</sup>

وقد سبق قول ابن أبي الربيع في اسم الفعل أنه إذا وقع مؤكدا يهمل<sup>(٣)</sup> ، وكذلك الفعل إذا وقع مؤكّدًا في نحو قام قام زيد ، وزيد قام قام ، يعرض للثاني الإهمال ؛ وذلك لعدم جواز إعمالهما على معمول واحد وهو الفاعل ، فأعطي العمل الأوّل وأهمل الثاني ؛ لأنه في حكم الزائد ؛ لأنه لم يؤت به إلا لمجرد التأكيد.

(١) اللباب في علل البناء ٣٩٤/١

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/٢ ، ومنحة الجليل ٢١٤/٢

(٣) انظر البسيط ٣٦١/١

## ثامناً - إهمال الفعل لوقوعه مبدلاً منه:

البدل في اللغة هو العوض<sup>(١)</sup> وفي الاصطلاح هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.<sup>(٢)</sup> وقسمه النحويون إلى بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه. وبدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كلاً قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر. وبدل اشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال. وبدل مباين ، وهو ثلاثة أقسام ، لأنه لا بد أن يكون مقصوداً كما سبق في الحد، فإن لم يكن مقصوداً البتة ، ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط. وإن كان مقصوداً ، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فهو بدل النسيان. وإن كان قصده كل واحد منهما صحيحاً فهو بدل الإضراب.<sup>(٣)</sup>

وقالوا : (( وكما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل ))<sup>(٤)</sup> وقد ذكر صاحب النحو الوافي أوجها لإبدال الفعل من الفعل ، وهي : إبداله بدل كل من كل ، كقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٥)</sup> وإبداله بدل بعض من كل ، كقولهم: (( إن تصلّ تسجد لله يرحمك )) . وإبداله بدل اشتمال ، نحو: (( إنني لن أسيء إلى الحيوان الإلف أزعجه )) . وإبداله بدلاً مبايناً ، نحو: (( إن تطعم المحتاج تكسبه ثوباً يحرسك ))<sup>(٦)</sup> وقال: (( والذي يدل في كل ما سبق - وأشباهه - على أن البدل بدل مفردات لا بدل جمل هو مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه ))<sup>(٧)</sup>

وما ذكره صاحب النحو الوافي من أنواع إبدال الفعل من الفعل بدل مفردات لا بدل جمل يلاحظ عليه أن الفعل المبدل منه مكوّن من مسند ومسند إليه ، وهو أقل ما يتركب منه الجملة أو الكلام ، ففي مثال النوع الأول المبدل منه الجملة الشرطية (( مَنْ يَفْعَلْ )) ، وكذلك في مثال النوع الثاني (( إنّ تصلّ )) وفي مثال النوع الرابع (( إن تطعم المحتاج )) ، وفي مثال النوع الثالث المبدل منه جملة اسمية (( إنني لن أسيء إلى الحيوان )) .

(١) انظر المعجم الوسيط ٦٣٧

(٢) أوضح المسالك ٣/٣٥٥

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/٣٥٧ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٩

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٢٥٣

(٥) سورة الفرقان الآية (٦٨-٦٩)

(٦) انظر النحو الوافي ٣/٦٨٥ فما بعدها

(٧) النحو الوافي ٣/٦٨٦

ولو أُبدِلَ فِعْلٌ من فِعْلٍ قبل ذكر معموله سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، كقولك مثلاً: جاء  
ذهب زيدٌ إلى البيتِ ، وفتح أغلق عمروُ البابَ، واعترضَ وافقَ خالدٌ على المشروع . فالمبديل منه  
الذي هو ( جاء ) و ( فتح ) و ( اعترض ) مهملات وغير عاملات؛ لأنها غير مقصودة ، فهي  
كالزائد.

## الفصل الثالث

### الإهمال العارض في الحروف

يشمل ما يلي:

- إهمال الحرف لحملة على نظيره غير العامل
- إهمال الحرف لتخفيفه
- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً
- إهمال الحرف للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها
- إهمال الحرف لفقد شرط من شروط عمله
- إهمال الحرف لكفه بـ (ما)
- إهمال الحرف لنقله إلى العلمية
- إهمال الحرف لوقوعه توكيداً
- إهمال الحرف لوقوعه مبدلاً منه
- إهمال الحرف لتوارده هو وعامل آخر على معمول واحد



الحروف العاملة منها ما هو عامل في الاسم ، ومنها ما هو عامل في الفعل ، فالذي يعمل في الاسم ، منه ما يعمل فيه الجر ، ومنه ما يعمل فيه النصب والرفع ، ومنه ما يعمل فيه الرفع والنصب.

ويسمى الذي يعمل فيه الجر بـ (( حروف الجر )) ، وهي : ما وضع للإفشاء بفعل أو شبهه ، أو معناه إلى ما يليه ، وهو الاسم الصريح. (١) ، ومن حروفه: الباء ، والتاء ، واللام ، والكاف ، والواو ، وربّ ، وعن ، وفي ، ومن... وسميت هذه الحروف بهذا الاسم ؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ لأنك إذا قلت: مررتُ بزید ، فاتصل المرور بزید. وقيل: سميت به باعتبار عملها ، فيكون من قبيل تسمية المؤثر بالأثر ، كتسمية الأحرف الجازمة بحروف الجزم. (٢)

ويسمى الذي يعمل فيه النصب والرفع بالأحرف المشبهة بالفعل ، وهي: إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وليت. وإنما عملت هذه الأحرف النصب في المبتدآت والرفع في الأخبار ؛ لمشابتها الأفعال من أربعة أوجه:

أحدها - أنّ الضمير المنصوب يتصل بها كما يتصل بالفعل ، تقول: إنّه ، وإنهما كما تقول: ضربه وضربهما.

والثاني - أن هذه الأحرف تدلّ على الأحداث كما أن الأفعال تدل عليها فإنّ إنّ وأنّ يدلان على التأكيد ، ولكنّ يدل على الاستدراك ، وكأنّ يدل على التشبيه ، وليت يدل على التمنيّ ، ولعلّ يدل على الترجي . ألا ترى أنك لو قلت : كأنّ زيداً عمرو لكان كقولك: شبهت زيداً بعمرو ، فقد دلّ جميعاً على المصدر وهو التشبيه.

والثالث - أنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي ، تقول: ليتَ ولعلّ كما تقول: خرج ودخل . وإنما حركت الأواخر لالتقاء الساكنين ، وخصت الفتحة لأنها أخف الحركات.

والرابع - أنها مركبة من ثلاثة أحرف وأربعة أحرف أصولاً والفعل لا يكون إلا ثلاثياً أو رباعياً أصولاً ، فإنّ وأنّ وليت ثلاثية ، مثل : ضرب ونفع ، ولكنّ وكأنّ ولعلّ رباعية ، مثل دحرج ، وقرمط.

(١) العوامل المائة ١٥٥

(٢) العوامل المائة ١٥٦

فلما أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها كما أن الفعل المتعدي يرفع الفاعل ، وينصب المفعول في مثل ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيداً. رفعت الخبر ونصبت الاسم ؛ لأنها أشبهت من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله ، كما تقول: ضرب عمراً زيد ، تقول إنّ زيداً قائم.<sup>(١)</sup>

ويسمى الذي يعمل فيه الرفع والنصب بالحروف المشبهة بـ (( ليس )) ، وهي: ما ، وإن ، ولا ، ولات النافيات. وتعمل (( لا )) عمل (( إن )) . وهذه الأحرف لا تعمل إلا بشروط. والذي يعمل في الفعل ، منه ما يعمل فيه النصب ، وهو أنّ ، وكى ، ولن ، وإذن ، وتسمى بنواصب المضارع ، وعمل (( إذن )) فيه مشروط بشروط. وقسم يعمل فيه الجزم، وهو لم ، ولما ، ولا الناهية ، ولام الطلب ، وإنّ الشرطية ، وتسمى بحروف الجزم. وقد يعرض لبعض هذه الحروف الإهمال إمّا لحمله على نظيره غير العامل ، أو لتخفيفه ، أو دخوله على ما ليس معرباً ، أو الفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط ، أو فقد شرط من شروط إعماله ، أو كفه بـ (( ما )) ، أو نقله إلى العلمية ، أو وقوعه توكيداً ، وغير ذلك. وفيما يلي تفصيل القول في كلّ منها.

(١) كشف المشكل في النحو ١/٣٤٨-٣٤٩ ، وشرح المفصل ٨/٥٤

## أولاً - إهمال الحرف لحملة على نظيره غير العامل:

الذي يهمل من الحروف لحملة على نظيره : (( أن )) المصدرية ، و (( إن )) الشرطية ، و (( لم )) النافية. فأما (( أن )) المصدرية ، فقد أهملت ؛ لحملةا على (( ما )) أختها في قول الشاعر:

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقوله:

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

وقوله :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُبْلِغَا أَحَدًا

وقراءة مجاهد لقوله تعالى: ﴿ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾<sup>(١)</sup> بالرفع.<sup>(٢)</sup>

حيث إن ( أن ) في الآيات السابق ذكرها والآية المنسوبة قراءتها بالرفع إلى مجاهد لم تعمل ؛ لأنها لما كانت بمعنى ( ما ) في الدلالة على المصدرية حملت عليها ؛ لذلك أهملت، فلم تعمل في الفعل المضارع كما لم تعمل فيه ( ما ).<sup>(٣)</sup>

و(( إن )) الشرطية قد عرض لها الإهمال ؛ لحملةا على (( لو )) ، قال ابن مالك: ((ونظير حمل (متى) على (إذا) وحمل (إذا) على (متى) حملهم (إن) على (لو) في رفع الفعل بعدها. فمن رفع الفعل بعد (إن) حملاً على (لو) قراءة طلحة : ﴿ فَإِنْ مَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾<sup>(٤)</sup> بسكون الياء وتخفيف النون<sup>(٥)</sup> ، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إن) مؤكدة بـ (ما) حملاً لها على (لو)<sup>(٦)</sup>

وقال ابن هشام: ((إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال كما روي في الحديث:

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٣)

(٢) انظر البحر ٢/٢١٣، وانظر الهمع ٢/٢٨٤

(٣) انظر التخمير ٤/١٢٨، والبحر ٢/٢١٣، والهمع ٢/٢٨٤

(٤) سورة مريم الآية (٢٦) والذي في المصحف الذي بين أيدينا ﴿ فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾

(٥) انظر البحر ٦/١٨٥، ومعجم القراءات القرآنية ٤/٤٢

(٦) شواهد التوضيح ١٩

(( فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يِرَاك ))<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

حيث إن ( إن ) لما كانت نظيرة ( لو ) ؛ لأنها تدل على الشرط كما تدل عليه ( لو ) ، فلما كانت ( لو ) لا تعمل في المضارع ، فكذلك ما حمل عليها لا تعمل فيه أيضاً، فأهملت (إن) كما أهملت (لو).

و (( لم )) كما في قول الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ ذَهْلٍ وَأَسْرَتُهُمْ      يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

حيث لم تعمل هي في المضارع الذي هو (يوفون) ، وكان حقها أن تعمل فيه ؛ لاختصاصها به . واختلف توجيه النحاة في البيت السابق ، فذهب ابن جني إلى أنه شاذ ، وإنما جاز ذلك على تشبيهه ( لم ) ب ( لا ) .<sup>(٣)</sup> كما ذهب إليه ابن يعيش.<sup>(٤)</sup>

وذكر ابن مالك أن رفع الفعل المضارع بعدها لغة ، قال: (( فرفع الفعل بعد (لم)، وهي لغة لقوم ))<sup>(٥)</sup> ونقل عنه المرادي قوله هذا ، كما ذكر أن ذلك عند بعض النحويين ضرورة .<sup>(٦)</sup> وقال أبوحيان: (( وقد تلغى ( لم ) في الشعر فلا تجزم حملاً على ( ما ) وقيل حملاً على ( لا )<sup>(٧)</sup> ، وجاء في البصائر : (( وقيل: ضرورة . وقيل : بل لغة صحيحة لبعض العرب ، وقال اللحياني: وقد ينصب الفعل بعدها وهي لغة لبعض العرب ))<sup>(٨)</sup>

ومن إهمال ( لم ) قول الشاعر:

وَأَمْسَوْا بِهَالِيلٍ لَوْ أَقْسَمُوا      عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ<sup>(٩)</sup>

ففي الخزانة : (( حكم ل ( لم ) بدلاً من حكمها بحكم ( ما ) ، لما كانت نافية مثلها ، فرفع المضارع بعدها كما يرفع بعد (ما)<sup>(١٠)</sup>

(١) الحديث في صحيح مسلم ص (٣٧) رقم (٩)

(٢) المغني ٩١٥

(٣) انظر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢

(٤) انظر شرح المفصل ٩-٨/٧

(٥) شرح التسهيل ٢٨/١ ، وانظر المغني ٣٦٥

(٦) الجنى الداني ٢٦٦ ، وانظر الهمع ٤٤٧/٢

(٧) الارتشاف ١٨٦١/٤

(٨) البصائر ٤٤٢/٤

(٩) خزانة الأدب ٣/٩

(١٠) الخزانة ٣/٩

ونستخلص مما تقدم أن ( لم ) فيها ثلاث لغات من حيث إعمالها وإهمالها الأولى : أنها حرف نفي جازم ، والثانية : أنها حرف نفي ناصب للمضارع كنصب ( لن ) ، وخرج على هذه اللغة - على قول - قراءة قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾<sup>(١)</sup> والثالثة : أنها حرف نفي غير جازم ، كعدم جزم ( ما ) للمضارع . ولكنها أهملت مع اختصاصها بالمضارع ؛ لأنها صارت كجزء منه ؛ يدل عليه عدم جواز الفصل بينها وبين المضارع بفاصل .

والسر في إهمال ( لم ) إذا اعتدنا شذوذ عدم جزمها للمضارع بعدها أنها محمولة على ( لا )<sup>(٢)</sup> ، أو على ( ما )<sup>(٣)</sup> ؛ لأنها للنفي كما أن ( لا ) و ( ما ) للنفي ، فأهملت هي ، كما أهملت ( لا ) و ( ما ) ، فأخذت حكمهما ؛ لأنهما غير عاملتين ؛ لعدم اختصاصهما بالفعل دون الاسم . ولكن حملها على ( ما ) أحسن ؛ لأن ( ما ) تنفي الماضي كثيراً بخلاف ( لا )<sup>(٤)</sup> . وقد أشار ابن جني إلى قيام بعض حروف النفي مقام بعضها بقوله : (( فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالة عليه ))<sup>(٥)</sup>

وذكر لذلك أمثلة من أقوال العرب ، منها البيت السابق ذكره حيث قال : (( فإنه شبه للضرورة ( لم ) بـ ( لا )<sup>(٦)</sup> ))  
ومنها قول الشاعر :

أَجِدُّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَقَّدَهَا مَعَ رُقَادِهَا

حيث استعمل ( لم ) في موضع الحال ، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال .  
وقول الشاعر :

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ وَلَا يَيْدَانَ نَاجِيَةً ذُمُولًا

حيث استعمل ( لن ) في موضع ( ما )<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) انظر البحر ٤٨٧/٨ ، ومعجم القراءات القرآنية ١٨٧/٨ ، والقراءة التي في المصحف ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ... ﴾ سورة الشرح الآية (١)
- (٢) شرح عمدة الحفاظ ٣٧٥-٣٧٦ ، والارتشاف ٤/١٨٦١ ، وشرح الأشموني ٥/٤
- (٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩١ ، الارتشاف ٤/١٨٦١ ، وشرح الأشموني ٥/٤
- (٤) شرح الأشموني ٥/٤
- (٥) الخصائص ١/٣٨٨
- (٦) الخصائص ١/٣٨٨
- (٧) انظر الخصائص ١/٣٨٨

وقال الشيخ عزيمة رحمه الله : (( في القرآن آيات بقي معنى المضارع بعد (لم) فيها على معنى الاستقبال ، ولا يزداد بالمضارع بعدها معنى الماضي ، ولم أجد للمعربين ولا المفسرين أقوالاً في هذه الآيات ، وهي : ﴿ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾<sup>(١)</sup> - ﴿ وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾<sup>(٢)</sup> - ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> - ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾<sup>(٤)</sup> - ﴿ وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ ... ﴾<sup>(٥)</sup> - ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءٌ وَكَانُوا بِشُرَكَائِهِمْ كَافِرِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> - ﴿ فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾<sup>(٧)(٨)</sup>

ثم قال بعد ذلك : (( وأيسر من ذلك أن نقول: إن حروف النفي يقوم بعضها مقام بعض ، فتبادل مواقعها ))<sup>(٩)</sup> ونقل لابن جني قوله السابق ذكره: (( فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالة عليه ))<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة الأعراف الآية (٤٦)

(٢) سورة الكهف الآية (٤٧)

(٣) سورة الكهف الآية (٥٢)

(٤) سورة الكهف الآية (٥٣)

(٥) سورة القصص الآية (٦٤)

(٦) سورة الروم الآية (١٢، ١٣)

(٧) سورة الرحمن الآية (٥٦)

(٨) الدراسات ٢ / ٦٠٣-٦٠٤ (القسم الأول)

(٩) الدراسات ٢ / ٦٠٥ (القسم الأول)

(١٠) انظر الدراسات ٢ / ٦٠٥ (القسم الأول) ، والخصائص ١ / ٣٨٨

## ثانيا - إهمال الحرف لتخفيفه:

إِنَّ وَلَكِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، كقولك: إِنَّ زَيْدًا كَرِيمًا، لتشبيهها بالفعل كما سبق ذكره آنفاً. ولكن هذه الأحرف إذا خففت يعرض لها الإهمال.

وقال سيبويه في إهمال (( إِنَّ )) و(( لَكِنَّ )) إذا خففتا : (( واعلم أنهم يقولون: إِنَّ زَيْدًا لَذَاهِبٌ ، وَإِنَّ عَمْرُوًا لِحَيْرٌ مِنْكَ ، لَمَّا خَفَّفَهَا جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ ( لَكِنَّ ) حِينَ خَفَّفَهَا وَأَلْزَمَهَا اللَّامَ ؛ لِفَلَا تَلْتَبِسُ بِـ ( إِنَّ ) الَّتِي هِيَ بِمَنْزِلَةِ ( مَا ) الَّتِي تَنْفَى بِهَا.

ومثل ذلك ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾<sup>(١)</sup> ، إِنَّمَا هِيَ لَعَلَيْهَا حَافِظٌ . وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا هِيَ لِجَمِيعٍ ، وَ( مَا ) لِعَمْرٍو . وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ وَإِنَّ نَظْمُكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>

وحدثنا من نثق به ، أنه سمع من العرب من يقول: إِنَّ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَؤُونَ: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُؤَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> يَخَفُّونَ وَيَنْصِبُونَ كَمَا قَالُوا:

\* كَأَنَّ نَدِيَّهَ حُقَّانٌ \*

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يُغَيَّرْ عَمَلُهُ كَمَا لَمْ يُغَيَّرْ عَمَلُ لَمْ يَكُ وَلَمْ أُبْلَغْ حِينَ حَذَفَ . وَأَمَّا أَكْثَرُهُمْ فَأَدْخَلُوهَا فِي حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ حِينَ حَذَفُوا كَمَا أَدْخَلُوهَا فِي حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ حِينَ ضَمُّوا إِلَيْهَا مَا ((<sup>(٦)</sup>

ويفهم من قول سيبويه أَنَّ إِنَّ وَلَكِنَّ إذا خففتا يجوز فيهما الإهمال والإعمال ، والأكثر فيهما الإهمال.

ووصف المبرد الإهمال بأنه المختار حيث يقول: (( وقال الله عز وجل : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ فَإِنَّ نَصَبَ بِهَا لَمْ تَحْتَجْ إِلَى اللَّامِ ، نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ؛ لِأَنَّ النَّصَبَ قَدْ

- (١) القراءة التي في المصحف ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ سورة طارق الآية (٤)
- (٢) القراءة التي في المصحف ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ سورة يس الآية (٣٢)
- (٣) سورة الأعراف الآية (١٠٢)
- (٤) سورة الشعراء الآية (١٨٦)
- (٥) القراءة التي في المصحف ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا... ﴾ سورة هود الآية (١١١)
- (٦) الكتاب ١٣٩/٢ - ١٤٠

أبان. وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل، فلما حذف منها صار كفعل محذوف ، فعمل الفعل واحد وإن حذف منه ، كقولك: لم يك زيد منطلقاً ، وكقولك : ع كلامك.

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهت الفعل في اللفظ ، لا في المعنى ، فلما نقصت عن ذلك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأن موضع ((إن)) الابتداء ، ألا ترى أن قولك: إن زيداً لمنطلق إنما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى

الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بـ ( إن ) وما بعده خبره. وهذا القول الثاني هو المختار ((<sup>(١)</sup>)

كما وصفه بأنه الأقيس لقوله: (( والأقيس الرفع فيما بعدها ؛ لأن (( إن )) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه ))<sup>(٢)</sup> ، ثم قال: ((وقولك: (لكن) بمنزلة

((إن)) في تخفيفها وتثقلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛ لأنها على الابتداء داخلة ))<sup>(٣)</sup>

وقال الهروي: (( فلما خففت أبطلت عملها ، وهذا الوجه أكثر ؛ لأنها كانت تعمل

للفظها وفتح آخرها وقد بطل اللفظ ، ومن ذلك قول النابغة:

وَإِنْ مَالِكٌ لِّلْمُرْتَجَىٰ إِنْ تَقَعَّقَتْ رَحَىٰ الْحَرْبِ أَوْ دَارَتْ عَلَيَّ خُطُوبُ

وقال آخر:

إِنَّ الْقَوْمَ وَالْحَيُّ الَّذِي أَنَا مِنْهُمْ لِأَهْلُ مَقَامَاتٍ وَشَاءٍ وَجَامِلٍ<sup>(٤)</sup>

ونسب في المعنى القول بإعمال (لكن) مخففة إلى يونس والأخفش.<sup>(٥)</sup>

وقال ابن عصفور: (( ويجوز في إن وأن ولكن وكان التخفيف بحذف أحد المثليين ، فأما

لكن إذا خففت فيبطل عملها ؛ لزوال الاختصاص ، نحو قولك: ما قام زيد لكن عمرو قائم.

وأما (أن) و(كان) فلا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء ))<sup>(٦)</sup>

ويتضح من قول ابن عصفور عدم إجازته إهمال (( أن )) و(( لكن )) بالتخفيف كما

(١) المقتضب ٥٠/١

(٢) المقتضب ٣٦٤/٢

(٣) المقتضب ٥١/١

(٤) الأزهية ٤٦ فما بعدها

(٥) المعنى ٣٨٥

(٦) المقرب ١١٠/١



يتضح منه أنه لا يرى في (( لكن )) إلا الإهمال لزوال اختصاصه بالأسماء .

وعدّ المالقي ما روي عن إعمال (( لكن )) شاذاً ، لا يقاس عليه حيث يقول: ((فيإذا خفت بطل عملها ولم يسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين. وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال ، ولا يعمل إلا ما يختص ، فلمّا كنت تقول: ما قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وما يقوم زيد لكن يقوم عمرو، فتصلح مع كل واحد منها علم أنها لا تعمل شيئاً ، إلا أن أبازيد السهيلي ذكر عن شيخه ابن الرمّك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف ، ولم يحك أبو زيد الكلام في ذلك للعرب، فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعاً ، ومنعه بقلة القياس ، ألا ترى قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾<sup>(١)</sup> أن من شدد ((لكن)) من القراء أعملها فنصب ما بعدها ، ومن خففها رفع ما بعدها ، وليس في القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب ))<sup>(٢)</sup>

وخلاصة القول في (( إن )) و(( لكن )) في حالة تخفيفهما أنهما يجوز فيهما الإعمال والإهمال ، أمّا الإعمال ، فلأنّ الفعل الذي شُبّهتا به لا يمنع من العمل تخفيفه ، كقولك: ع كلامك . فكذلك (إن) و(لكن) لا يمنعهما من العمل تخفيفهما ، فتقول: إن زيدا كريماً ، ولكن عمراً بخيلاً. خلافاً للمانعين الإعمال في (( لكن )) . وأمّا الإهمال ، فلأنّهما إنّما عملتا ؛ لشبههما بالفعل لفظاً ، فلما نقص لفظهما ذهب شبههما بالفعل ، فعاد مدخولهما إلى أصله الذي هو المبتدأ.

وكان مقتضى تساوي الدليلين للإهمال والإعمال في ( إن ) و( لكن ) أن يجوز فيهما الوجهان على حد سواء دون تفضيل أحدهما على الآخر. غير أننا نجدهم يصفون الإهمال بأنه الأكثر والأقيس والمختار.

والسر في ذلك أن هذين الحرفين لما شُبّها بالفعل لم يرقيا منزلته ، فإن الفعل يعمل سواء نقص حرفه أم لا؛ لأنه الأصل في العمل ، فلم يعمل ( إن ) و( لكن ) مع نقصان لفظيهما ؛ لأنهما فرع عليه ؛ لذا نجد معمولات الفعل أكثر تصرفاً من معمولات هذه الأحرف. فينطبق عليهما القاعدة التي تقول: (( كل ما تضمن ما ليس له في الأصل فإنه منع شيئاً مما له في الأصل؛

(١) سورة الأنفال الآية (١٧)

(٢) رصف المباني ٣٤٧-٣٤٨

ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه ((<sup>(١)</sup>)

وكان قول ابن عصفور : (( فأما لكن إذا خفت فيبطل عملها لزوال الاختصاص ، نحو قولك: ما قام زيد لكن عمرو قائم ))، وقول المالقي: (( فإذا خفت بطل عملها... وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال )) وغيرهما يشير إلى أن علة إهمال هذين الحرفين هي زوال اختصاصهما ؛ لدخول (( إن )) على الاسم كقول الشاعر:

إِنَّ الْقَوْمَ وَالْحَيَّ الَّذِي أَنَا مِنْهُمْ لِأَهْلٍ مَقَامَاتٍ وَشَاءٍ وَجَامِلٍ

وجعل منه الأخفش قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أَعْتَقَ﴾<sup>(٢)</sup> ودخولها على الفعل، نحو: (إن ظننت زيدا لقاتماً) ، وكقوله تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٤)</sup>

وكذلك (( لكن )) ، نحو : ما زيد قائم لكن عمرو قائم ، و : ما قام زيد ، لكن قعد عمرو.

والحقيقة أن التخفيف هو الذي أزال عنهما اختصاصهما بأحد القبيلين: الاسم والفعل؛ إذ لولا التخفيف لما جاز دخولهما على الفعل ، فلا يقال: إنَّ يقوم زيدٌ ، كما يقال: إنَّ زيدا يقوم. ولكن لما خففتا زال عنهما اختصاصهما بالاسم فصارتا تدخلان على الفعل كما تدخل على الاسم. فالتخفيف علة لزوال الاختصاص ، وزوال الاختصاص هو علة للإهمال.

وأما (( أن )) المخففة من الثقيلة فالمشهور أن عملها باقٍ ، قال ابن برهان العبكري: ((واعلم أن (( أن )) تخفف ، فتكون عاملة ليس غير))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن عصفور: ((وتكون مخففة من الثقيلة ، نحو: علمتُ أن سيقوم ، تقديره: علمتُ أنه سيقوم زيداً... وتكون مصدرية تتقدر مع ما تدخل عليه بالمصدر ، نحو: يعجبني أن يقوم

- 
- (١) الكليات ١٠٠١
  - (٢) سورة طه الآية (٦٣)
  - (٣) معاني القرآن ١٢٠/١
  - (٤) سورة الأعراف الآية (١٠٢)
  - (٥) سورة الشعراء الآية (١٨٦)
  - (٦) شرح اللمع ٧٠/١

زيد، تريد: يعجبني قيام زيد ، ولا يليها أبداً إلا الفعل))<sup>(١)</sup>

وقال ابن هشام : (( وتخفف (( أن )) المفتوحة ، فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً ... ويجب في خبرها أن يكون جملة ))<sup>(٢)</sup> ، كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٤)(٥)</sup>

وقال ابن عقيل: (( إذا خففت أن [ المفتوحة ] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو: (( علمت أن زيد قائم )) ف (( أن )) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير (( أنه )) و (( زيد قائم )) في جملة في موضع رفع خبر (( أن )) والتقدير: (( علمت أنه زيد قائم ))<sup>(٦)</sup> وهذه الطائفة من النصوص المنقولة من بعض أهل العربية تدلنا على أن (( أن )) سواء كانت ثقيلة أو مخففة يبقى عملها ولا تهمل.

غير أن أبا حيان يذكر لنا خلافاً في ذلك حيث يقول: (( وتخفف (( أن )) فلا تعمل عند الكوفيين ، لا في الظاهر ، ولا مضمراً ، لا ضميراً محذوفاً ولا غيره ... ))<sup>(٧)</sup> كما نقل القول عن سيبويه بإجازة الإهمال مع التخفيف بقوله: (( وأجاز سيبويه : أن تلغى لفظاً وتقديراً ، كما ألغيت إن إذا خففت ، وتكون حرفاً مصدرياً لا تعمل شيئاً ، وإذا خففت وليتها الجملة الاسمية والفعلية ... ))<sup>(٨)</sup>

وذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في ذلك : (( أحدها : أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ، ولا في مضمراً ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون. الثاني : أنها تعمل في المضمراً ، وفي الظاهر ، نحو: علمت أن زيداً قائم. وقرئ : ﴿أَنْ غَضِبَ

(١) شرح الجمل ٤٨٢/٢

(٢) أوضح المسالك ٣٣٢-٣٣٠/١

(٣) سورة يونس الآية (١٠)

(٤) سورة النجم الآية (٣٩)

(٥) انظر أوضح المسالك ٣٣٢/١ ، وضياء السالك ٣٣١/١

(٦) شرح ابن عقيل ٣٨٣/٢

(٧) الارتشاف ١٢٧٥/٣

(٨) الارتشاف ١٢٧٦/٣

اللَّهُ عَلَيْهَا ﴿١﴾ وعليه طائفة من المغاربة. الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمراً لا في ظاهر ،  
وعليه الجمهور)).<sup>(٢)</sup>

مما تقدم يمكن لنا القول بأن (( أن )) إذا خففت يعرض لها الإهمال عند الكوفيين ، كما  
يعرض لـ (( إن )) و (( كأن )) فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.

ونظير (( أن )) في الإهمال (( كأن )) إذا خففت من الثقيلة ، وأشار السيوطي في الهمع  
إلى أن الإهمال مع التخفيف مذهب الكوفيين ، ولا يجوز عندهم الإعمال ، كما أشار إلى بقية  
الأقوال فيها.<sup>(٣)</sup> ولا داعي لذكرها هنا ؛ لأن المطلوب القول بالإهمال.

ونقل البغدادي عن التبريزي قوله: (( تخفف (كأن) فتلغى على الأفصح ، وجاء إعمالها  
على غير الأفصح. أمّا إلغاؤها فلفوات مشابهتها بالماضي ؛ لزوال فتحها بالتخفيف... ))<sup>(٤)</sup>  
واستشهد القائلون بالإهمال بقول الشاعر:

وَوَجْهٌ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حَقَّانِ

في رواية الرفع حيث خففت (( كأن )) وبطل عملها.<sup>(٥)</sup>

(١) سورة النون الآية (٩)

(٢) الهمع ٤٥٣/١-٤٥٤

(٣) انظر الهمع ٤٥٦/١-٤٥٧

(٤) الخزانة ٤١٨/١٠

(٥) انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١٠١٥/٢

### ثالثاً- إهمال الحرف ؛ لدخوله على ما ليس معرباً:

تقدم الحديث عن إهمال اسم الشرط وعدم إعماله في لفظ الشرط وجوابه إذا كانا ماضيين ، وجواز إعماله وإهماله في الجواب إذا كان مضارعاً والشرط ماضياً ، وأقوال بعض أهل العربية في ذلك.<sup>(١)</sup>

وحرف الشرط كذلك إذا كان فعل الشرط وجوابه ماضيين في نحو: إن قمتَ قمتَ لا يعمل في لفظيهما ؛ لكونهما مبنيين ، ويجوز إعمال حرف الشرط في الجواب وإهماله إذا كان مضارعاً والشرط ماضياً ، نحو: إن قمتَ أقمُ بالإعمال ، أو أقوم بالإهمال. وقد وصف ابن مالك والسيوطي<sup>(٢)</sup> وغيرهما الإهمال بالحسن ؛ لأن حرف الشرط لما لم يعمل في لفظ الشرط ؛ لكونه ماضياً مع قربه حسن أن لا يعمل في الجواب مع بعده.<sup>(٣)</sup>

ومن الشواهد الشعرية للإهمال قول الشاعر:

وَإِنْ شُلَّ رَيْعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً      نَقُولُ جِهَارًا وَيُلْكُمُ لَا تُنْفَرُوا<sup>(٤)</sup>

وقول الشاعر:

وَإِنْ أَنَا هُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ      يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ<sup>(٥)</sup>

وجاء في الدرر: (( برفع يقول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

\* وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ \*<sup>(٦)</sup>

والذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط ؛ لكونه ماضياً مع قربه فلا تعمل

في الجواب مع بعده))<sup>(٧)</sup>

وهذا يؤكد - كما سبق - أن الأصل في مدخول أدوات الشرط ، وهما فعلا الشرط

وجوابه أن يكونا مضارعين ، فإذا دخلت على الماضيين أهملت إهمال أفعال القلوب ؛ لأن

(١) انظر ص ٣٠٣ فما بعدها

(٢) انظر الألفية ( ٧٠ ) ، والاقتراح ١٣٨

(٣) انظر فيض النشر ٣٠٦/١

(٤) انظر الدرالمصون ٢٩٧/٦

(٥) انظر الكشف ٢٦٢/٢ ، وفيض النشر ٣٠٦/١

(٦) الألفية ٧٠

(٧) الدرر اللوامع ١٨٨/٢

الماضي لا يقبل الإعراب.

ومن الحروف المهملة عرضاً لدخوله على ما ليس معرباً (( أن )) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، قال الجوهري: (( وأن قد تكون مع الفعل المستقبل في معنى المصدر ، فتنصبه ، تقول: أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فإن دخلت على فعل ماض كانت معه بمعنى مصدر قد وقع إلا أنها لا تعمل ، تقول : أعجبتني أن قمت ، والمعنى : أعجبتني قيامك الذي مضى ))<sup>(١)</sup>

وقال الزركشي: (( وإنما لم ينصب في قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾<sup>(٢)</sup> وإن كان المعنى لوحينا ؛ لأن الفعل بعدها لم يكن مستحقاً للإعراب... ))<sup>(٣)</sup>

يتضح مما تقدم أن (( أن )) إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ؛ لكونه معرباً، وإذا دخلت على الفعل الماضي أهملت ؛ لكون مدخولها مبنياً غير قابل للإعراب. وهي نظيرة أداة الشرط إذا دخلت على الماضي تهمل.

(١) الصحاح ١٥٢٦/٢ ، وانظر مختار الصحاح ١٢

(٢) سورة يونس الآية (٢)

(٣) البرهان ٢٤٩/٤

## رابعاً - إهمال الحرف للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها:

من الحروف المهملة عرضاً (( أن )) ، و (( كي )) ، و (( لن )) ؛ إذا فصل بينها وبين معمولاتها بجملة الشرط أو غيرها ، وفيما يلي بيانها.

أمّا (( أن )) فقد جاء في الهمع : (( ولا يجوز فصل (( أن )) الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ، ولا قسم ، ولا غير ذلك . هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وجوّزه بعضهم بالظرف وشبهه ، نحو: أريد أن عندي تقعد ، وأريد أن في الدار تقعد قياساً على أنّ المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدر والعمل .

وجوّزه الكوفيون بالشرط ، نحو: أردت أن إن تزُرني أزورك ، بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً ، وجزم أزرك جواباً<sup>(١)</sup>

يتضح من هذا النص أن الفصل بين (( أن )) الناصبة للمضارع ومعمولها بشيء فيه مذهبان :

أحدهما - أنه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بشيء . وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين .

والآخر - جواز الفصل ، وأصحاب هذا القول اختلفوا فيما يجوز الفصل به ، فمذهب بعضهم جواز الفصل بالظرف ، والجار والمجرور . ومذهب الكوفيين جواز الفصل بجملة الشرط ، نحو: (( أردت أن - إن تزُرني - أزورك )) . كما أجازوا - وهو الذي يهمني هنا - إلغاء (( أن )) ، وجعل معمولها (( أزورك )) مجزوماً (( أزرك )) ؛ لكونه جواباً للشرط .

وأمّا (( كي )) فلا يجوز الفصل بينها ومعمولها إلا ب (( لا )) النافية ، كقوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ، وب (( ما )) الزائدة ، كقول الشاعر:

تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السِّيفَانِ وَيُحَكُّ فِي غَمْدِ

وفصل بهما معاً في قول الشاعر:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا لَا تَرَى لِي عَشْرَةَ وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ<sup>(٣)</sup>

(١) الهمع ٢/٢٨٤

(٢) سورة الحشر الآية (٧)

(٣) الهمع ٢/٢٩٢

ونقل السيوطي عن الكسائي القول بتجويز الفصل بين (( كي )) ومعمولها بغير (( لا ))  
النافية ، و(( ما )) الزائدة بقوله: (( وجوزّه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ،  
وبالقسم ، وبالشرط ، فيبطل عملها ، فتقول: أزورك كي - والله - تزورني ، وأكرمك كي  
غلامي تكرم ، وأزورك كي إن تكافئ أكرمك ))<sup>(١)</sup>

حيث يتبين من قول السيوطي تجويز الكسائي الفصل بين (( كي )) ومعمولها بالقسم ،  
ومعمول الفعل ، وبجمله الشرط .

كما يتضح منه أن الفصل بين (( كي )) ومعمولها إذا كان بالقسم ، أو كان بمعمول  
الفعل الذي دخلت عليه يعرض لها الإهمال ؛ لارتفاع الفعل بعدها وعدم نصبه بها ، نحو:  
(( أزورك كي - والله - تزورني )) ، و (( أكرمك كي غلامي تكرم )) برفعهما إهمالاً  
للأداة .

وإذا كان الفصل بجمله الشرط ، نحو: (( أزورك كي إن تكافئ أكرمك )) كانت  
(( كي )) ملغاة زائدة .

وإنما كانت ملغاة ؛ لصيرورة معمولها لعامل آخر ، وهو (( إن )) الشرطية ، ولا يجوز  
وجودها مع عدم وجود المعمول خلافاً لبعض المغاربة حيث أجاز ذلك (( مستدلاً بما وقع في  
صحيح البخاري (( فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً )) يريد: كيما يسجد ))<sup>(٢)</sup> .  
وإذا عدنا إلى صحيح البخاري نجد الحديث (( ...فَيَذْهَبُ كَيْمًا يَسْجُدَ فَيَعُودَ ظَهْرُهُ طَبَقًا  
وَاحِدًا... ))<sup>(٣)</sup> ، فلا شاهد فيه ؛ لذكر المعمول .

واختار ابن مالك وابنه جواز الفصل بين (( كي )) وبين الفعل بمعموله ، أو بالقسم ، أو  
بالشرط مع العمل<sup>(٤)</sup> .

و(( لن )) : يقول السيوطي : (( ولا يجوز الفصل بين ( لن ) وبين الفعل في الاختيار ؛  
لأنها محمولة على سيفعل ... واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ، نحو: (( لَنْ وَاللَّهِ

(١) الهمع ٢/٢٩٢

(٢) الهمع ٢/٢٩٧

(٣) صحيح البخاري ص (١٥٥٩-١٥٦٠) ، كتاب التوحيد (٩٧) ، حديث رقم (٧٤٣٩)

(٤) انظر الهمع ٢/٢٩٢



أَكْرَمَ زَيْدًا)) ، و(( لَنْ زَيْدًا أَكْرَمَ)). ووافقته الفراء على القسم ، وزاد جواز الفصل بـ ((أظنُّ)) ، نحو: (( لَنْ أَظُنُّ أَزُورَكَ )) بالنصب ، وبالشرط ، نحو: (( لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) بالنصب ، وجوز الإلغاء والجزم جواباً<sup>(١)</sup>

مما يفهم من قول السيوطي أن الفصل بين ( لَنْ ) والفعل لا يجوز في الاختيار ، وأجاز الفراء الفصل بينهما بالقسم ، نحو: (( لَنْ وَ اللهُ أَزُورَكَ )) ، وبـ (( أَظُنُّ )) ، نحو: (( لَنْ أَظُنُّ أَزُورَكَ )) ، وبالشرط ، نحو: (( لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) ، ويجوز عنده أيضاً : (( لَنْ إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) بالجزم ؛ لأنه جواب الشرط . وفي هذه الحالة كانت (( لَنْ )) ملغاة.

وإذا تأملنا إجازة الفراء إلغاء (( لَنْ )) وجعل معمولها الذي هو ((أزورك)) لعامل آخر ، وهو (( إِنْ )) الشرطية يتبين لنا أن ذلك إنما جاز ؛ لأن (( لَنْ أَزُورَكَ )) ، و(( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) متقاربتا المعنى ، وذلك أن (( لَنْ أَزُورَكَ )) نفي زيارتك لمخاطبك في المستقبل ، وكذلك (( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) جملة شرطية ، وهي في عالم الاحتمالات ، والشرط بـ (( إِنْ )) يمكن وقوعه وعدمه ، وعدم الوقوع هو الغالب فيه؛ لذلك قال أهل العربية أن الشرط بـ ((إِنْ)) (( لا يقع حتى يتحقق اليأس من وجوده))<sup>(٢)</sup> فلما كان الأمر كذلك فكأنه نفي لزيارتك لمخاطبك في المستقبل ؛ لأن شرط زيارتك له لا يتحقق ، فـ (( لَنْ أَزُورَكَ )) - إذن - نفي لزيارتك لمخاطبك في المستقبل كما أن قولك : (( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) كذلك.

وهذا يكشف لنا عن سر إجازة الفراء الفصل بين (( لَنْ )) والمضارع بـ (( أَظُنُّ )) ، وبالشرط ؛ لأن الفصل بهما بينهما بمثابة تأكيد النفي ، كما أن الفصل بينهما بالقسم تأكيد كذلك ؛ إذ إِنْ معنى قولك مثلاً : (( أَظُنُّ زيارتي لك تقع في المستقبل )) قريب من معنى قولك: (( لَنْ أَزُورَكَ )) و قولك: (( إِنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ )) ؛ لأن الظن في الغالب لا حقيقة له.

قال سبحانه عز وجل ﴿ لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً : ﴿ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نُنظِّقَ لِمَنِ الْكَاذِبِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> وقال أيضاً : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا

- 
- (١) الهمع ٢/٢٨٨  
(٢) الإتيان ١/٤٧٣  
(٣) سورة القصص الآية (٣٨)  
(٤) سورة الشعراء الآية (١٨٦)

يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿١﴾ ؛ لأن الظنَّ خلاف الواقع اللهم إلا في مواطن قليلة استعملت  
(الظنَّ) فيها بمعنى اليقين ، منها قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ وَظَنَّ أَنَّهُ  
الْفِرَاقُ ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا ﴾ (٣)

- 
- (١) سورة النجم الآية (٢٨)  
(٢) سورة القيامة الآية (٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨)  
(٣) سورة الكهف الآية (٥٣)

## خامساً - إهمال الحرف لفقد شرط من شروط عمله:

من الحروف العاملة (( لا )) حيث تعمل عمل (( إن )) ، و(( إن )) ، و(( ما )) ، و(( لا )) ، و (( لات )) النافيات عمل (( ليس )) ، و(( إذن )) في نصب المضارع. غير أن هذه الحروف لا تعمل إلا بشروط ، فإذا اختل شرط من شروط عملها يعرض لها الإهمال. وفيما يلي تفصيل القول في كل منها.

### - إهمال ( لا ) المعملة عمل ( إن ) ؛ لفقد شرط من شروط عملها:

كما تعمل (( لا )) عمل (( ليس )) فترفع الاسم وتنصب الخبر تعمل أيضاً عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر ؛ لمشابتها لـ (إنّ) في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن (إن) لتوكيد الإثبات.<sup>(١)</sup>

قال الحيدرة: (( أما لا فمحمولة على إنّ ؛ لأن لا للنفي ، وإنّ للإيجاب ، والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تقول: إنّ غلام السفر أفضل منك. تقول: لا غلامَ سفر أفضل منك ))<sup>(٢)</sup>

وقال الرضي: (( اعلم أن (لا) التبرئة إنما تعمل لمشابتها لـ (إنّ) ، ووجه المشابهة أن (إنّ) للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التحقيق لا غير ، و (لا) التبرئة للمبالغة في النفي ؛ لأنها لنفي الجنس ، فلما توغلنا في الطرفين ، أعني في النفي والإثبات ، تشابها فأعملت عملها ))<sup>(٣)</sup>

وعمل (لا) عمل (ليس) من باب حمل النظير على النظير ، وعملها عمل (إنّ) من باب حمل الضد على الضد ، إلا أن عملها عمل (إنّ) ضعيف ، قال الرضي : ((وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين: أحدهما أن أصلها التي هي (إنّ) إنما تعمل لمشابتها الفعل لا بالأصالة ، فهي مشبهة بالمشبهة. والثاني : أن الظاهر أن بين (إنّ) و(لا) التبرئة تنافياً وتناقضاً ، لا مشابهة ولا مقارنة ))<sup>(٤)</sup>

والحمل بأنواعه المختلفة له مكان واسع في النحو والصرف ، يقول ابن جني في باب الحمل

- 
- (١) الهمع ٤٦٣/١
  - (٢) كشف المشكل ٣٤٧/١
  - (٣) شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٢
  - (٤) شرح الرضي على الكافية ١٦٠/٢

على المعنى : (( اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث... ))<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: (( والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً ))<sup>(٢)</sup> كما قال: (( وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ، ولا يفتح ولا يؤبى ، ولا يعرض ولا يغضض ))<sup>(٣)</sup>

وقال أيضاً في الحمل على النظير في قول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

((وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا ؛ لأنه قال: لما كان (رضيت) ضد سخط عدى رضيت بـ (على) حملاً للشيء على تقيضه ، كما يحمل على نظيره وقد سلك سببويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ))<sup>(٤)</sup>

وقال السيوطي: (( تعمل ( لا ) عمل (إنّ) إلحاقاً بها ؛ لمشابتها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن إنّ لتوكيد الإثبات. فهو قياس نقيض ، وإلحاقها بـ (ليس) قياس نظير ؛ لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل ((إنّ)) أفصح وأكثر في الاستعمال.<sup>(٥)</sup>

ولإعمال ( لا ) عمل ( إن ) شروط: الأول : ألا تتكرر ، والثاني أن يقصد بها النفي العام. والثالث : أن يكون مدخولها نكرة . والرابع: أن لا يفصل بينها وبين النكرة بشيء. والخامس: أن تكون النكرة غير معمولة ، لغير ( لا )<sup>(٦)</sup>.

وقد علّل ابن مالك إعمالها عمل ( إنّ ) إذا قصد بها نفي الجنس حيث يقول: ((إذا قصد بـ ( لا ) نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود ( من ) لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب لـ ( لا ) عند ذلك قصد عمل فيما يليها ، وذلك العمل إما جر وإما رفع وإما نصب. فلم يكن

(١) الخصائص ٤١١/٢

(٢) الخصائص ٤٣٢/٢

(٣) الخصائص ٤٣٥/٢

(٤) الخصائص ٣١١/٢

(٥) الهمع ٤٦٣/١

(٦) انظر الهمع ٤٦٣/١ فما بعدها

جرا لئلا يعتقد أنه بـ (من) المنوية ، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان ، كقول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَأَمِّنُ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ((<sup>(١)</sup>)

وإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر ، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا ، نحو: لا صاحب بر ممقوت ، أو شبهه بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل ، نحو: لا طالعا جبلا حاضرا ، ولا راغبا في الشر محمود. فإن كان مفردا أي غير مضاف ولا شبهه ركب معها وبني.<sup>(٢)</sup>

فإذا انتفى شرط من هذه الشروط عرض لها الإهمال ، كأن يفصل بينها وبين النكرة بشيء أو كان مصحوبها معرفة ، نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾<sup>(٣)</sup> قال ابن مالك: (( وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه ؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ؛ ليدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك... لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار ؛ ليكون عوضا مما فاتها من مصاحبة ذي العموم ، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة ، ثم حمل لزوم التكرار المفصولة على التي تليها معرفة لتساويهما في وجوب الإهمال ))<sup>(٤)</sup> وقال الشيخ خالد الأزهرى: (( وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت وجوبا ، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها مع العاطف... ))<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الكافية الشافية ٥٢١/١-٥٢٢

(٢) الهمع ٤٦٦/١

(٣) سورة الصافات الآية (٤٧)

(٤) شرح التسهيل ٦٥/٢

(٥) التصريح ١١٠/٢

- إهمال الأحرف المشبهة بـ ( ليس ) لفقد شرط من شروط عملها:

سبق أن ذكرنا أن القياس والأصل في ( إن ) الإهمال وعدم الأعمال ، وذلك لأنها من الحروف التي تشترك فيها الأسماء والأفعال وليست مختصة بأحدهما. لذلك منع إعمالها سيبويه والفراء والمبرد وأكثر البصريين والمغاربة.

غير أن الكسائي وأكثر الكوفيين ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن مالك أجازوا إعمالها عمل (( ليس )) وصححه أبوحيان.<sup>(١)</sup> وذلك لمشاركتها لـ (( ما )) في النفي ، وكونها لنفي الحال.<sup>(٢)</sup> ومن إعمالها قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمُجَانِينِ

وقول الشاعر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بنصب العباد ، في قراءة

سعيد بن جبير.<sup>(٤) (٥)</sup>

وحكي عن أهل العالية: (( إن ذلك نافعك ولا ضارك )) ، (( وإن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية )) ، وقال أعرابي : إن قائمًا يريد: إن أنا قائمًا حذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى نون (إن) ، وأدغم كقوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي...﴾<sup>(٦)</sup> أي لكن أنا.<sup>(٧)</sup>

ولكن الذين أجازوا إعمالها اشترطوا له شروطًا ، قال الرضي : (( قال الأندلسي : ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال (ما) بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من (ما) ، قال: لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطًا واحدًا وهو كون معمولها نكرة اسمًا كان أو خبرًا ، قال: ومن رأى إعمال (إن) عمل (ليس) يعتبر أيضًا هذه الشروط ))<sup>(٨)</sup>

(١) الارتشاف ٣/١٢٠٧-١٢٠٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧ ، والهمع ١/٣٩٤

(٢) الهمع ١/٣٩٤

(٣) سورة الأعراف الآية (١٩٤)

(٤) البحر ٤/٤٤٤ ، ومعجم القراءات ١/٤٣٠

(٥) شرح ابن عقيل ١/٣١٧-٣١٨ ، والهمع ١/٣٩٤-٣٩٥

(٦) سورة الكهف الآية (٣٨)

(٧) الارتشاف ٣/١٢٠٧-١٢٨ ، والهمع ١/٣٩٤-٣٩٥

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢/١٩٦

كما جاء في حاشية الصبان: (( ويشترط لإعمال (لات) و (إن) عمل (ليس) ما اشترط في (ما) إلا الشرط الأوّل ؛ لأن (إن) لا تزداد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياساً على ما سبق في ( ما) أن تأكيد (إن) النافية بـ (إن) نافية أخرى لا يبطل عملها))<sup>(١)</sup>

وعليه فشروط إعمال ( إن ) عمل ( ليس ) كشروط إعمال أخواتها ( ما ) و ( لا ) و (لات) ، فإن فُقدَ شرطٌ منها بطل عملها كما يبطل عمل أخواتها إذا فقد شرط من شروط عملها.

كما سبق القول في فصل الإهمال الوضعي أن ( لا ) إذا دخلت على المعارف لا تعمل عند النحاة خلافاً لابن جني ، كما أنها إذا دخلت على النكرة لا تعمل عمل ليس عند الأخفش والمبرد، وهو المنقول عن بني تميم ، وهو القياس ؛ لأنها من الحروف التي يشترك فيها الأفعال والأسماء ، فكان حقها أن لا تعمل.

ومن العرب من شبهوها بليس ، فرفعوا بها الاسم ، ونصبوا بها الخبر ، فقالوا: لا رجلٌ حاضرًا، ولا غلامٌ عندي ، قال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أراد: لا برّاح لي ((<sup>(٢)</sup>

ومنه قول الشاعر:

تَعَزُّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا      وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

وقول الشاعر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرَ خَادِلٍ      فَبَوَّئْتَ حِصْنًا بِالْكَمَامَةِ حَصِينًا<sup>(٣)</sup>

وذهب الزجاج إلى أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ، لا في نصب الخبر.<sup>(٤)</sup>

وهذا الرأي ضعيف لورود عملها في الخبر كما سبق.

(١) حاشية الصبان ٢٥٤/١

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٣١/١

(٣) الارتشاف ١٢٢٠٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣١٢/١

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ٦٣/٥-٦٤ ، والارتشاف ١٢٠٨/٣ ، والجنى الداني ٢٩٣ ، وانمع ٣٩٧/١

ونسب ابن عقيل إعمال ( لا ) عمل ( ليس ) إلى الحجازيين ، كما نسب الإهمال إلى بني تميم <sup>(١)</sup> . وقال السيوطي : (( قال أبو حيان : لم يصرّح أحد بأن إعمال ( لا ) عمل ( ليس ) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يعملها . وفي كلام الرّمحشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيّئ . وفي البسيط : القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها )) <sup>(٢)</sup> .

وإعمالها عمل ليس قليل <sup>(٣)</sup> . وفي الهمع : (( قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل (إن) ، وقال أبو حيان : والصواب عكسه ؛ لأن ( إن ) قد عملت نثرًا ونظمًا . و ( لا ) إعمالها قليل جدًا ، بل لم يرد منه صريحًا إلا البيت السابق ، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد )) <sup>(٤)</sup> .

وقال ابن عصفور : (( أما ( لا ) فإنها لا تعمل إلا في النكرات بشرط أن يكون الخبر أيضًا مؤخرًا منفيًا نحو : قولك : لا رجلٌ أفضل منك )) <sup>(٥)</sup> .

وفي ارتشاف الضرب : (( وأكثر من أجاز إعمالها اشترطوا تكثير معموليها ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وأن لا ينتقض النفي ، وأن لا يفصل بينهما وبين مرفوعها )) <sup>(٦)</sup> .

وفي شرح الكافية للرضي : (( قال الأندلسي : ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال ( ما ) بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من (ما) قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطًا واحدًا وهو كون معمولها نكرة اسمًا كان أو خبرًا )) <sup>(٧)</sup> .

ولم يشترط لإعمالها عدم زيادة ( إن ) كما اشترط ذلك لـ ( ما ) ؛ لأنها لا تزداد بعدها قال ابن هشام : (( وإنما لم يشترط الأول لأن ( إن ) لا تزداد بعد ( لا ) أصلًا )) <sup>(٨)</sup> .

فإن فقد شرط من شروط إعمالها بطل عملها قال ابن الشجري : (( ومتى دخلت ( لا ) على المعرفة كررت وارتفع الاسم بالابتداء ، كقولك : لا زيدٌ عندي ولا بكر ، ومثله في التنزيل

- 
- (١) شرح ابن عقيل ٣١٢/١  
(٢) الهمع ٣٩٨/١  
(٣) الارتشاف ١٢٠٨/٣ ، والمغني ٢٥٥/١  
(٤) الهمع ٣٩٨/١  
(٥) المقرب ١٠٤/١  
(٦) الارتشاف ١٢٠٨/٣ ، والهمع ٣٩٨/١  
(٧) شرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢  
(٨) المغني ٢٥٥/١



﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾<sup>(١)</sup> وإنما وجب تكريرها ؛ لأنها جواب لمن قال : أزيد عندك أم بكر ؟ فوافق الجواب السؤال ، فإن قال السائل : أزيد عندك ؟

فاقتصر على الواحد ، قال المجيب : لا ، فاقتصر على لا أو نعم إن كان زيد عنده...))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن عصفور: (( فإن كان موجباً أو مقدّمًا لم تعمل ، نحو قولك: لا أفضل منك رجلٌ ، ولا امرأةٌ ، ولا رجلٌ ولا امرأةٌ إلا أفضلُ منك. وسبب ذلك أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم و لا تكون خاصة بالاسم حتى تكون للنفي العام ، فتكون في جواب السؤال

العام، نحو قولك: هل من رجل قائم ؟ فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة ))<sup>(٣)</sup>

وفي الهمع: (( أن لا يفصل بينها وبين مرفوعها. فإن فصل بطل عملها ؛ لأنها أضعف من

( ما ) ، و ( ما ) شرطها عدم الفصل .<sup>(٤)</sup>

وسبق الحديث أيضاً عن (لات) في فصل الإهمال الوضعي من حيث أصلها ، وهو (لا)

زيدت عليها التاء ، قيل: ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل: للمبالغة في النفي كما في علامة ونسابة

للمبالغة.<sup>(٥)</sup> كما زيدت على ثمت وربت عند الجمهور. وزيادة التاء فيها أحسن من زيادتها في

ربت وثمرت ؛ لأنها محمولة على ( ليس ) وليس تتصل بها التاء ، ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة

على ( إن )<sup>(٦)</sup> ومن حيث إهمالها وضعاً عند الأخفش التزاماً بالأصل.

ويرى الجمهور إعمالها عمل ( ليس ) حملاً لها عليها ، واشترطوا لها شروطاً فقي حاشية

الصبان: (( ويشترط لإعمال ( لات ) و ( إن ) عمل ( ليس ) ما اشترط في ( ما ) إلا الشرط الأوّل ؛

لأن ( إن ) لا تزداد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياساً على ما سبق في

( ما ) أن تأكيد ( إن ) النافية بـ ( إن ) نافية أخرى لا يبطل عملها ))<sup>(٧)</sup>

وسبق أن ذكرنا أن ( ما ) الأصل فيها والقياس أن لا تعمل في لغة تميم ؛ لأنها حرف غير

(١) سورة يس الآية (٤٠)

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٣١/١

(٣) المقرب ١٠٤/١-١٠٥

(٤) الهمع ٣٩٨/١

(٥) شرح الأشموني ٢٥٧/١

(٦) حاشية الصبان ٢٥٧/١

(٧) حاشية الصبان ٢٥٤/١

مختص لدخوله على الاسم ، نحو: ما زيد قائم ، وعلى الفعل ، نحو: ما يقوم زيدٌ. غير أن أهل الحجاز أعملوها عمل ( ليس ) فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، فقالوا: ما زيد قائمًا، وذلك لما بينهما من المشابهة فحملوها عليها.

قال المبرد : (( هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل وذلك الحرف (ما) النافية.

تقول: ما زيدٌ قائمًا ، وما هذا أخاك. كذلك يفعل أهل الحجاز. وذلك أنهم رأوها في معنى ( ليس ) ، تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع. فلما خلصت في معنى ( ليس ) ودلت على ما تدل عليه ، ولم يكن بين نفيهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى - أجروها مجراها. فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(١)</sup> و﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال أبو علي: (( ومما يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ونصبها الخبر ( ما ) في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم: ما زيد ذاهبًا ، وما عبدا لله خارجًا ، جعلوها بمنزلة ليس لمشابتها له في نفي ما في الحال والدخول على الابتداء والخبر ، وقال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ و﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خير ليس ، وذلك قولهم: ما زيد بذاهب وما بكر بخارج ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن جني أيضًا : (( فكأن أهل الحجاز لَمَّا رأوها حرفًا داخله على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إياها ، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها ))<sup>(٥)</sup>

وقال ابن الشجري: (( والضرب السابع : أن يكون حرفًا نافيًا ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، في اللغة الحجازية ، تشبيهاً لها بليس ، وذلك لدخولها على جملة الابتداء والخبر ،

(١) سورة يوسف الآية (٣١)

(٢) سورة المجادلة الآية (٢)

(٣) المقتضب ٤/١٨٨

(٤) الإيضاح ١٢١

(٥) الخصائص ١/١٦٧

كدخول ( ليس ) عليها ، ولأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه ( ليس ) ويُدخلون على خبرها الباء، كما يدخلونها على خبر ( ليس )، كقولك: ما زيدٌ بقائم ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾<sup>(١)</sup>....  
 تقول في لغة أهل الحجاز : ما زيد قائماً كما جاء في التنزيل : ﴿ مَا هَذَا بِبَشَرًا ﴾ و﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ أجمع القراء والعرب على قراءتهم ﴿ بَشَرًا ﴾ موافقة لخطِّ المصحف، واختلفوا في نصب ﴿ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ ورفعها ، فروى المفضل عن عاصم رفعها<sup>(٢)</sup> ((٣))

وقال ابن عصفور: (( اعلم أن ( ما ) لها شبهان عام وخاص ، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ، إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها ( ليس ) في أنها للنفي وإنها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال كما أن ليس كذلك، فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ( ليس ))<sup>(٤)</sup>.  
 ومع إعمال أهل الحجاز لـ ((ما)) عمل ( ليس ) إلا أنهم لم يعملوها إلا بشروط : الشرط الأول : أن لا يزداد بعدها ( إن )<sup>(٥)</sup> وأجاز ابن السكيت إعمال ( ما ) مع زيادة ( إن ) بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بَيْنِي غُدَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ<sup>(٦)</sup>

وجاء في الجنى الداني: (( فقد حكى غيره [ أي ابن مالك ] أن الكوفيين أجازوا ((النصب))<sup>(٧)</sup>

قال ابن هشام: (( وأما رواية يعقوب ( ذهبًا ) بالنصب فتخرج على أن ( إن ) نافية مؤكدة لـ ( ما ) لا زائدة ))<sup>(٨)</sup>

(١) سورة الأنعام الآية (١٣٢) وسورة هود الآية (١٢٣) وسورة النمل الآية (٩٣)

(٢) البحر ٢٣٢/٨ ، ومعجم القراءات ٩٨/٧

(٣) أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢

(٤) المقرب ١٠٢-١٠١/١

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ ، والارتشاف ١٢٠٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١

(٦) انظر التصريح ٦٤٦/١ ، ومنحة الجليل ٣٠٣/١

(٧) الجنى الداني ٣٢٧

(٨) أوضح المسالك ٢٤٧/١

والشرط الثاني : أن لا ينتقض النفي بـ ( إلاّ ).<sup>(١)</sup> وهذا الشرط على خلاف ما ذهب إليه يونس ؛ إذ نقل عنه أنه يجيز إعمال ( ما ) مع انتقاض نفيها بـ ( إلاّ ) وأنشد في ذلك قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا<sup>(٢)</sup>

وفي الارتشاف: (( وأجاز الفراء النصب ، نحو: ما أنت إلا ركبًا ))<sup>(٣)</sup>

وأما البيت الذي استدل به يونس على مذهبه (( فمن باب ((مازيد إلا سيرًا)) أي: يسير

سيرًا ، والتقدير : إلا يدور دوران منجنون وإلا يعذب مُعَذَّبًا ، أي تعذيبًا ))<sup>(٤)</sup>

والشرط الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.<sup>(٥)</sup>

وأجاز بعض النحاة إعمال ( ما ) مع تقدم خبرها على اسمها.<sup>(٦)</sup> وقال الجرمي إنه لغة، وحكى :

ما مسيئًا من أعتب.<sup>(٧)</sup> واختلف النقل عن الفراء فنقل عنه أنه أجاز : ما قائمًا زيدًا بالنصب،

ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيز النصب.<sup>(٨)</sup> ومنه قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

وذكر ابن عصفور سبعة أقوال لتخريج هذا البيت ويرى أنها فاسدة ولم يصحح منها إلا

واحدًا حيث يقول : (( إنَّ ( ما ) هنا لم تعمل شيئًا ولا شذوذ في البيت. وذلك أنها أضيفت

إلى مبني فبني على الفتح بمنزلة قوله: يومئذ وحينئذ ، وهو الصحيح ))<sup>(٩)</sup>

والشرط الرابع: أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣١/١، والارتشاف ١١٩٩/٣، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦، وحاشية الصبان ٢٤٧/١

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١٨٧/٢، والجنى الداني ٣٢٥

(٣) الارتشاف ١١٩٩/٣

(٤) أوضح المسالك ٢٤٩/١

(٥) انظر الارتشاف ١١٩٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦، وحاشية الصبان ٢٤٧/١، وأقرب الموارد ١١٧٨/٢

(٦) انظر الإيضاح ١٢١، والجنى الداني ٣٢٣

(٧) الجنى الداني ٣٢٣

(٨) الجنى الداني ٣٢٤، والارتشاف ١١٩٨/٣

(٩) شرح الجمل ٥٩٤/١

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦، وحاشية الصبان ٢٤٧/١، وأقرب الموارد ١١٧٨/٢

ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم المعمول.<sup>(١)</sup>  
والشرط الخامس: أن لا تتكرر ( ما )<sup>(٢)</sup> وهذا الشرط على خلاف ما ذهب إليه جماعة  
من الكوفيين حيث أجازوا : ماما زيدٌ قائمٌ.<sup>(٣)</sup>

فإذا كانت ( ما ) مكررة ، فإمّا أن تكون نافية لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة  
لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن  
نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائدة ووجب إهمال الأولى أيضاً  
عند من يهمل ( ما ) ، إذا اقترن بها ( إن ) ، وإن كانت ( ما ) الأولى نافية والثانية مؤكدة لنفي  
الأولى جاز حينئذ الإعمال ، ومنه قول الراجز:

لَا يُنْسِكُ الْأَسَى تَأْسِيًا فَمَا مَا مِنْ جِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

فما الأولى نافية ، والثانية مؤكدة لها ، و(أحد) اسمها ، و(معتصما) خبرها.<sup>(٤)</sup>  
والشرط السادس: أن لا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو: ((ما زيدٌ  
بشيء إلا شيء لا يعبا به))<sup>(٥)</sup>

فإذا فقد شرط من هذه الشروط عند جمهور النحويين بطل عملها ، والسر في ذلك يتضح  
فيما يأتي ، قال سيبويه في انتقاض النفي بـ (إلا) وتقدم الخبر على الاسم : ((وتقول: ما زيدٌ إلا  
منطلق تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾<sup>(٦)</sup> لم تقو ( ما )  
حيث نقضت معنى ( ليس ) كما لم تقو حين قدّمت الخبر))<sup>(٧)</sup>

وقال المبرد: (( وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدّموا خبرها على اسمها -  
ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيدٌ إلا منطلق ، وما منطلق زيدٌ ؛ لأنها حرف لا يتصرف تصرف  
الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر ... وأن الشيء إنما يتصرف

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٥/١

(٢) انظر الارتشاف ١٢٠٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١ ، وأقرب الموارد  
١١٧٨/٢

(٣) انظر الجنى الداني ٣٢٨

(٤) انظر تخلص الشواهد ٢٧٨

(٥) انظر الارتشاف ١٢٠١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٥/١-٣٠٦ ، وحاشية الصبان ٢٤٧/١

(٦) سورة يس الآية (١٥)

(٧) الكتاب ٥٩/١

عمله كما يتصرف هو في نفسه. فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة))<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: (( فإن أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدّموا خبرها رجعت إلى أنها حرف، فقالوا: ما منطلق زيد ؛ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وخبر ، فصار بمنزلة قولك: قائم زيدٌ ، وأنت تريد: زيد قائم. لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن ( ليس ) فعل ، وهذه ليست بفعل. تقول: لست ، ولسنا ، وليسوا ، ولسن ... ولكن لما أشبهت الفعل جرت مجراه ما كان على مجراه وفي موضعه ، فلما فارقت ذلك لم يجز النقص فيها والتصرف ؛ لأنها في نفسها غير متصرفة... ألا ترى أنك تقول : إن زيداً منطلق ، ولو قدّمت الخير لم تقل: إن منطلقاً زيداً ؛ لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها وهذا محال.

فأما تقديم الخير فقولك : ما منطلق زيدٌ ، وما مسيء من أعتب. وإنما قدّمت على حدّ قولك: ما زيدٌ منطلق ، ولو أردت التقديم على قولك: ما زيدٌ منطلقاً لم يجز ، كما لا يجوز : إن منطلق زيداً.

وهذا قول مغن في جميع العربية : كلّ ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ؛ لأنه مدخل على غيره.

وأما نقض الخبر فقولك: ما زيدٌ إلا منطلق ؛ لأنك نفيت عنه كلّ شيء إلا الانطلاق. فلم تصلح ( ما ) أن تكون عاملة في نقض النفي ، كما لم تعمل في تقديم الخبر. قال الله عز وجل : ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَّمِمْحِ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾<sup>(٣)(٤)</sup>

وقال الجاشعي: (( وإنما لم تعمل (ما) مع تقديم الخبر ؛ لانتقاض ترتيب الابتداء، ولم تعمل مع دخول إلا ؛ لانتقاض معنى النفي ))<sup>(٥)</sup>

وقال الصيمري : (( وإنما لم يجز مع تقديم الخبر إلا الرفع في لغة من ينصب ؛ لأن (ما)

- 
- (١) المقتضب ١٨٩/٤
  - (٢) سورة القمر الآية (٥٠)
  - (٣) سورة المؤمنون الآية (٢٤)
  - (٤) المقتضب ١٨٩/٤-١٩٠
  - (٥) شرح عيون الإعراب ١٠١

حرف ضعيف غير متصرف في نفسه ، وكذلك لا يتصرف في معموله ))<sup>(١)</sup>  
كما قال : (( وأما إذا أدخلت ( إلا ) فلم يجوز إلا الرفع ؛ لأن الكلام خرج إلى الإيجاب  
فلما بطل معناها بطل عملها ))<sup>(٢)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وأجمعت العرب على ترك إعمالها إذا قدموا الخير على المخير عنه ،  
أو نقضوا النفي بيلاً ، فقالوا: ما قائم زيدٌ ، وما زيدٌ إلا قائم. وإنما منعوها العمل في هاتين  
الحالتين ؛ لأنها عملت بحكم الشبه ، لا بحكم الأصل في العمل ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الحاجب: (( وإذا زيدت ( إن ) مع ( ما ) أو انتقض النفي بـ ( إلا ) أو تقدم الخير  
بطل العمل ))<sup>(٤)</sup>

أما وجه إبطالها إذا دخلت ( إن ) ؛ فلأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه  
ليس بالقوي ، فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل.

وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بـ ( إلا ) ؛ فلأنها إنما عملت لما فيها من معنى النفي، فإذا  
دخلت ( إلا ) حصل الإثبات ، فانتقض معنى النفي وهو المعنى الذي عملت من أجله فبطل  
العمل.

وأما وجه إبطالها إذا تقدم الخير فلما تقدم من كون عملها على غير القياس ، فلم تقو في  
التصرف ، بخلاف ( ليس ) فإنها أصلية في العمل فلم يبطل عملها بتقديم الخير فلذلك جاز: ليس  
قائماً زيدٌ ))<sup>(٥)</sup>

قال ابن عصفور في وقوع ( إن ) بعد ( ما ) : (( فإن وقعت بعدها (( إن )) بطل عملها ،  
نحو قول الشاعر:

فَمَا إِنَّ طِبُّنَا جُبِينٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا <sup>(٦)</sup>

وقال خالد الأزهري : (( فإن اقترن بها إن بطل عملها وجوباً عند البصريين كقول

(١) التبصرة والتذكرة ١/١٩٩

(٢) التبصرة والتذكرة ١/١٩٩

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٦

(٤) المقدمة الكافية ٢/٥٨٣

(٥) شرح المقدمة الكافية ٢/٥٨٣-٥٨٤

(٦) شرح الجمل ١/٥٩٢

بِنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

برفع ( ذهب ) على الإهمال وإنما لم تعمل حينئذ ؛ لأنها محمولة على ليس في العمل وليس

لا يقرن اسمها بـ ( إن ))<sup>(١)</sup>

وقال ابن الشجري : (( وأما الزائدة ، فقد زادوها بعد ( ما ) النافية كافة لها عن عملها في

لغة أهل الحجاز ، فيقع بعدها المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، تقول : ما إن زيداً قائم ، وما إن يقوم زيداً ، وما إن رأيت مثله ، قال فروة بن مسيكة :

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا <sup>(٢)</sup>

وقال الصبان : (( وإنما لم تعمل مع إن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها ، وقيل :

لضعفها عن تخطي (( إن )) وكذا يقال في زيادة (ما) بعدها إن قلنا بإبطالها العمل))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن عقيل في تكرر (ما) : (( فإن تكررت بطل عملها ، نحو : (( ما ما زيد قائم ))<sup>(٤)</sup>

وقد سبق قول الصبان : (( وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطال العمل ))<sup>(٥)</sup>

وأما سر إهمال (( ما )) إذا تكررت فقد سبق أن ذكر أن (( ما )) المكررة تكون إما نافية

لنفي الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكدة لنفي الأولى ، وإما أن تكون زائدة ، فإذا كانت الثانية

نافية لنفي الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالها جميعاً ، وإذا كانت

الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند من يهمل (( ما )) ، إذا اقترن بها ( إن ) .

وخلاصة ما تقدم أن (ما) تعمل عند الحجازيين ، ولا تعمل عند غيرهم إلا بالشروط

السابق ذكرها ، وإذا انتفى شرط من شروط عملها عرض لها الإهمال قال ابن عصفور : (( فإن

فقد شيء من ذلك رجعوا إلى اللغة التميمية ))<sup>(٦)</sup>

(١) التصريح ٦٤٦/١

(٢) أمالي ابن الشجري ١٤٨/٣

(٣) حاشية الصبان ٢٤٧/١

(٤) شرح ابن عقيل ٣٠٦/١

(٥) حاشية الصبان ٢٤٧/١

(٦) المقرب ١٠٢/١



- إهمال (( إذن )) لفقد شرط من شروط عملها:

قد تقدّم الحديث عن (( إذن )) وأن إهمالها لغة لبعض العرب ، ومذهب الجمهور إعمالها إذا استوفت شروط العمل التي هي أن تكون جواباً في أول الكلام ، وأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وأن يكون الفعل مستقبلاً ، وأن لا يفصل بينها وبينه بغير القسم<sup>(١)</sup> ، وبالظرف عند ابن العصفور ، وبالنداء والدعاء عند ابن بابشاذ ، وبمعمول الفعل عند الكسائي وهشام<sup>(٢)</sup> .

كما تقدم أن مذهب الخليل فيما رواه عنه أبو عبيدة الإهمال مع استيفاء الشروط؛ إذ العمل لـ (( أن )) المضمرة بعدها ، وعليه الزجاج والفرسي<sup>(٣)</sup>.

ولا خلاف بين النحاة في إهمال (( إذن )) إذا انتقض شرط من شروط العمل ، يقول ابن الخشاب : (( ومثال الاعتماد المبطل لعملها قولك: أنا إذن أشكرُك ، ترفع الفعل وتلغي ((إذن)) لاعتماد الفعل على المبتدأ الذي هو قولك: أنا ، فوقع (( إذن )) على هذا متوسطة لا مبتدأ بها ، وتوسطها يلغيها ، وهي في عوامل الأفعال كـ (( ظننت )) وبابها في عوامل الأسماء ، تعمل إذا تمكنت من المعمول ، وتلغي إذا عرض لها عارض يضعفها ، ومعلوم أن عوامل الأسماء أقوى وعوامل الأفعال أضعف ، وتلك تلغي ويبطل عملها إذا توسطت أو تأخرت ، فما ظنك بهذه ؟ فلماذا ألغيت (( إذن )) إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها ؛ لتوسطها بين ما هو بأن يعنى به دونها أولى ، وذلك هو المبتدأ الذي وقع صدرًا فاقتضى خيراً إذ لا بدّ له منه ))<sup>(٤)</sup>

ويقول ابن الخشاب أيضاً : (( ومثال إبطال عملها ، إذا وقع بعدها فعل الحال أن يتحدث متحدث بمحدث ، فتقول أنت: إذن أظنك كاذباً ، وأنت مخبر أنك في حالة ظن لا مستقبل لها ، وإنما لم تعمل في فعل الحال ؛ لأن أخواتها من نواصب الفعل لا يعملن في الحال ))<sup>(٥)</sup>

وجاء في الأشباه والنظائر : (( إذن فإنها تلغي إذا تأخرت فلا تنصب بحال ، نحو: أكرمك إذاً ، وتلغي في التوسط في أكثر صورها ، وذلك إذا توسطت بين الشرط وجزائه، نحو : إن تزرني إذاً أكرمك ، أو بين القسم وجوابه ، نحو : والله إذاً لأكرمك ، أو بعد عاطف على

(١) المرجل ٢٠٣

(٢) انظر الجنى الداني ٣٦٢-٣٦٣

(٣) انظر ص ١٤١ فما بعدها

(٤) المرجل ٢٠٤

(٥) المرجل ٢٠٤-٢٠٥

ماله محل من الإعراب ، نحو : إن تزرنني أزرک وإذا أحسن إليك ، فإن كان العطف على ما لا محل له بأن تقدره في المثال على جملة الشرط جاز حينئذ الإلغاء رعيًا لحرف العطف والإعمال ؛ لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها . وكذلك إذا توسطت بين مبتدأ وخبر ، نحو : زيد إذا يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ، ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم في الصورة السابقة<sup>(١)</sup>

ومن هنا أهملت إذن حين دخلت على الفعل ولم تستوف شروطها أو أقحمت بين الشرط والجزاء وبين المبتدأ والخبر.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/١٩٢

## سادساً: إهمال الحرف لكفه ب (( ما )) الكافة:

الحروف المهملة لكفها ب (( ما )) الكافة : الباء ، وربّ ، وكاف التشبيه ، ومن ، من حروف الجر ، والحروف المشبهة بالفعل : إنّ ، وأنّ ، وأنّ ، ولعل ، وليت . وفيما يلي تفصيل القول فيها .

### - إهمال بعض حروف الجر لكفه ب (( ما )) الكافة:

كما سمّيت حروف الجرّ بهذا الاسم ؛ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء ، أي : تخفضها ، سميت حروف الإضافة أيضاً ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، ويسمونها الكوفيون حروف الصفات ؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات .

ولما كانت الأفعال منها : أفعال لا تتعدى إلى الأسماء بعدها بنفسها كعجبت ، ومررتُ ، وذهبتُ ؛ لضعفها ، فلا تقول: عجبتُ زيداً ، و مررتُ جعفرأ ، وذهبتُ عمرأ . وأفعال تفضي إلى الأسماء بعدها ؛ لقوتها ، فتقول: ضربتُ زيدأ ، فاحتاجت الأفعال الضعيفة إلى تجاوز الفاعل إلى المفعول به ، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله ووصوله إليه، فرفدت بحروف الإضافة ، فجعلت موصلة لها إلى الأسماء فقالوا: عجبت من زيدٍ ، ومررتُ بجعفر ، وذهبت إلى عمرو . وأرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ، فجعل النصب للفعل الواصل بنفسه ، وجعل الجر لهذه الحروف ؛ لينخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القويّ .

وإنما عملت هذه الحروف ؛ لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء ، واختصت بعمل الجر دون غيرها. (١) ومع عمل هذه الحروف الجر في الأسماء إلا أنها قد يعرض لبعضها الإهمال ، فلا يعمل فيما بعده ، ومن هذه الحروف : الباء ، وربّ ، وكاف التشبيه ، ومن .

فأمّا الباء فيقول ابن مالك في دخول (( ما )) عليها ، وكفها لها عن العمل : ((وكذلك

تراد (٢) بعد الباء كافة ، كقول الشاعر:

فَلَيْنَ صُرْتُ لَا تَجِيرُ جَوَابًا لَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

(١) انظر شرح المفصل ٧/٨ فما بعدها

(٢) أي (( ما ))

وغير كافة ، كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>  
وتحدث ( ما ) الكافة في الباء معنى (( ربّما )) ، فمعنى (( لربّما قد ترى وأنت خطيب )):  
لربّما قد ترى ، ومثله قول كثير:

مغان تُهَيِّجْنَ الحَلِيمَ إِلَى الهَوَى وَهُنَّ قَدِيمَاتُ العُهُودِ دَوَائِرُ  
بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الأُنَيْسِ عَوَامِرُ

أراد : وربّما قد أرى. وقد مع المضارع تفيد هذا المعنى ، ولكن اجتمعتا توكيذا<sup>(٢)</sup>  
مما تقدّم من قول ابن مالك نبيّن أن الباء من الحروف التي تدخل عليها (( ما )) فتكفها  
عن العمل ، وقد تدخل عليها ولا تكفها عن العمل كما في الآية السابق ذكرها. وعدم كف  
(( ما )) الباء عن العمل هو الموافق لقوله في الألفية حيث قال:

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدًا مَا فَلَمْ يُعَقَّ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

وقد تبعه ابن هشام في عدم كف ( ما ) للباء عن العمل حيث يقول: (( تزداد كلمة (ما)  
بعد (( مِنْ )) و (( عَنْ )) والباء ، فلا تكفهنّ عن عمل الجر ))<sup>(٣)</sup>.

وعليه ، فلا ابن مالك رأيان في كف ( ما ) للباء عن العمل إذا دخلت عليها : أحدهما  
الكفّ بـ ( ما ) كما في قول الشاعر السابق ذكره، والثاني عدم الكفّ كما جاء في قوله تعالى :  
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وهو الرأي الموافق في ألفيته.

وأما ( ربّ ) فقد اختلف النحويون في حرفيّتها ، فذهب البصريون إلى أنها حرف  
مستدلين على ذلك أنّ معناها في غيرها ، فكان حرفاً كسائر أخواتها. وأنّ ما بعدها مجرور أبداً،  
ولا معنى للإضافة فيها ، فتعيّن أن تكون حرف جرّ<sup>(٥)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أنها اسم محتجين بأنّه يخبر عنها ، كقول الشاعر:

\* عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارُ \*

فرفع (عار) يدل على أنّه خبر عنها. وأنّها لو كانت حرف جرّ لظهر الفعل الذي تُعدّيه ،

(١) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٢) شرح التسهيل ١٧٢/٣

(٣) أوضح المسالك ٥٨/٣

(٤) سورة آل عمران الآية (١٥٩)

(٥) اللباب في علل البناء ٣٦٣/١-٣٦٤

ولا يظهر أبداً . وأنها نقيضة ( كم ) ، وكم اسم ، فما يقابله اسم ، يدل عليه أنها جاءت للتكثير ك ( كم )<sup>(١)</sup>

ورد أبو البقاء العكبري مذهب الكوفيين قائلًا: (( أمّا الإخبار عن (( ربّ )) فغير مستقيم؛ لأنّ (( ربّ )) ليس لها معنى في نفسها حتى يصحّ نسبة الخبر إليها ، ولذلك تكون الصفة تابعة للمجرور بـ ( ربّ ) في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، و( ربّ ) متّحدة المعنى ، فعلم أنّ الخبر ليس عن ( ربّ ) . فأما قوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ

فشاذ ، والوجه فيه أنه خبر مبتدأ محذوف أي: (هو عار ) ، والجملة صفة لقتل . وأمّا الفعل الذي تتعلق به ( ربّ ) فيجوز إظهاره ، غير أنهم اكتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه.<sup>(٢)</sup>

ولـ ( ربّ ) أحكام ذكرها ابن الشجري في أماليه ، من هذه الأحكام : أنّ ( ربّ ) وضعت للتقليل ، ومنها أنّ لها صدر الكلام بمنزلة همزة الاستفهام ، و( ما ) النافية ، فقالوا: ربّ رجلٍ جاءني ، ولم يقولوا جاءني ربّ رجل .

ومنها دخولها على النكرة دون المعرفة ، ولا بدّ للنكرة التي تدخل عليها من صفة ، إمّا اسم ، وإمّا فعل ، وإمّا ظرف ، وإمّا جملة من مبتدأ وخبر . ولا يجوز أن تقول: ربّ رجلٍ وتسكت ، حتى تقول: ربّ رجلٍ صالح ، أو ربّ رجلٍ يعلم ذلك ، أو ربّ رجلٍ عندك ، أو ربّ رجلٍ أبوه عالم .

ومنها أنها تكون لتقليل ما مضى ، وما هو حاضر ، دون المستقبل ، تقول: ربّ رجلٍ أخبرنا بحاله ، وربّ رجلٍ يخبرنا الآن ، ولا تقول: ربّ رجلٍ سيخبرنا ، ولا ربّ رجلٍ ليخبرنا غدًا ؛ لأنّ ما لم يقع لا يعرف كمّيته فيقلل ولا يكثر .

ومنها أنها تدخل على الضمير قبل الذكر ، على شريطة التفسير بنكرة منصوبة ، كقولهم: ربّه رجلاً جاءني ، ومعناه : ربّ رجلٍ جاءني . وقال أبو إسحاق الزجاج: (معنى ربّه رجلاً : أقلل به في الرجال) .

(١) الباب في علل البناء ١/٣٦٤

(٢) الباب في علل البناء ١/٣٦٤-٣٦٥

ومنها أن تلحق بها تاء التانيث ، فيقال: رَبَّتْ ، كما ألحقت بـ ( ثَمَّ ) ، و( لا ) قال

الشاعر:

وَرَبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

ومن أحكامها أيضاً تخفيفها في لغة بعض العرب ، كقول الشاعر:

أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِيبَ الْقَدَالَ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهِيْضَلٍ<sup>(١)</sup>

ودخول ( ما ) على ( ربّ ) لكفها عن العمل ، يقول أبو علي: (( فأما دخولها على

الحرف للكفّ ، فعلى ضربين: أحدهما: أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له قبل دخولها،

وتدخل على ما كان تدخل عليه قبل الكفّ غير عامل فيه نحو: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ...

والآخر: أن تدخل على الحرف فتكفه عن عمله، وتدخل على ما لم تكن تدخل عليه قبل

الكفّ عن عمله وذلك ، نحو: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾<sup>(٣)</sup> .... ومنه ربّما

﴿ رَبُّمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٤) (٥)</sup>

وقال الهروي: (( فإن أدخلت عليها (ما) كفتها (ما) عن العمل ))<sup>(٦)</sup> وقال أيضاً في

معرض حديثه عن أوجه (( ما )) الداخلة على (ربّ): أحدها أن تكون كافة زائدة ؛ ليصلح

بعدها وقوع المعرفة والفعل ؛ لأنّ (ربّ) تخفض ما بعدها ، ولا تدخل على المعرفة، ولا على

الفعل ؛ لأنّ حرف الخفض لا يدخل على الفعل ، وإذا أرادوا أن يكفّوها عن عملها، وتقع

بعدها المعرفة والفعل ، أدخلوا (ما) ؛ ليفصلوا بها بين (ربّ) والمعرفة ، وبين (ربّ) والفعل ،

فقالوا: (ربّما قام زيد) ، و(ربّما زيد قام) ، و(ربّما الرجل قام) ، و(ربّما رجل قام) ، و(ما) في

هذا الوجه مع (ربّ) كلمة واحدة بمعنى حرف مهيّء للفعل والمعرفة بعده، ولا يعمل شيئاً ))<sup>(٧)</sup>

وقال ابن الخشاب: (ومثال حرف الجزّ المكفوف (ربّ) تدخل عليها (ما)، فتكفها عن

(١) أمالي ابن الشجري ٤٦/٣ فما بعدها

(٢) سورة النساء الآية (١٧١)

(٣) سورة فاطر الآية (٢٨)

(٤) سورة الحجر الآية (٢)

(٥) البغداديات ٢٨٦-٢٨٧

(٦) الأزهية ٩٠

(٧) الأزهية ٩٣

العمل ويليهما الفعل ، وحروف الجر في الأصل لا تدخل إلا على الأسماء ، ومثال دخولها على الفعل مكفوفة بـ (ما) قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً: (( والنحويون يجعلون (ما) كافة لـ(ربّ) في هذا البيت وفي الآية التي قبله ، ولكن يجعلون استعمالها في البيت هو الأصل ، قالوا : لأنها لما كان معناها لما مضى ، وذلك قبل أن تكفّ كانت بعد الكفّ لما مضى أيضاً ، وأنشدوا البيت؛ لأنّ فيه بعد (ربّما) قوله: أوفيتُ ، وهو فعل ماض ، والآية عندهم ؛ لوقوع المضارع بعدها على غير قياس بابها في الأصل ))<sup>(٢)</sup> وإنما وقع المستقبل هاهنا ؛ لأنّ المستقبل معلوم عند الله كالماضي.<sup>(٣)</sup>

وكون (ما) كافة في الآية السابق ذكرها خلاف ، ففي اللباب: (( فأما قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> ففيه وجهان: أحدهما أنّ (ما) نكرة موصوفة أي: ربّ شيء يودّه. والثاني هي كافة ، ووقع المستقبل هنا ؛ لأنه مقطوع بوقوعه ؛ إذ كان خيراً من الله تعالى ، فجرى مجرى الماضي في تحقّقه ، وقيل: هو على حكاية الحال ))<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن مالك : (( والصحيح أن (ما) فيه<sup>(٦)</sup> زائدة كافة هيأت (ربّ) للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأت للدخول على الجملة الفعلية في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ وفي قول الشاعر:

لَا يُضِيْعُ الْأَمِينُ سِرًّا وَلَكِنْ رُبَّمَا يُحْسَبُ الْخُتُونُ أَمِينًا<sup>(٧)</sup>

مما تقدّم نتبيّن أن (ربّ) تدخل عليها (ما) فتكفها عن عمل الجر. غير أنّ ابن مالك يرى أن ذلك هو الكثير حيث يقول: (والكثير كون (ما) المزيدة بعد الكاف و(ربّ) كافة ومهيئة لأن يدخلها على الجمل الاسمية والفعلية ))<sup>(٨)</sup> كما يرى ذلك ابن هشام حيث يقول: (( والغالب أن

(١) المرتجل ٢٣٢

(٢) المرتجل ٢٣٢ ، وانظر اللباب في علل البناء ٣٦٧/١

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢

(٤) سورة الحجر الآية (٢)

(٥) اللباب في علل البناء ٣٦٧/١

(٦) الهاء يعود إلى البيت : (( ربّما الجملة .... ))

(٧) شرح التسهيل ١٧٤/٣

(٨) شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢

تَكْفَهُمَا<sup>(١)</sup> عن العمل ، فيدخلان حينئذ على الجمل<sup>(٢)</sup>؛ لبقاء عمل (ربّ) مع دخول (ما) عليها في قول الشاعر:

رُبَّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ صَقِيلٍ    بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ<sup>(٣)</sup>

وإعمال (( ربّ )) مع لحاق (( ما )) لها يدل على أن (( ما )) الكافّة غير (( ما )) الزائدة الملقاة ، وقد يكون الغرض من الزيادة التأكيد أو استقامة الوزن كما يقول أبو علي : (( استعملت (( ما )) حرفاً زائداً مع الاسم والحرف والفعل وكل موضع أريد به إقامة الوزن أو غير ذلك ... ))<sup>(٤)</sup> ويقول أيضاً: (( فإن قال قائل : فيما كان منه في التنزيل أنه للتأكيد. فهو قول ، ويجوز عندي أن يكون فيه زائدة لغير التأكيد ، ألا ترى : العرب يزيدونها في النشر وحيث لا حاجة إلى إقامة الوزن ، كما يزيدونها في النظم وحيث يقام الوزن في نحو آثراً ما ، ولا سيّما ، وشبهه ، والتنزيل على لسانهم نزل وبلغاتهم جاء ، وأيضاً فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعاني في (عجوز) و(كتاب) و(قبعثرى) و(جندب) ونحو هذا كذلك يجوز زيادة هذه الحروف في التنزيل ... ))<sup>(٥)</sup>

وإذا كانت (( ما )) كافّة ، فإنها تدخل على الاسم والفعل ، قال ابن الشجري: (( فإذا كفت [ ربّ ] وقع بعدها الفعل والمعرفة ))<sup>(٦)</sup> ومن دخولها على الجملة الاسمية قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ    وَعَنَّا جِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ<sup>(٧)</sup>

ومن دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ    تَرَفَعَنُ ثَوْبِي شَمَالَاتُ<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) يعني (( رب )) والكاف
  - (٢) أوضح المسالك ٥٩/٣
  - (٣) أوضح المسالك ٥٩/٣ ، وعدة السالك ٥٩/٣
  - (٤) البغداديات ٣٠٣
  - (٥) البغداديات ٣٤٤-٣٤٥
  - (٦) أمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢
  - (٧) شرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣
  - (٨) أمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢



ومنه على رأي قول الشاعر :

رُبَّمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ<sup>(١)</sup>

قال ابن هشام : (( ويجوز أن تكون (ما) كافة ، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً ، أي قد تكره النفوس من الأمر شيئاً ))<sup>(٢)</sup>

وأما الكاف فقد اختلف أهل العربية في حرفيتها واسميتها ، فذكر ابن جني أنها تكون مشتركة بين الحرفية والاسمية ، فتكون تارة حرفاً وأخرى اسماً<sup>(٣)</sup> ، ثم يبين متى تكون حرفاً ومتى تكون اسماً بقوله : (( فأما الحرف فما لم يقع مواقع الأسماء ، وذلك نحو قولك: مررت بالذي كزيد ، فالكاف هنا حرف لا محالة ؛ لأنك لو قلت: مررت بالذي مثل زيد، أو مررت بالذي مثل جعفر ، لكان خلفاً وقبيحاً من الكلام ، حتى تظهر الضمير المبتدأ المحذوف ، فتقول: مررت بالذي هو مثل زيد ، ومررت بالذي هو مثل جعفر ، فإجماعهم على استحسان : مررت بالذي كزيد ، دلالة على أن الكاف حرف جرّ ، وأنه بمنزلة قولك: مررت بالذي في الدار ، وضربت الذي من الكرام ، وجاءني الغلام الذي لمحمد. وهذا استدلال سيبويه ، وهو الصواب الذي لا معدل عنه.

وأما الكاف التي في تأويل اسم فالتى تقع مواقع الأسماء ، وذلك نحو قول الشاعر:

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ \*

فالأولى حرف والثانية اسم ؛ لدخول حرف الجرّ عليها ))<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن أبي الربيع : (( وأما كاف التشبيه فلا تكون إلا خافضة ، وتكون اسماً وغير اسم ، وكونها زائدة وغير زائدة ، ثم إنّ النحويين اختلفوا في استعمالها اسماً ، فذهب سيبويه إلى أنها لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر ، ونقل عن أبي الحسن أنها تكون اسماً في الكلام ))<sup>(٥)</sup>  
ثم قال : (( والذي يظهر أنها لا تكون اسماً إلا في الضرورة ؛ لأن وضعها على حرف واحد يقتضي ألا تكون اسماً ؛ لأنّ الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد وإن كان مبنياً ،

(١) ديوان أمية بن أبي صلت ٥٠ ، وانظر المغني ٣٩١

(٢) المغني ٣٩١

(٣) انظر سر الصناعة ٢٨١/١

(٤) سر الصناعة ٢٨١/١-٢٨٢

(٥) البسيط ٨٥٠/٢-٨٥١

وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمرة المتصلة ، وليست الكاف التي للتشبيه بمضمرة ، فإذا اقتضى وضعها على حرف واحد أن تكون حرفاً فمتى وجدت اسماً فذلك خروج عن قياسها ، واستعمال لها في غير موضعها فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع ، ولم يسمع إلا في الضرورة فلا يتعدى ))<sup>(١)</sup>

ثم تابع كلامه قائلاً : (( فإن قلت : فإذا قلت : زيدٌ كعمرو ، فالظاهر فيها أنها بمنزلة مثل ، و(مثل) اسم ، فالكاف اسم ، وأما إن جعلتها حرف جر فتطلب متعلقاً ، وأنت لا تقدر هنا على ذلك .

قلت يمكن أن يكون الأصل: زيدٌ شبيه بعمرو ، ثم وضعت الكاف موضع الباء ، وعلى معناها ، ولم توضع الكاف على معنى الباء إلا حيث التشبيه نحو ما ذكرته ، فصارت الكاف إذا نطق بها فهم منها التشبيه من حيث كانت لا توصل إلا التشبيه فحذف فصار زيد كعمرو ، وهذا أولى من أن يدعى أن الاسم الظاهر وضع على حرف واحد ، وهذا لا نظير له ، وأما وضع الشيء في موضع مخصوص وقصره عليه فقد جاء له نظائر ))<sup>(٢)</sup>.

وإهمال الكاف لدخول (( ما )) الكافة عليها يقول ابن الشجري: (( ومن الحروف المكفوفة بـ (ما) كاف التشبيه في قولهم: (( كُنْ كَمَا أَنْتَ ))<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الخشاب: (( وقد كفوا كاف التشبيه بـ (( ما )) في بعض الوجوه ، وذلك في قولهم: (كن كما أنت) ويجوز أن تكون (ما) بمعنى الذي كأنه قال: كن كالذي أنت . أي كالذي هو أنت ، فحذف العائد وهو المبتدأ للطول ولا يقاس على هذا الحذف .

ويجوز أن تكون (ما) كافة للكاف ، وهي حرف جر ، فوقع بعدها الضمير المرفوع المنفصل بعد أن كان لو وليته لوقع بعدها الضمير المجرور وهو متصل ؛ لأنها تجر ما دخلت عليه بالإضافة إن كانت اسماً كما تجرّه (مثل) ، وبالحرافية إن كانت حرف جرّ ، وتُكفّ بما كفّ غيرها ، كقولك: أنت صاحبي كما زيدٌ صاحبي ، فيقع بعدها ، كما ترى المبتدأ وخبره ..

ويدلك على أن الكاف حرف جرّ ، وصلهم بها الذي في قولك: الذي كزيد منطلق،

(١) البسيط ٨٥١/٢

(٢) البسيط ٨٥١/٢

(٣) أمالي ابن الشجري ٥٦٤/٢

فالكاف في صلة الذي متعلّقة بمحذوف كما تتعلق به (في) وغيرها من حروف الجر إذا وقعت هذا الموقع ، إذا قلت: الذي في الدار ، والذي من الكرام ، وكونها اسمًا هو في مثل قوله:

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ \*

لأن الحرف لا يدخل على حرف مثله ((<sup>(١)</sup>)

وقال ابن مالك : (( وتحدث (ما) الكافة في الكاف معنى التعليل ، كقوله تعالى:

﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾<sup>(٢)(٣)</sup>

وفي خزانة الأدب بعد قول الشاعر:

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَّطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

(( أن الكاف المكفوفة بـ (ما) ، قد تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى.

ومضمون الأولى كون الحمر من شرّ المطايا ، ومضمون الثانية كون الحبطات شرّ بني تميم. فشبه ذلك الكون بهذا الكون ، وهما مضمونا الجملتين ، ووجه الشبه الحصول في الوجود.

وقد فرّق بينهما ابن الخباز في النهاية ، فقال : قد كفّوا الكاف بـ (ما) ، كما كفّوا (ربّ) ، فتليها الجملة الاسمية والفعلية. تقول: زيد قاعد كما عمرو قائم ، شبهت جملة بجملة بكونهما حاصلين في الوجود. وتقول: زيد قاعد كما أنّ عمرًا قائم ، والمعنى : قعود زيد لا محالة وقيام عمرو لا محالة . فالأولى فيها تشبيه جملة بجملة ، وهذه توجب حصول الأمرين في الوجود. فهذا فرق ما بينهما. وتقول: زربي كما أزورك ، فتحتمل ما أن تكون مصدرية ، أي زربي كزيرتي إياك أو تكون بمعنى لعليّ أزورك ((<sup>(٤)</sup>)

وذكر الشيخ خالد الأزهرى أن كاف التشبيه إذا كفت بـ (( ما )) يكون لها ثلاثة معان :

أحدها تشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة الأخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، وأورد على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿... قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ...﴾<sup>(٥)</sup> والثاني أن يكون (( كما )) بمعنى لعلّ ، نحو: انتظر كما آتيتك، أي لعلّي آتيتك.

- (١) المرجل ٢٣٣-٢٣٤
- (٢) سورة البقرة الآية (١٩٨)
- (٣) شرح التسهيل ١٧٣/٣
- (٤) خزانة الأدب ٢٢٢/١٠
- (٥) سورة الأعراف الآية (١٣٨)

والثالث أن تكون قران الفعلين في الوجود ، نحو قولك : كما قام زيد قعد عمرو.<sup>(١)</sup>

ونلاحظ في قول ابن الشجري وقول ابن الخشاب السابق ذكرهما أن (( ما )) تدخل على كاف التشبيه فتكفها عن العمل. كما نلاحظ في قول ابن الخشاب أن (ما) في قولهم: (كن كما أنت) يجوز أن تكون بمعنى الذي ، فتكون حينئذ الكاف غير مكفوفة عن العمل بـ (ما). ويرى ابن مالك وابن هشام أن الكثير في الكاف - إذا دخلت عليها (( ما )) أن تكف عن العمل كـ (رب) ؛ لورود قول الشاعر :

\* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ \*<sup>(٢)</sup>

حيث أعملت فيه كاف التشبيه مع دخول (ما) عليها ، ولم تكف. وهذا يدل عند ابن مالك وابن هشام على أن كَفَّ الكاف بـ (ما) كثير وليس مطلقاً. وإذا كانت (ما) في (كما) زائدة فالكاف تعمل في مدخولها ؛ لأن وجود (ما) في مدخولها كعدمه ، وإذا كانت (ما) بمعنى شيء فتعمل فيها الكاف كما سبق في قولهم: (كن كما أنت)؛ لذلك اختلف فيها ، فذهب طائفة من النحويين إلى أن (ما) موصولة ، وطائفة ثانية إلى أنها زائدة ، وطائفة ثالثة إلى أنها كافة.<sup>(٣)</sup> فعلى الرأي الأول والثاني (الكاف) عاملة ، وغير مكفوفة بـ (ما).

وكما هيأت (ما) الكافة ربّ للدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية فكذلك الكافة لكاف التشبيه هيأتها أيضاً للدخول على الجملة الاسمية والفعلية. ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول العرب : ( انتظرني كما آتيتك )<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ... ﴾<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> وقول الشاعر :

\* لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \*<sup>(٧)</sup>

- (١) انظر العوامل المائة ١٩١
- (٢) انظر أوضح المسالك ٦٠/٣
- (٣) انظر المعنى ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وخزاعة الأدب ٢٢٤/١٠
- (٤) انظر البغداديات ٢٨٩ فما بعدها
- (٥) سورة الأنفال الآية (٥)
- (٦) انظر اللباب في النحو ٧٨
- (٧) البغداديات ٢٨٩

ومثال دخولها على الجملة الاسمية قول الشاعر:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمَّرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر:

لَعَمْرِي إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر:

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ<sup>(٣)</sup>

وأما (من) فقال سيبويه: (( وإن شئت قلت: إني ممّا أفعل ، فتكون (( ما )) مع من

بمنزلة كلمة واحدة ، نحو ربّما ، قال أبو حية النميري :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ<sup>(٤)</sup>

ونقل المبرد عن سيبويه هذا القول حيث يقول: (( وتقول: إني ممّا أفعل على معنى : ربّما

أفعل ))<sup>(٥)</sup> وذكر قول الشاعر السابق ذكره.

والبيت المذكور أورده أبو علي في معرض حديثه عن دخول (ما) على الحرف للكف<sup>(٦)</sup>.

مما يدل على أنّ (ما) تدخل على (من) وتكفها عن العمل كما دخلت على (ربّ) ، والكاف ،

قال أبو علي: (( وقال أبو العباس : تقول إني ممّا أفعل ، على معنى : ربّما أفعل ، وأنشد البيت.

وقوله: إني ممّا أفعل على معنى : ربّما أفعل إن أراد به أنّ (ما) كافّة لـ ( من ) كما أنّها كافّة لـ

(ربّ) فهو كما قال سيبويه : وإن أراد أنه للتقليل كما أنّ (ربّما) للتقليل كان ذلك مسوغاً إذا

ثبت مسموعاً ))<sup>(٧)</sup>

وقال ابن الشجري: (( وقد كفّوا ( من ) بـ (ما) ، فقالوا: إني لَمِمَّا أفعل ، قال أبو العباس:

يريدون لربّما أفعل ))<sup>(٨)</sup> وذكر البيت السابق ذكره أيضاً.

(١) شرح شواهد المغني ٥٠٢ ، ٧٢٠ ، وجواهر الأدب ١٥٣

(٢) شرح التسهيل ١٧١/٣

(٣) شرح الكافية الشافية ٨١٧/٢-٨١٨

(٤) الكتاب ١٥٦/٣

(٥) المقتضب ١٧٤/٤

(٦) انظر البغداديات ٢٨٦ فما بعدها

(٧) البغداديات ٢٩٣

(٨) أمالي ابن الشجري ٥٦٦/٢-٥٦٧

وفي خزانة الأدب: (( أن ( مِنْ ) الجارة لما كفت بـ ( ما ) ، تغير معناها ، وصارت بمعنى (ربما) مفيدة للتكثير أو التقليل ، على خلاف في مدلولها ))<sup>(١)</sup>

ومما تقدم نتبين أن ( مِنْ ) من الحروف التي دخلت عليها ( ما ) فكفتها عن العمل . غير أن ابن هشام يقول بعدم كف ( ما ) لـ ( مِنْ ) عن العمل ؛ لقوله: ((تزداد كلمة ( ما ) بعد ( مِنْ ) و (عَنْ) والباء ، فلا تكفهن عن عمل الجر))<sup>(٢)</sup>

الذي يظهر مما تقدم في (( ربما )) و (( كما )) أن ( ما ) إذا كانت كافةً لمدخولها ، تزيل اختصاصها وتهيئها للدخول في الجمل الاسمية والفعلية ، كـ ( مِنْ ) المكفوفة بـ ( ما ) ، ومن دخولها على الجملة الفعلية قولهم: ( إني لَمِمَّا أفعلُ ) .

(١) خزانة الأدب ٢٣٢/١٠

(٢) أوضح المسالك ٥٨/٣

- إهمال الأحرف المشبهة بالفعل لكفها بـ (( ما )) الكافة:

تقول: إنما زيدٌ قائم ، وعلمتُ أنما زيدٌ قائم ، وكأنما زيدٌ قائم ، ولكنما زيدٌ قائم ، ولعلما زيدٌ قائم ، وليتما زيدٌ قائم .

فإنَّ إنَّ وأخواتها في هذه الحالة مهملة للحاق ( ما ) وكفها عن عملها ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر.<sup>(١)</sup> قال ابن بابشاد في بيان علة إهمال بعض الحروف: ((فإن العلة في كون هذه الحروف غير عاملة هو ما عرض فيها من كفّ أو اشتراك ... فالكفّ نحو الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وهي إنَّ وأخواتها لما دخلت عليها ما كفتها عن العمل ، ولما كفتها عن العمل ارتفع الاسم الذي كان منصوباً بعدها فصار ارتفاعه بالابتداء ، فقلت: إنما زيدٌ قائم ، وعلمتُ أنما زيد قائم ، وكأنما زيدٌ قائم وكذلك باقيها))<sup>(٢)</sup>

واختلف النحويون في نصب الأسماء بعد لحاق ( ما ) هذه الأحرف إلى مذاهب:

الأول - لا يجوز النصب إلا في ( ليتما ) وحدها ، فتقول: ليتما زيداً قائم. ونسب أبوحيان هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش والفراء.<sup>(٣)</sup> ونسبه ابن مالك إلى الأخفش وابن السراج ، وبه قال.<sup>(٤)</sup> وعليه ابن عصفور.<sup>(٥)</sup>

الثاني - يجوز النصب في لعلما ، وكأنما ، وليتما ، فيقال: كأنما زيداً قائم ، ولعلما زيداً قائم ، وليتما زيداً قائم. ونسب هذا القول إلى الزجاج<sup>(٦)</sup>

الثالث - يجوز النصب في الجميع. وقد عُرِيَ إلى أبي القاسم الزجاجي<sup>(٧)</sup> ، وهو مذهب الزمخشري<sup>(٨)</sup> وذهب إليه ابن بابشاد أيضاً حيث يقول : (( وقد يجوز أن يعتقد أن ( ما ) زائدة لا كافة ، وإذا اعتقدت بقيت هذه الحروف على حالها فقلت: كأنما أخاك قائم ، ولكنما أخاك قائم ، وليتما أخاك قائم ، ولعلما أخاك قائم ، وهو في هذه الأربعة المتأخرة - أعني النصب

(١) الجمل ٣٠٢ ، والارتشاف ١٢٨٤/٣ ، وشرح الجمل ٤٣٣/١

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٥١/١

(٣) الارتشاف ١٢٨٥/٣ وتذكرة النحاة ٥١١

(٤) شرح التسهيل ٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٣٣/١

(٥) انظر المقرب ١٠٩-١١٠

(٦) شرح الجمل ٤٣٣/١ ، والارتشاف ١٢٨٥/٣

(٧) شرح الجمل ٤٣٣/١ ، والارتشاف ١٢٨٥/٣ ، والجمع ٦٠/١

(٨) الفصل ٢٩٢-٢٩٣ ، والارتشاف ١٢٨٥/٣

وزيادة ( ما ) أحسن منه في ( إنما ) و ( أنما ) ؛ لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء ، فقوي النصب فيها ، ومعانيها كلها كمعانيها إذا لم يكن فيها ( ما ) إلا أنها بـ ( ما ) أقوى تأكيداً وأقوى للمعنى الذي تختص به ))<sup>(١)</sup>

يظهر مما تقدم أن نصب هذه الأحرف مع ( ما ) لما بعدها ؛ لاعتدادها زائدة وليست كافة ، ومعنى كونها زائدة دخولها في الكلام كخروجها ، وقد دل عليه قول ابن بابشاذ السابق ذكره ، وقال الهروي: (( واعلم أن ( ما ) إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها ؛ لأن إلغاؤها يخل بالمعنى ))<sup>(٢)</sup> وقال أبوحيان: (( ومن قال بإعمال هذه الحروف كانت ( ما ) عنده زائدة ))<sup>(٣)</sup>

ومردّ الخلاف في نصب الأسماء بعد لحاق (( ما )) هذه الأحرف اختلافهم في زيادة ( ما ) معها ، فالذين أجازوا إعمال ( ليت ) مع ( ما ) تمسكوا بقول الشاعر:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

حيث روي ( الحمام ) بالوجهين : النصب على الإعمال ؛ لكون (( ما )) زائدة ، ووجودها كعدمه ، والرفع على الإهمال ؛ لكون ( ما ) كافة لـ ( ليت ) عن عملها. وقيل : إنّ ( ما ) اسم ليت ، وهذا خبر مبتدأ محذوف تقديره: ليت هو هذا الحمام لنا.<sup>(٤)</sup>

والذين قالوا بجواز الإعمال في ( لعلم ) و ( كأنما ) مع ( ليتما ) فإنهم ذهبوا إلى زيادة ( ما ) في ( لعلم ) بالقياس على زيادتها في ( ليتما ) ؛ لأن الترجي والتمني متقاربان، وقد أشربت ( لعل ) معنى ( ليت )<sup>(٥)</sup>.

وأما ( كأنما ) فذكر ابن أبي الربيع أن ( ما ) زائدة مع كأنّ بالقياس على ( ليت ) ، فجاز : كأنما زيداً قائم كما جاز ذلك في لعل ؛ لأن الجرور والظروف يتعلقان بهذه الحروف لما فيهنّ من قوة معاني هذه الأفعال ، ولا يوجد ذلك في غيرهن من الحروف.<sup>(٦)</sup>

والذين قالوا بجواز الإعمال في الجميع ، فلأنّ هذه الأحرف كلها أخوات فيجرين في اللفظ

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢٥١/١

(٢) الأزهية ٩٠

(٣) الارتشاف ١٢٨٦/٣

(٤) انظر الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٣/١

(٥) انظر الملخص ٢٤٤/١ وتذكرة النحاة ٥١١

(٦) انظر الملخص ٢٤٤/١-٢٤٥



مجرى واحداً ، وقد نسب هذا القول إلى أبي القاسم الزجاجي - كما تقدم - كما نسبه إليه ابن أبي الربيع ، وقال : (( ولا أعلم من قاله غيره فلعله نسب إلى العرب ما قيس على كلام العرب ، وفيه بعد ، وعلى أن ما قيس على كلام العرب ينسب إلى العرب . كان الأستاذ أبو علي يأخذ كلام أبي القاسم ، ويظهر لي أن الزيادة في الحرف جاءت على غير قياس ، وسمعت في ليت فلا يقاس عليها إلا ما قرب منها ، والذي قرب منها لعل ، وكان فيها قرب ، وإن كانت في ذلك دون لعل . وأما لكنّ وإنّ فلا يقسن على ليت ، فلا يقال: إنما زيداً قائم ، بالقياس على ليتما زيداً قائم لما ذكرته ))<sup>(١)</sup>

ولكن عند الرجوع إلى كتاب الجمل نجد الزجاجي ينسب هذا القول إلى بعض العرب حيث يقول: (( ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائم ، ولعلما بكرأ مقيم ، فيلغي (ما) وينصب بـ ( إن ) وكذلك سائر أخواتها ))<sup>(٢)</sup> ولا يلزم أن يكون هذا المذهب له ، كما لم يلزم أن يكون للأخفش مع روايته إياه عن العرب فيما نقله عنه ابن برهان حيث قال: (( وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب : إنما زيداً قائم فأعمل مع زيادة (ما) ))<sup>(٣)</sup> وقد سبق أن مذهب الأخفش - كما نقل عنه - جواز الإعمال في ( ليتما ) فقط . والذي ثبت أنّ هذا المذهب لابن بابشاذ والزمخشري كما في كتابيهما .

ويتضح مما تقدم أن سر إهمال هذه الأحرف لحاق ( ما ) لها ، وكفها عن عملها . وبعضهم يعتل لإهمال هذه الأحرف زوال اختصاصها بالأسماء ؛ لدخولها على الأفعال أيضاً كما قال ابن بابشاذ ، وقال ابن يعيش: (( وقد تدخل ما على هذه الحروف فتكفها عن العمل وتصير بدخول ( ما ) عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعده ويزول عنها الاختصاص بالأسماء ، ولذلك يبطل عملها فيما بعدها ))<sup>(٤)</sup>

وقال ابن عصفور : (( وإذا لحقت هذه الحروف ( ما ) لم يجز إعمالها ، نحو قولك: إنما زيد قائم ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء ألا ترى أنك تقول إنما يقوم زيد . إلا ليت فإنه يجوز

(١) الملخص ٢٤٥/١-٢٤٦

(٢) الجمل ٣٠٤

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٧٥/١

(٤) شرح المفصل ٥٤/٨

إلغاؤها إذا جعلت (ما) كافة ، وإعمالها إذا لم يعتد بها ؛ لأنها باقية على اختصاصها<sup>(١)</sup> ومن دخولها على الجملة الفعلية قولك مثلاً : إنما يقوم زيد ، وعلمتُ أنما يقوم زيد ، وكأنما يقوم زيد ، ولكنما يقوم زيد ، ولعلما يقوم زيد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾<sup>(٦)</sup> وقول الشاعر :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي

وقول الشاعر :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجِمَارَ الْمُقَيَّدَا<sup>(٧)</sup>

وذكر ابن الوراق أن بعض النحويين يعتقد أن ( ما ) في قولك : إنما زيدٌ قائم ، وما أشبهها من أخواتها اسم ، وموضعه نصب ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ، وشبه ذلك بالهاء التي هي ضمير الأمر والشأن ، نحو قولك : إنه زيد قائم.<sup>(٨)</sup>

وردّ عليه ابن الوراق بقوله : (( وقول هذا الرجل باطل من جهات : أنه لو كانت في هذا الموضع اسما وما بعدها خبر ، لوجب أن يرجع من الجملة ذكر إلى (ما) ، فلما لم يرجع إليها ضمير ، علمنا أنها زائدة ، وليست باسم .

ووجه آخر : أن ضمير الأمر والشأن لا يضم إلا بعد تقدم الذكر ، وتصير الجملة بعدها مفسرة له . إن هذا الضمير إنما يعتمد على الذكر الذي قد جرى ، فلهذا احتاجوا إلى تفسير ، وليس كضمير يختص اسما بعينه .

وقولك : إنما زيدٌ قائم ، لا يصح الكلام به من غير مقدمة خير بوجه من الوجوه ، على أن

- 
- (١) المقرب ١٠٩/١ - ١١٠
  - (٢) سورة فاطر الآية (٢٨)
  - (٣) سورة هود الآية (٣٣)
  - (٤) سورة الأنبياء الآية (١٠٨)
  - (٥) سورة الأنعام الآية (١٢٥)
  - (٦) سورة الأنفال الآية (٦)
  - (٧) انظر رصف المباني ٣٨٥
  - (٨) علل النحو ٢٢٠

(ما) نصبٌ بـ (إنّ) . فعلم بذلك أن ( ما ) لا تشبه ضمير الأمر والشأن ؛ لأنه لا يضمّر إلا بعد  
تقدمة الذكر ، وتصير الجملة التي بعده مفسرة له .

ووجه ثالث: أن ( ما ) إذا أدخلت على ( إنّ ) غيّرت معناها ، ويدخلها معنى التقليل ،  
كقولك: إنّما زيد قائم ، وهذا أن ( ما ) تستعمل إذا ذكرت لزيد أحوالاً ، فتخصّ أنت بعضها ،  
وتقصد بذلك إلى بعض أحواله ، فلما كانت ( ما ) إذا دخلت على ( إنّ ) تزيل معناها ، علمنا  
أنها ليست باسم ؛ لأن شرط الاسم أن يغيّر معنى عمله عن معناه ))<sup>(١)</sup>

ويحسن الإشارة هنا أيضاً إلى أنّ إنّما ، ولكنما ، وليتما ، وكأئما ترفع الأسماء والأخبار  
عند الكوفيين ، وعند أهل البصرة لا عمل لها البتة، وإنما يقع بعدها مبتدأ وخبر - كما ذكره  
أبوحيان في التذكرة - وذكر أن مذهب البصريين هو الأصح .<sup>(٢)</sup>

---

(١) علل النحو ٢٢٠-٢٢١

(٢) تذكرة النحاة ٣١٨

## سابعاً - إهمال الحرف لنقله إلى العلميّة :

يقول ابن جني (( ... كرجل سمّيته بـ (( لعلّ )) ، فإنك تحكي الاسم ؛ لأنه حرف ضمّ إليه حرف ، وهو (( علّ )) ضمّت إليه اللام ، كما أنك لو سمّيته بـ (( أنت )) لحكّيته أيضاً ، فقلت: رأيت أنتَ ولعلّ (...))<sup>(١)</sup>

وقال الرضي: (( وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً فالأكثر الحكاية (...))<sup>(٢)</sup>

وجاء في أثر التسمية : (( وكل ما سمّيت به وهو مكوّن من حرفين حكّيته ، نحو: إنّما ، وأنما ، وكأنّما ، وحيثما ، وإمّا من قولك: (( إمّا أن تفعل وإمّا أن لا تفعل )) ، ونحو: (( إلّا )) و(( إمّا )) في الجزاء ، و(( أمّا )) ، و(( ألا )) اللتين في الاستفهام حكّاية أيضاً ، ويحمل عليها (( لعلّ )) ، و(( كأنّ )) (...))<sup>(٣)</sup>

فإذا ثبت جواز نقل الحرف إلى العلمية كما ثبت نقل بعض الأسماء والأفعال إلى العلمية ، فيعرض له الإهمال ، فكذلك الحرف إذا نقل من الحرفية إلى العلمية يعرض له الإهمال أيضاً ، كتسمية أحد بـ (( عن )) أو (( في )) أو (( من )) من حروف الجر ، و(( كأنّ )) و(( لعلّ )) من الأحرف المشبهة بالفعل ، و(( أنّ )) ، و(( كيّ )) من نواصب المضارع ، و(( لمّ )) ، و(( حيثما )) ، و(( إنّ )) من جوازم المضارع ، أو غيرها من الحروف العاملة ، فإنّها يعرض لها الإهمال كما يعرض للفعل والاسم المعمل الإهمال إذا نقلوا إلى العلميّة.

(١) الخصائص ٢ / ١٠٠

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٦٨

(٣) أثر التسمية للدكتور سليمان العايد ص (٩٦)

## ثامناً - إهمال الحرف لوقوعه توكيداً:

يعرض لبعض الحروف الإهمال إذا وقع توكيداً ، كالكاف ، واللام ، من حروف الجر ، كما في قول الشاعر:

\* وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ \*

حيث إن الكاف الثانية في قوله: (( ككما )) وقعت مؤكدة للأولى عند بعضهم.<sup>(١)</sup> وقد ذكر البغدادي في الخزانة أن الكاف الثانية حرف ومؤكدة للأولى ، وقال: (( فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ))<sup>(٢)</sup> وفي قول الشاعر:

\* وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ \*

حيث وقعت اللام الثانية في قوله: (( للما )) مؤكدة للأولى.<sup>(٣)</sup> وعدّ كثير من النحويين وقوع هذين الحرفين مؤكدين في البيتين السابقين شاذاً أو ضرورة<sup>(٤)</sup> ؛ لأنهم يرون أنه يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد غير الجوابي ما يتصل بالمؤكّد، نحو: ( إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم ) ، و ( في الدار في الدار زيد ) ، ولا يجوز عندهم : إنَّ إنَّ زيداً قائم ، ولا : في في الدار زيد.<sup>(٥)</sup>

غير أن التأكيد بالحرف بتكريره وحده أجازته الزمخشري حيث يقول: (( والتأكيد بصريح التكرير جار في كل شيء في الاسم والفعل والحرف ... تقول: ضربتُ زيداً زيداً ، وضربتُ ضربتُ زيداً ، وإنَّ إنَّ زيداً منطلق ))<sup>(٦)</sup> وقد نسب إليه ابن عقيل.<sup>(٧)</sup>

ولعل هذا مذهب ابن الحاجب أيضاً كما يوحيه قوله في شرح المقدمة : (( يعني بـ (اللفظي): أن يكون لفظ الأول بعينه لتقرير النسبة كقولك: جاءني زيد زيد ، وهو جار في

(١) انظر الجنى الداني ٧٨

(٢) الخزانة ٢٧٤/٢-٢٧٥

(٣) الخزانة ٢٧٠/٢

(٤) انظر المساعد ٣٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٦/٣ ، والبسيط ٣٦٢/١-٣٦٣ ، ٨٥٢/٢ ، والمقرب ٢٣٨/١ ،

وشرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٢

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٢١٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣

(٦) المفصل ١١٢

(٧) انظر المساعد ٣٩٨/٢

الاسم والفعل والحرف (...))<sup>(١)</sup> وجاء تمثيل محققه للحرف: (( إن إن زيدا منطلق ، و((في الدار في الدار رجل))<sup>(٢)</sup>

كما أنه مذهب صاحب الكناش حيث جاء فيه : (( فاللفظي أن يكرر اللفظ الأول بعينه وهو جار في الاسم والفعل والحرف والجملة نحو: زيد زيد ، وضرب ضرب ، وإلى إلى ، والله أكبر الله أكبر))<sup>(٣)</sup>

وأما مذهب الرضي فقد فصل فيه حيث يقول: (( والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها أسماء كانت أو أفعالا أو حروفاً. والمكرر إما مستقل أو غير مستقل ، والمستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه. وغير المستقل : مالا يجوز فيه ذلك ، كالمضمر المتصل وكل حرف ، إلا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معها الجملة في الغالب وهي: لا ، ونعم، ولسي. فإن جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها. فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم ، كحروف الجر ؛ لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها أو بآخر نوع منها كالضمائر ، فإنه لا يكرر وحده إلا في ضرورة الشعر... وإن لم يكن غير مستقل على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده ، نحو: إن إن زيدا قائم ، والأحسن الفصل بينهما))<sup>(٤)</sup>

ويفهم من قول الرضي أن الحروف المشبهة ( إنّ وأخواتها يجوز التوكيد بها بتكرير ألفاظها وحدها ، وأما حروف الجرّ فلا يجوز ؛ لعدم انفصالها من مجرورها.

ودعوى الرضي بعدم جواز التوكيد بحروف الجر ؛ لأنها لا يجوز فصلها من مجرورها مردود بورود قراءة صحيحة فصل حرف الجر من مجرورها وهي قوله تعالى في النساء: ﴿...فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾<sup>(٥)</sup> وقوله في سورة الكهف: ﴿وَيَقُولُونَ يَاوَيْلَنَا مَا لِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾<sup>(٦)</sup> وقوله في سورة الفرقان :

(١) شرح المقدمة الكافية ٦٥١/٢

(٢) المرجع السابق الهامش (٩)

(٣) الكناش ٢٣٢/٢

(٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦٣/٢-٣٦٤

(٥) سورة النساء الآية (٧٨)

(٦) سورة الكهف الآية (٤٩)

﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ ...﴾<sup>(١)</sup> وقوله في سورة المعارج : ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ﴾<sup>(٢)</sup> بل قرأ بعض القراء بالوقف على حرف الجر ، ففي الدر المصون : (( ووقف أبو عمرو والكسائي - بخلاف عنه - على (ما) في قوله: ((فما لهؤلاء)) ، وفي قوله: (( ما لهذا الرسول )) ، وفي قوله: ((ما لهذا الكتاب )) ، وفي قوله: (( فما للذين كفروا )) ، والباقون على اللام التي للجر دون مجرورها اتباعاً للرسم...))<sup>(٣)</sup>

ومما تقدم يمكن القول بأن وقوع الكاف واللام مؤكدين في البيتين ليس شاذاً عند الزمخشري وابن الحاجب وأبي الفداء. ويجوز - عندهم - التوكيد بأي حرف من الحروف بإعادة لفظه وحده.

ومن ورود بعض الحروف توكيداً قول الشاعر:

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمِ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنُ مِنْ أَجَارَةٍ قَدْ ضِيمًا

حيث وقعت إن الثانية في قوله: (( إنَّ إنَّ الكريم ... )) مؤكدة للأولى.<sup>(٤)</sup>

وقول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ<sup>(٥)</sup>

حيث وقعت ( كأن ) الثانية في قوله : (( وكأنَّ كأن أعناقها... )) مؤكدة للأولى.

وعليه ، يمكن أن يقال : ذهبْتُ إلى إلى الجامعة ، الكتب على على المكتب ، المفتاح في في الدرج ، الخاتم مصنوع من من الفضة ، كتبت للمحمد الرسالة ، مررت ببزيد ، وغير ذلك . كما يمكن أن يقال : (( جاء الطلاب ولَمَّا لَمَّا يأت المدرس )) ، و (( لم لم يحضر خالد )) ، و (( إنَّ إنَّ تأتي أزرِك )) .

كما يمكن أن يقال : (( علمتُ أنَّ أنَّ زيداً مسافر )) ، و (( ليت ليت الشباب عائد )) ، و (( محمدٌ شجاع ، لكنَّ لكنَّ زيداً جبان )) ، و (( لعلَّ لعلَّ عمراً ناجح )) .

كما يعرض لنواصب المضارع الإهمال إذا وقعت مؤكدات ، كأن يقال : (( يريد الوالدُ

(١) سورة الفرقان الآية (٧)

(٢) سورة المعارج الآية (٣٦)

(٣) الدر المصون ٤٦/٤

(٤) أوضح المسالك ٣٠٣/٣

(٥) الصفوة الصفية الجزء الأول ، القسم الثاني ٧٢١

من ولده أنْ أنْ يجتهدَ ؛ كَيُّ كَيُّ يَنْجَحَ )) ، وكان يقول لك أحد إخوانك: سأجتهد في دروسي )) فتقول له: (( إِذَنْ إِذَنْ تَنْجَح )) ، وكقولك: (( إِنْ لَمْ تَجْتَهِدْ ، فَلَنْ لَنْ تَنْجَحَ )) .  
وكون الحرف مؤكِّدًا لما قبله مهمل لا عمل له يقول الإربلي فيما نقل عن أبي علي: ((قال أبوعلي : فأعمل (كأن) الأولى ، ولم يعمل الثانية ؛ لأنها غير مقصودة ، بل هي مؤكدة للأولى))<sup>(١)</sup>

يتضح منه أنّ ( كأن ) الثانية مهملة وليست عاملة فيما بعدها ؛ لأن العامل فيه هو الأولى ، وإنما أعملت هي ، وأهملت الثانية ؛ لأن الأولى هي المقصودة في الكلام ، والثانية جيء بها للتوكيد كالحرف الزائد دخوله كخروجه لا يخلت المعنى الأصلي للكلام بدونها ، وكذلك سائر الحروف العاملة يعرض فيها الإهمال إذا وقعت توكيدًا ، كما يعرض للفعل والاسم الإهمال إذا وقعا توكيدًا.

---

(١) الصفوة الصفية الجزء الأول ، القسم الثاني ص ٧٢١



## تاسعاً - إهمال الحرف لوقوعه مبدلاً منه :

كما يقع الإبدال في قسيمي الحرف : الاسم والفعل ، لا يستبعد وقوع الإبدال في الحرف بدل غلط أو نسيان ، كقول القائل مثلاً: (( أرغب عن في قراءة القرآن ))، و((الكتاب على في الصندوق )) ، و(( إن إذا جاءني زيدٌ أكرمته )) ، و(( جاء الطلاب ولم لَمَّا يأتِ الأستاذ )) . وغير ذلك من الأمثلة التي يمكن وقوع الحرف فيها مبدلاً منه .

فكل من : ( عن ) ، و ( على ) ، و ( إن ) الشرطية ، و ( لم ) مبدلٌ منها ؛ لأن المقصود في المثال الأول والثاني ( في ) ، وفي الثالث ( إذا ) ، وفي الرابع ( لَمَّا ) . فـ ( عن ) و ( على ) و ( إن ) و ( لم ) مهملات ؛ لعرض ما يمنعها من العمل وهو وقوعها مبدلاً منها .

## عاشراً - إهمال الحرف لتوارده هو وعامل آخر على معمول واحد:

يقول أبو البقاء العكبري : (( إذا دخلت ( إن ) على ( لم ) كان الجزم بـ ( لم ) ، لا بها . وإن دخلت على ( لا ) كان بها ، لا بـ ( لا ) . والفرق بينهما أن ( لم ) عامل يلزمه معموله ، ولا يفرق بينهما بشيء . و( إن ) يجوز أن يفرق بينهما وبين معمولها بمعمول معمولها ، نحو: إن زيدا تضربه أضربه . وقد تدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه . و( لم ) لاتفارق العمل . وأما ( لا ) فليست عاملة في النفي فأضيف العمل إلى ( إن ) ، فالأول كقوله : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ﴾<sup>(١)</sup> ، والثاني كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي ﴾<sup>(٢)</sup> ))<sup>(٣)</sup>

يفهم من هذا القول أن ( إن ) الشرطية إذا دخلت على ( لم ) تهمل ، وتعمل ( لم ) في المضارع ، وإذا دخلت على ( لا ) التي للنهي ، تعمل هي ، وتهمل ( لا ) . فالحرفان الجازمان: ( إن ) الشرطية يعرض لها الإهمال إذا دخلت على ( لم ) ، و( لا ) التي للنهي يعرض لها الإهمال إذا دخلت عليها ( إن ) الشرطية .

ف ( إن ) الشرطية مهملة حالة دخولها على ( لم ) ، وعاملة حالة دخولها على ( لا ) التي للنهي . وإنما أهملت لتواردها هي و ( لم ) على معمول واحد ، وهو ( ينتهوا ) ولا يجوز أن يعمل عاملان في معمول واحد . فأعطي العمل ( لم ) ، وأهملت ( إن ) ؛ لأن ( لم ) وشيخة الصلوة بالمعمول الذي هو المضارع ؛ لعدم جواز الفصل بينهما بشيء ، و( إن ) يجوز الفصل بينهما وبين معمولها بمعمول معمولها ، نحو: إن زيدا تضرب أضربه .

غير أن ما في الكليات للكفوي : (( لا خلاف في جواز ( إن لم تفعل ) والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار ولا بدّ من القول بأن ( إن ) عاملة في ( لم تفعل ) بمجموعها ؛ لأن ( لم ) تنزل منزلة بعض الفعل كما عمل ( لو لم يكن ) ومعه ( لم ))<sup>(٤)</sup> قد يوحي أن ( إن ) الشرطية تعمل في ( لم تفعل ) بمجموعها ، وهذا ليس المراد ، وإنما المراد بالعمل هو العمل المعنوي ، يوضح ذلك ما قال أبو البقاء العكبري: (( فإن

(١) المائدة الآية (٧٣)

(٢) سورة هود الآية (٤٧)

(٣) اللباب في علل البناء ٥٢/٢

(٤) الكليات ١٠١٣

دخل حرف الشرط على (لم) أقرّ معنى الاستقبال فيه ؛ لأن الشرط لا يكون إلا بالمستقبل ،  
فلذلك قدم عليها وبقيت (لم) للنفي فقط . فب (إن) بطل أحد معنيها ، ولو بقي الماضي لم يبق لـ  
(إن) معنى ((<sup>١</sup>)

حيث يفهم منه أن لـ (إن) معنيين أحدهما دلالة مدخولها على الاستقبال سواء كان  
ماضيًا كقولك : إن جاء زيدٌ ... أي إن يجيء ، والثاني جزمه ، فلما استبدّ (لم) بالعمل في  
مدخولها استبدّ (إن) بأن يدل مدخولها الذي هو (لم) مع المضارع على الاستقبال ، وانتزع  
أحد معاني (لم) منها وهو دلالة مدخولها على الماضي ، فبقي لها العمل ، ومعنى النفي ؛ للتعاذل  
بين العاملين والإنصاف بينهما .

كما يدل على عدم إرادته أن (( إن )) تعمل في (لم تفعل) قوله: (( كما عمل لو لم يكن  
ومعه لم )) حيث جعل (لو) تعمل في (لم يكن) وهي غير عاملة في مدخولها.  
وإنما أهملت (( لا )) الناهية حالة دخول (( إن )) الشرطية عليها لتواردتهما على معمول  
واحد ، ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد ، بل لا بدّ أن يكون العمل لأحدهما لا لهما  
معًا ، فأعطي العمل (( إن )) الشرطية ؛ لأنّ أصلها الإعمال فهي أصل أدوات الشرط ، وأهمل  
(لا) النهية ؛ لأنّ أصلها بمعنى النفي الإهمال ؛ لعدم اختصاصها بأحد القبيلين الاسم والفعل .

## الختامة :

وبعد هذه الرحلة الطويلة الشاقّة مع ظاهرة الإهمال في العربية ، فقد تبين لي الآتي :

أولاً : أن الأسماء والأفعال والحروف في العربية منها العامل والهامل ، والعوامل منها القوي ، ومنها الضعيف ، والهوامل منها ما إهماله وضعي ، ومنها ما إهماله عارض ، ولكل من النوعين علله وأسارؤه قد كشفت الدراسة عنها في مواطنها.

ثانياً : الإهمال نصف العربية حيث نصفها الآخر الأعمال ، فالإعمال أمره بين حيث كان اهتمام النحاة به أكثر، وحديثهم عنه في أبواب العربية أشيع. أما الإهمال فإنهم لا يذكرونه إلا لِمَا أو إشارات يُزجونها مُحجّبة خفية.

ثالثاً : لا يعمل من الأسماء والحروف عمل الفعل إلا ما كان شبيهاً به ، مثل المشتقات ، وإنّ وأخواتها.

رابعاً : العامل بالحمل على غيره ضعيف ، لذا اشترطوا لإعماله شروطاً إذا اختل شيء منها أهمل فضلاً عن أن العرب أنفسهم اختلفوا فيه ، فمنهم من يُعمله ، ومنهم من يُهمّله.

خامساً : ثبت قياساً أن الزوائد في العربية سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفاً مهملة ، والقول بإعمالها من الضعف بمنزلة.

سادساً : قد يعرض الإهمال لما هو عامل بالاختصاص ، وذلك إما بدخول ( ما ) عليه ، مثل ( مِنْ ، وعن ، والباء ، والكاف ، وربّ ) ، وكذلك إنّ وأخواتها ، أو بالحمل على نظيره، كإهمال (( إنّ )) الشرطية حملاً على ( لو ) ، وإهمال ( متى ) الشرطية حملاً على (( إذا )) أختها ، وإهمال (( أنّ )) المصدرية حملاً على (( ما )) أختها، وإهمال (( لم )) حملاً على (( ما )) أو (( لا )) النافيتين.

سابعاً : ليس في كلام العرب أداة غير مختصة ، وهي عاملة.

ثامناً : لا يلزم في العربية إعمال الأداة المختصة ، بل قد يعرض لها الإهمال حملاً لها على نظائرها لما أسلفت.

تاسعاً : إن دراسة الإهمال في العربية لها صلة وثيقة بأصول النحو حيث يجد القارئ في رسالتنا هذه جمهرة من العلل المختلفة كل واحدة منها قرينة معلولها كاشفة عن سر استعمال هذا المعلول إعمالاً أو إهمالاً.

وأوصي بدراسة الظواهر النحوية والصرفية ؛ لما لها من الأثر النافع ؛ لفهم أسرار العربية.  
وينبغي أن نعمّق فكرنا في البحث اللغوي ؛ كي نتمكّن من لغة البيان ، ونشُدَّ إليها الطالبين،  
ونحِبُّها إليهم ، ونرفع عنها كيد أعدائها. كما ينبغي دراسة العلل النحوية والصرفية المقترنة  
لمعلولاتها ، ونُديم النظر فيها ؛ كي نتمكن من كشف النقاب عن غوامض هذه اللغة في أساليبها  
واستعمالاتها.

والله الموفق والمستعان ، والحمد لله ربّ العالمين.

# الفهارس

تشمل ما يلي:

- فهرس الآيات
- فهرس الأشعار
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

١ - فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية
		(سورة الفاتحة)
٥٥	١	إِيَّاكَ نَعْبُدُ
		(سورة البقرة)
١٨٦، ١٢٢	١٢	ألا إنهم هم المفسدون
١١٨	٢٦	مثلاً ما بعوضة
٢٧٠	٢٦	فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم، وأما الذين كفروا فيقولون
١١٢	٣٠	وإذ قال ربك للملائكة
٢٨٦	٤١	ولا تكونوا أول كافر به
٢٩٥	٤٦	الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم
١٣١	٦٥	ولقد علمتم
١٢٤	٨٥	ثم أنتم هولاء تقتلون أنفسكم
٣٤٤	٩٠	بئسما اشتروا به أنفسهم
٢٨٧	٩٦	ولتجدنهم أحرص الناس على حياة
٨٥	٩٦	يؤدّ أحدهم لو يعمر
١٧٧	١٠٨	أم تريدون أن تسألوا رسولكم
١٧٤، ١٧٣	١٢٥	وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي
٢٥٤	١٣٧	فسيكفيكم الله
١٧٧	١٣٩	قل أتخاجوننا في الله وهو ربنا وربكم
١٧٧	١٤٠	أم تقولون إن إبراهيم
١٧٧	١٤٠	قل أنتم أعلم أم الله
٢٥٤	١٤٢	سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم
١٨٣، ١٨٢	١٤٣	وإن كانت لكبيرة
١٠٥، ١٠٤	١٤٤	قد نرى تقلب وجهك في السماء
٢٩٦	١٤٥	وما أنت بتابع قبلتهم
١٥٨	١٧٠	وإذا قيل لهم أتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا
١١٣	١٧١	ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء
١٣	١٧٩	ولكم في القصص حياة
٢٦١	١٨٦	وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستحيوا لي
٢٧٦	١٩٧	وما تفعلوا من خير يعلمه الله

٣٩٣	١٩٨	واذكروه كما هداكم
١٢٥	٢١٤	وزلزلوا حتى يقول الرسول
٩٣	٢٢١	ولو أعجبتكم
١٣٠	٢٢١	ولعبد مؤمن خير من مشرك
٩٣	٢٢١	ولو أعجبتكم
٦٤	٢٢٣	فأتوا حرثكم أنى شئتم
٣٥٣، ١٢	٢٣٣	لمن أراد أن يُتم الرضاعة (قراءة)
١٣٦	٢٤٩	فشربوا منه إلا قليلاً
١٨١، ١٨٠	٢٥١	ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض
٦٤	٢٥٩	أنى يحيي هذه الله بعد موتها
٢٥٨	٢٥٩	لم يتسنه
١٦٨	٢٧١	إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي

### (سورة آل عمران)

١٦٨	٢٨	ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء
٨٤	٣٠	وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا
١٧٠، ١٦٨	٣١	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
٦٤	٣٧	أنى لك هذا
٩٣	٩١	فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افتدى به
٢٨٠	٩٧	والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٢٤	١١١	وإن يقاتلوكم يولوكم الأديبار ثم لا ينصرون
١٦٩	١١٥	وما يفعلوا من خير فلن يكفروه
١٩١	١١٩	ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم
١٧٨	١٢٤	ألن يكفيكم
٦٧	١٣٥	ومن يغفر الذنوب إلا الله
١٧١	١٤٢	ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
١٢٦	١٥٢	حتى إذا فشلتم
١٨٠	١٥٧	ولئن قتلتم في سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون
٣٨٦، ١١٨، ١١٠	١٥٩	فيما رحمة
٥٢	١٩٣	ربنا إننا سمعنا

### (سورة النساء)

٧٧	٣	فانكحوا ما طاب لكم من النساء
٩٢	٩	وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم
٤٦	١١	ولأبويه لكل واحد منهما السدس



٧٢	١٥	واللائي يأتين الفاحشة من نساءكم
٧١	١٦	والذان يأتيانها منكم فأذوهما
١٧٧	٢٠	أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبيناً
١٦٨	٣٨	ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً
١٣٣،١٣٢	٤٣	لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
١٧٨،١٧٧	٥٣	أم لهم نصيب من الملك
٢٧٧	٧٨	أينما تكونوا يدرككم الموت
٤٠٤	٧٨	فمال هولاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً
١٨١	٨٣	ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً
١٥٣	٩١	فإن لم يعتزلوكم ويلقوا إليكم السلم
٢٠٣	١١٧	إن يدعون من دونه إلا إناثاً
٢٧٦	١٢٣	من يعمل سوءاً يجزيه
١١١	١٥٥	فبما نقضهم ميثاقهم
٣٨٨،٣٦	١٧١	إنا الله إله واحد
١٦٨	١٧٢	ومن يستكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً

#### (سورة المائدة)

٢٢٧	٣	اليوم أكملت لكم دينكم
٤٦	٨	اعدلوا هو أقرب للتقوى
١٦٩	٣٢	ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعاً
١٢٤	٤٣	وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك
١٦٨	٥٤	من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
١٣٠	٦٢	لبئس ما كانوا يعملون
٤٠٨،١٨٣	٧٣	وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا
١٦٧	٩٥	ومن عاد فينتقم الله منه
٩٣	١٠٠	قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث
١٧٤،١٧٣	١١٧	ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم
١٦٨	١١٨	إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم

#### (سورة الأنعام)

١٣١	٢	ثم قضى أجلاً ، وأجل مسمى عنده
٣١٣،٤٤	٣	وهو الله في السموات وفي الأرض
١٧٠،١٦٨	١٧	وإن يمسك بخير فهو على كل شيء قدير
٩٥	٢٧	ولو ترى إذ وقفوا على النار
١٧١	٢٧	يا ليتنا نرد ولا نكذب

١٢٣	٣١	ألا ساء ما يزررون
١٣٠	٣٢	وللدار الآخرة خير
١٠٤	٣٣	قد نعلم إنه ليحزننك الذي يقولون وإن كان كبير عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبغني نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فبهدهم اقتده
١٦٩	٣٥	فالق الإصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا
٢٥٨	٩٠	وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون (قراءة)
٢٩١	٩٦	ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا
١١٧، ٩٧	١٠٩	ولو شاء ربك ما فعلوه
٩٥، ٨٩	١١٢	وقد فصل لكم
٩٥	١١٩	وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها
١٠٤	١٢٣	الله أعلم حيث يجعل رسالته
٢٨٦	١٢٤	كأنما يصعد في السماء
٢٨٩، ٤٥	١٢٥	وما ربك بغافل عما يعملون
٤٠٠	١٣٢	قل الذكركين
٣٧٧	١٤٤	
٢٢٥		

#### (سورة الأعراف)

١١٧	١٢	قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك
١٨٣	٢٣	وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
٣٥٦	٤٦	ونادوا أصحاب الجنة أن سلام عليكم لم يدخلوها وهم يطمعون
١٣٧	٨٣	فأنجيناه وأهله إلا امرأته
١٢٥	٩٥	ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا
١٧٦	١٠٠	أو لم يهد
٣٦٠، ٣٥٧	١٠٢	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين
٢٧٦	١٣٢	وقالوا مهما تأتنا به من آية
٣٩٣، ٢٣١	١٣٨	قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آفة
١٧٤	١٥٥	واختار موسى قومه سبعين رجلا
٢٦٨، ٢٦٤	١٧٢	ألست بربكم قالوا بلى
٣٧٢	١٩٤	إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم

#### (سورة الأنفال)

٣٩٤	٥	كما أخرجك ربك من بيتك بالحق
٤٠٠	٦	كأنما يساقون إلى الموت

٣٥٩	١٧	فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى
٩٥	٢٣	ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون
٢٣٨	٢٥	واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة
٢٣٧	٥٨	وإما تخافن

### (سورة التوبة)

١٥٧	٦	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
٩٦	١٤	وَيُنصِرْكُمْ ( قراءة )
١٤٨ ، ٨٤	٢٥	وضاقت عليكم الأرض بما رحبت
٦٤	٣٠	أنى يوفكون
٩٣ ، ٩٢	٣٣	ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون
٢٢٧	٤٠	إذ هما في الغار
٧٢	٦٩	وخضتم كالذي خاضوا
٢٥٤	٧١	أولئك سيرحهم الله
١٥٥	١٠٦	وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم
٢٠٣	١٠٧	إن أردنا إلا الحسنى
١٣٠	١٠٨	لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه
٢٨٠	١١٤	وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه
٣٣٦ ، ٣١	١١٧	من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ( قراءة )
١٢٦	١١٨	حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت
١١٥	١١٨	ثم تاب عليهم

### (سورة يونس)

٣٦٤	٢	أكان للناس عجبا أن أوحينا
٣٦١	١٠	وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين
٢٠١	١٥	قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي
١٥٦ ، ١٥٥	٢٤	أتأها أمرنا ليلا أو نهارا
١٧٧	٤٢	أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون
١٧٦	٥١	أثم إذا ما وقع آمنتم به
٢٦٤	٥٣	قل إي وربي إنه لحق

### (سورة هود)

١٢٢	٥	ألا إنهم يثنون صدورهم
٣٣٢	٨	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
٣٠٤	١٥	من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم

١٨٦، ١٢٢	١٨	ألا لعنة الله على الظالمين
٢٨٧	٢٧	هم أراذلنا
٢٤٨	٢٩	ولكني أراكم قوماً تجهلون
٤٠٠	٣٣	إنما يأتيكم به الله إن شاء
٤٠٨	٤٧	وإلا تغفري
٤٣	٧٢	وهذا بعلي شيخا
١٠١	٧٤	فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يجادلنا
١٨١	٩١	ولولا رهطك لرجمناك
٣٥٧	١١١	وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعماسم
٣٧٧	١٢٣	وما ربك بغافل

(سورة يوسف)

١٣١	٧	لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين
٢٨٥	٨	إذ قالوا ليوسف وأخوه أحبّ إلى أبينا منّا
١١٩، ١٠١	١٥	فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الحبّ وأوحينا إليه
٩٣، ٩٢	١٧	وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
٣٧٦	٣١	ما هذا بشراً
٢٣٧	٣٢	ليسجنن وليكونا من الصاغرين
٥٥	٤٠	أمر ألاّ تعبدوا إلاّ إياه
٢٤٨	٥٢	ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب
١١٨	٧٠	فلما جهّزهم بجهازهم جعل السقاية
١٦٨	٧٧	قالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل
١٨١، ١٨٠	٩١	قالوا تالله لقد آثرك الله علينا
١٠١	٩٦	فلما أن جاء البشير

(سورة الرعد)

١٧٦	٣١	أفلم يئأس الذين آمنوا
٧٧	٤٣	ومن عنده علم الكتاب

(سورة إبراهيم)

١٢٧	٤	وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبيّن لهم ، فيضلّ الله من يشاء ويهدي من يشاء
١٥٤	٢١	سواء علينا أجزعنا أم صبرنا
١٣٠	٣٩	إن ربّي لسميع الدعاء
٢٣٨	٤٢	ولا تحسبن الله غافلاً

( سورة الحجر )

٣٨٩، ٣٨٨	٢	ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين
٨١	٧	لوما تأتينا بالملائكة

( سورة النحل )

٧٧	١٧	كمن لا يخلق
١٢٣	٢٥	ألا ساء ما يزرون
١٢٨	٢٧	قال الذين أوتوا العلم
١٢٨	٢٨	الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم فألقوا السلم
١٨٦، ١٢٣	٥٩	ألا ساء ما يحكمون
٧٧	٩٦	ما عندكم ينفد
١٣١، ١٣٠	١٢٤	وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون
١٨٠	١٢٦	ولئن صبرتم لهو خير للصابرين

( سورة الإسراء )

٢١٢	٦٢	قال أرايتك هذا الذي كرمت عليّ
١٨٣	٧٣	وإن كادوا ليفتنونك
١٨٣	١٠٨	إن كان وعد ربنا لمفعولا
٢٧٧، ١٥٦، ١١٧، ٧٥	١١٠	قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن، أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى

( سورة الكهف )

٢٠٠	٥	إن يقولون إلا كذبًا
٣٤١	١٢	ثم بعثناهم لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً
٢٩١	١٨	وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد
٢٩٢	٢٤-٢٣	ولا تقولنّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله
٢٨٧، ٢٨٥	٣٤	أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً
٥٢	٣٧	قال له صاحبه وهو يحاوره
٣٧٢	٣٨	لكنّا هو الله ربّي
٣٠٢، ١٦٨	٤٠، ٣٩	إن ترنّ أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربّي أن يأتي خيراً من جنتك
٢٤٩	٤٢	ويقول يا ليتني لم أشرك بربّي أحداً
٣٥٦	٤٧	ويوم نسّير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً
٤٠٤	٤٩	ويقول يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها
٤٨	٥٠	بئس للظالمين بدلاً
٣٥٦	٥٢	ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم فدعوهم فلم يستجيبوا لهم

٣٦٨، ٣٥٦	٥٣	ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها ولم يجدوا عنها مصرفا
٢٤٧	٧٦	قد بلغت من لدني عذرا
٢٧٠	٧٩	أما السفينة فكانت لمساكين
٢٧٠	٨٠	وأما الغلام
٢٧٠	٨٢	وأما الجدار

(سورة مريم)

٢٥٨	٢٠	ولم أك بغيا
٣٥٣، ٢٣٧، ١١٨	٢٦	فإما ترين من البشر أحدا
٣٣٤	٢٩	كيف نكلم من كان في المهد صبيا
١٣١	٦٦، ٦٥	هل تعلم له سميا ويقول الإنسان
٢٨٧، ٤٨	٧٤	هم أحسن أنا وأنا ورثيا
١٥٥	٧٥	حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة

(سورة طه)

٢٤٩	١٠	إني آنست نارا لعلني آتيكم منها بقبس
٢٤٨	١٢	إني أنا ربك
٢٤٨	١٤	إني أنا الله
٦٧	٤٩	قال فمن ربكما يا موسى
٣٦٠	٦٣	قالوا إن هذان لساحران

(سورة الأنبياء)

١٣٧	٢	ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون
١٢٣	٥	بل قالوا أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر
٨٩	٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
١٢٣	٢٦	وقالوا اتخذ الرحمن ولدًا سبحانه ، بل عباد مكرمون
٢٢٦	٣٠	وجعلنا من الماء كل شيء حي
١٧٨	٣٤	أفإن مت فهم الخالدون
٢٣٧، ١٨١، ١٧٩	٥٧	وتالله لأكيدن أصنامكم
١١٧	٩٥	وحرام على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون
١٢٦، ١١٩	٩٧ ، ٩٦	حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، وأقرب الوعد الحق
٤٠٠، ١٢٧	١٠٨	قل إنما يوحى إليّ أنما بلغكم إليه واحد ، فهل أنتم مسلمون

(سورة الحج)

١٣١	٥	لنبين لكم ، ونقرّ في الأرحام ما نشاء
-----	---	--------------------------------------

١٨٤ ، ١١٦	١٣	يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير
٧٧	١٨	ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض

### (سورة المؤمنون)

١٠٥	٢ ، ١	قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون
١٦١	١٤	ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظامًا فكسونا العظام لحما
٣٨٠	٢٤	ما هذا إلا بشر مثلكم
١٦٦ ، ١٦٥	٣٧	إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا
١١٧	٤٠	قال عما قليل ليصبحن نادمين
١٢٣	٦٣ ، ٦٢	ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة
١٢٣	٧٠	أم يقولون به جنّة بل جاءهم بالحق

### (سورة النور)

٣٦٢	٩	والخامسة أن غضب الله عليها
٣٢٣	١١	لا تحسبوه شرًا لكم
١٤٤	٢١	ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدًا
		فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة
٢٢٧	٣٥	زيتونة
٣٣٦	٤٠	لم يكذبها
		والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ،
٧٨ ، ٧٧	٤٥	ومنهم من يمشي على أربع

### (سورة الفرقان)

٤٠٥	٧	وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام
١١٦	٢٠	ألا أنهم ليأكلون الطعام ( قراءة )
١٧٧	٤٤	أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون
٣٤٨	٦٩ ، ٦٨	ومن يفعل ذلك يلق أثمًا يضاعف له العذاب

### (سورة الشعراء)

٨١	١١ ، ١٠	أن ائت القوم الظالمين قوم فرعون ألا يتقون
٢٥٥	٤٩	فلسوف تعلمون
١٣٣ ، ١٣٢	١١١	قالوا أتؤمن لك واتبعك الأرذلون
١٦٦ ، ١٦٥	١١٩	فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون
٣٦٧ ، ٣٦٠ ، ٣٥٧	١٨٦	وما أنت إلا بشر مثلنا وإن نظنك لمن الكاذبين

(سورة النمل)

١٩٨	٢٥	أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ
٨١	٤٦	لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ
١٢٣	٦٦	بَلِ إِدْرَاكَ عِلْمِهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَلِ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا ، بَلِ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ
٣٧٧	٩٣	وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ

(سورة القصص)

١٦١	١٥	فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ
١١٨	٢٨	أَيُّهَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ
٣٦٧	٣٨	لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ
٣٥٦	٦٤	وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَمَدَعُوهُمْ فَلَمَّ يُسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ
		وَيَكْفُرُونَ بِاللَّهِ يَسْتَطِيعُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ ، لَوْلَا أَن مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ،
١٩٣ ، ١٤٧	٨٢	وَيَكْفُرُونَ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ

(سورة العنكبوت)

١١٩	١٢	اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَكُمْ
٨٤	٢٩	فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا
١١٣	٣٣	وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ
١٨١	٥٣	وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ
١٠١	٦٥	فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ

(سورة الروم)

١٣	٤، ٣، ٢، ١	أَلَمْ ، غَلَبَتِ الرُّومُ ، فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ، فِي بَضْعِ سِنِينَ
٣٥٦	١٣، ١٢	وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَاءٌ وَكَانُوا بِشُرَكَائِهِمْ
١٢٧	٢٨	كَافِرِينَ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ

(سورة لقمان)

١١٢	١٣	وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ
		وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ وَالْبَحْرِ يَمْدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ أُجْرَمِ مَا نَفَدْتَ كَلِمَاتِ
٩٥ ، ٨٩	٢٧	اللَّهِ
١٠١	٣٢	فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ



(سورة السجدة)

الم ، تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه ٣٠٢٠١ ١٧٨ ، ١٧٧

(سورة الأحزاب)

ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل  
ما كان محمد أياً أحد من رجالكم ولكن رسول الله  
ولو أعجبك حسنهن ١٥ ١٣٠  
٤٠ ١٦٤  
٥٢ ٩٣ ، ٩٢

(سورة سبأ)

تأكل منسأته  
لولا أنتم لكننا مؤمنين ١٤ ٩٦  
٣١ ١٨١ ، ١٤٣

(سورة فاطر)

إنما يخشى الله من عباده العلماء  
بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضاً إلا غروراً ٢٨ ٤٠٠ ، ٣٨٨ ، ٣٧ ، ٣١  
٤٠ ٢٠٢

(سورة يس)

قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا  
وإن كل لماً جميع لدينا محضرون  
لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار  
من بعثنا من مرقدنا  
ولو نشاء لطمسنا ١٥ ٣٧٩  
٣٢ ٣٥٧ ، ١٣٨  
٤٠ ٣٧٥  
٥٢ ٦٧  
٦٦ ٩٢

(سورة الصافات)

والصافات صفاً فالزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً  
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون  
فلما أسلما وتلّه للجيين ، وناديناها أن يا إبراهيم  
فلولا أنه كان من المسبحين ، للبت في بطنه  
وإن كانوا ليقولون ٣٠٢٠١ ١٦١  
٤٧ ٣٧١  
١٠٤٠١٠٣ ١٧٤ ، ١١٨  
١٤٤٠١٤٣ ١٤٤  
١٦٧ ١٨٣

(سورة ص)

وانطلق الملائم منهم أن امشوا  
إن كلهم لعماً كذب الرسل (قراءة)  
أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات ٦ ١٧٤ ، ١٧٣  
١٤ ١٣٨  
٢٨ ١٧٧

(سورة الزمر)

١٢٢	٥	ألا هو العزيز الغفار
١٧٨	٣٦	أليس الله بكاف عبده
٢٤٠	٦٤	تأمروني
١٢٦، ١٢٠، ١١٨	٧٣	حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم

(سورة غافر)

٢٥٨	٩	ومن تق
-----	---	--------

(سورة فصلت)

٧١	٢٩	ربنا أرنا اللذين أضلانا
١٥٨	٣٠	إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة
٢٨٠	٤٩	لا يسأم الإنسان من دعاء الخير

(سورة الشورى)

١٦٥	٣	كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك
٣١٢	٢٠	من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه

(سورة الزخرف)

٢٥٤	٤٤	وسوف تستلون
١١٣	٥٢، ٥١	أفلا تبصرون ، أم أنا خير
٩٧	٨٠	ورسلنا لديهم يكتبون (قراءة)

(سورة الجاثية)

١٢٤	١٨	ثم جعلناك على شريعة
-----	----	---------------------

(سورة الأحقاق)

٧٧	٥	من لا يستجيب له
٢٠٢، ١١٤	٢٦	ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه

(سورة الفتح)

٢٢٧	١٨	إذ يبايعونك تحت الشجرة
١٨١	٢٥	لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا

(سورة الحجرات)

٩٠ ٧ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم

(سورة الطور)

١٧٧ ٣٠ أم يقولون شاعر نترّص به ريب المنون  
١٧٨ ، ١٧٧ ٣٩ أم له البنات ولكم البنون

(سورة النجم)

٣٦٨ ، ٣٦٧ ٢٨ وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً  
٣٦١ ٣٩ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى

(سورة القمر)

٣٨٠ ٥٠ وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر

(سورة الرحمن)

٣٥٦ ٥٦ فيهنّ قاصرات الطرف لم يطمثهنّ إنس قبلهم ولا جانّ  
١٧٨ ٦٠ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان

(سورة الواقعة)

٩٥ ٧٠ لو نشاء جعلناه أجاجاً فلولا تشكرون  
١٣٢ ٧٦ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم  
٢٣٦ ٨٤ وأنتم حينئذ تنظرون  
٢٧٠ ٨٩ ، ٨٨ فأما إن كان من المقرّبين فروح

(سورة الحديد)

١٦٦ ، ١٦٥ ٢٦ ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم  
١١٧ ٢٩ لتلا يعلم أهل الكتاب ألاّ يقدرون على شيء من فضل الله

(سورة المجادلة)

٣٧٢ ، ٥٥ ٢ ماهنّ أمهاتهم  
٢٠٣ ٢ إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم  
١٩٩ ١٩ استحوذ عليهم الشيطان

(سورة الحشر)

٧٧	١	سبح لله ما في السموات وما في الأرض
٣٦٥	٧	كي لا يكون دولة لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الأدبار ثم لا ينصرون
١٨٣، ١٨٠	١٢	لأنتم أشد رهبة
١٣٠	١٣	لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله
١٨١	٢١	

(سورة المتحنة)

١٤	١	تسرون إليهم بالمودة
٢٠٣	١٠	لأنهم حلّ لهم ولاهم يحلون فمّن

(سورة الجمعة)

١١٦	٨	قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم
-----	---	---

(سورة المنافقون)

٣٤١	١	والله يعلم إنك لرسوله
١٥٤	٦	سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم

(سورة الطلاق)

٧٢	٤	واللّاهي يمسن من الخيض
----	---	------------------------

(سورة الملك)

٢٦٥، ٢٦١، ١٩١	٩، ٨	ألم يأتكم نذير ، قالوا بلى قد جاءنا نذير
٢٠٢، ٢٠٠	٢٠	إن الكافرون إلا في غرور

(سورة القلم)

١٣١، ١٣٠	٤	وإنك لعلی خلق عظیم
٨٤	٩	ودّوا لو تدهن

(سورة الحاقة)

٢٥٩	٢٦	ولم أدر ما حساية
٢٥٩	٢٩، ٢٨	ما أغنى عني ماليه ، هلك عني سلطانيه

(سورة المعارج)

٣٢٣	٧٤٦	إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا
١٨٩	١٥٠، ١٤	ومن في الأرض جميعًا ثم ينجيهِ ، كلاً إنها لظي
٤٠٥	٣٦	فمال الذين كفروا قبلك مهطعين

(سورة الجن)

١٦٨	١٣	فمن يؤمن بربّه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا
-----	----	---

(سورة المدثر)

١١٥	٤	وثيابك فطهر
١١٥	٥	والرحز فاهجر
١١٥	٧	ولربك فاصبر
١٨٩	١٦٤، ١٥	ثم يطمع أن أزيد ، كلاً إنه كان لآياتنا عنيدًا

(سورة القيامة)

٢٦٥	٤٤٣	أيحسب الإنسان أن نجّمع عظامه بلى قادرين
٣٦٨	٢٨٤، ٢٧٤، ٢٦	كلا إذا بلغت التراقي ، وقيل من راق ، وظن أنه الفراق
٢٠٣	٣١	فلا صدق ولا صلّى
١٠	٣٦	أيحسب الإنسان أن يترك سدى

(سورة النبأ)

٢٥٩	١	عمّ يتساءلون
-----	---	--------------

(سورة عبس)

٦٤	٢٥	أنّى صببنا الماء صبًا (قراءة)
----	----	-------------------------------

(سورة المطففين)

١٨٨	٧	كلاً إن كتاب الفجار لفي سجين
١٨٩	١٤	كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون
١٩٠ ، ١٨٨	١٥	كلاً إنهم عن ربّهم يومئذ نجحوبون
١٨٩ ، ١٨٨	١٨	كلاً إن كتاب الأبرار لفي علّين

(سورة الانشقاق)

١١٢	١	إذ السماء انشقت
-----	---	-----------------

(سورة الطارق)

٣٥٧،٢٠٣،١٣٩،١٣٧ ٤

إن كل نفس لما عليها حافظ

(سورة الأعلى)

١٢٣ ١٦،١٥،١٤  
٢٨٥ ١٧

قد أفلح من تزكى ، وذكر اسم ربه فصلى ، بل توثرون الحياة الدنيا  
والآخرة خير وأبقى

(سورة الغاشية)

٣٣٢ ٦  
١٥٩ ٢٦،٢٥

ليس لهم طعام إلا من ضريع  
إن إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم

(سورة الفجر)

٥٢ ١٥

ربي أكرم

(سورة البلد)

٢٠٣،١٤٥ ١١  
٢٨٣ ١٥،١٤

فلا اقتحم العقبة  
أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً

(سورة الشمس)

١٠٤ ٩

قد أفلح من زكّاه

(سورة الضحى)

٥٢ ٣  
٢٥٤ ٥  
٢٧٠،١٦٩ ١١،١٠،٩

ما ودّعك ربك  
ولسوف يعطيك ربك فترضى  
فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث

(سورة الشرح)

٣٥٥،٢٦٨،١٧٨ ١  
٢٦٨ ٢

ألم نشرح لك صدرك

ووضعنا عنك وزرك

(سورة التين)

١٨٠ ٤،٣،٢،١

والتين والزيتون ، وطور سينين وهذا البلد الأمين ، لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم

(سورة القارعة)

٢٥٩ ١٠

وما أدراك ماهيه

(سورة العصر)

٢٢٦

٣٠٢

إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا

(سورة الفيل)

٦٦

١

كيف فعل ربك

(سورة الإخلاص)

٢١٨،٤٧،٤٦

٣،٢،١

قل هو الله أحد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد

٢- فهرس الأشعار

الصفحة

القافية

قافية رَوِيَّهَا الهمزة

١٤٧	رجاءُ
٤٠٣ ، ١١٦	دواءُ
١٣٣	يرزؤها
٣٩٠	نجلاءِ

قافية رَوِيَّهَا الباء

١٥٨	اضطربُ
٣٧٨ ، ١١٣	معدَّبًا
١١٥	غضوبًا
٣٤٤	مُحييًّا
١٢٠ ، ١١٩	شُبوا
١٢٠ ، ١١٩	الخبُّ
١٠٤	سرحوبُ
٣٢٧	الأدبُ
٩٣	سبب
١١٤	الخطوب
٣٥٨	خطوب
٣٨٥	خطيب
٣٩٥	مضاربه
٣٣٥	العرايبِ
٣٣٧	عَجَبِ
٢٣١	مُهَدَّبِ
١١٤	جربِ
٢٤٨	منكبِ
٣٣٧	ذنوبي

قافية رَوِيَّهَا التاء

٣٩٠	شَمالاتُ
١٥٢	قبلائي



قافية رُوَيْهَا الجيم

١٤٤

أَحْجَجْ

قافية رُوَيْهَا الحاء

١٩٩

رُمْنَحَا

٢٣٧

حَانِحَا

٩٣

صَفَانِحُ

٣٧٣

بِرَاحُ

٢٤٧

شِرَاحِي

٣٥٣

الطَّلَاحِ

٧٢

حَنَاحِي

قافية رُوَيْهَا الدال

٣٥٣

أَحَدَا

٥٥

تَقَدَّدَا

٢٠١

غَدَا

٤٠٠

المُقَبِّدَا

٦٩

فَاصْطِيدَا

١١٧

وَالدُّ

٢٨٥

يُخَلِّدُ

١١٤

يَزِيدُ

١٠٣

فِرْصَادِ

٣٣٨

رَمَادِ

١٣٢

زِيَادِ

١٢٢

وَجَدِ

٣٩٨

فَقَدِ

٧٢

خَالِدِ

١٩١

الْبَلَدِ

٣٦٥

غَمَدِ

٣٧١

هِنْدِ

١٤٦، ١٤٥

لِخُدُودِ

١١٤

يَدِي

قافية رَوِيَّهَا الرَّاءُ

٣٨٨	تَعَارَا
٢٧٧	حَدِيرَا
٦٩	مشمخراً
١١٣	قفرا
١١٤	غامرُ
٣٨٧، ٣٨٦	عارُ
٣٩٠	المِهَارُ
٢٧٨	شاجرُ
٣٧٨، ٣٥٣	بَشْرُ
٢٦٩	فيخصرُ
١٩٨	القطرُ
١٨٦	الأمْرُ
٣٨٦	عوامرُ
٣٢٧	الْحَنُورُ
١٩١	غبورُ
٣٦٣	تَنْفَرُوا
٣٨٦	دوائرُ
٢٣٨	شكيرُها
٣٥٤	الجارِ
١٩٨	جارِ
٩٢	أطهارِ

قافية رَوِيَّهَا الزَّايُ

٧٣	القواقيزِ
----	-----------

قافية رَوِيَّهَا السِّينُ

٣٤٧	احبسُ
٢٧٧	المجلسُ
٢٣٠	المُخْلِيسِ
٢٤١	ليسي

قافية رَوِيْهَا الشين

٢٥٣

المعاشُ

قافية رَوِيْهَا العين

٢٨٥

الرِّثَاعَا

٧٢

السطَاعَا

١١٦

مَصْرَعَا

٣٣٥

يَافِعَا

٢٤٨

أَرِبَعَا

٢٤٨

أَمْنَعُ

٣٢٧

مُسْتَتَبِعُ

١١٦

الضَّبْعُ

١٢٥

مُجَاشِعُ

٢٣١

سَلَفَعُ

٢٠١

تُقْلِعُ

٣٥٤

تَطْلُعُ

١١٦

فَاجزَعِي

٢٣١

رَاعِي

قافية رَوِيْهَا الفاء

٣٨٢

الْحَزْفُ

١٤٦

لَاخْتَلَفُوا

١٨٣

غُرُوفِ

قافية رَوِيْهَا القاف

١١٤

العَيْنِ

٢٧٧

التَّلَاقِي

قافية رَوِيْهَا اللام

٩٦

حُصِّلَ

٢٣٥

إِبْقَالَهَا

٧١

الأَغْلَالَا

٣٧٢

يُخَذَلَا

٢٤٧

أَمَلَا

٢٣٨	قَيْبًا
١٨٢	حَمِيلًا
٣٥٥	ذَمُولًا
٢٠٠	يَذُبُّ
٢١٦	نُقْتَلُ
٢٤٨	تَنْدَمِلُ
١٦٦	تَفْتَلُ
٣٣٥	بَلِيلُ
١٢٥	أَشْكَلُ
٣٦٥	فِيكْمَلُ
٣٣٢	مَبْدُولُ
٢٥٢	تَزُولُ
٢٠١	تَأْمِيلُ
٣٢٧	تَنْوِيلُ
٤٠٠	أَمْثَالِي
١٣٢	عَزَلِ
٧٧	الْحَايِ
١٨٠	صَالِي
٣٩١	العُقَالِ
١٢٥	المُقْبِلِ
٥٤	مَثَلِي
٣٨٨	هَيْضَلِ
١٤٥	شُعْلِي
١٦٢	القَوَاعِلِ
١١٩	عَقْنَقَلِ
٣٦٠ ، ٣٥٨	جَامِلِ
٢٤٨	خَلْخَالِ
٢٥٠	مَالِي

قافية رَوِيهَا الميم

٧٣	الْكُتْمِ
١١٤	السَّلْمِ
٢٢٦	وَأَمْسَلِمَةً
٣٢٥	غَنَمَاهُمَا
٩٣	عَدِيمًا

٣٧٩  
٣٨٦  
٤٠٥  
١٦٥  
٣٢٥  
٣٩٤  
٣٦٣، ٣٠٤  
٦٦  
١١٤  
٣٤٤، ٣٤٣  
١١٧  
٣٩٥  
٧١  
١٢٢  
١٧١  
٧٠  
٣٣٥  
٣٩٥  
٢٨٧  
١٧٨  
٣٩٥، ٣٩٣، ٧٠  
١٧٧

معتصما  
علما  
ضريما  
عتائمها  
اضطرام  
حارم  
حرم  
تضطرر  
مظلم  
يدوم  
غشوم  
الحليم  
صميم  
كريم  
عظيم  
غرام  
كرام  
القم  
مستهم  
دائم  
تميم  
توهم

### قافية رَوِيْهَا النون

٣٦٣، ١٤٤  
٩٦  
٢٦٣  
٢٨٥  
٣٨١، ١١٤  
٣٧٣  
١٦٩  
١٢٦، ١٢٥، ١٢٤  
٣٦٢، ٣٥٧  
٢٧٨  
٣٧٢

حسن  
شيبانا  
إنه  
كانا  
آخرينا  
حصينا  
كران  
أرسان  
حقان  
الأزمان  
المجانين

٤٠٥، ٣٦		قَرَن
٢٧٧		تَعْرِفُونِي
٢٥١		مِنِي
	قافية رَوِيْهَا الهاء	
٢٥٩		هُوَّة
٣٧٠		رِضَاهَا
	قافية رَوِيْهَا الواو	
١٤٤		مُنْهَوِي
	قافية رَوِيْهَا الياء	
١١٦، ١١٥		غَادِيَا
٣٧٣		وَاقِيَا
٢٣٠		هُوِيَا
٧٠		لِلَّذِي

### ٣- فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضع إعرابها للأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد.
- الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق بهجت البيطار ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٧٧هـ.
- أسرار النحو لابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور/ أحمد حسن حامد ، من منشورات دار الفكر ، عمان.
- أسرارومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين في العربية للدكتور/ عبدالرحمن محمد إسماعيل ، مطبعة الأمانة - ١٤٠٥هـ.
- الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق جماعة من الباحثين ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأصول لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- الأفعال للسرقسطي ، تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني ، مكتبة لبنان .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، دار ابن حزيمة للنشر والتوزيع .
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر تأليف العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا ، تحقيق وتقديم الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م ، عالم الكتب بيروت.
- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ، تقديم وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار ابن كثير، بيروت.
- إتمام الدراية لقراء النقابة ، للإمام السيوطي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع.
- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، تأليف الدكتور / بدر بن ناصر البدر، طبعة ١٤٢٠هـ ، مكتبة الرشد بالرياض.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، تحقيق الدكتور / عبد الله علي الحسين البركاتي ، والدكتور / محسن سالم العميري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- إرشاد الهادي ، تأليف العلامة سعدالدين التفتازاني ، تحقيق الدكتور/ عبدالكريم الزبيدي ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.
- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ . دار الجليل، بيروت.
- إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت.
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ ، دار المعارف بمصر.
- إعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت ١٣٩٧هـ ، دمشق.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد السيد أحمد عزّوز ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، تحقيق الدكتور/ علي فودة نيل ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، من منشورات عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض.
- إعراب لامية الشنفرى لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد أديب عبدالواحد جمران ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ المكتب الإسلامي

- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ، تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الشيبتي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ، مكتبة دار التراث.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي ، تحقيق الدكتور/ محمود فجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ، مطبعة الشعر.
- الإكمال بتلخيص الكلام ، تأليف ابن مالك ، تحقيق الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ، مكتبة المدني للطبع والنشر والتوزيع ، جدة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- الإهمال دراسة تفصيلية نحوية، تأليف الدكتور/ سمير أحمد عبد الجواد، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، مطبعة السعادة.
- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي.
- إيضاح شواهد الإيضاح تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور / موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ، دار النفائس، بيروت.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ، عالم الكتب بيروت.
- الإيقاف على سبب الاختلاف للعلامة الشيخ محمد حياة السندي ، تحقيق مشعل بن باني الجبرين المطيري ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، دار ابن حزم.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر .
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، مكتبة الرياض الحديثة.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور / عياد بن عيد الشيبتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار الغرب الإسلامي.
- بصائر ذوى التمييز للفيروزآبادي ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار ، المكتبة العلمية، بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور / طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ.
- البديع في علم العربية لابن الأثير ، الجزء الأول تحقيق الدكتور / فتحي مصطفى علي الدين . والجزء الثاني تحقيق الدكتور/ صالح حسين العايد ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، تأليف الشيخ منصور علي ناصف ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- تاج العروس عن جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق علي عسيري ، الطبعة ١٤١٤ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي وغيره ، ١٣٨٧ هـ .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد/ أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، للدكتور/عبدالفتاح أحمد الحموز، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، مكتبة الرشد بالرياض.
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي مصطفى علي الدين ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ . من منشورات جامعة أم القرى.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، تحقيق الدكتور / عباس مصطفى الصالحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت.



- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ عفيف عبدالرحمن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التذليل والتكميل لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ حسن هنداي، الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق.
- ترشيح العلل في شرح الجمل تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عادل محسن سالم العميري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، الزهراء للإعلام العربي، مدينة نصر.
- التعريفات للجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، دار الكتاب العربي.
- تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم للكيكلكدي العلائي، تحقيق علي معوض، وعادل عبدالموجود، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- التهذيب الوسيط في النحو لابن يعش الصنعاني، تحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الجليل، بيروت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.
- التوطئة للشلوين، تحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع الزمذي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراي، تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة، الطبعة الثانية، مكتبة الفيصلية.
- جواب المسائل العشر لابن بري، تحقيق الدكتور/ محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، تحقيق الدكتور/ حامد أحمد نيل ١٤٠٤هـ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الفكر، بيروت.
- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، دار الفكر.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبدالسلام محمد أمين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر.
- حاشية على شرح بانن سعاد للبغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الحججة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور/ عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ، دار الشروق، بيروت.
- حجة القراءات لأبي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة.
- الحججة لأبي على الفارسي، تحقيق بدرالدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل بالأردن.
- الحلل في إصلاح الحلل من كتاب الجمل لابن السيد البطلوسي، تحقيق الدكتور/ سعيد عبدالكريم سعودي.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق الدكتور/ محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية،

بيروت.

- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الخليل معجم مصطلحات النحو العربي للدكتور جورج متزي عبدالمسيح ، وهاني جورج تابري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، مكتبة لبنان.
- الدر المصون للسمن الحلبي ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار القلم ، دمشق.
- الدراسات في الأدوات النحوية للدكتور مصطفى النحاس ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ / محمد عبدالحالقي عزيمة ، مطبعة حسّان ، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية بيروت.
- ديوان امرئ القيس ، ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح وتقديم الأستاذ علي حسن فاعور، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان الشنفرى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، دار الكتاب العربي.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق الدكتور/ محمد عبدالمنعم خفاجي، والدكتور/ عبدالعزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف.
- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق الدكتور / حسن هنداي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار القلم ، دمشق.
- سنن النساء للإمام النسائي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ودار الوراق للنشر والتوزيع
- سورة الكهف دراسة صرفية ، رسالة تقدم بها الطالب / إلياس الحاج إسحاق لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٥هـ.
- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة.
- شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق علي موسى الشوملي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، مكتبة الخريجي.
- شرح ابن عقيل على الألفية تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار اللغات.
- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى (( إيضاح الشعر )) لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار القلم بدمشق ، ودار العلوم والثقافة بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر.
- شرح الألفية لابن الناظم ، تحقيق الدكتور/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجليل بيروت.
- شرح التحفة الوردية لابن الوردى ، تحقيق الدكتور / عبدالله علي الشلال ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٩هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- شرح الجمل لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبي جناح ، الفيصلية.
- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م ، من منشورات جامعة قاريونس، بنغازي .
- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى (( البهجة المرضية )) ، تحقيق علي سعد الشينوي ، الطبعة الأولى ١٣٠٣هـ ، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- شرح شواهد المغني للسيوطي ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر.

- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك، مطبعة العاني ببغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي، تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح سليم، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار المعارف بمصر.
- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- شرح قواعد الإعراب، لمحيي الدين الكافي، تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة، الطبعة الثانية ١٩٩٣هـ، دار طلاس للدراسات والزجة والنشر.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زادة)، تحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور / عبدالمنعم هريدي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، من منشورات جامعة أم القرى.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري - تحقيق د. صلاح روي - الطبعة الثانية - مطبعة حسّان بالقاهرة.
- شرح اللمع في النحو للواسطي الضريبر، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، الكويت.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبّي بالقاهرة.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق الدكتور/ تركي العتيبي، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ جمال عبدالعاطي مجيمير أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، ضبطه وخرّج آياته وشواهد الشعرية إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق بركات يوسف هبّود، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- شرح الوافية لابن الحاجب، طبعة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. مطبعة الآداب والنجف الأشرف.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق الدكتور/ عبد الله علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصاحي في فقه العربية لابن فارس، تحقيق أحمد حسن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية ببيروت.
- الصحاح للجوهري، تحقيق الدكتور/ شهاب الدين أبي عمرو، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- صحيح مسلم للإمام مسلم، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، ١٤١٩هـ، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض.
- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية للنيلي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محسن سالم العميري، الطبعة الأولى، من مطبوعات جامعة أم القرى.
- ضياء المسالك إلى أوضح المسالك، تأليف محمد عبدالعزيز النجار، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة.
- عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة ١٤١٥هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
- العذب السلسيل بتيسير شرح ابن عقيل، تأليف الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد إسماعيل، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- علل النحو لابن الوراق، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد بالرياض.
- عمدة الحفاظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، ١٣٩٧هـ، مطبعة العاني، بغداد.
- العرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية لابن الحُبّاز، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنباء، بغداد.

- غيث النفع في القراءات السبع للشاطبي ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٢٩٣هـ.
- فتح القدير للإمام الشوكاني ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجميل ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ، دار الكتب العلمية.
- الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق محمود محمد الطناحي .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لكيكلدي العلاتي ، تحقيق الدكتور/ حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمّان.
- فهارس كتاب سيبويه محمد عبدالحق عزيمة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ، درالحديث بالقاهرة.
- الفوائد الضيائية لنورالدين عبدالرحمن الجمي ، تحقيق الدكتور/ أسامة طه الرفاعي ، ١٤٠٢ هـ ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الانشراح لابن الطيّب الفاسي ، تحقيق الدكتور/ محمود يوسف فجمال ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دارالبحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي.
- القاموس المحيط للفيروز أبادي ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة .
- الكامل للمبرد ، تحقيق الدكتور/ محمد أحمد الدالي ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ، مؤسسة الرسالة.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوني، تحقيق أحمد حسن سح ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل للزخشرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، دارالفكر.
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق الدكتور/ هادي عطية مطر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مطبعة الإرشاد ، بغداد.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، مؤسسة الرسالة .
- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء صاحب حماة ، تحقيق الدكتور/ رياض حسن الخوام، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، المكتبة العصرية.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ، دار صادر بيروت.
- اللامات للهروي ، تحقيق يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٠هـ.
- لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفرايني ، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع.
- اللباب في النحو ، تأليف عبدالوهاب الصابوني ، دار الشرق العربي ، بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، الجزء الأول تحقيق غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني بتحقيق الدكتور/ عبدالإله نبهان ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، دبي.
- لسان العرب لابن منظور ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار صادر ، بيروت.
- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية للمعلمي اليماني ، تحقيق أسامة بن مسلم الحازمي ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتورتمام حسان ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ، عالم الكتب ، القاهرة.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، تأليف الدكتور/ عبده الراجحي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض.

- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار القلم، ودار المنارة.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبدالحسن سلطان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ورفاقه، الطبعة ١٣٨٦هـ، القاهرة.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق مصطفى السقا وغيره الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- مختار الصحاح للرازي، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، طبعة جديدة ١٩٩٢م، مكتبة لبنان.
- المخصص لابن سيده، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، ١٣٩٢هـ، دمشق.
- المرجع في اللغة العربية، تأليف علي رضا، دار الفكر.
- الزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الفكر.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، مطبعة المدني، القاهرة.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب ((الأصول)) لابن السراج، للدكتور/ إبراهيم بن صالح الخندود، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة عبدالحفيظ البساط لتجليد وتصنيع الكتاب بيروت.
- المسائل الخلافية النحوية والصرفية في شرح بانة سعاد لابن هشام، للدكتورة/ فاطمة بنت عبدالرحمن رمضان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مطابع العامري للنشر والتوزيع بعجمان.
- المسائل المشككة (البيغاديات) تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، من منشورات جامعة أم القرى.
- المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان.
- المصباح في النحو للمطرزي، تحقيق الدكتور/ عماد الدين خليل، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، عالم الكتب.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح شلي ورفاقه.
- معاني الحروف لأبي الحسن الرماني، تحقيق الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلي، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، ضبطه وصححه وكتبه فهارسه أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، للدكتور/ إسماعيل أحمد عميره، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- معجم البلدان ليقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي ١٣٩٩هـ، بيروت.
- معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية محمد محمد حسين شراب، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار المأمون للتراث بدمشق.
- معجم علوم اللغة العربية للدكتور سليمان عبد الله الأشقر، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الرسالة.
- معجم القراءات القرآنية تأليف الدكتور/ أحمد مختار عمر، والدكتور/ عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، من مطبوعات جامعة الكويت.

- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب البلدي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ، دار الفرقان بعمّان ، ومؤسسة الرسالة بيروت.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية للدكتور / إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة / عزيزة فوّال بابتي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة ، بيروت.
- المعجم الميسّر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض محمد أمين صنّاوي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- المعجم الوسيط تأليف الدكتور/ إبراهيم أنيس ورفاقه ، الطبعة الثانية.
- مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت.
- مفتاح الإعراب ، تأليف محمد بن علي عبدالرحمن الأنصاري ، تحقيق سعد كريم الدرعمي، دار ابن خلدون.
- مفتاح العلوم للسكاكي ، ضبطه: نعيم زرزور ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- مفردات ألفاظ القرآن ، تأليف العلامة الراغب الأصفهاني ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق ، والدار الشامية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت.
- مقالة كلا لأحمد بن فارس ، ط السلفية.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- مقدمة في النحو للشيخ محمد بن أبي الفرج الصقلي المعروف بالذكي ، تحقيق الدكتور/ محسن سالم العميري، طبعة ١٤٠٥هـ ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- المقدمة الكافية مع شرحها ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور/ جمال عبدالعاطي محمير أحمد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة.
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور / علي سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- المتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
- من أسرار العربية ، تأليف الدكتور/ إبراهيم أنيس ، الطبعة السادسة ١٩٧٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
- المتحل لأبي الفضل المكيالي ، تحقيق الدكتور / يحيى وهيب الجبوري ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م. دار الغرب الإسلامي.
- منتهى الأرب بتحقيق شذورالذهب ، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار اللغات.
- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- منهج الكوفيين في الصرف ، ( رسالة ) تقدم بها الباحث / مؤمن صبري غنام ، لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤١٨هـ ، مكتبة كلية اللغة العربية.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تأليف الشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق الدكتور/ عبدالكريم مجاهد، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمّان.
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلاني ، تحقيق الدكتور/ مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي.

- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض ١٤٠٤ هـ .
- النحو الأساسي ، تأليف الدكتور / أحمد مختار عمر ، ورفاقه ، الطبعة الثالثة ١٤١٢ هـ ، من منشورات ذات السلاسل ، الكويت .
- النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر .
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، تأليف محمد أحمد عرفة .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الفكر .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلي ، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان بن عثيمين، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة التراث بمكة المكرمة .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان ، تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلي ، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشتتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، من منشورات معهد المخطوطات العربية للتربية والثقافة والعلوم .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية .
- الهادي في الإعراب لابن القبيصي ، تحقيق الدكتور/ محسن سالم العميري ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار التراث ، مكة المكرمة .
- همع الهوامع للوسطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، دار الكتب العلمية .
- الواضح لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي ، تحقيق الدكتور/ عبدالكريم خليفة .

٣	- تقديم
٣٧-٨	- تمهيد :
٩	- المطلب الأول : بيان المراد بما يشمله عنوان الرسالة من الكلمات
١٧	- المطلب الثاني : تعريف الاسم والفعل والحرف
٢٧	- المطلب الثالث : إطلاق الأدوات على الحروف
٣٠	- المطلب الرابع : بعض نصوص أهل العربية لبعض مواضع الإهمال وأساراه
<p><b>الباب الأول الإهمال الوضعي</b>  <b>الفصل الأول الإهمال الوضعي في الأسماء</b>          ( ٣٩-٧٨ )</p>	
٤١	- إهمال اسم الإشارة
٤٦	- إهمال الاسم المضممر
٥٨	- إهمال الاسم العلم
٦٢	- إهمال اسم الاستفهام
٦٩	- إهمال الاسم الموصول
<p><b>الفصل الثاني الإهمال الوضعي في الحروف</b>          ( ٧٩-٢٧٣ )</p>	
٨١	- إهمال الحرف لحملة على غيره من الحروف غير المختصة:
٨١	- إهمال أحرف التحضيض لحملةا على أحرف الاستفهام
٨٤	- إهمال (لو) المصدرية لحملةا على أختها (ما)
٨٦	- إهمال (لو) الشرطية الداخلة على المضارع
١٠٠	- إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً:
١٠٠	- إهمال حرفي الشرط :
١٠٠	- (لما) لدخولها على الماضي
١٠٢	- (لو) لدخولها على الماضي
١٠٢	- إهمال حرف التقريب ( قد ) لدخولها على الماضي
١٠٧	- إهمال الحرف لمراعاة الأصل الذي تركب منه:
١٠٧	- إهمال أحرف التحضيض لمراعاة الأصل الذي تركب منه
١٠٩	- إهمال الحرف لزيادته في الكلام
١٢١	- إهمال الحرف لعدم اختصاصه بأحد القبيلين الاسم والفعل:
١٢١	- إهمال حروف الابتداء



- ١٣٤ - إهمال حرفي الاستثناء
- ١٤١ - إهمال حرف الجواب (إذن)
- ١٤٣ - إهمال حرفي التعليق(الشرط): لولا ، ولوما
- ١٤٨ - إهمال حرف المصدر (ما)
- ١٤٩ - إهمال حروف العطف
- ١٦٧ - إهمال فاء ربط جواب الشرط
- ١٧١ - إهمال واو المعية
- ١٧٣ - إهمال حرفي التفسير
- ١٧٦ - إهمال أحرف الاستفهام
- ١٧٩ - إهمال لام الجواب ولام الفارقة ولام الموطئة
- ١٨٥ - إهمال أحرف التنبيه
- ١٩٤ - إهمال أحرف النداء
- ٢٠٠ - إهمال أحرف النفي
- ٢٠٨ - إهمال الحرف لتنزله منزلة الجزء من الكلمة:
- ٢٠٨ - إهمال تاء التأنيث
- ٢١١ - إهمال حرفي الخطاب
- ٢١٥ - إهمال حرف التذكير
- ٢١٨ - إهمال أحرف المضارعة
- ٢٢٣ - إهمال حرف التعريف
- ٢٢٩ - إهمال حرف التقليل (قد)
- ٢٣٠ - إهمال حرف الكفّ
- ٢٣٣ - إهمال اللام اللاحقة لأسماء الإشارة
- ٢٣٤ - إهمال التنوين
- ٢٣٧ - إهمال نوني التوكيد
- ٢٤٠ - إهمال نون الوقاية
- ٢٥٢ - إهمال حرفي التنفيس
- ٢٥٧ - إهمال حرف الإنكار
- ٢٥٨ - إهمال أحرف الوقف
- ٢٦١ - إهمال الحرف لوقوعه موقع الجملة:
- ٢٦١ - إهمال حروف الجواب لقيامها مقام الجملة الخجّاب بها
- ٢٦٩ - إهمال حرف الشرط ( أمّا ) لقيامها مقام (( مهما يكن من شيء ))

الباب الثاني الإهمال العارض  
 الفصل الأول الإهمال العارض في الأسماء  
 ( ٢٧٥ - ٣١٩ )

- ٢٧٦ - الأسماء العاملة والخلاف فيها .  
 ٣٠٢ - إهمال الاسم لحمله على نظيره غير العامل :  
 ٣٠٢ - إهمال (متى) الشرطية حملاً لها على (إذا)  
 ٣٠٣ - إهمال الاسم لدخوله على ما ليس معرباً :  
 ٣٠٣ - إهمال اسم الشرط لدخوله على الماضي  
 ٣٠٦ - إهمال الاسم لفقد شرط من شروط عمله :  
 ٣١٠ - إهمال الاسم لتقدم عامل غير حرف جر عليه :  
 ٣١٠ - إهمال اسم الشرط لتقدم كان أو إن وأخواتهما عليه  
 ٣١٢ - إهمال الاسم لنقله إلى العلمية :  
 ٣١٧ - إهمال الاسم لوقوعه توكيداً :  
 ٣١٩ - إهمال الاسم لوقوعه مبدلاً منه :

الفصل الثاني الإهمال العارض في الأفعال  
 ( ٣٢٠ - ٣٤٩ )

- ٣٢٣ - إهمال الفعل لتأخره عن معموليه أو توسطه بينهما :  
 ٣٢٣ - إلغاء أفعال القلوب لتأخره عن معموليه أو توسطها بينهما  
 ٣٢٩ - إهمال الفعل لحمله على نظيره غير العامل :  
 ٣٢٩ - إهمال (ليس) حملاً لها على (ما) أختها  
 ٣٣٤ - إهمال الفعل لزيادته :  
 ٣٣٤ - إهمال كان ، وكاد ، وأصبح ، وأمسى لزيادتها  
 ٣٤١ - إهمال الفعل للفصل بينه وبين معموليه بما له صدر الكلام :  
 ٣٤١ - تعليق أفعال القلوب  
 ٣٤٣ - إهمال الفعل لكفه ب (ما) :  
 ٣٤٣ - إهمال قل ، وكثر ، وطال ، وبئس ، ونعم لكفها ب (ما)  
 ٣٤٦ - إهمال الفعل لنقله إلى العلمية  
 ٣٤٧ - إهمال الفعل لوقوعه توكيداً  
 ٣٤٨ - إهمال الفعل لوقوعه مبدلاً منه

## الفصل الثالث الإهمال العارض في الحروف

( ٣٥٠ - ٤٠٩ )

- ٣٥٣ - إهمال الحرف لحملة على نظيره غير العامل:
- ٣٥٣ - إهمال (أن) الناصبة حملاً لها على أختها (ما) المصدرية
- ٣٥٣ - إهمال (إن) الشرطية حملاً لها على (لو)
- ٣٥٤ - إهمال (لم) حملاً لها على (ما) أو (لا)
- ٣٥٧ - إهمال الحرف لتخفيفه:
- ٣٥٧ - إهمال (إنّ) و( لكن ) لتخفيفهما
- ٣٦٠ - إهمال (أنّ) لتخفيفها
- ٣٦٢ - إهمال ( كأنّ ) لتخفيفها
- ٣٦٣ - إهمال الحرف لدخوله على ما ليس معرباً:
- ٣٦٣ - إهمال حرف الشرط لدخوله على الماضي
- ٣٦٤ - إهمال (أن) المصدرية لدخولها على الماضي
- ٣٦٥ - إهمال الحرف للفصل بينه وبين معموله بجملة الشرط أو غيرها:
- ٣٦٥ - إهمال الأحرف الناصبة للمضارع: ( أن ) و( كي ) و( لن ) للفصل بينها وبين معمولاتها
- ٣٦٩ - إهمال الحرف لفقد شرط من شروط عمله:
- ٣٦٩ - إهمال (لا) العاملة عمل (إنّ) لفقد شرط من شروط عملها
- ٣٧٢ - إهمال الأحرف المشبهة بـ (ليس) لفقد شرط من شروط عملها
- ٣٨٢ - إهمال (إذن) لفقد شرط من شروط عملها
- ٣٨٥ - إهمال الحرف لكفه بـ (ما):
- ٣٨٥ - إهمال بعض حروف الجر الباء وربّ والكاف ومن لكفها بـ (ما)
- ٣٩٧ - إهمال الأحرف المشبهة بالفعل لكفها بـ (ما)
- ٤٠٢ - إهمال الحرف لنقله إلى العلمية:
- ٤٠٣ - إهمال الحرف لوقوعه توكيداً
- ٤٠٧ - إهمال الحرف لوقوعه مبدلاً منه
- ٤٠٨ - إهمال الحرف لتوارده هو وعامل آخر على معمول واحد:
- ٤٠٨ - إهمال (إنّ) الشرطية لدخولها على (لم) و(( لا )) الناهية لدخولها على (( إن )) الشرطية
- ٤١٠ - الخاتمة
- ٤٤٩ - ٤١٢ - الفهارس
- ٤١٣ - فهرس الآيات
- ٤٣٠ - فهرس الأشعار
- ٤٣٧ - فهرس المصادر والمراجع
- ٤٤٦ - فهرس الموضوعات